

# الأصول العلمية للمحاسبة لشركات

أشخاص - أموال - قابضة وتابعة

الجزء الثاني

تأليف

دكتور

محمد سعيد الصبان

أستاذ المحاسبة والمراجعة لمعهد  
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

دكتور

عبدالحى قيرعى

أستاذ المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

١٩٨٥

الدار الجامعية  
للطباعة والنشر والتوزيع  
بالإسكندرية





# البَابُ الْيْثَانِي

فِي الْمَشَاكِلِ الْحَاسِبِيَّةِ

فِي شَرَكَاتِ الْأَمْوَالِ





## مقدمة

انتهينا في الباب الاول من دراسة المشاكل المحاسبية لشركات الاشخاص ، وقد اتضح من تلك الدراسة أن شركات الاشخاص تعتمد على العامل الشخصي ، أي أن أساس تكوينها العلاقات الشخصية بين الشركاء ، ومن ثم يرتبط بقاء الشركة ووجودها ببقاء الشركاء ، وعلى ذلك فإن خروج أحد الشركاء من الشركة سواء بالوفاة أو الافلاس أو بارادته سوف يؤدي الى انقضاء الشركة وتصفيتها الا اذا تم النص في عقد الشركة على خلاف ذلك . وكذلك فإن انضمام شريك جديد الى الشركة يتطلب موافقة جميع الشركاء على ذلك سواء اذا تم ذلك عن طريق شراء حصته من شريك أو أكثر أو بايداع أموال جديدة . ولقد أدت تلك العوامل الى خلق مجموعة من القيود على استمرار تلك الشركات وقدرتها على تجميع الاموال اللازمة للقيام بالانشطة الاقتصادية المختلفة ، وخاصة تلك التي تحتاج أموال كبيرة لتأسيسها ومزاولة نشاطها . ولذلك فقد ظهر التفكير في نوع آخر من الشركات يتناسب مع التطور الاقتصادي في المجتمعات الحديثة وظهور المشروعات الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب تجميع أموال كبيرة لتسيير أعمالها وضمان استمرار تلك المشروعات بعيدا عن اهلية الملاك وبقائهم مما يتيح لها فرص العمل في مجال المشروعات التي يقتضى تنفيذها وقتا طويلا . ولقد نتج عن هذا التفكير ظهور شركات الاموال — وخاصة الشركات

المساهمة — لكى تتولى مسئولية النهوض بالاقتصاد القومى فى العديد من الدول من خلال القيام بالمشروعات الاقتصادية الاساسية ، والتي تحتاج الى اموال ضخمة تعجز المشروعات الفردية او شركات الاشخاص عن توفيرها . ومن ناحية اخرى فلقد اظهرت تجربة شركات الاموال — خاصة الشركات المساهمة — ديموقراطية الادارة حيث يتم الفصل بين الملكية والادارة ، على أن يقوم الملاك (المساهمين) بمحاسبة الادارة عن تصرفها على فترات دورية ، ولا يجوز للادارة أن تستمر فى نشاطها الا بعد الحصول على ثقة وموافقة الملاك على ذلك . ولقد تطلب ذلك بطبيعة الحال ضرورة وجود اساليب للرقابة على تصرفات الادارة سواء من جانب الملاك بأنفسهم او من خلال من ينوب عنهم فى ممارسة الرقابة على النواحي الفنية والمالية .

وسوف يخصص هذا الباب لدراسة المشاكل المحاسبية لشركات الاموال وذلك من خلال التعرف على طبيعة شركات الاموال ومدى تأثير ذلك على المعالجة المحاسبية لعمليات تلك الشركات ، مع التركيز على الشركات المساهمة باعتبارها اهم الاشكال التنظيمية القائمة فى مجال شركات الاموال والتي اثبت التطبيق العملى نجاحها فى تجميع الاموال والمدخرات والتي مكنتها من القيام بالمشروعات الاقتصادية الحيوية ، وأن تلعب دورا أساسيا فى تطوير الاقتصاد القومى فى العديد من بلدان العالم سواء المتقدمة منها أو النامية .

وسوف تركز الدراسة فى هذا الباب على دراسة المشاكل المحاسبية فى شركات الاموال لاثبات نواحي الخلاف القائمة بين المشاكل المحاسبية لتلك الشركات وبين المشاكل المحاسبية فى شركات الاشخاص ، وكيفية معالجة تلك المشاكل فى شركات الاموال وفقا لكل من القواعد المحاسبية المتعارف عليها ، وما ورد بالتشريعات التى صدرت لتنظيم تأسيس وتشغيل تلك الشركات .



# الفصل السابع

في

## طبيعة وماهية شركات الاموال

تتميز شركات الاموال بانها لا تركز على الاعتبار الشخصي ، بل يتم التركيز على الاعتبار المالى ، وينعكس ذلك على الاهتمام بما يقدمه كل شريك من حصة فى رأس المال دون الاهتمام بشخصية ذلك الشريك ذاته . ولقد ادى ذلك الى جذب العديد من المستثمرين الذين يرغبون فى استثمار اموالهم دون التدخل المباشر فى ادارة تلك الاموال اما لعدم وجود الوقت اللازم لديهم ، او لعدم الماهية بالجوانب الفنية اللازمة لادارة الاموال وتشغيلها . ولقد امكن تجميع المزايا التى تقدمها شركات الاموال - وخاصة الشركات المساهمة - مقارنة بالاشكال التنظيمية الاخرى للمشروعات فيما يلى :

١ - جذب اموال المستثمرين : تتميز شركات الاموال وخاصة الشركات المساهمة بإمكانية جذب مدخرات المستثمرين وخاصة ذوى الامكانيات المالية المحدودة ، وذلك لأن رأس مال الشركة المساهمة ينقسم الى حصص متساوية القيمة ، وتكون تلك القيمة صغيرة نسبيا ، هذا بالإضافة الى إمكانية استرداد تلك الاموال بسهولة ، ومن ثم يتمتع الاستثمار فى تلك الشركات بدرجة مرتفعة من السيولة وسهولة التداول . هذا بعكس الحال فى شركات الاشخاص والتى تتكون من عدد محدود من الشركاء تربطهم

علاقات شخصية ، ولا يجوز التنازل عن حصص الشركاء للغير الا بموافقة الجميع .

**٢ - الفصل بين الملكية والادارة :** تتميز الشركات المساهمة بالفصل بين الملكية والادارة ، فتم الادارة عن طريق مجلس الادارة الذى يتم انتخابه بواسطة مجموع المساهمين فيما بينهم لأجل محدد . ويكون هذا المجلس مسئولاً عن تصرفاته قبل المساهمين الذين لهم حق مساهمته عن هذه التصرفات والنتائج التى ترتبت عليها . ولا شك ان هذا الاجراء يتيح للملاك اختيار القيادات الادارية والتى تتمتع بالكفاءة مما يساعد على ايجاد ادارة فعالة تستطيع توجيه واستخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة لدى الشركة بما يحقق أفضل النتائج . أما فى شركات الاشخاص فان حق الادارة يمنح للشركاء المتضامنين فقط ، ما لم يكن هناك اتفاق فى عقد الشركة على منح هذا الحق للغير ، والذى يتم تعيينه من قبل مجموعة الشركاء المتضامنين مقابل مرتب يتم تحديده مسبقاً .

**٣ - المسئولية المحدودة :** تتميز شركات الاموال بوجود مسئولية محدودة للملاك بقدر حصصهم فى رأس المال ، ماعدا الشركاء المتضامنين فى شركات التوصية بالاسهم . نفى الشركات المساهمة تتحدد مسئولية المساهم فى الوفاء بقيمة ما اكتتب فيه من أسهم ، وليس لدائى الشركة حق الرجوع على الاموال الشخصية للمساهمين ، ولكن تعتبر اموال الشركة فقط ضماناً لتلك الديون عند الاقتضاء . وكذلك الحال فى شركات التوصية بالاسهم وذات المسئولية المحدودة ، فان الشركاء الموصين فى شركات التوصية بالاسهم ، والشركاء فى الشركات ذات المسئولية المحدودة ، تتحدد مسئوليتهم عن ديون الشركة بقدر ما قدموه من حصص فى رأس مال الشركة . ولقد أدت هذه الميزة الى جذب العديد من المستثمرين لاستثمار اموالهم فى شركات الاموال ، حيث أنهم لا يرغبون فى أن تتعدى مسئوليتهم عن ديون



الشركة الى اموالهم الخاصة . ولا شك ان هذه الميزة تمثل اختلافا جوهريا عن شركات الاشخاص والتي تتميز بمسئولية الشركاء المتضامنين مسئولية غير محدودة وتضامنية عن ديون الشركة ، ولقد اوضحت الدراسة في الباب الاول من هذا المرجع الجوانب المحاسبية لتلك المسئولية غير المحدودة والتضامنية عند انقضاء شركة الاشخاص . .

٤ - الحياة الانتاجية الطويلة : تتميز شركات الاموال باستمرارية الحياة الانتاجية لها لفترات طويلة ، حيث يكون لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية ملاكها . فالشركة المساهمة يكون لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية مساهميها ، ولا ترتبط حياتها بحياة مساهميها ، كما هو الحال في شركات الاشخاص حيث تنقضى الشركة بوفاة او افلاس او انسحاب أحد الشركاء ما لم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك .

٥ - سهولة تداول رأس المال : فمن الملاحظ ان اسهم رأس المال في الشركات المساهمة يمكن تداولها بسهولة ويسر ، مما يعنى أنه يحق للمساهم التنازل عما يملكه من أسهم في رأس مال الشركة بالبيع للغير في أى وقت يشاء دون الحصول على موافقة بقية المساهمين ، وذلك بعكس الحال في شركات الاشخاص حيث تعتبر حصص الشركاء في رأس المال شخصية ولا يجوز التنازل عنها للغير ، الا بعد الحصول على موافقة مجموع الشركاء في الشركة . ولقد أدت سهولة تداول حصص رأس المال الى جذب العديد من المستثمرين حيث يتمتع المستثمر بدرجة عالية من السيولة والحرية في التعامل .

ولقد تطورت شركات الاموال في جمهورية مصر العربية ، وتطورت معها القوانين المنظمة لأعمال تلك الشركات . فلقد كانت الشركات المساهمة تخضع للأحكام العامة الواردة في التقنين المدنى في باب الشركات ، وكذا المواد من ٣٢ الى ٤٥ من التقنين التجارى فيما عدا المادتين ٤٢ ، ٤٤ اللتين

تعرضان لشركات التوصية بالاسهم . ونظرا لقصور هذه المواد وصعوبة تعديلها بسبب القيود التي فرضها نظام الامتيازات الاجنبية على حق الدولة في التشريع . فقد أصدر مجلس الوزراء وهو صاحب الحق في اصدار المرسوم المرخص بانشاء الشركة ، عدة قرارات منظمة للشركات المساهمة بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ و ٢ يونيو سنة ١٩٠٦ و ١٨ يوليو سنة ١٩٢٣ . بيد أن قرارات مجلس الوزراء لم تستطع أن تسد الثغرات العديدة في التقنين التجارى في موضوع شركات المساهمة ، ولم تكن لها قوة القانون ولم تكن مزودة بجزاءات رادعة مما جعل بعض الشركات تتحلل من احكامها بعد صدور المرسوم بانشاء الشركة . ولم ير المشرع بدا بعد الغاء الامتيازات الاجنبية من أن يتدخل بطريق التشريع فأصدر القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة والمعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤٩ والرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ . على أن هذا القانون اقتصر في التنظيم على ما يتصل بعضوية مجالس ادارة شركات المساهمة والقيود الخاصة بموظفى الدولة وتحديد نصيب المصريين في رأس المال ونسبة عدد المستخدمين والعمال من المصريين ونصيبهم من الأرباح والمقرضات . (١) .

وفي عام ١٩٥٤ بدأ التطور في القوانين المنظمة لشركات الاموال بصدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . ولقد استحدث هذا القانون العديد من القواعد التى تنظم هذا النوع من الشركات هذا بالاضافة الى تقنين ما صدر من قرارات وقواعد قبل ذلك التاريخ . ولقد تميز هذا القانون بالرغبة في تحقيق الحماية لحقوق

---

(١) دكتور مصطفى كمال طه ، « القانون التجارى » ، منشأة المعارف  
بالاسكندرية صفحة ٢٤٥ .



المستثمرين وإيجاد نوع من الرقابة الخارجية على تصرفات الإدارة من خلال احكام عمليات الإكتتاب والتأسيس وضروة تعيين مراقب حسابات ليكون ممثلا لجماعة المساهمين لرعاية مصالحهم ، والتحقق من أن مجلس الإدارة يعمل على المحافظة على أموال المستثمرين ممثلة في أصول الشركة ، ويطمئن الى أن مجلس الإدارة يعمل على حسن استخدام الموارد المالية المتاحة ويقوم بتحديد أرباح الشركة تحديدا سليما . ولقد ألغى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ما سبقه من قرارات مجلس الوزراء وما كان قائما من قوانين فيما عدا ما ورد بالقانون التجارى في كل ما لا يتعارض مع النصوص الواردة بقانون الشركات .

ومن الملاحظ أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ صدر في بداية الخمسينات حين كان الاقتصاد القومى يقوم أساسا على المبادرات والانشطة الفردية التى تمثلت في انشاء شركات المساهمة الخاصة بصفة أساسية والتى استندت الى مشاركة أصحاب المدخرات من المصريين لانشاء كبريات الشركات الوطنية .

الا أنه بعد صدور القوانين الاشتراكية في بداية الستينات وما ترتب عليها من تأميم لمعظم الشركات القائمة وقتئذ ، تواترت التعديلات الكثيرة على القانون المشار اليه لتتمشى احكامه مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسة التى كانت سائدة حينذاك والتى كانت الدافع الى اصدار تلك التعديلات مما نتج عنه وضع كثير من القيود التى حالت دون الاقدام على انشاء شركات مساهمة جديدة ، وهو الامر الذى ادى الى انعدام المبادرات الفردية لإنشاء الكيانات الكبرى المتمثلة في شركات المساهمة مما انعكس بآثره السلبى على تطوير الاقتصاد القومى وتنميته . واقتصر الامر على انشاء شركات أشخاص هى بحكم تكوينها لا تقدر على تجميع المدخرات او المساهمة في المشروعات الكبرى فضلا عن ضعف أو انعدام الرقابة الادارية

عليها ، وكان من أثر ذلك أن لم تنشأ أية شركات مساهمة في الفترة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٧١ ، ثم انشئت ٢١ شركة مساهمة فقط في المدة من أول يناير ١٩٧١ حتى ابريل ١٩٨١ (١) .

وفي عام ١٩٦٦ صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، ولقد تضمن هذا القانون ٩٤ مادة بالإضافة الى ١٠ مواد ضمها كتابان ، أحدهما خاص بالمؤسسات العامة والثاني بشركات القطاع العام ، ولقد حل هذا القانون محل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ والخاص بالمؤسسات العامة فقط ، وكذلك ليعدل بعض أحكام قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . ولقد اتضح ذلك من نص المادة التاسعة من قانون الاصدار التي نصت على ما يأتي :

« يلغى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة وكل نص يخالف أحكام القانون المرافق . ولا تسرى على شركات القطاع العام أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة » .

وقد ذكر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ في الكتاب الاول منه الخاص بالمؤسسات العامة عددا من الاحكام منها : أن المؤسسة العامة هي جهاز الوزير الذي يعاونه في النهوض بمسئوليته من حيث تحقيق أهداف خطة التنمية . وأن المؤسسة العامة تقوم في حدود نشاطها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي وذلك اما عن طريق الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، او أن تباشر بنفسها مزاولة نشاط معين متى أجاز ذلك القرار الصادر بإنشائها .

---

(١) المذكرة الايضاحية لمشروع القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .



وبمقارنة نصوص قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الجديد بنصوص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، يتبين أن القانون الجديد قد استحدث بعض الأحكام التي استلزمها الوضع الجديد واستبعد البعض الآخر لعدم ملاءمتها للظروف التي كانت سائدة وقت صدور هذا القانون . ومن بين ما استحدثه هذا القانون مبدأ التحكيم عملاً بمبدأ سرعة البت في المنازعات حيث نص في المواد من ٦٦ الى ٧٨ في الباب السادس من الكتاب الثانى على نظام التحكيم الاجبارى فى منازعات القطاع العام . أما من بين ما استبعده هذا القانون لعدم ملاءمته للظروف التي كانت سائدة حصص التأسيس وأسهم الامتياز ، فلقد ذكرت المادة رقم ٤٦ من الكتاب الثانى من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على إلغاء حصص التأسيس وأسهم الامتياز لعدم ملاءمتها للوضع السائد ، حيث لا يسمح بحصص التأسيس التي تعطى حقا في أرباح الشركة دون أن يقابلها تقديم حصة في رأس المال ، وهو لا يقر الاسهم الممتازة بما تنتجه من أولوية لأصحابها سواء عند توزيع الأرباح أو عند التصفية .

ونتيجة للتطور في سبل تنظيم وحدات القطاع العام وبعد انتهاء الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص فقد تم إلغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ليحل محله القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ الذي عدل بعد ذلك بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ . فبعد انتهاء الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي بدءا بصور القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بعد أيام قليلة من صدور الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية وما أعقب انتصار أكتوبر العظيم من استقرار سياسى واقتصادى واجتماعى حدا الى اصدار قانون جديد لاستثمار المال العربى والاجنبى وهو القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ثم تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، لجأ كثير من المستثمرين المصريين لإنشاء الشركات في ظل أحكام هذا القانون لما يرتبه من

مميزات أساسية أهمها استثناءات ثررت من أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والتي كانت تمثل العقبة الرئيسية لإنشاء مثل تلك الشركات وكذلك الإعفاءات الضريبية والتيسيرات الجمركية والنقدية التي رتبها قانون الاستثمار للشركات المنشأة في ظل أحكامه .

وكان من نتيجة ذلك أن كشف الواقع العملي عن قصور أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه عن مواكبة التطورات الاقتصادية التي ترتبت على سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما أصبحت الحاجة ملحة إلى إعادة الثقة إلى المستثمر المصري لكي يمسك بزمام المبادرة مرة أخرى لإنشاء شركات المساهمة وغيرها من الشركات التي تعتمد على رأس المال الوطني باعتباره حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية للبلاد .

لكل ما سبق فقد أعدت وزارة الاقتصاد المشروع المرافق لقانون جديد لشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ليحل محل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، فضلا عن شموله لكافة الأحكام المنظمة لهذه الشركات .

وقد تنفيا للمشروع المرافق إعادة تنظيم شركات الأموال بأحكام تفصيلية تتضمن تنظيمًا متكاملًا ولاوضاع الشركات الخاضعة لأحكامه ، بدلا من تشتت القواعد المنظمة لها — في الوضع الحالي — في قوانين متفرقة يصعب على المستثمر الإحاطة بها ، وترمي هذه الأحكام إلى تنظيم الشركة بدءا من مرحلة التأسيس والانشاء واستمرارا مع حياة الشركة وحتى انقضاءها أو اندماجها ، وذلك على نحو يتوافق مع السياسات الاقتصادية الرامية إلى تطوير الاقتصاد الوطني والعمل على ازدهاره ونموه وخاصة سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وما ارتبط بها من السماح بإنشاء شركات في نطاق قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي مع منحها الكثير من التيسيرات

المالية والتنظيمية وفقا لما سلف بيانه ، كما يهدف المشروع الى تقريب  
الامور بين شركات الاستثمار التي يشارك فيها رأس المال العربي أو  
الأجنبي والشركات التي لا يشارك فيها سوى رأس المال الوطني وهي  
الأولى بالرعاية والتشجيع ، وذلك حثا للمواطنين على تكوين هذا النوع  
الأخير من الشركات باعتبارها الأصل والأساس في ممارسة النشاط  
الاقتصادي في البلاد ، وتمهيدا لتوحيد المظلة القانونية التي تعمل تحتها كافة  
أنواع الشركات المؤسسة في نطاق القطاع الخاص ، سواء كانت شركات  
استثمار ذات مكون عربي أو أجنبي في رأسمالها ، أو شركات وطنية خالصة .  
ويتكون القانون من قانون اصدار يشتمل على ست مواد ، وعلى  
قانون موضوعي للشركات يحتوى على (١٨٤) مادة . وسيتم استعراضها  
تبعاً خلال دراستنا في هذا الباب .

ومن الملاحظ أن شركات القطاع العام ملزمة بحكم القانون بتطبيق  
النظام المحاسبي الموحد فيما عدا البنوك وشركات التأمين . وهذا مما يخرج  
عن مجال دراستنا في هذا المرجع ، ولذلك سوف تقتصر دراستنا على شركات  
الاموال التي تتكون في اطار القطاع الخاص وطبقاً لحكام القانون رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٨١ والذي أصبح ساري التطبيق على هذا النوع من الشركات  
ابتداءً من أول ابريل ١٩٨٢ (١) . وسوف نستعرض احكام ذلك القانون  
طالما كان ذلك ضرورياً لكي نربط الجانب العلمي بالواقع العملي في جمهورية  
مصر العربية ، وهذا مما يساعد على استيعاب ما يدور في شركات الاموال  
المصرية وفقاً لآخر التشريعات التي صدرت لتنظيم تأسيس وتشغيل هذا  
النوع من الشركات .

---

(١) لقد نصت المادة رقم (٦) من القانون على العمل بالقانون بعد ستة  
اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ولقد نشر فعلاً في  
الجريدة الرسمية في أول اكتوبر ١٩٨١ .



ولقد حددت المادة الاولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ نطاق تطبيقه . فلقد نصت المادة على سريان أحكام هذا القانون على شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تتخذ مركزها الرئيسى فى جمهورية مصر العربية أو تزاوّل فيها نشاطها الرئيسى . وعلى كل شركة تؤسس فى جمهورية مصر العربية أن تتخذ فى مصر مركزا رئيسيا لها . ويتمشى ذلك مع قواعد القانون المدنى التى تقرر صراحة سريان القانون المصرى على الاشخاص المعنوية التى تتخذ فى مصر مركز ادارتها أو مركز نشاطها الرئيسى . ومن ثم يمكن القول بأن أحكام هذا القانون تسرى على الشركات التالية :

١ - الشركات التى تتخذ مركز ادارتها الرئيسى فى جمهورية مصر العربية . حيث تعتبر هذه الشركات مصرية الجنسية خاضعة لأحكام القانون المصرى . ومتى تأسست الشركة فى مصر فعليها ضرورة اتخاذ مصر مركزا رئيسيا لها .

٢ - الشركات التى تزاوّل نشاطها الرئيسى فى مصر ، وهى الشركات الاجنبية التى تؤسس فى بلد أجنبى وتتخذ منه مركزا رئيسيا لها ، ولكن تزاوّل نشاطها الرئيسى فى جمهورية مصر العربية .

٣ - الفروع للشركات الاجنبية والتى توجد بجمهورية مصر العربية ولكنها لا تتخذ فى مصر مركز ادارتها أو مركز نشاطها الرئيسى .

ولقد نصت المادة الثانية من قانون الاصدار للقانون سالف الذكر على عدم الاخلال بأحكام القوانين الخاصة بشركات القطاع العام أو باستثمار المال العربى والاجنبى ، وأن تسرى أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيما لم يرد فيه نص خاص فى تلك القوانين . ومن ثم يمثل هذا القانون القاعدة العامة للشركات الذى يرجع اليه عند عدم وجود نص فى تلك القوانين الخاصة .

ولما كان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يهدف الى تقريب الاوضاع بين شركات الاستثمار التى يشارك فيها رأس المال العربى أو الاجنبى والشركات التى لا يشارك فيها سوى رأس المال الوطنى وامادة المستثمرين المصريين بالمزايا والاعفاءات والضمانات المقررة فى قانون الاستثمار ، تحقيقا للمساواة بين نوعى شركات القطاع الخاص العاملة فى مجال واحد ، فقد نصت المادة ١٨٣ فقرة (٢) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن تتمتع الشركات التى تنشأ طبقا لاحكام القانون برأس مال مدفوع بنقد مصرى مملوك لمصريين فى أحد المجالات المنصوص عليها فى المادة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص بشركات استثمار المال العربى والاجنبى بالمزايا والاعفاءات والضمانات الواردة فيه ، عدا المادتين ٢١ ، ٢٢ منه بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فيه . كما يسرى هذا الحكم على الشركات القائمة وقت العمل بالقانون بالنسبة لزيادة رأسمالها فى أحد المجالات المذكورة . واذا كان الامر كذلك فانه كان من الافضل ادماج الاحكام الخاصة بشركات القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ضمن احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بدلا من تركها على استقلال والنص على عدم الاخلال بها ، مما يمثل ازدواجا فى النظم القانونية ذات الطبيعة الواحدة . (١) .

---

(١) الدكتور مصطفى كمال طه — مرجع سابق صفحة (٢٥١) .





## الفصل الثامن

### انواع شركات الاموال واجراءات تأسيسها

بعد أن أوضحت الدراسة في الفصل السابق طبيعة وماهية وخصائص شركات الاموال ، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من شركات الاموال التي تنتمي الى القطاع الخاص وهي :

- ١ - شركات المساهمة .
- ٢ - شركات التوصية بالاسهم .
- ٣ - شركات ذات المسئولية المحدودة .

وسوف نستعرض بشيء من الإيجاز تحديد خصائص كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة والتعرف على إجراءات تأسيسها وسوف نستند في هذه الدراسة على ما ورد بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية ، حيث أن إجراءات تأسيس تلك الشركات تختلف من دولة إلى أخرى وقد رأينا ضرورة ربط الدراسة في هذا الفصل بالواقع الجارى في جمهورية مصر العربية .

#### أولا : شركات المساهمة :

يمكن تعريف الشركة المساهمة بأنها الشركة التي ينقسم رأسمالها الى حصص متساوية القيمة يطلق عليها اسهم قابلة للتداول ، وتقتصر مسئولية المالك (المساهم) على أداء قيمة الاسهم التي اكتتب فيها ولا يسأل عن ديون

الشركة الا في حدود ما اكتب فيه من أسهم . ويقوم على ادارة الشركة المساهمة مجلس ادارة ينتخبه مجموع الملاك فيما بينهم لمدد محددة .

ولقد جاء القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ متمشيا مع التعريف السابق، فلقد نص في المادة الثانية بأن « شركة المساهمة هي شركة ينقسم رأسمالها الى أسهم متساوية القيمة يمكن تداولها على الوجه المبين في القانون ويقتصر مسئولية المساهم على اداء قيمة الاسهم التي اكتب فيها ولا يسأل عن ديون الشركة الا في حدود ما اكتب فيه من أسهم . ويكون للشركة اسم تجارى يشتق من الغرض من انشائها ولا يجوز للشركة أن تتخذ من أسماء الشركاء أو اسم أحدهم عنوانا لها » .

ونخلص من هذا التعريف الى عدة خصائص رئيسية للشركة المساهمة وهي :

- ١ - ينقسم رأس مال الشركة الى عدد من الحصص متساوية القيمة يطلق عليها أسهم ، قابلة للتداول .
- ٢ - تأكيد المسئولية المحدودة للمالك أو المساهم بقدر ما يملكه من أسهم .
- ٣ - المساهم لا يكتسب صفة التاجر بمجرد اكتتابه في رأس مال الشركة المساهمة ، كما هو الحال بالنسبة للشريك المتضامن في شركات الاشخاص حيث يعتبر تاجرا وتكون مسئوليته غير محدودة بحصته في رأس مال الشركة ولكن تمتد مسئوليته عن ديون الشركة في أمواله الخاصة .
- ٤ - الاهتمام بالمال دون الاهتمام بمن قدم ذلك المال ، ويتضح ذلك من عدم جواز أن يتم اتخاذ اسم أحد المساهمين أو أكثر كعنوان للشركة المساهمة . كما هو الحال في شركات الاشخاص . حيث أنه في الحالة الاولى - الشركات المساهمة - ليس هناك منفعة من ذكر اسماء

المساهمين لاعلام الغير بهم لأن مسؤولية المساهم محدودة بما يمتلك من أسهم بغض النظر عن مصدرته المالية ، بعكس الحال في حالة شركات الاشخاص حيث يتم اعلام الغير بأسماء الشركاء المتضامنين لزيادة قوة الائتمان وخاصة اذا كانت المقدرة المالية لهؤلاء الشركاء مرتفعة . . .

٥ - يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة يتم انتخابه من جانب مجموع المساهمين لعدد محددة ، ومن الملاحظ أن نصوص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تطبق على جميع شركات المساهمة مهما كان فرضها سواء اكانت تجارية او مدنية ، وان كان قانون السجل التجارى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ يلزم جميع الشركات المساهمة مهما كان فرضها بتطبيق احكامه .

#### ثانيا : شركات التوصية بالاسهم :

تعتبر شركة التوصية بالاسهم مزيجا من شركات الاشخاص وشركات الاموال ، فهي تشتمل على فئتين من الملاك هما :

١ - شريك او اكثر متضامنون لهم نفس حقوق وواجبات الشركاء المتضامنين في شركات الاشخاص ( شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة ) ، فنجد أن مسؤولية هؤلاء الشركاء تضامنية ومسؤولين عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة ، ويكتسبون صفة التجار حتى اذا لم يكن لهم هذه الصفة قبل دخول الشركة . وتتمتع هذه الفئة من الشركاء بحق ادارة الشركة وفقا لعقد تأسيس الشركة وقانونها النظامى . ولا يجوز لهؤلاء الشركاء التنازل عن حصصهم في رأس المال ولا تنتقل حصصهم الى الورثة بالوفاة . وغالبا ما ترتبط حياة الشركة واستمرارها الى حد كبير بوجود هؤلاء الشركاء وبقائهم على قيد الحياة وكامل الأهلية .



٢ - شريك أو أكثر موطنون ، وتنقسم حصص هؤلاء الشركاء الى حصص متساوية القيمة يطلق عليها أسهم ، ومن ثم يعمل هؤلاء الشركاء معاملة المساهمين في الشركات المساهمة من حيث تمتعهم بمسئولية محدودة تجاه ديون الشركة في حدود قيمة ما اكتتب فيه كل شريك من أسهم ، ولا يكتسبون صفة التجار ، ولهم حق تداول أسهمهم والخروج من الشركة ، وتنقل ملكية الاسهم بالوفاء الى ورثة الشريك . وبذلك تختلف شركة التوصية بالاسهم عن شركة التوصية البسيطة فيما يتعلق بوفاء الشريك الموصى ، ففي حالة شركات التوصية بالاسهم تستمر الشركة في مزاولة نشاطها على الرغم من وفاة الشريك الموصى ، أما في شركات التوصية البسيطة يتم انقضاء الشركة بوفاء الشريك — ما لم ينص على خلاف ذلك — في عقد تكوين الشركة وذلك لأنها تعتمد على العائل الشخصي وتعتبر أحد أنواع شركات الأشخاص كما سبق ان أوضحنا في الباب الاول من هذا الكتاب .

ومن ثم يمكن القول بأن شركات التوصية بالاسهم تعتبر شركات مساهمة بالنسبة للشركاء الموصين وتعتبر شركات تضامن بالنسبة للشركاء المتضامين .

ولقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على ان « شركة التوصية بالاسهم هي شركة يتكون رأسمالها من حصة أو أكثر يملكها شريك متضامن أو أكثر ، وأسهم متساوية القيمة يكتتب فيها مساهم أو أكثر ويمكن تداولها على الوجه المبين في القانون ، ويسأل الشريك أو الشركاء المتضامنون عن التزامات الشركة بمسئولية غير محدودة ، أما الشريك المساهم فلا يكون مسئولاً الا في حدود قيمة الاسهم التي اكتتب فيها . ويتكون عنوان الشركة من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المتضامين دون غيرهم » .

ولقد نص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في مادته رقم (١١٠) على سريان الاحكام الخاصة بشركات المساهمة على شركات التوصية بالاسهم فيما عدا بعض الاحكام التي استثنيت منها بنص خاص في القانون . فلقد ذكرت هذه المادة على « فيما عدا احكام المواد ٣٧ ، ٧٧ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ تسرى على شركات التوصية بالاسهم سائر احكام شركات المساهمة في هذا القانون مع مراعاة القواعد المنصوص عليها في هذا الفصل (الفصل الثاني الخاص بشركات التوصية بالاسهم ) ، ولقد حددت المواد من رقم (١٠١) الى رقم (١١٥) الاستثناءات المقررة لشركات التوصية بالاسهم عند تطبيق احكام شركات المساهمة . فلقد خصصت المادة رقم (١١١) لتحديد القواعد الخاصة بتعيين من يعهد لهم بإدارة هذه الشركات ، ولقد نصت تلك المادة على « يعهد بإدارة شركة التوصية بالاسهم الى شريك متضامن أو أكثر ، ويعين مقد تأسيس الشركة أسماء من يعهد اليهم بالإدارة وسلطاتهم فيها . ويكون حكم من يعهد اليه بالإدارة من حيث المسؤولية حكم المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة في تطبيق هذا القانون » . ولقد اوجب القانون في المادتين (١١٢) ، (١١٣) انشاء مجلس مراقبة لكل شركة توصيه بالاسهم مكون من ثلاثة على الأقل من المساهمين او من غيرهم ، ولهذا المجلس أن يطلب الى المديرين باسم الشركة تقديم حسابات عن ادايتهم ، وله في سبيل تحقيق هذا الغرض أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بجرد الصندوق والاوراق المالية والوثائق المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها . ولقد أوضح القانون أن لمجلس المراقبة أن يبدى الراي في المسائل التي يعرضها عليه مديرو الشركة ، وله أن يأذن بإجراء التصرفات التي يتطلب عقد الشركة اذنه فيها .

ولقد تناولت المادة رقم (١١٤) سلطات الجمعية العامة للمساهمين في شركة التوصية بالاسهم ، ولقد أوضحت المادة أن الجمعية العامة تنوب عن

المساهمين في مواجهة المديرين ، وأنه لا يجوز للمجموعة العامة للمساهمين أن تبشر أو أن تقر الأعمال المتعلقة بصله الشركة بالغير أو أن تعدل عقد الشركة إلا بموافقة المديرين ما لم ينص عقد الشركة بغير ذلك » .

أما المادة رقم (١١٥) فقد أوضحت الحكم في حالة وفاة الشريك الذي يعهد إليه إدارة الشركة والجراءات التي تتبع في هذه الحالة . ولقد أوضحت هذه المادة أن الشركة تنتهي بوفاة الشريك الذي يعهد إليه بالإدارة ، إلا إذا نص على غير ذلك .

وإذا خلا عقد الشركة من نص على ما يتبع في هذه الحالة ، كان لمجلس المراقبة أن يعين مديرا مؤقتا للشركة ، يتولى أعمال الإدارة العاجلة الى أن تعقد الجمعية العامة . ويقوم المدير المؤقت بدعوة الجمعية العامة خلال خمسة عشر يوما من تعيينه وفقا للجراءات التي ينص عليها العقد . ولا يكون المدير المؤقت مسئولا إلا عن تنفيذ وظيفته .

ومن الملاحظ أن سريان الأحكام الخاصة بشركات المساهمة على شركات التوصية بالأسهم يرجع الى وجود عدد من الشركاء الموصين يقسم رأسمالهم الى أسهم متساوية القيمة ، قابلة للتداول كما هو الحال في الشركات المساهمة .

### ثالثا : الشركات ذات المسئولية المحدودة :

تعتبر الشركة ذات المسئولية المحدودة شركة ذات طابع خاص ، يجمع بين خصائص شركات الأشخاص من حيث وجود علاقة شخصية بين الشركاء ، وخصائص شركات الأموال من حيث المسئولية المحدودة بمقدار حصصهم في رأس مال الشركة .

وحتى صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، لم يكن التشريع المصرى يسمح بوجود شركة يحدد الشركاء مسئوليتهم فيها بمقدار حصصهم في رأس



مال الشركة ، سوى عن طريق تكوين شركات المساهمة . ولقد استحدث  
المشرع المصرى فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ هذا النوع الجديد من  
الشركات - الشركات ذات المسئولية المحدودة - بعد ملاحظة صعوبة  
تكوين الشركات المساهمة وتعقيد اجراءات تأسيسها ، هذا من ناحية ،  
ومن ناحية اخرى فان خصائص شركات التضامن لم تلق القبول من العديد  
من المستثمرين الذين يخشون من عواقب المسئولية التضامنية وغير المحدودة  
عن ديون الشركة . واخيرا فان شركات التوصية (البسيطة وبالاسهم) قد  
فرضت وجود بعض الشركاء المسئولين بصورة مطلقة وتضامنية عن ديون  
الشركة ، فى حين لا يستطيع الشركاء الموصين الاشتراك فى ادارة الشركة  
اذا ارادوا التمتع بمسئولية محدودة بقدر ما يقدمونه من حصص فى رأس مال  
الشركة .

ولقد جاء القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لينظم عمليات الشركات ذات  
المسئولية المحدودة وتبسيط اجراءات تأسيسها ، وتغطية العديد من الجوانب  
التي يتم تغطيتها فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

ويمكن ايجاز خصائص هذا النوع من الشركات فيما يلى :

١ - المسئولية المحدودة لكل شريك عن ديون الشركة فى حدود ما يساهم  
به كل منهم فى رأس مال الشركة . ولقد استمد اسم الشركة من هذه  
الخاصية المميزة ، وهذا يماثل الوضع فى شركات المساهمة ولكن  
اجراءات تأسيس هذه الشركات أبسط بكثير من اجراءات تأسيس  
شركات المساهمة .

٢ - المشاركة الايجابية للشركاء فى ادارة الشركة ، فعلى الرغم من وجود  
المسئولية المحدودة فيمكن للشريك المشاركة فى الادارة وهذا مما يميز  
الشركاء فى هذه الحالة عن الشركاء الموصين فى شركات التوصية  
بالاسهم .

٣ - استمرارية الشركات من خلال التبسيط في إجراءات انتقال الحصص بالوفاة أو عدم قابلية المدير المعين في العقد للعزل .

ولقد لاقت هذه الشركات نجاحا كبيرا منذ ظهورها في مصر ، لما تقدمه من مزايا للشركاء . وذلك على الرغم من توجيه بعض الانتقادات الى هذا الشكل التنظيمي للشركات ، ومن أهم هذه الانتقادات هو عدم قدرتها على تجميع مبالغ كبيرة أو عدد كبير من المستثمرين كما تفعل شركات المساهمة على الرغم من المسؤولية المحدودة للملاك في كلاهما . ويرجع ذلك الى أن شركات المساهمة يمكن أن تطرح أسهم رأس المال للجمهور للاكتتاب العام في حين أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة لا تستطيع القيام بذلك . وهذا ولا شك يؤثر على القدرة المالية للشركات ذات المسؤولية المحدودة مما يجعلها لا تساهم في المشروعات الاقتصادية الضخمة ويحد ذلك أيضا من قدرتها على الحصول على الائتمان .

والانتقاد الثاني لهذه الشركات ، يركز على أن انتقال ملكية الحصص الى الورثة بوفاء الشريك قد يزيد عدد الشركاء بصورة قد تؤثر سلبيا على اداء وإدارة الشركة ويقتل من العامل الشخصي بين الشركاء . وأخيرا فإن الانتقاد الثالث الذي يوجه الى الشركات ذات المسؤولية المحدودة أن المسؤولية المحدودة للشركاء قد يدفعهم الى المغامرة واستثمار أموال الشركة في مشروعات ذات معدل خطر مرتفع مما قد يهدد الشركة بالافلاس .

وبالرجوع الى أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة (١٩٨١) ؛ نلاحظ أن المادة رقم (٤) من القانون نصت على أن « الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها على خمسين شريكا لا يكون كل منهم مسئولاً الا بقدر حصته . ولا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأس مالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام ، ولا يجوز لها إصدار أسهم

أو سندات قابلة للتداول ، ويكون انتقال حصص الشركاء فيها خاضعا لاسترداد الشركاء طبقا للشروط الخاصة التى يتضمنها عقد الشركة ، فغلبا عن الشروط المقررة فى هذا القانون . وللشركة أن تتخذ اسما خاصا ، ويجوز أن يكون اسمها مستمدا من غرضها ، ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر .

ومن التعريف السابق ومن باقى الأحكام الواردة بالقانون والمتعلقة بالشركات ذات المسئولية المحدودة يمكن استخلاص الخصائص التالية للشركات ذات المسئولية المحدودة وفقا للتشريع المصرى :

١ - المسئولية المحدودة للشريك : فلقد أوضحت المادة رقم (٤) أن الشريك فى الشركات ذات المسئولية المحدودة لا يكون مسئولا عن ديون الشركة إلا فى حدود ما تقدمه من حصته فى رأس مال الشركة . ويعنى ذلك أن دائنى الشركة لا يحق لهم مطالبة الشركاء بما لهم من ديون فى حالة عدم كفاية أموال الشركة عند التصفية لسداد مجموع الالتزامات المستحقة على الشركة .

٢ - تحديد حد أدنى وحد أقصى لعدد الشركاء : فلقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه لا يجوز أن يزيد عدد الشركاء فى الشركة ذات المسئولية المحدودة عن خمسين شريكا ، ولقد استهدف المشرع من تحديد هذا الحد الأقصى لعدد الشركاء للمحافظة على العامل الشخصى بين الشركاء مع تحديد نشاطها فى مجال المشروعات المتوسطة والتي لا تحتاج الى أموال ضخمة لتأسيسها . ومن ناحية أخرى فلقد نصت المادة الثامنة من القانون ذاته على أنه لا يجوز أن يقل عدد الشركاء فى الشركة ذات المسئولية المحدودة عن اثنين . ومن الملاحظ أن تحديد الحد الأدنى لعدد الشركاء ضرورى طوال حياة الشركة مما يعنى بأنه إذا قل عدد الشركاء عن هذا الحد ، اعتبرت الشركة منحلة بحكم القانون



إذا لم تبادر خلال ستة أشهر على الأكثر الى استكمال هذا النصاب ويكون من يبقى من الشركاء مسئولاً في جميع أمواله عن التزامات الشركة خلال هذه المدة . وهنا نود الإشارة الى أن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أجاز للشخص الاعتباري أن يصبح شريكاً في الشركة ذات المسئولية المحدودة وذلك خلافاً لما كان محددًا في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بعدم السماح للأشخاص الاعتبارية لكي تصبح شركاء في شركات ذات المسئولية المحدودة أي قصر الدخول في الشركة على الأشخاص الطبيعيين .

٣ - عدم امكانية استخدام أسلوب الاكتتاب العام : فلقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على : « لا يجوز تأسيس الشركة أو زيادة رأسمالها أو الاقتراض لحسابها عن طريق الاكتتاب العام ، ولا يجوز لها اصدار أسهم أو سندات قابلة للتداول » .

٤ - تقييد تداول حصص الشركاء في رأس المال : فلقد نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن انتقال حصص الشركاء في رأس مال الشركات ذات المسئولية المحدودة يكون خاضعاً لاسترداد الشركاء طبقاً للشروط الخاصة التي يتضمنها عقد الشركة ، فضلاً عن الشروط المقررة في هذا القانون ، أي أنها غير قابلة للتداول بالطرق التجارية المتعارف عليها . ولقد نصت المادة رقم ١١٨ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على جواز بيع حصص رأس المال بمقتضى محرر رسمي أو مصدق على التوقيعات الواردة به ، ما لم ينص عقد تأسيس الشركة على خلاف ذلك . وفي هذه الحالة يكون لباقي الشركاء أن يستردوا الحصة المباعة بالشروط نفسها ، ويجب على من يعتزم بيع حصته أن يبلغ سائر الشركاء عن طريق المديرين بالعرض الذي وجه اليه ، وبعد انقضاء شهر من ابلاغ العرض دون أن يستعمل أحد الشركاء حق الاسترداد يكون الشريك حراً في

التصرف في حصته ، وإذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت  
الحصة المبعة بينهم بنسبة كل منهم .

٥ - استمرارية الشركة على الرغم من وفاة الشريك : ولقد نصت  
المادة رقم ١١٨ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن شركة التوصية  
البسيطة لا تنتقض بوفاة أحد الشركاء ، ولكن تنتقل حصة الشريك المتوفى  
الى ورثته ، ويكون حكم الموصى له حكم الوارث .

٦ - عدم قابلية حصص رأس المال للتجزئة : فلقد نصت المادة رقم  
١١٦ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن رأس المال في شركات  
التوصية بالاسهم يقسم الى حصص متساوية القيمة لا تقل قيمة كل منها عن  
مائة جنيه تدفع بالكامل ، على أن تكون الحصص غير قابلة للقسم ، فإذا  
تعدد الملاك لحصة واحدة ، جاز للشركة أن توقف استعمال الحقوق المتعلقة  
بها الى أن يختاروا من بينهم من يعتبر مالكا منفردا للحصة في مواجهة الشركة .

٧ - الخيار في تحديد اسم أو عنوان الشركة : فلقد نصت المادة رقم  
٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على : للشركة ذات المسؤولية المحدودة  
أن تتخذ اسما خاصا لها ، ويجوز أن يكون اسمها مستمدا من غرضها ،  
ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر .

ومن الغريب أن ينص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على إمكانية أن  
يتضمن اسم الشركة ذات المسؤولية المحدودة اسم أحد الشركاء أو أكثر على  
الرغم من المسؤولية المحدودة للشركاء . فالهدف من اعلام الغير بأسماء  
الشركاء في شركات التضامن يرجع الى المسؤولية التضامنية وغير المحدودة  
لهؤلاء الشركاء من الديون المستحقة على الشركة . وبطبيعة الحال فإن ذكر  
اسم شريك أو أكثر في عنوان الشركة ذات المسؤولية المحدودة قد يؤدي الى  
تضليل لبعض المتعاملين مع الشركة واشعارهم بأنهم يتعاملون مع إحدى

شركات الاشخاص ، على الرغم من أن المادة السادسة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أوجبت ذكر عبارة « شركة ذات مسئولية محدودة » على جميع الاوراق التى تصدر من الشركة بغض النظر عن عنوانها . وقد يفسر هذا الوضع على رغبة المشرع فى تبسيط اجراءات تحويل شركات الاشخاص الى شركات ذات مسئولية محدودة دون الحاجة الى تغيير عنوانها بعد أن يكون قد اكتسب سمعة تجارية معينة خلال السنوات السابقة على التحويل .

ومما سبق يتضح أن خصائص الشركات ذات المسئولية المحدودة تجعلها ذات طبيعة خاصة تجمع بين خصائص شركات الاشخاص وخصائص شركات الاموال ، مما جعل البعض يدرجها بين أنواع شركات الاشخاص فى حين ذهب البعض الآخر الى ادراجها بين شركات الاموال ، وأن كنا سندرجها ضمن شركات الاموال تمثيا مع التشريع المصرى الذى ينظم هذا النوع من الشركات . وبطبيعة الحال فإن هذه الطبيعة المخططة للشركة ذات المسئولية المحدودة قد ظهرت بوضوح من خلال الاستعراض السابق لخصائصها ، فلقد اتضح ان هذه الشركة تتشابه مع شركات الاشخاص من حيث الاهتمام بالعلاقات الشخصية بين الشركاء ووضع حد أقصى لعدد الشركاء ضمانا لتلك العلاقات وكذلك عدم قابلية حصص الشركاء للتداول وعدم جواز التجائها للاكتتاب العام للحصول على الاموال اللازمة لها ، وأخيرا جواز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر .

وتتشابه الشركات ذات المسئولية المحدودة مع شركات الاموال من حيث وجود المسئولية المحدودة للشريك بقدر ما قدمه من حصة فى رأس المال ، وانتقال حصص الشركاء بالوفاة الى الورثة وعدم انقضاء الشركة بوفاة أحد الشركاء وجواز أن يكون للشركة اسما مستمدا من الفرض من انشائها .



## اجراءات تأسيس شركات الاموال :

بعد أن استعرضنا طبيعة وخصائص كل نوع من أنواع شركات الاموال ،  
يجدر بنا أن نبين الاجراءات الضرورية لتأسيس وتكوين كل نوع من هذه  
الانواع تمهيدا للتعرف على القيود المحاسبية لتأسيس تلك الشركات في  
الفصل التالي من هذا الباب . ولا شك اننا عند استعراض تلك الاجراءات  
سوف نركز على أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وخاصة تلك التي  
لها تأثير على الاجراءات والقيود المحاسبية والتي تعتبر محور دراستنا في  
هذا الباب .

### اولا : اجراءات تأسيس شركات المساهمة :

تختلف اجراءات تأسيس شركة المساهمة من بلد الى آخر ونقاسا  
للتشريعات القائمة والتي تحكم تلك الاجراءات . ومن الملاحظ أن القانون رقم  
١٥٩ لسنة ١٩٨١ قد استهدف في المقام الاول تبسيط اجراءات تأسيس  
الشركات المساهمة تشجيعا لاصحاب الاموال على انشاء هذا النوع من  
الشركات لما له من خصائص مميزة سبق التعرف عليها .

وسوف تستعرض اجراءات تأسيس شركات المساهمة من خلال  
التعرف على الاجراءات العامة للتأسيس ، ثم نتناول اجراءات تأسيس  
شركات المساهمة التي تطرح جزء أو كل رأسجاليها للاكتتاب العام وأخيرا  
سوف تستعرض اجراءات تأسيس شركات المساهمة في حالة اكتتاب  
المؤسسين في جميع رأس مال الشركة دون الالتجاء الى الاكتتاب العام لأنه  
في هذه الحالة لا مجال لاستيفاء بعض الاجراءات القانونية للتأسيس والتي  
تستهدف حماية المستثمرين في حالة الالتجاء الى الجمهور للاكتتاب العام .

## ١ - الاجراءات العامة لتأسيس شركات المساهمة :

يمكن ايجاز تلك الاجراءات والاحكام والتي نص عليها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيما يلي :

( ١ ) يتولى تأسيس شركات المساهمة عددا من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين لا يقل عددهم عن ثلاثة (المادة رقم ٨) . ولقد كان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والذي ألغى بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ينص على ضرورة الا يقل عدد المؤسسين في شركة المساهمة عن سبعة مؤسسين ( المادة الثانية ) ، ولا شك ان القانون الجديد استهدف بذلك تبسيط اجراءات تأسيس هذا النوع من الشركات تشجيعا للمستثمرين واعترافا منه بأهمية هذا النوع في تطوير الاقتصاد القومى .

ويتضح كذلك من نص المادة الثامنة السالفة الذكر ، أن المؤسس قد يكون شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا كالدولة أو شخصا اعتباريا عاما آخر أو شركة مساهمة أخرى ، ولم يحدد القانون حدا اقصى لعدد المؤسسين أو المساهمين في هذا النوع من الشركات .

( ب ) يتم تحديد صفة المؤسس على أساس كل من يشترك اشتراكا فعليا في تأسيسها بنية تحمل المسئولية الناشئة عن ذلك ويسرى عليه حكم المادة رقم ٨٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمتعلقة بشروط العضوية في مجلس ادارة شركة المساهمة ، ووفقا لاحكام تلك المادة لا يجوز أن يكون مؤسساً للشركة من حكم عليه بعقوبة جنائية أو عقوبة جنحة عن سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو تغالس أو بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ من القانون .

وكذلك نلقت المادة رقم ١٧٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه لايجوز لأي شخص الجمع بين أى عمل في الحكومة أو القطاع العام أو

أية هيئة عامة وبين عضوية مجلس الإدارة في إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأي عمل أو الاستشارة فيها سواء كان ذلك بأجر أو بغير أجر إلا إذا كان ممثلاً لهذه الجهات . ويجوز الاستثناء من أحكام هذه المادة بأن يرخص للشخص بالاشتراك في تأسيس إحدى شركات المساهمة أو بأعمال الاستشارة فيها وذلك بأذن خاص من الوزير المختص التابع له الشخص . وبطبيعة الحال فلقد استهدف المشرع من ذلك تجنب احتمالات استخدام الشخص لنفوذه لمصلحة الشركة التي يشترك في تأسيسها .

( ج ) تكوين جماعة المؤسسين ، حيث يتم إبرام عقد بين عدد من المؤسسين هدفهم إنشاء الشركة المساهمة ، من خلال متابعة إجراءات التأسيس والقيام بكافة الإجراءات المطلوبة ، وهذا العقد هو ما يقابل ما يطلق عليه العقد الابتدائي للشركة المساهمة . ولقد نصت المادة رقم ٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن العقد الابتدائي الذي يبرمه المؤسسون يضمن أن يكون طبقاً للنموذج الذي يصدره الوزير المختص بقرار منه . ولا يجوز أن يتضمن العقد أية شروط تعفى المؤسسون أو بعضهم من المسؤولية الناجمة عن تأسيس الشركة ، أو أية شروط أخرى ينص على سريانها على الشركة بعد انشائها ما لم تدرج في عقد التأسيس أو النظام الأساسي .

( د ) تحرير عقد ابتدائي ونظام أساسي للشركة : يتم تأسيس شركة المساهمة من خلال عقد ابتدائي ونظام أساسي على النحو الذي يصدر به قرار من الوزير المختص . ولقد نصت المادة رقم ١٥ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على : « يكون العقد الابتدائي للشركة ونظامها أو عقد تأسيسها رسمياً أو مصدقاً على التوقيعات فيه ، ويجب أن يتضمن بالنسبة إلى كل نوع من أنواع الشركات البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية . كما تحدد



هذه اللائحة الاقرارات والشهادات التي ترفق بعقد الشركة ، وكذلك اوضاع التصديق على التوقيعات لدى الجهة الادارية المختصة .

ولقد صدرت اللائحة التنفيذية لكي تنص في مادتها الثالثة على وجوب توقيع المؤسسين أو من ينوب عنهم قانونا على العقد الابتدائي للشركة ، ويجب ا فراغ العقد والنظام الاساسي في ورقة رسمية أو التصديق على التوقيعات الواردة فيها أمام مكتب الشهر العقاري والتوثيق المختص ، وذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة رقم ١٨ من القانون . وتكون رسوم التصديق على التوقيعات بالنسبة للعقد والنظام الاساسي للملحق به بمقدار الربع في المائة من رأس المال المصدر بحدد أقصى مقداره ألف جنيه ، سواء تم التصديق في مصر أو لدى السلطات المصرية في الخارج .

ولقد حددت اللائحة التنفيذية كذلك في مادتها الرابعة كيفية التصديق على العقد الابتدائي والنظام الاساسي في حالات الضرورة أو الاستعجال . فقد نصت تلك المادة على انه : « يجوز — في احوال الضرورة أو الاستعجال التي يديرها مدير عام الإدارة العامة للشركات — أن يتم التصديق على التوقيعات الواردة بالعقد الابتدائي ونظام الشركة العامة أمامه أو من يفوضه من العاملين بالإدارة المذكورة وذلك بعد أداء الرسوم المنصوص عليها في المادة السابقة .

ويتم التصديق بموجب محضر يبين فيه ما يأتي :

١ — اسم العامل الذي تم التوقيع أمامه ، ووظيفته وبيان سند التفويض عند الاقتضاء .

٢ — مكان وزمان التوقيع .

٣ — أسماء الموقعين وجنسياتهم بحسب مستندات تحقيق الشخصية التي يحملونها .

٤ - صفات الموقعين وما اذا كانوا يوقعون بصفتهم اصلاء او نوابا عن الغير مع تقديم ما يثبت هذه الصفة النيابية من توكيلات او غيرها .  
ولا يجوز للوكيل ان يوقع العقد الابتدائي للشركة او نظامها الاساسي ما لم يسمح له سند ومكاته بذلك صراحة .

ومن ناحية اخرى فلقد نص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في مادته السادسة عشر على ان تصدر نماذج لعقود انشاء كل نوع من انواع الشركات وكذلك نظامها الاساسي بموجب قرار من الوزير المختص . وقد صدر بالفعل القرار الوزاري رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ متضمنا تلك النماذج .  
ولقد وضحت المادة السادسة عشر انه لا يجوز الخروج على احكام النموذج - في غير الاحوال - سالف الذكر الا بموافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة رقم ١٨ من هذا القانون . ويصدر النموذج بعد موافقة قسم التشريع بمجلس الدولة .

ومن هذه النصوص نستخلص ان المؤسسين يبرمون فيما بينهم مقدا ابتدائيا (عقد تأسيس) يتضمن اسماء المؤسسين ومهنتهم وجنسياتهم وعنوانهم واسم الشركة والغرض منها ومركزها او محلها القانوني وعمر الشركة ورأس مالها والحصص العينية التي تضمنها رأس المال وقيمة مساهمة المؤسسين في رأس المال . هذا علاوة على ضرورة ان يتضمن العقد تعهد من المؤسسين باستكمال اجراءات التأسيس والحصول على موافقة اللجنة المختصة بقبول طلبات التأسيس .

وبكذلك يقوم المؤسسون بتحرير نظام اساسي للشركة ، يتضمن تفاصيل البيانات الواردة بالعقد الابتدائي ويوضح جميع الاجراءات المرتبطة بالشركة منذ تكوينها حتى تصفيتها ، ومن بين ما يشتمل عليه هذا النظام تحديد رأس مال الشركة ، وتحديد السنة المالية للشركة ومواعيد الجرد واجراءات حل الشركة وتصفيتها .

وهنا نلاحظ أن القانون قد أجاز للمؤسسين تعديل بعض بيانات نماذج العقد الابتدائي ونظام الشركة أو الحذف لجزء منها وفقا لمتطلبات الحاجة وذلك بهدف تحقيق المرونة بين النموذج المعد وبين ظروف كل شركة . وهذا الامر يعكس درجة الاختلاف بين هذا القانون والقانون الذى تم إلغاؤه ( القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ) والذى كان يفرض الإلتزام الكلى بالنموذج دون السماح بأية تعديلات الا لأسباب جوهريه يقرها الوزير .

( هـ ) ضرورة الحصول على موافقة من الجهات المختصة بتأسيس الشركة : تختلف الدول فيما بينها من حيث حرية تأسيس شركات المساهمة ، أو وجود نظام يتطلب ضرورة الحصول على ترخيص أو موافقة بتأسيس شركات المساهمة من جهة مختصة - فمبدأ حرية تأسيس شركات المساهمة - والذى يتبع فى معظم البلاد الاوربية يعنى امكانية تكوين شركات المساهمة دون الحاجة الى الحصول على ترخيص أو موافقة مسبقة من بعض السلطات داخل الدولة . ولاشك أن مبدأ حرية تأسيس شركات المساهمة يعكس التفكير السائد فى الدولة من حيث تبسيط اجراءات التكوين لهذا النوع من الشركات ، وإن الدولة تدير اقتصادها من خلال عدم تدخل الحكومة واعتناق سياسة حرية التجارة دون تدخل من الدولة . ولكن اظهر التطبيق العملى لهذا المبدأ فى بعض بلدان العالم خطورة ظهور بعض الشركات الوهمية والتي ألحقت الضرر بمجموعة المستثمرين أو بالاقتصاد القومى على السواء .

أما مبدأ ضرورة الحصول على إذن مسبق لتأسيس شركات المساهمة فيعنى أن الشركة لا يتم تأسيسها الا بعد الحصول على موافقة من الجهات الحكومية المختصة وذلك حماية لجمهور المستثمرين وضمانا لجدية مؤسسى تلك الشركات فى السعى وراء تكوين شركة لها كيان سليم وتخدم الاقتصاد القومى وتلبى احتياجات مجموعة من المستهلكين ، ولقد استخدم هذا المبدأ فى غالبية الدول العربية ومن بينها مصر .

”ولقد انتقض البعض هذا الأسلوب بأنه سيؤدي الى وضع العقوبات أمام تكوين شركات المساهمة ، وطول الفترة الزمنية لتكوين وتأسيس الشركة انتظاراً لصدور الاذن من الجهة المختصة بالتأسيس .

ولقد اختار المشرع المصرى الأسلوب الثانى ، فلقد أوجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ صدور ترخيص بإنشاء شركة المساهمة ، حيث يتطلب الأمر من المؤسسين تقديم طلب الى مصلحة الشركات بوزارة الاقتصاد مؤكداً بنوعه من الميشتندات تعكس حرية التفكير وسلامة الاجراءات التى اتبعت ثم يرفع هذا الطلب بعد دراسته الى رئيس الجمهورية لاصدار قرار جمهورى يرخّص بتأسيس الشركة .

ولقد أبقي القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على نظام ضرورة الحصول على ترخيص بتأسيس شركات المساهمة ضماناً لجدية التكوين وحماية لجمهور المستثمرين . ولقد ظهر ذلك من خلال احكام القانون ولائحته التنفيذية . فلقد نصت المادة رقم ١٧ من القانون على ضرورة تقديم طلب انشاء الشركة الى الجهة الادارية المختصة — الادارة العامة للشركات — مرفقاً بها العقد الابتدائى ونظام الشركة وكافة الاوراق الاخرى التى يتطلبها القانون ولائحته التنفيذية ، وتنظم اللائحة التنفيذية اجراءات قيد هذه الطلبات وفحصها .

ولقد حددت اللائحة التنفيذية فى المادة رقم ٤٤ الاوراق اللازمة والتى يجب ارفاقها مع طلب التأسيس ، ومن أهم تلك الاوراق :

- ١ — عشر نسخ من العقد الابتدائى للشركة ونظامها .
- ٢ — اقرار من المؤسسين أو شهادة من مصلحة السجل التجارى تفيد بعدم التناسل الانتم التجارى للشركة مع غيرها من الشركات .



٣٠ - اقرارات صادرة من المؤسسين بأنه قد توافرت في كل منهم الاهلية  
اللزامة لتأسيس الشركة .

٤ - صحيفة الحالة الجنائية لكل مؤسس أو عضو مجلس ادارة أو مجلس  
مراقبة ، أو ما يفيد عدم الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة عن سرقة  
أو نصب أو خيانة أمانة وتزوير أو تفالس أو بعقوبة من العقوبات  
المنصوص عاها في المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ من القانون .

٥ - بيان بأسماء أعضاء مجلس الادارة الاول ومجلس المراقبة حسب  
الأحوال ، وجنسياتهم ومهنتهم وغناوينهم وأقرار منهم بأنه يقبل  
العضوية ولا يجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من شركتين بصفته  
الشخصية ، أو بصفته نائبا عن الغير .

٦ - الشهادة الدالة على ايداع أسهم ضمان العضوية أو شهادات  
الاكتتاب التي تقوم مقامها .

٧ - اذن السلطة المختصة في حالة ما اذا كان المؤسس أو عضو مجلس  
الادارة موظفا عاما أو عاملا بشركة قطاع عام أو اقرارا منه يفيد  
عكس ذلك .

٨٠ - شهادة من أحد البنوك المعتمدة تفيد تمام الاكتتاب في جميع أسهم  
الشركة وحصصها وأن القيمة الواجب سدادها على الأقل من الأسهم  
أو الحصص النقدية قد تم ادائها وأن هذه القيمة وضعت تحت تصرف  
الشركة الى أن يتم تسجيلها .

ولقد نصت المادة رقم ٤٦ من اللائحة التنفيذية على أن طلبات الترخيص  
يتم تسجيلها في سجل خاص يحتفظ به لدى الادارة العامة للشركات وفقا  
للتسلسل الزمني لتواريخ ورودها .

ولقد أوضحت القانون في مادته الثامنة عشر ، بأنه يتم تشكيل بقرار من

الوزير المختص لجنة لفحص طلبات انشاء الشركات برئاسة أحد وكلاء الوزارة على الأقل ، وعضوية ممثلين عن ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، والجهة الادارية المختصة والهيئة العامة لسوق المال وثلاثة ممثلين على الاكثر عن الجهات التي تحددها اللائحة التنفيذية . ولقد جددت اللائحة التنفيذية في المادة رقم ٤٨. هؤلاء الممثلين الثلاثة وهم : ممثل عن الهيئة العامة للاستثمار يختاره نائب رئيس الهيئة وممثل لمصلحة التسجيل التجاري يختاره مديرها العام ، وممثل عن الاتحاد العام للغرف التجارية يختاره رئيسها .

ولقد نصت المادة ١٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على : تصدر اللجنة قرارها بالبيت في الطلب خلال ستين يوما على الاكثر من تاريخ تقديم الاوراق مستوفاة اليها . فاذا لم تعترض اللجنة على تأسيس الشركة بكتاب يوجه الى اصحاب الشأن ويبلغ الى مكتب السجل التجاري المختص خلال هذه المدة اعتبر الطلب مقبولا . ويجوز للمؤسسين ان يعضوا في اجراءات التأسيس .

ولا يجوز للجنة ان تعترض على تأسيس الشركة الا بقوارر مسبب وذلك في حالة توافر أحد الاسباب الآتية :

( ١ ) عدم مطابقة العقد الابتدائي او عقد التأسيس او نظام الشركة للشروط والبيانات الالزامية الواردة بالنموذج او تضمنته مواد مخالفة للقانون .

( بـ ) اذا كان غرض الشركة او النشاط الذي سوف تقوم به مخالفا للنظام العام او الآداب .

( جـ ) اذا كان أحد المؤسسين لا تتوافر له الاهلية اللازمة لتأسيس الشركة .

( دـ ) اذا كان أحد المديرين او اعضاء مجلس الادارة لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في القانون .

ومن الملاحظ هنا أن هذه اللجنة تختص بدراسة جدية وسلامة إجراءات التأسيس دون التعرض إلى الدراسات الفنية بمدى نجاح تلك المشروعات ومدى احتياج الاقتصاد القومي لها .

وبعد أن استعرضنا بشيء من التفصيل الإجراءات العامة لتأسيس شركات المساهمة ، سواء تلك التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام أو تلك التي لا تلجأ إلى الاكتتاب العام (مغلقة) ، سوف نبين في السطور القادمة الإجراءات الخاصة بكل نوع من هذين النوعين للتمييز بينهما .

## ٢ - إجراءات تأسيس شركات المساهمة التي تلجأ إلى الاكتتاب العام :

تتضمن إجراءات تأسيس هذه الشركات - بالإضافة إلى الإجراءات العامة السابقة دراستها - في طرح أسهمها للاكتتاب العام وضرورة الحصول على موافقة الوزير المختص على تأسيسها . ولقد اكتفى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بموافقة الوزير المختص لتأسيس شركة المساهمة بدلاً من صدور قرار من رئيس الجمهورية بإنشاء الشركة . ( القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ) ، وهذا ولا شك يعبر عن الاتجاه إلى تبسيط الإجراءات والتشجيع على إنشاء هذه الشركات . . .

ولقد نصت المادة رقم (١٩) على : « . . . لا تعتبر الموافقة على تأسيس الشركات التي تطرح أسهمها أو سندات لها للاكتتاب العام نهائية إلا بعد اعتمادها من الوزير المختص بعد أخذ رأي الهيئة العامة لسوق المال . فإذا لم يصدر قرار بشأنها خلال ستين يوماً من تاريخ عرضها عليه اعتبر ذلك بمثابة موافقة على تأسيس الشركة . ويتعين عرض الأمر على الوزير خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ موافقة اللجنة .

ولقد أوضحت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في مادتها رقم (٥٨) ، بأنه إذا لم يصدر قرار من اللجنة بالنسبة للشركة التي

طُرِحتْ أسهمها للاكتتاب العام بالقبول أو الرفض خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة إليها . فلاحساب الشأن اخطار الوزير كتابة بغدم صدور قرار اللجنة في الميعاد وذلك خلال خمسة عشر يوما التالية لانتهاء الستين يوما المشار إليها ، على أن يرفق بالأخطار صورة من الشهادة الدالة على حالة الأوراق الى اللجنة وعلى الوزير أن يصدر قراره في شأن الموافقة على انشاء الشركة خلال ستين يوما من تاريخ وصول الاخطار اليه . وذلك بعد الرجوع الى هيئة سوق المال . فاذا لم يصدر قرار من الوزير خلال هذه المدة ، اعتبر ذلك بمثابة موافقة على اجراءات التأسيس .

### ٣ - اجراءات تأسيس شركات المساهمة التي لا تلجا الى الاكتتاب العام :

تعتبر شركة المساهمة التي لا تلجا الى الاكتتاب العام شركة مغلقة حيث يقتصر الاكتتاب في رأسمالها على المؤسسين فقط أو عليهم وعلى غيرهم من الاشخاص الذي لا يتوافر بهم صفة الاكتتاب العام . وتعنى صفة الاكتتاب العام دعوة أشخاص محددين سلفا الى الاكتتاب في تلك الاسهم او اذا زاد عدد المكتتبين في الشركة عن مائة .

ومن الملاحظ ان هناك عددا من الدول التي لا تميز في اجراءات التأسيس بين الشركات التي تلجا الى الاكتتاب العام وتلك التي لا تلجا الى الاكتتاب العام في حين ان هناك عددا آخر من الدول يرى المشرع فيها ضرورة الفصل والتمييز في اجراءات التأسيس بين هذين النوعين من شركات المساهمة حيث يتم تشديد تلك الاجراءات بالنسبة للنوع الاول حماية لجمهور المكتتبين وضمانا لاموالهم المسددة عند الاكتتاب ، ولقد اخذت جمهورية مصر العربية بهذا الاتجاه حيث اوجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في مادته الخامسة على شركة المساهمة التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب عام يجوز تأسيسها دون حاجة للحصول على قرار جمهوري بتأسيسها .



ثم صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١. مؤكدا هذا الاتجاه وظلت  
التفرقة قائمة بين شركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام وتلك  
التي لا تلجأ للاكتتاب العام ، فلقد نصت المادة رقم (١٩) من القانون على  
أنه يستلزم الحصول على موافقة الوزير المختص على تأسيس الشركة التي  
تطرح أسهمها أو سندات للاكتتاب العام بعد أخذ رأى الهيئة العامة لسوق  
المال . أما الشركات المغلقة فتتم اجراءات تأسيسها بمجرد صدور موافقة  
لجنة فحص طلبات انشاء الشركات (مادة رقم ١٨) دون الحاجة الى موافقة  
الوزير المختص .

وهناك نقطة اضافية تتعلق بضرورة اشهار عقد الشركة ونظامها  
الاساسى - سواء لجأت الى الاكتتاب أم لا - ولقد نصت المادة رقم ٢٢  
لسنة ١٩٨١ على أنه يجب اشهار عقد الشركة ونظامها بحسب الاحوال في  
السجل التجارى ، ولا تثبت الشخصية الاعتبارية للشركة ولا يجوز لها أن  
تبدأ اعمالها الا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى . وكذلك يتطلب الامر  
بعد ذلك نشر عقد الشركة ونظامها والقرار الوزارى بالموافقة على  
التأسيس وذلك سواء فى الوقائع المصرية أو النشرة الخاصة التى تصدر  
لهذه الغرض أو بغير ذلك من الطرق (المادة رقم ٢٢١ من القانون) .

### ثانيا : اجراءات تأسيس شركات التوصية بالاسهم :

من الملاحظ أن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ نص فى المادة رقم (١١٠)  
منه على سريان أحكام تأسيس شركات المساهمة فى هذا القانون على  
شركات التوصية بالاسهم ( فيما عدا أحكام المواد ٣٧ ، ٧٧ ، ٩١ ، ٩٢ ،  
٩٣ ) . ومن أهم تلك الأحكام (١) ضرورة التصديق على التوقيعات الواردة

---

(١) أحكام المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٨١ .

بالمعقد الابتدائي للشركة ونظامها الاساسي وان يتم تحرير كل منهما طبقا للنموذج الذي يصدر بقرار من الوزير المختص وبعد ذلك يتم تقديم طلب انشاء الشركة الى الجهة الادارية المختصة - الادارة العامة للشركات - مرفقا به عددا من المستندات المؤيدة والتي حددها القانون . ثم تحيل هذه الجهة الطلب الى اللجنة المشكلة للبت في طلبات انشاء الشركات ، ولا تعتبر موافقة اللجنة على تأسيس الشركة نهائية الا بعد اعتمادها من الوزير المختص بعد اخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال .

ولقد نص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في مادته الخامسة على :  
« لا يجوز أن تتولى شركات التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الانخار أو تلقى الودائع أو استثمار الأموال لحساب الغير » . وذلك لان تلك الانشطة ترتبط باستخدام أموال الغير وترتفع فيها درجة الخطر مما تتطلب ضرورة تجهينغ أموال ضخمة لتقديم ضمانات مرتفعة وهذا مما لا يتماشى مع طبيعة تلك الشركات .  
**ثالثا : اجراءات تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة :**

يشترط لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة توافر مجموعة من الاجراءات وفقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، ومن أهم تلك الاجراءات :

١ - يتم تأسيس الشركة بموجب عقد ابتدائي وعقد تأسيس طبقا للنموذج الصادر بالقرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ . ولقد نصت المادة رقم (٦٤) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أنه :  
«يجوز للمؤسسين أن يبرموا عقدا ابتدائيا طبقا للنموذج الذي يصدر به قرار من الوزير . ويكون للشركة - عند تأسيس يوقع من جميع الشركاء وذلك طبقا للنموذج الذي يصدر بقرار من الوزير - ولا يجوز

لشركاء أن يخرجوا عن الاحكام الالزامية بالنموذج من غير موافقة  
اللجنة المنصوص عليها بالمادة رقم (١٨) من القانون .

وكذلك فلقد نصت المادة رقم (٦٥) من اللائحة التنفيذية على أنه يجب  
أن يتضمن عقد تأسيس الشركة بيانات معينة من أهمها بيان بأسماء الشركاء  
وما اذا كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين وجنسياتهم ومحال اقامتهم  
مع تحديد رأس مال الشركة وعدد الحصص التي ينقسم اليها وقيمة كل  
حصة وكيفية أسلوب توزيع الحصص على الشركاء مع ضرورة بيان  
الحصص العينية وقيمتها والتمن الذي ارتضاه باقى الشركاء لها واسم  
الشريك أو الشركاء الذين قدموا هذه الحصص . هذا بالإضافة الى بيان  
أسماء المديرين المعيّنين لإدارة الشركة وما اذا كانوا من الشركاء أو من  
غيرهم ، مع جواز بيان الاجل الذى ينتهى فيه تعيينهم .

٢ - ضرورة توافر بعض الشروط الشكلية بعقد التأسيس حددتها المادة  
رقم (٦٦) من اللائحة التنفيذية فى وجوب أن يوقع جميع الشركاء على  
عقد تأسيس الشركة ويجوز أن ينوب عنهم وكلاء بموجب توكيل خاص .  
ويتم التصديق على التوقيعات أو توثيق العقد بعد اقراره من اللجنة  
المنصوص عليها بالمادة رقم (١٨) من القانون . على أن يجوز أن يتم  
التصديق على التوقيعات طبقا لما ورد فى التصديق على العقد الابتدائى  
ونظام الشركة المساهمة فى حالات الضرورة والاستعجال ( المادة  
الرابعة من اللائحة التنفيذية السابق الإشارة لها ) .

٣ - ضرورة الحصول على موافقة اللجنة المشكلة لفحص طلبات تأسيس  
وإنشاء شركات الأموال بأنواعها المختلفة ، والسابق الإشارة اليها فى  
جالتى شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم . فبعد تقديم  
طلب إنشاء الشركة مع المستندات الضرورية الى الإدارة العامة  
للشركات والتي تحيل بدورها تلك الاوراق الى اللجنة المشكلة لفحص

تلك الطلبات والتي تصدر قرارها في خلال ستين يوما على الاكثر من تاريخ تقديم الاوراق مستوفاة اليها . ولا يجوز لتلك اللجنة ان تعترض على انشاء الشركة الا بقرار مسبب ولأسباب معينة على سبيل الحصر حددها القانون في مادته رقم (١٦٩) والتي سبق ذكرها في حالات شركات المساهمة .

ولقد اكدت المادة رقم (٧٤) من اللائحة التنفيذية للقانون على أن تسرى على الشركات ذات المسؤولية المحدودة الاحكام الخاصة بلجنة فحص الطلبات الواردة في الفرع الخامس من الفصل الاول من هذه اللائحة وذلك في الحدود التي تسرى على الشركات التي لم تؤسس عن طريق الاكتتاب العام .

٤ — اشهار الشركة عن طريق شهر عقد الشركة في السجل التجارى ، وبذلك يعتبر القيد بالسجل التجارى شرطا لاثبات اشخصية الاعتبارية للشركة ولا يجوز لها ان تبدأ اعمالها الا من تاريخ الشهر في السجل التجارى . ويتم الاشهار بمكتب السجل التجارى الذى يتبعه مركزها الرئيسى .

٥ — الاعلان والنشر لعقد الشركة وفقا لاحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، ولقد نصت تلك اللائحة في المادة رقم (٧٩) منها على تولى الادارة العامة للشركات نشر الوثائق والبيانات المتعلقة بالشركة بصحيفة الشركات وعلى نفقة الشركة .





## الفصل التاسع

### المعالجة المحاسبية للقضايا راس المال في شركات المساهمة

لقد سبق تعريف شركة المساهمة على أنها شركة ينقسم رأسمالها إلى حصص متساوية القيمة وقابلة للتداول يطلق عليها « أسهم » وتقتصر مسئولية المساهم ( الشريك ) على أداء قيمة الاسهم التي أكتتب فيها ولا يسأل عن ديون الشركة إلا في حدود ما أكتتب فيه من أسهم .

ومن ثم فممكن تعريف السهم بأنه - ضئيل - حصة في رأس المال في شركة المساهمة ( أو شركة التوصية بالأسهم ) .

وسوف يخصص هذا الفصل لدراسة المعالجة المحاسبية . لإصدار أسهم رأس المال في شركات المساهمة ، ولا شك أن ذلك يتطلب ضرورة التعرف على أنواع تلك الأسهم وطرق سداد قيمة تلك الأسهم وأساليب الاكتتاب فيها ، لما في ذلك من تأثير مباشر على القيود الدفترية المرتبطة بتأثيرات - فعلية - إصدار أسهم رأس المال في شركات المساهمة . ومن ناحية أخرى سوف يتم الرجوع إلى أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية كلما كان ذلك ضروريا .

## رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر ورأس المال المدفوع :

١ - رأس المال المرخص به : يحدد نظام الشركة الاساسى قيمة رأس المال المرخص به للشركة .

٢ - رأس المال المصدر : يتكون رأس المال المصدر من مجموع القيمة الاسمية لمختلف أنواع الاسهم الصادرة عن شركة المساهمة ، ويتعين أن يتم الاكتتاب فى جميع الاسهم المصدرة كشرط لتأسيس الشركة .

ومن الملاحظ أن رأس المال المصدر قد يقل عن قيمة رأس المال المرخص به أو قد يعادله ولكن لا يمكن أن يتعداه : ويتضح ذلك من نص المادة رقم (٣٣) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على : « يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال المرخص به ، كما يجوز بقرار من مجلس الإدارة - زيادة رأس المال المصدر - فى حدود رأس المال المرخص به ، بشرط تمام سداد رأس المال المصدر - قبل الزيادة - بالكامل . ويجب أن تتم زيادة رأس المال المصدر فعلاً خلال الثلاث سنوات التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة والا كانت باطلة . وتحسب هذه المدة بالنسبة إلى كل زيادة تقررت أو يتم الترخيص بها قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ابتداء من هذا التاريخ . ومع ذلك يجوز فى الحالات التى تحددها اللائحة التنفيذية الترخيص لبعض الشركات فى اصدار أسهم جديدة قبل تمام سداد قيمة أسهم الأصدار السابقة بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال » .

٣ - رأس المال المدفوع : ويمثل ذلك مقدار ما دفع من القيمة الاسمية للاسهم المصدرة حتى تاريخ معين : ولقد ذكرت المادة رقم (٢٢) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بضرورة الوفاء على الأقل بربع القيمة الاسمية للاسهم النقدية عند التأسيس ، على أن تسدد القيمة الاسمية

بالكامل خلال مدة لا تزيد على عشرة سنوات من تاريخ تأسيس الشركة .  
أما إذا سددت القيمة الاسمية للاسهم المصدرة بالكامل ، ففي هذه الحالة  
سيتعادل رأس المال المصدر مع رأس المال المدفوع في القوائم المالية التي  
تُعدها الشركة .

### أنواع الاسهم :

يمكن التفرقة بين عدة أنواع من الاسهم ، وذلك وفقاً للأساس الذي  
يستخدم للتفرقة . وسنبينها في ما يلي من الإيجاز تلك الأنواع والأساس الذي  
يتخذ كأساس للتفرقة ، وذلك على النحو التالي :

١ - من حيث مقابل السداد : تنقسم الاسهم من حيث طبيعة  
ما يقدمه المساهم من حصة في رأس مال الشركة بسداد لقيمة ما حصل  
عليه من أسهم الى نوعين :

( أ ) اسهم نقدية :

( ب ) اسهم عينية :

والاسهم النقدية هي الاسهم التي يتم سداد قيمتها نقداً ، وهي  
تمثل الحصص النقدية للشركاء في شركات الأشخاص . ولقد أوجب المشرع  
المصري الوفاء ببيع قيمتها الاسمية على الأقل عند تأسيس الشركة ، على  
أن يتم سداد باقى القيمة في مدة لا تجاوز عشر سنوات من تاريخ تأسيس  
الشركة .

أما الاسهم العينية ، فيتم سداد قيمتها عن طريق تقديم مجموعة من  
الأصول التي تنتقل ملكيتها الى الشركة . ولقد حدد المشرع المصري قواعد  
تقييم تلك الأصول قبل تخصيص الاسهم العينية للمساهمين . وكذلك  
فلقد تم وضع بعض القيود على تداول تلك الاسهم . فلقد حددت المواد



٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١  
قواعد تقييم الأصول المقدمة سداداً لقيمة الاسهم العينية .

٢ - من حيث حقوق حملة الاسهم : تنقسم الاسهم من حيث طبيعة  
الحقوق المصاحبة للسهم الى :

( ا ) اسهم ممتازة :

( ب ) اسهم عادية :

( ا ) الاسهم الممتازة . Preferred stock

وهي الاسهم التي يترتب لاصحابها ميزة خاصة تتحدد مقدماً عند  
اصدارها ، وقد تتمثل هذه الميزة في أولوية اصحابها في الحصول على نسبة  
من ارباح الشركة محددة مقدماً ومضمونة مسبقاً وذلك قبل حصول حملة  
الاسهم الاخرى على أية ارباح . او قد تتمثل تلك الميزة في أولوية حملة  
الاسهم الممتازة في استرداد قيمة الاسهم عند التصفية . وأخيراً فإن هذه  
الميزة قد تعنى مزايا عند التصويت في الجمعية العامة للمساهمين أو  
الحق في التمثيل بنسبة معينة في مجلس الادارة ، وقد تجمع الاسهم المصدرة  
أكثر من ميزة من هذه الميزات .

وتنقسم الاسهم الممتازة الى عدد من الأنواع وذلك على النحو التالي :

١ - الاسهم الممتازة مجمعة الارباح :

تعنى الاسهم الممتازة مجمعة الارباح (١) أن لحملة الاسهم حق  
المطالبة بالارباح المتأخرة والتي لم تستلم في السنوات السابقة اما لوجود  
خسائر، أو عدم كفاية ارباح الفترة لسداد النسبة المتفق عليها من الارباح .  
فمثلاً إذا كانت الاسهم الممتازة المصدرة مجمعة للارباح ٨٪ ، وحقت

---

1) Cumulative Preferred stock.

الشركة خسائر في احدى السنوات ، ففي العام التالى لتحقيق الخسائر ، لا يمكن توزيع ارباح لحملة الاسهم العادية الا بعد سداد كوبونات لحملة الاسهم الممتازة تعادل ١٦ ٪ اى مجموع الكوبون عن السنتين .

٢ — الاسهم الممتازة غير مجمعة الارباح (٢) ، فتعنى انه اذا لم يتم توزيع كوبونات للاسهم (ارباح) في سنة معينة لعدم تحقيق الشركة لارباح، يسقط حق حملة الاسهم الممتازة في المطالبة بهذه الارباح في الفترات التالية عندما تحقق الشركة ارباح .

٣ — الاسهم الممتازة متقاسمة الارباح (٣) والتي تتضمن حصول حملة الاسهم الممتازة على النسبة المحددة للارباح وبعد ذلك يحق لهم مشاركة حملة الاسهم العادية في اية ارباح توزع بعد ذلك .

٤ — الاسهم الممتازة القابلة للتحويل (١) ، والتي تعطى لحاملها الحق في استبدالها بأنواع أخرى من الاسهم التي تصدرها الشركة — وعادة ما تكون اسهم عادية — وقد يرتبط حق التحويل بفترة زمنية محددة او يكون غير مجدد المدة .

#### ( ب ) الاسهم العادية Common stock

وهي النوع الشائع من الاسهم ، ويحق لحملة هذه الاسهم الحصول على الارباح المقرر توزيعها (الكوبونات) ، وذلك بعد استلام حملة الاسهم الممتازة الكوبونات المحددة لهم . وكذلك يتمتع حملة هذه الاسهم بحق التصويت في الجمعية العامة للمساهمين .

2) Non Cumulative Preferred stock.

3) Participating Preferred stock.

4) Convertible Preferred stock.

٣ - من حيث قيود التداول على الاسهم ، تنقسم الاسهم من حيث الضوابط على عملية التداول وتحديد طبيعة الملكية الى نوعين :

( ١ ) أسهم اسمية : وهى الاسهم التى تقترن باسم مالکها ، ويذكر هذا الاسهم صراحة على الصك المثل للسهم ، ولا يجوز تداول هذه الاسهم الا بشروط معينة يحددها النظام الاساسى للشركة ، والتاثير بها يفيد التنازل وتحديد اسم المشتري أو المساهم الجديد .

( ب ) اسهم لحاملها ، وهى التى لا يوضح عليها اسم مالکها ، مما يسهل الكثير عند تداولها ، حيث تنتقل ملكية السهم بانتقال حيازته .

٤ - من حيث التاثير على حقوق الملكية ، نلاحظ أن هناك اسهم رأس المال (عادية وممتازة) والتى تمثل بالاضافة الى الاحتياطيات والارباح المحجوزة حقوق الملكية لمجموع المساهمين . ولكن قد تصدر الشركة بغض الاتواع من الاسهم والتى لا تؤثر على مجموع حقوق الملكية فى الميزانية العمومية ، ومن أهم هذه الاتواع :

( ١ ) أسهم التمتع (الانتفاع) وهى تمثل صكوك تمنح للمساهمين الذين استهلكت أسهمهم وذلك فى الحالات التى يسمح فيها برد القيمة الاسمية للأسهم للمساهمين والغاء أسهمهم . وتعطى هذه الاسهم للمساهم الحق فى الحصول على نسبة معينة من الارباح كما قد يكون لها حصة فى أموال التصفية هذا بالاضافة الى جميع الحقوق الاخرى المقررة لحملة الاسهم وخاصة حق التصويت فى الجمعية العامة للمساهمين .

( ب ) أسهم المنحة : وهى الاسهم التى تصدرها الشركة وتوزع على المساهمين مجاناً ويدون مقابل ذلك اذا تقرر ضم جزء من الارباح المحجوزة أو الاحتياطيات الى رأس المال . ومن ثم فإن قيمة تلك الاسهم قد سددت من خلال تحويل الاحتياطيات والارباح المحجوزة من سنوات سابقة الى

حساب رأس المال . ولذلك فإن اصدار هذه الاسهم لن يؤدي الى زيادة حقوق الملكية او تغيير حقوق كل مساهم في أموال الشركة .

( ج ) حصص تأسيس : وهى تصدر بدون قيمة اسمية . وتمنح للمؤسسين مقابل ما يقدمونه من جهد وخدمات ، وتخول تلك الحصص لحاملها بعض الحقوق أهمها الحصول على حصة فى أرباح الشركة . وقد نص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن اصحاب هذه الحصص لا يحق لهم أى نصيب عند حل الشركة وتصفيتها وأنه يجوز للجمعية العامة للشركة الغاء تلك الحصص مقابل تعويض عادل . وقد حدد القانون فى مادته رقم (٣٤) أنه لا يجوز انشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح الا مقابل التنازل عن التزام منحه الحكومة أو حق من الحقوق المعنوية .

وبعد أن استعرضنا الانواع المختلفة للاسهم ، نود الاشارة بأن قانون شركات القطاع العام فى مصر - رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - لا يجيز اصدار اسهم ممتازة تعطى صاحبها أى امتيازات من أية أنواع . أما القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فقد نص فى مادته رقم (٣٥) على « يجوز أن ينص فى النظام الاساسى للشركة على تقرير بعض الامتيازات لبعض أنواع الاسهم وذلك فى التصويت أو الارباح أو ناتج التصفية ، على أن تتساوى الاسهم من نفس النوع فى الحقوق والمميزات أو القيود . ولا يجوز تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بنوع من الاسهم الا بقرار من الجمعية العامة غير العادية وبموافقة ثلثى حاملى نوع الاسهم الذى يتعلق التعديل به . وفى جميع الاحوال يجب أن يتضمن - نظام الشركة - عند التأسيس شروط وقواعد الاسهم الممتازة ، ولا يجوز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة الا اذا كان النظام يرخص ابتداء بذلك ويعد موافقة الجمعية العامة غير العادية » .



## **القيم المختلفة للسهم :**

يمكن التفرقة بين عدة قيم للسهم وذلك وفقا لطبيعة ومفهوم كل قيمة وطريقة تحديدها . وهذه القيم هي :

### **١ - القيمة الاسمية للسهم :**

وتمثل هذه القيمة ، القيمة المكتوبة على الصك . وتتخذ هذه القيمة كأساس لتحديد اجمالى رأس مال شركة المساهمة عن طريق ايجاد حاصل ضرب عدد الاسهم المصدرة من كل نوع فى القيمة الاسمية للسهم . وغالبا ما تتدخل الدولة فى تحديد حد اعلى وحد أدنى لتلك القيمة ، كما حدث فى جمهورية مصر العربية حيث حدد القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الحد الأدنى للقيمة الاسمية للسهم بخمسة جنيهات والحد الاقصى بألف جنيه .

### **٢ - سعر او قيمة اصدار السهم :**

وهى القيمة أو السعر الذى يصدر به السهم للاكتتاب . وقد يتساوى سعر الاصدار مع القيمة الاسمية للسهم . ولكن قد تصدر الاسهم بقيمة اصدار تزيد على القيمة الاسمية لها ، وفى هذه الحالة يطلق على هذه الزيادة « علاوة اصدار » وغالبا ما يقتصر اصدار الاسهم بعلاوة اصدار على حالات زيادة رأس مال شركات المساهمة القائمة ، تعويضا للمساهمين القدامى . ولكن من ناحية اخرى فانه لا يجوز اصدار اسهم بقيمة اصدار تقل عن القيمة الاسمية لها . وقد نصت المادة رقم (٣١) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على ما يلى : « يكون السهم غير قابل للتجزئة ولا يجوز اصداره بأقل من قيمته الاسمية ، كما لا يجوز اصداره بقيمة اعلى الا فى الاحوال وبالشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية ، وفى جميع الاحوال تضاف هذه الزيادة الى الاحتياطى » .

### **٣ - القيمة الحقيقية للسهم :**

وهى تمثل نصيب السهم من صافى أصول الشركة فى تاريخ معين بعد اعادة تقديرها وفقا للقيم الجارية . ويعنى ذلك انها تعادل ناتج قسمة

صافي أصول الشركة ( أصول - خصوم خارجية ) بعد اعادة تقديرها على عدد الاسهم المصدرة . وذلك مع مراعاة حالة وجود أكثر من نوع من الاسهم حيث يتم تحديد القيمة الحقيقية لكل نوع على حدة .

#### ٤ - القيمة الدفترية للسهم :

تمثل القيمة الدفترية للسهم نصيب السهم من صافي أصول الشركة كما تظهر بدفاتر شركة المساهمة في تاريخ معين ( دون الحاجة الى اعادة تقديرها ) . ويتم تحديد تلك القيمة على أساس ناتج قسمة القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة في تاريخ معين على عدد الاسهم المصدرة ، مع مراعاة وجود نوع واحد أو عدة أنواع من أسهم رأس المال المصدر .

#### ٥ - القيمة السوقية للسهم :

وتمثل هذه القيمة سعر تداول الاسهم في سوق الأوراق المالية . وتتحدد هذه القيمة وفقا لعدة عوامل أهمها : عوامل العرض والطلب ، مؤشرات الربحية الحالية والمستقبلية ، المركز المالي ونتائج التحليل المالي لبيانات الشركة ، الاحوال الاقتصادية السائدة .

#### ٦ - قيمة التصفية للسهم :

وهي نصيب السهم في اموال التصفية بعد سداد جميع الالتزامات الخارجية المستحقة على الشركة . ويتم تحديد تلك القيمة عن طريق قسمة الاموال المتبقية لدى المصفي بعد سداد كافة التزامات الخارجية على عدد الاسهم ، مع مراعاة حالة وجود أسهم ممتازة يتمتع حاملها بامتياز عند التصفية ، وعندئذ تتحدد قيمة التصفية للاسهم الممتازة وفقا لنصوص عقد اصدارها ، أما قيمة التصفية للاسهم العادية فسوف تتحدد على أساس استبعاد حقوق الاسهم الممتازة أولا من اموال التصفية المتبقية بعد سداد الالتزامات الخارجية .

## المعالجة المحاسبية لاصدار اسهم رأس المال :

من الملاحظ أنه عند دراسة القيود الدفترية لاثبات عمليات اصدار اسهم رأس المال ، يجب التفرقة بين اصدار الاسهم النقدية وبين اصدار الاسهم العينية لاختلاف القيود الدفترية المرتبطة بكل اصدار وخاصة فيما يتعلق بتقييم الاصول المقدمة في حالة الاسهم العينية وكيفية معالجة الفرق — ان وجد — بين قيمة الاصول المقدمة وقيمة الاسهم التي يتم الاكتتاب فيها من مقدم تلك الاصول .

### أولا : القيود الدفترية للاسهم النقدية :

يتم اصدار تلك الاسهم على أن تسدد قيمتها نقدا ، سواء دفعة واحدة أو على أقساط . ويتم الاكتتاب في هذه الاسهم من خلال المؤسسين أو قد تطرح الاسهم للاكتتاب العام وفقا للشروط والضوابط التي حددها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية . وسوف نقدم في الصفحات التالية دراسة تفصيلية للقيود الدفترية لاصدار الاسهم النقدية لشركات المساهمة سواء تم الاكتتاب في هذه الاسهم عن طريق المؤسسين أو عن طريق الاكتتاب العام .

### ١ — حالة الاكتتاب غير العام في اسهم رأس المال :

وفي هذه الحالة يتم الاكتتاب في الاسهم عن طريق المؤسسين أو غيرهم من الأشخاص المعروفين لهم دون حاجة الى اعلان للاكتتاب العام .

وغالبا ما يتم سداد قيمة تلك الاسهم دفعة واحدة ، ولكن قد يتم سداد جزء من قيمة تلك الاسهم ، على أن يسدد الباقي في تاريخ لاحق بعد اقرار تأسيس الشركة ، وهنا يراعى ضرورة سداد ٢٥ ٪ من قيمة تلك الاسهم عند الاكتتاب وذلك وفقا لنص المادة السادسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وفي هذه الحالة يتم مراعاة النقاط التالية عند اجراء القيود الدفترية:

١ - يتم تخصيص حساب بالبنك خاص بالتأسيس أو الاكتتاب ، وذلك لايداع اموال الاكتتاب قبل صدور قرار تأسيس الشركة ، ويتميز هذا الحساب بأنه لا يكون تحت تصرف ادارة الشركة. المساهمة تحت التأسيس ولا يجوز التصرف في تلك المبالغ بمعرفة المؤسسين الا بعد صدور قرار التأسيس . ومن ثم فبعد صدور القرار بتأسيس الشركة يتم تحويل تلك المبالغ من «ح/بنك تأسيس أو اكتتاب» الى ح/بنك جارى لكى تتمكن ادارة الشركة من استخدام تلك الاموال فى مزاولة نشاط الشركة .

٢ - يتم تخصيص حساب مستقل لرأس مال كل نوع من أنواع الاسهم فى حالة تعدد الانواع المصدرة . مع مراعاة أن هذا الحساب لن يظهر بالدفاتر الا بعد صدور قرار التأسيس .

٣ - يتم استخدام عدد من الحسابات الوسيطة الى أن يتم صدور قرار تأسيس شركة المساهمة ، وهى ح/المؤسسين أو المكتتبين ، ح/بنك تأسيس أو اكتتاب ومن ثم سنجد أن الحسابين الاساسيين بعد التأسيس هما ح/بنك جارى ، ح/رأس مال الاسهم حسب أنواعها . وتمثل القيود الدفترية لاثبات عمليات اصدار الاسهم النقدية والاكتتاب فيها عن طريق المؤسسين أو غيرهم من الاشخاص المعروفين لديهم دون حاجة الى الاعلان للاكتتاب العام ، فى القيود التالية :

( ١ ) عند استلام المبالغ فى تاريخ الاكتتاب :

من ح/البنك — تأسيس أو اكتتاب x:x

الى ح/المؤسسين أو المكتتبين x x



( ب ) عند صدور قرار تأسيس الشركة :

x x. من ح/المؤسسين أو المكتتبين

x x الى ح/رأس مال الاسهم (حسب نوعها)

(ج) تحويل ح/البنك تأسيس او اكتتاب الى ح/بنك جارى

x x. من ح/بنك جارى

x x الى ح/البنك - تأسيس او اكتتاب

مثال : (١) حالة الاكتتاب غير العام في الاسهم وسداد القيمة دفعة واحدة:

في اول يناير ١٩٨٣ اتفق عدد من المستثمرين على تكوين شركة مساهمة برأس مال قدره ٢ مليون جنيه مقسم الى ١٠٠٠٠ سهم عادى ، ١٠٠٠٠ سهم ممتاز ١٠٪ وقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم الواحد لكل منهما على ان يتم اصدار ٥٠٪ من رأس المال عند التأسيس باسهم عادية واسهم ممتازة ١٠٪ ، على ان تكون القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه تسدد دفعة واحدة . وقد تم اصدار ٦٠٠٠ سهم عادى والباقى أسهم ممتازة ١٠٪

وفي ذلك التاريخ اكتتب المؤسسسون في جميع أسهم رأس المال ، وقاموا بسداد قيمة الاسهم فوراً دفعة واحدة .

وفي اول مارس ١٩٨٣ صدر قرار تأسيس الشركة .

**والمطلوب :** اجراء القيود الدفترية لاثبات اصدار أسهم رأس مال شركة المساهمة .

**المحل :** تظهر القيود الدفترية بدفاتر شركة المساهمة على الشكل

**التالى :**

١/١	من ح/البنك - تأسيس	١٠٠٠٠٠
	الى ح/المؤسسين	١٠٠٠٠٠
٣/١	من ح/المؤسسين	١٠٠٠٠٠
	الى مذكورين	
	ح/رأس مال اسهم عادية	٦٠٠٠٠٠
	ح/رأس مال اسهم ممتازة ١٠ ٪	٤٠٠٠٠٠
٣/١	من ح/البنك جارى	١٠٠٠٠٠٠
	الى ح/البنك - تأسيس	١٠٠٠٠٠٠

ومما سبق يتضح أن رأس المال المرخص به للشركة بلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه فى حين أن رأس المال المصدر بلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وهو يعادل رأس المال المدفوع نظرا لسداد قيمة الاسهم المصدرة بالكامل فى تاريخ التأسيس.

**مثال (٢) :** حالة الاكتتاب غير العام فى الاسهم وبمقدار القيمة على دفعات :

باستخدام بيانات المثال السابق رقم (١) ، نفترض أن المؤسسين سددوا ٦٠ ٪ من قيمة الاسهم المكتتب فيها عند التأسيس ، على أن تسدد باقى القيمة بعد ٦ شهور من تاريخ صدور قرار التأسيس .

## الحل :

١/١	من ح/البنك — تأسيس	٦٠٠٠٠
	الى ح/ المؤسسين	٦٠٠٠٠
٣/١	من ح/المؤسسين	١٠٠٠٠٠
	الى منكورين	
	ح/رأس مال أسهم عادية	٦٠٠٠٠
	ح/رأس مال أسهم ممتازة ١٠ ٪	٤٠٠٠٠
٣/١	من ح/البنك جارى	٦٠٠٠٠
	الى ح/البنك — تأسيس	٦٠٠٠٠
٩/١	من ح/البنك جارى	٤٠٠٠٠
	الى ح/المؤسسين	٤٠٠٠٠

ويتضح من هذا المثال أنه في تاريخ صدور قرار تأسيس الشركة سيكون رأس المال المدفوع أقل من رأس المال المصدر وينعكس ذلك على ظهور رصيد مدين قدره ٤٠٠٠٠٠ جنيه في ح/المؤسسين . فـرأس المال المصدر بلغ مليون جنيه ، في حين أن رأس المال المدفوع ٦٠٠٠٠٠ جنيه . وقد تم سداد الجزء غير المسدد بعد ستة شهور من تاريخ صدور القرار بالتأسيس .

وفي هذه الحالة ستظهر الميزانية العمومية لشركة المساهمة في أول مارس — تاريخ صدور قرار الموافقة على تأسيس الشركة — على النحو التالي :

رأس المال المرخص به :			
١٠.٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ١٠٠			
جنيه للسهم .			
١٠.٠٠٠ سهم ممتاز ١٠٪ قيمة اسمية			
١٠٠ جنيه للسهم .			
	٢٠.٠٠٠	البنك الجارى	٦٠.٠٠٠
رأس المال المصدر :			
٦.٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ١٠٠	٦.٠٠٠		
جنيه .			
٤.٠٠٠ سهم ممتاز قيمة اسمية ١٠٠	٤.٠٠٠		
جنيه .			
مجموع رأس المال المصدر	١٠.٠٠٠		
— مبالغ لم تسدد بعد	٤.٠٠٠		
رأس المال المدفوع	٦.٠٠٠		
	٦.٠٠٠		٦.٠٠٠

## ٢ — حالة الاكتتاب العام في أسهم رأس المال :

ويعنى ذلك طرح أسهم رأس المال للاكتتاب فيها عن طريق الجمهور .  
ولقد حددت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في المادة  
العاشرة الاكتتاب العام على « أنه تكون الأسهم مطروحة للاكتتاب العام  
في حالة دعوة أشخاص غير محددين سلفاً الى الاكتتاب في تلك الأسهم أو  
إذا زاد عدد المكتتبين في الشركة عن مائة . وتعتبر الشركة من شركات  
الاكتتاب العام إذا عرضت أسهمها للاكتتاب طبقاً لاحكام هذه المادة ، ولو



لم تتم تغطية الاسهم المطروحة للاكتتاب بالكامل . وفى هذه الحالة يلزم ان تغطى قيمة الاسهم التى لم يكتب فيها وذلك من جانب المؤسسين او احد البنوك او الشركات التى تنشأ لهذا الغرض او التى يرخص لها بالتعامل فى الاوراق المالية .

ولقد حددت المادة الحادية عشر من اللائحة التنفيذية سالفه الذكر النسبة الواجب عرضها فى الاكتتاب العام على المصريين ، بحيث نصت على انه يجب ان يعرض ٤٩٪ من أسهم شركة المساهمة عند تأسيسها أو زيادة رأسمالها فى اكتتاب عام يقصر على المصريين من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين مدة شهر ، ويستثنى من ذلك الحالات التالية :

( ا ) ان يتم الاكتتاب فى هذه النسبة من قبل المؤسسين المصريين قبل طرح الاسهم للاكتتاب العام .

( ب ) أن تكتمل النسبة المشار اليها من مشاركة المصريين خلال فترة الاكتتاب قبل مضي مدة شهر .

( ج ) الشركات المساهمة المنشأة طبقا لقانون استثمار المال العربى والاجنبى ، وذلك فى حدود ما يسمح به ذلك القانون من ملكية الاجانب لرؤوس مال الشركات المذكورة .

واذا لم تستوف النسبة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى بعد عرضها للاكتتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفائها كلها أو بعضها .

ولقد نصت المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية شروط الاكتتاب فى رأس مال شركات المساهمة — سواء كان عاما أو غير عام — فى الشروط التالية :

( ا ) أن يكون كاملا بأن يغطى جميع أسهم الشركة التى تمثل رأس المال المصدر فى شركات المساهمة .

( ب ) أن يكون باتا غير معلق على شرط وفوريا غير مضاف الى أجل ،  
فاذا علق الاككتاب على شرط ، بطل الشرط. وصح الاككتاب واذا كان مضافا  
الى أجل بطل الاجل وكان الاككتاب فوريا .

( ج ) أن يكون جديا لا سوريا .

( د ) أن يدفع كل مكتب على الاقل ٢٥٪ من القيمة الاسمية عند  
الاككتاب .

وفي هذه الحالة سنجد أن القيود الدفترية لاثبات عمليات الاككتاب  
العام في أسهم رأس مال شركات المساهمة يمكن تقسيمها الى مجموعتين  
وفقا للصورة التي سيتم بها سداد قيمة الاسهم النقدية وهي :

( ١ ) القيود الدفترية في حالة سداد قيمة السهم دفعة واحدة عند  
الاككتاب .

( ب ) القيود الدفترية في حالة سداد قيمة السهم على أقساط .

**القيود الدفترية في حالة سداد قيمة السهم دفعة واحدة :**

وفي هذه الحالة يتم اجراء القيود الدفترية التالية :

( ١ ) عند استلام قيمة الاسهم من المكتتبين ، يتم اجراء قيد دفترى  
بجعل حساب البنك اكتاب مدينا وحساب المكتتبين في الاسهم (حسب  
نوعها) دائنا .

( ب ) عند صدور قرار تأسيس الشركة ، يتم اقفال حساب المكتتبين  
في الاسهم ( حسب نوعها ) بجعله مدينا وجعل حساب رأس مال الاسهم  
(حسب نوعها) دائنا .

( ج ) يتم في ذلك التاريخ تحويل الاموال المجمعة من الاككتاب لدى  
البنك الذى تولى عملية الاككتاب ، الى حساب جارى يوضع تحت تصرف

الشركة للصرف على أنشطة الشركة المختلفة . ويتم ذلك عن طريق ائصال حساب البنك ائكتاب بءعله دائئا وءل حساب البنك ءارى مءينا .

#### مءسال :

فى أول یناير ١٩٨٤ قرر المؤسسون لاءى شركات المساهمة اصءار ١٠٠٠٠ سهم عاى ءیمة اسمیة ١٠٠ ءنیه للسهم الواحد . وءل ائءب المؤسسون فى ٣٠٠٠ سهم ، وتم طرء باقى الاسهم للاءءتاب العام عن طریق البنك الاءلى المصرى .

وئل تم الاءءتاب فى ءمیع الاسهم المطروءة للاءءتاب العام وسءءت ءیمءها بالكامل فورا .

وفى أول ابریل ١٩٨٤ صءر قرار ءأسیس الشركة المساهمة .

#### والمطلوب :

أءراء القیوء الءفءریة بءفائر الشركة المساهمة لائباء عملیة اصءار اسم رأس المال .

## الحل :

تاريخ	بيان	له	منه
١/١	من د/البنك - اكتاب وتأسيس الى مفكورين د/المؤسسين د/المكتبين في الاسهم العادية استلام قيمة الاسهم عند الاكتاب .	٣٠٠٠٠٠ ٧٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
٤/١	من مفكورين د/المؤسسين د/المكتبين في الاسهم العادية الى د/رأس مال الاسهم العادية اثبات اصدار ١٠٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم وصدر قرار التأسيس .		٣٠٠٠٠٠ ٧٠٠٠٠٠
٨/١	من د/البنك جارى الى د/البنك - اكتاب وتأسيس تحويل اموال الاكتاب من البنك - اكتاب تأسيس الى البنك جارى	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠

### القيود الدفترية في حالة سداد قيمة السهم على أقساط :

يستخدم مبدأ تقسيط قيمة السهم تشجيعاً على جذب صفار المستثمرين وخاصة إذا كان سعر اصدار السهم مرتفع نسبياً ، فكما سبق وان ذكرنا يحدد قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه . وفي حالة استخدام مبدأ التقسيط يراعى ألا يقل القسط المدفوع عند الاكتاب عن ربع القيمة الاسمية للسهم .



وفي هذه الحالة يتم مراعاة النقاط التالية :

( أ ) يتم استخدام عدد من المسميات لاقساط سداد قيمة السهم ، وترتبط هذه المسميات بطبيعة وتسلسل سداد كل قسط وتمييزا لها ، وهذه المسميات هي :

— قسط اكتتاب : ويسدد هذا القسط عند الاكتتاب ويعتبر بمثابة اعلان ايجاب او رغبة المستثمر للاشتراك في شركة تحت التأسيس مع التعهد بتقديم حصة في رأس مال الشركة ممثلة في شراء عدد معين من أسهم رأس مال الشركة .

— قسط تخصيص : يطلب عند صدور قرار تأسيس الشركة ، ويعبر عن قبول من جانب الشركة لرغبة المكتب ويصبح من ذلك التاريخ مساهما مع تخصيص عدد من الاسهم له .

— عدد من الاقساط : قسط أول ، قسط ثان ، ... قسط آخر .

( ب ) يتم إجراء قيدان بالدفاتر لكل قسط من الاقساط السابق ذكرها .  
الاول لاثبات مطالبة المكتتبين بسداد القسط المعين بما يفيد استحقاقه والثاني لاثبات استلام قيمة القسط . وفي غالبية الاحوال تتعادل القيمة التي يتم المطالبة بها مع القيمة النقدية المستلمة اذا قام جميع المساهمين بسداد قيمة القسط المعين . وعند المطالبة بقيمة القسط المعين يتم جعل حساب القسط مدينا وحساب رأس مال الاسهم (حسب نوعها) دائنا . أما عند استلام قيمة القسط يتم جعل حساب القيمة النقدية بالنك مدينا وحساب القسط المعين دائنا .

( ج ) يسبق قيد المطالبة أو الاستحقاق قيد السداد بالنسبة لجميع الاقساط ، فيما عدا قسط الاكتتاب ، حيث نلاحظ ان قيد استلام القسط

يسبق قيد المطالبة بالقسط . وذلك لأننا - كما سبق وأن أوضحنا - فإن الاكتتاب الكامل في الاسهم المطروحة يعتبر شرطاً أساسياً لتأسيس الشركة، ولذلك يتم تلقي الاكتتابات عن طريق أحد البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتابات ، وبعد ذلك يتم استكمال إجراءات التأسيس الى أن يصدر القرار من الوزير المختص بالموافقة على التأسيس ، وعندئذ يتم تحويل المبالغ المحصلة عند الاكتتاب - كلها أو جزء منها حسب الأحوال - الى حساب رأس مال الاسهم (حسب نوعها) وهذا ما يعتبر مطالبة للمساهمين بقسط الاكتتاب في حدود ما تم تخصيصه للمكتتبين من أسهم رأس المال .

( د ) غالباً ما يتم الجمع بين قسطين الاكتتاب والتخصيص في حساب واحد ، وذلك لأن كلاهما يعتبر مكملًا للآخر ، حيث يعتبر قسط الاكتتاب اعلان لرغبة المستثمر في الاشتراك في رأس مال الشركة تحت التأسيس أي يعتبر بمثابة «إيجاب» من جانب شخص طبيعي أو اعتباري للمساهمة في رأس مال أحد المشروعات تحت التأسيس مع التعهد بتقديم حصة محدودة في رأس مال الشركة ممثلة في عدد معلوم من الاسهم . أما قسط التخصيص فيمثل «القبول» من جانب الشركة لرغبة المستثمر في الاشتراك في رأس مال الشركة . وكذلك فإن قسطين الاكتتاب والتخصيص يتم إجراء قيد المطالبة لهما في آن واحد ألا وهو عند صدور قرار تأسيس الشركة وإجراء تخصيص للاسهم على المكتتبين .

واستخداماً للنقاط السابق ذكرها يمكن تلخيص القيود الدفترية على

النحو التالي :

١ - عند تلقي الاكتتابات :

× × من ح/البنك - اكتاب

× × الى ح/المكتتبين - قسطين الاكتتاب والتخصيص

٢ - عند صدور قرار الموافقة على تأسيس شركة المساهمة وتخصيص الاسهم :

× × من د/المكتبين - قسطنطين والاكتتاب والتخصيص

× × الى د/رأس مال الاسهم (حسب نوعها)

مع مراعاة ان القيد السابق يتم على أساس تحويل مبالغ تعادل مجموع قسطنطين والاكتتاب والتخصيص للاسهم المصدرة الى حساب رأس مال الشركة، ويعتبر هذا القيد بمثابة مطالبة بقيمة قسطنطين والاكتتاب والتخصيص بعد صدور قرار تأسيس الشركة .

٣ - تحويل المبالغ المودعة في حساب البنك - اكتتاب الى حساب البنك - جاري :

× × من د/البنك - جاري

×.× الى د/البنك - تأسيس

٤ - استلام قيمة قسطنطين والتخصيص :

×.× من د/البنك - جاري

× × الى د/المكتبين - قسطنطين والاكتتاب والتخصيص

٥ - عند المطالبة بسداد القسط الاول :

× × من د/المكتبين - قسط أول

× × الى د/رأس مال الاسهم (حسب نوعها)

٦ - عند استلام قيمة القسط الاول :

× × من د/البنك - جاري

× × الى د/المكتبين - قسط أول

على أن يتم بعد ذلك أى عدد من القيود وفقا لعدد الاقساط الباقية ،  
على أن يكون لكل قسط قيدان بدفتر اليومية الاول للمطالبة بقيمة القسط  
وذلك بجعل حساب القسط مدينا وحساب رأس مال الاسهم (حسب نوعها)  
دائنا ، أما القيد الثانى فيكون لاثبات استلام قيمة القسط وذلك بجعل حساب  
البنك جارى مدينا وحساب القسط دائنا مع الاخذ فى الاعتبار لآى مبالغ  
لم تستام أى وجود اقساط متأخرة بالنسبة لعدد من المساهمين .

### مثال :

فى اول يناير ١٩٨٤ طرحت احدى الشركات المساهمة تحت التأسيس  
١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٨٪ ، ٢٠٠٠٠ سهم عادى وقد كانت القيمة الاسمية  
للسهم ١٠٠ جنيه .

وقد اكتب المؤسسون فى الاسهم الممتازة بالكامل وسددت القيمة  
فورا . أما الاسهم العادية فقد طرحت للاكتتاب العام على أن تسدد القيمة  
الاسمية للسهم كالاتى :

- ٤. جنيه قسط اكتتاب يسدد من ١/١ - ١/١٥ .
- ٢. جنيه قسط تخصيص يسدد من ٢/١ - ٢/١٥ .
- ٤. جنيه قسط اول واخير يسدد من ٤/١ - ٤/١٥ .

وقد تم الاكتتاب فى الاسهم المطروحة بالكامل . وقد صدر القرار  
بالموافقة على تأسيس الشركة فى اول فبراير ١٩٨٤ . وقد تم تخصيص  
الاسهم المكتتب فيها بالكامل .

وقد طلبت الاقساط وسددت فى مواعيدها بالكامل .

### والمطلوب :

- ١ - اجراء القيود الدفترية لاثبات اصدار اسهم رأس المال .
- ٢ - تصدير حسابات دفتر الاستاذ كما تظهر فى ١٥ ابريل ١٩٨٤ .



الحصل :

١/١١	من ح/البنك - اكتاب وتأسيس الى ح/المؤسسين - اسهم ممتازة استلام قيمة الاسهم الممتازة من المكتبين	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١/١٥	من ح/البنك - اكتاب وتأسيس الى ح/المكتبين - قسطنى اكتاب وتخصيص (اسهم عادية) استلام قسط الاكتاب من المكتبين .	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
٢/١	من ح/المؤسسين - اسهم ممتازة الى ح/رأس مال اسهم ممتازة ٨/٨ تخصيص الاسهم الممتازة للمؤسسين	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
٢/١	من ح/المكتبين - قسطنى اكتاب وتخصيص . الى ح/رأس مال اسهم عادية تخصيص الاسهم العادية ومطالبة المكتبين مجموع قسطنى الاكتاب والتخصيص من الاسهم المخصصة لهم .	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
٢/١	من ح/البنك - جارى الى ح/البنك - اكتاب وتأسيس تحويل مبالغ الاكتاب الى حساب البنك جارى .	١٨٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠
٢/١٥	من ح/البنك - جارى الى ح/المكتبين - قسطنى الاكتاب والتخصيص .	١٤٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠
٢/١	استلام قسط التخصيص من المساهمين . من ح/المكتبين - قسط آخر الى ح/رأس مال اسهم عادية قيد المطالبة بسداد القسط الاول والاخير .	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
٤/١٥	من ح/البنك - جارى الى ح/المكتبين - قسط آخر استلام القسط الاول والاخير .	٨٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠

### د / البنك - اكتاب وتأسيس

١٠٠٠٠٠	الى د/المؤسسين ١/١	
٨٠٠٠٠	الى د/قسطى اكتاب ١/١٥	١٨٠٠٠٠
	وتخصيص .	
١٨٠٠٠٠		١٨٠٠٠٠

### د / المؤسسين - اسهم ممتازة

١٠٠٠٠٠	الى د/رأس مال اسهم ٢/١	١٠٠٠٠٠
	ممتازة	
	من د/البنك - اكتاب ١/١	
	وتأسيس	

### د / المكتبين - قسطنى اكتاب وتخصيص

١٢٠٠٠٠	الى د / رأس مال ٢/١	٨٠٠٠٠
	اسهم عادية	
	من د/البنك - اكتاب ١/١٥	
	وتأسيس	
	من د/البنك - جارى ٢/١٥	٤٠٠٠٠
١٢٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠

### د / المكتبين - قسط لخير

٨٠٠٠٠	الى د/رأس مال ٤/١	٨٠٠٠٠
	اسهم عادية	
	من د/البنك - جارى ٤/١٥	

### د / رأس مال اسهم ممتازة ٨٪

١٠٠٠٠٠	رصيد ٤/١٥	١٠٠٠٠٠
	من د/المؤسسين ٢/١	

### د / رأس مال اسهم عادية

٢٠٠٠٠٠	رصيد ٤/١٥	١٢٠٠٠٠
	من د/قسطنى اكتاب ٢/١	
	وتخصيص	
	من د/القسط الاخير ٤/١	٨٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠

## د / البنك — جارى

			الى ح/بنك — اكتاب ٢/١	١٨٠٠٠٠٠
			وتخصيص	
			الى ح/قسطى اكتاب ٢/١٥	٤٠٠٠٠٠
			وتخصيص	
٢/١٥	رصيد	٣٠٠٠٠٠٠	الى ح/قسط آخر ٤/١٥	٨٠٠٠٠٠
		<u>٣٠٠٠٠٠٠</u>		<u>٣٠٠٠٠٠٠</u>

ويتضح من الحسابات السابقة ، وبفرض عدم وجود عمليات مالية أخرى ، أن جميع الحسابات تم اقفالها ولم يتبق سوى حسابين هما حساب رأس مال الاسهم (حسب نوعها) وحساب البنك — جارى . وقد بلغ رصيد كل منهما ثلاثة ملايين جنيه . وهو يعادل القيمة الاسمية وسعر اصدار اسهم رأس مال هذه الشركة .

ولقد افترضنا في المثال السابق أن عدد الاسهم المكتتب فيها يعادل تماما عدد الاسهم المصدرة ، وهذا احتمال غير واقعى ، ولذلك سوف نستعرض في الصفحات التالية حالات الاكتاب العام والقيود المحاسبية المرتبطة بكل حالة مع الاستناد الى أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

### الحالات المختلفة للاكتاب العام فى اسهم رأس المال :

لقد سبق وان أوضحنا أنه يشترط لتأسيس وتكوين الشركة الاكتاب بالكامل فى الاسهم المطروحة ، ولكن قد يحدث أن يتم الاكتاب فى عدد اقل من عدد الاسهم المطروحة ، أو تزويد الاكتابات عن عدد الاسهم المطروحة للاكتاب ، ومن ثم يمكن التفرقة بين ثلاثة حالات للاكتاب العام وهى :

١ - الاكتتاب بالكامل في الاسهم المطروحة للاكتتاب سواء عن طريق المؤسسين أو جمهور المكتبين .

٢ - الاكتتاب في عدد أقل من الاسهم المطروحة للاكتتاب العام .

٣ - الاكتتاب في عدد يزيد على الاسهم المطروحة للاكتتاب العام .  
ولقد سبق معالجة الحالة الاولى في المثال السابق ، وبذلك سيتم

الآن دراسة الخالتين الثانية والثالثة للتعرف على القيود الدفترية المصاحبة لكل حالة والاحكام التي تنطبق عليها .

**حالة الاكتتاب في عدد أقل من الاسهم المطروحة للاكتتاب العام :**

فلقد نص القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية على :

١ - يظل الاكتتاب مفتوحا مدة لا تقل عن ١٠ أيام ولا تجاوز شهرين اعتبارا من التاريخ المحدد لفتح باب الاكتتاب ( المادة رقم ١٩ من اللائحة التنفيذية ) .

٢ - اذا لم يكتب بكل رأس المال في المدة المذكورة جاز باذن من رئيس الهيئة مد فترة الاكتتاب مدة لا تزيد على شهرين آخرين ( المادة رقم ١٩ من اللائحة التنفيذية ) .

٣ - لا يجوز المضي في انشاء الشركة اذا انقضت المدة المقررة للاكتتاب ولم يغط الاكتتاب كافة الاسهم التي تمثل رأس المال المصدر ولم تقم البنوك بالاكتتاب فيما لم يتم الاكتتاب فيه . وفي هذه الحالة يتعين على البنك الذي تلقى الاكتتابات ان يرد هذه المبالغ كاملة الى المكتبين بما في ذلك مصاريف الاصدار فور طلبهم ( المادة رقم ٢٣ من اللائحة التنفيذية ) .



**مثال : حالة عدم تغطية الاكتتاب للاسهم المطروحة :**

في اول مايو ١٩٨٣ طرحت احدى شركات المساهمة تحت التأسيس  
١٠٠٠٠ سهم عادى قيمة اسمية ٢٠٠ جنيه للسهم الواحد ، تسدد على  
النحو التالى :

٨٠ جنيه قسط اكتتاب يسدد من ٥/١ - ٥/٣٠

٢٠ جنيه قسط تخصيص يسدد من ٧/١ - ٧/٣١

٤٠ جنيه قسط اول يسدد من ٨/١ - ٨/٣١

٦٠ جنيه قسط آخر يسدد من ١٠/١ - ١٠/٣١

وحتى آخر شهر مايو ١٩٨٣ ، تم الاكتتاب فى ٧٠٠٠ سهم ومن ثم لم  
يتم اصدار قرار تأسيس الشركة ، وردت الاموال الى المكتتبين .

**المطلوب :** اجراء القيود الدفترية لاثبات العمليات السابقة .

٥/٣٠	من ح/البنك - اكتتاب	٥٦٠٠٠٠
	الى ح/المكتتبين - قسطى اكتتاب	٥٦٠٠٠٠
	وتخصيص	
	استلام اموال الاكتتاب	
٥/٣٠	من ح/المكتتبين - قسطى اكتتاب	٥٦٠٠٠٠
	وتخصيص	
	الى ح/البنك - اكتتاب	٥٦٠٠٠٠
	ارد اموال الاكتتاب الى المكتتبين	

**حالة الاكتتاب فى عدد من الاسهم يزيد على عدد الاسهم المطروحة للاكتتاب:**

وفى هذه الحالة تلجأ الشركة الى تخصيص الاسهم المطروحة والمصدرة  
على المكتتبين ، وذلك وفقا لنصوص نظام الشركة الاساسى . واذا لم يحدد  
نظام الشركة كيفية اجراء التخصيص يتم استخدام التوزيع النسبى بين

المكتتبين أى تخصيص عدد من الاسهم لكل مكتب على أساس نسبة عدد الاسهم المطروحة للاكتتاب الى عدد الاسهم المكتتب فيها ، فلقد نصت المادة رقم (٢٢) من اللائحة التنفيذية على أنه اذا لم يحدد نظام الشركة كيفية التوزيع بين المكتتبين فيتم تخصيص عدد الاسهم لكل مكتب على أساس نسبة عدد الاسهم المطروحة الى عدد الاسهم المكتتب فيها بحيث لا يترتب على ذلك اقضاء المكتب فى الشركة أيا كان عدد الاسهم التى اكتتب فيها . ويرأى جبر الكسور لصالح صغار المستثمرين . ولاشك أن هذه الفقرة الأخيرة تؤيد ما سبق ذكره بأن الاسهم غير قابلة للتجزئة .

ولايضاح عملية التخصيص على أساس التوزيع النسبى ، نفترض أن عدد الاسهم المطروحة للاكتتاب ١٠٠٠٠ سهم ، وقد تم الاكتتاب فعلا فى ١٥٠٠٠ سهم . وفى هذه الحالة يتم التخصيص على أساس : ١٥٠٠٠ سهم : ١٠٠٠٠ سهم أى بنسبة ٣ : ٢ أى أن كل مكتب فى ثلاثة أسهم سوف يخصص له سهمين فقط من أسهم رأس المال المصدرة .

وغالبا ما يتم فى هذه الحالة الاحتفاظ بالمبالغ الزائدة والمدفوعة عند الاكتتاب لسداد الأقساط التالية وذلك فى حدود مجموع قيمة الأقساط الباقية على أن يرد للمكتب أية مبالغ تزيد عن مجموع المبالغ المستحقة عليه . وتسهيلا لتحديد المبالغ المرتبطة بالقيود الدفترية لإصدار أسهم رأس المال ، تعد قائمة أو جدول تخصيص يبين المبالغ المسددة عند الاكتتاب من المكتتبين ومجموع المبالغ المطلوبة من المكتتبين فى ضوء ما خصص لهم من أسهم واظهار أية مبالغ مستحقة عليهم أو محتجزة لسداد أقساط تالية ، مع ضرورة الإفصاح عن المبالغ الواجب ردها الى المكتتبين سواء الذين لم يخصص لهم أية أسهم أو الذين تزيد المبالغ المدفوعة منهم عند الاكتتاب عن مجموع قيمة الاسهم التى خصصت لهم .

ويمكن أن تتخذ هذه القائمة ( الجدول ) الشكل التالي :

جدول أو قائمة التخصيص

المرتبة المنبأ إلى المكتبين	المنبأ المنبأ المنبأ المنبأ المنبأ المنبأ (منبأ)	المنبأ المنبأ من المنبأ	المنبأ من المنبأ والمنبأ	المنبأ عند المنبأ	عدد المنبأ	عدد المنبأ المنبأ
(5)	(4)	(3)	(2)	(1)		

ويتم تحديد محتويات ذلك الجدول (القائمة) على النحو التالي :

١ - بالنسبة للخانتين الاولى والثانية من الجدول تخصصان لظهار عدد الاسهم التى تم الاكتتاب فيها وعدد الاسهم التى خصصت للمكتتب بعد صدور قرار التأسيس . وكما سبق أن اوضحنا فان طريقة التخصيص يحددها نظام الشركة أو استخدام أساس التوزيع النسبى فى حالة عدم وجود نص فى نظام الشركة يحدد طريقة التخصيص .

٢ - بالنسبة للخانات من (١) الى (٥) فانها تحتوى على مبالغ وليس عددا من الاسهم ، ويتم تحديد مبالغ كل خانة من هذه الخانات على النحو التالى :

( ١ ) الخانة رقم (١) ، تشتمل على مجموع المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب والتى تلقاها البنك المرخص له بتلقى الاكتتابات ، وهى تعادل حاصل ضرب مقدار قسط الاكتتاب فى عدد الاسهم المكتتب فيها .

( ب ) الخانة رقم ( ٢ ) تمثل المبالغ المطلوبة عن قسطنى الاكتتاب والتخصيص وتحسب هذه المبالغ على عدد الاسهم التى تم تخصيصها للمكتتبين . ولذلك فانه يتم تحديد هذه المبالغ عن طريق ايجاد حاصل ضرب مجموع قسطنى الاكتتاب والتخصيص فى عدد الاسهم التى تم تخصيصها لكل فئة من المكتتبين ( اذا لم يستخدم أساس التوزيع النسبى بمفرده ) وفقا لما تم تحديده من طرق التخصيص .

( ج ) الخانة رقم (٣) تمثل الفرق بين الخانتين رقم (١) ، رقم (٢) بحيث تبين المبالغ المستحقة على المكتتبين عن قسط التخصيص ، وتستخدم هذه الخانة فقط فى حالة ما اذا كان المطلوب عن قسطنى الاكتتاب والتخصيص - خانة رقم (٢) - يزيد على مجموع المبالغ المسددة عند الاكتتاب - خانة رقم (١) .

( د ) الخانة رقم (٤) تمثل المبالغ المدفوعة عند الاكتتاب والزائدة عن قسطن الاكتتاب والتخصيص بالنسبة لكل فئة من المكتتبين والتي سوف تحتجز لسداد الاقساط التالية . وتعتبر هذه الخانة بمثابة افصاح عن قيمة الاقساط المدفوعة مقدما من قبل المكتتبين . ويراعى في هذه الحالة أن لا تزيد المبالغ المحتجزة عن القيمة المتبقية من السهم مضروبة في عدد الاسهم المخصصة .

( هـ ) الخانة رقم (٥) تمثل المبالغ التي يتعين ردها الى المكتتبين سواء في حالة عدم تخصيص أية أسهم لهم — وفقا لما يحدده نظام الشركة — او في حالة زيادة المدفوع عند الاكتتاب عن اجمالي قيمة الاسهم المخصصة للمكتتبين .

وبعد اعداد جدول التخصيص ، يتم اجراء القيود الدفترية التالية لمجموع كل خانة من الخانات الخمس على النحو التالي :

من ح/ البنك — اكتتاب		xx
الى ح/ المكتتبين — قسطن اكتتاب وتخصيص	xx	
<b>مجموع الخانة رقم (١)</b>		
من ح/ المكتتبين — قسطن اكتتاب وتخصيص		xx
الى ح/ رأس مال الاسهم (حسب نوعها)	xx	
<b>مجموع الخانة رقم (٢)</b>		
من ح/ البنك — جارى		xx
الى ح/ المكتتبين — قسطن اكتتاب	xx	
<b>مجموع الخانة رقم (٣)</b>		
من ح/ المكتتبين — قسطن اكتتاب وتخصيص		xx
الى ح/ اقساط مقدمة	xx	
<b>مجموع الخانة رقم (٤)</b>		
من ح/ المكتتبين — قسطن اكتتاب وتخصيص		xx
الى ح/ البنك — جارى	xx	
<b>مجموع الخانة رقم (٥)</b>		



وهنا نود الإشارة الى عدة نقاط جوهرية وهى :

١ - لم تتضمن القيود الدفترية السابقة القيد الخاص بتحويل حساب البنك - اكتاب الى حساب البنك - جارى بعد صدور قرار التأسيس ، وذلك لاننا ذكرنا القيود الدفترية الخاصة بكل خانة من خانات جدول التخصيص . ولذلك نود الإشارة هنا الى ضرورة اجراء قيد التحويل بعد القيد الثانى مباشرة حيث يكون قد صدر قرار تأسيس الشركة .

٢ - ان جدول او قائمة التخصيص لم يتعرض للاقساط ما بعد قسط التخصيص . ولذلك يتعين على المحاسب بعد اجراء القيود الدفترية الخاصة بجدول او قائمة التخصيص ان يقوم باجراء القيود الدفترية الخاصة بباقى الاقساط - ان وجدت - من حيث اجراء قيدين لكل قسط احدهما للمطالبة بسداد قيمة القسط والثانى عند استلام قيمة القسط .

٣ - فى حالة اصدار عدة أنواع من الاسهم ، يتعين اعداد جدول او قائمة تخصيص لكل نوع من أنواع الاسهم المصدرة وخاصة اذا كانت اقساط سداد الاسهم تختلف فى كل نوع من النوع الآخر .

٤ - فى حالة اكتاب المؤسسين فى عدد من الاسهم المصدرة فان هذه الاسهم لا تندرج فى قائمة التخصيص ، حيث انه فى اكتابات المؤسسين عادة ما يتم سداد قيمة السهم دفعة واحدة ويتم التخصيص لها بالكامل فى الاسهم التى يكتبون فيها .

ولايضاح كيفية استخدام قائمة او جدول التخصيص ، واجراء القيود الدفترية المرتبطة بها ، نورد المثال التالى :

**مثال : حالة الاكتاب العام فى اسهم تزيد عن الاسهم المطروحة :**

فى اول مارس ١٩٨٤ طرحت احدى الشركات المساهمة تحت التأسيس ٥٠٠٠ سهم عادى قيمة اسمية ٢٠٠ جنيه . وقد قام المؤسسون بالاكتاب

في ١٠٠٠ سهم وسددوا القيمة بالكامل دفعة واحدة فوراً عند الاكتتاب .  
أما باقى الاسهم فقد طرحت للاكتتاب العام ، على أن تسدد قيمة السهم  
على النحو التالى :

١٠٠ جنيه قسط اكتتاب يسدد من ٣/١ - ٣/٣١

٥٠ جنيه قسط تخصيص يسدد من ٤/١ - ٤/٣٠

٥٠ جنيه قسط آخر يسدد من ٦/١ - ٦/٣٠

وقد وردت اكتتابات في ٨٠٠٠ سهم حتى تاريخ قفل باب الاكتتاب .  
وفي أول أبريل صدر قرار تأسيس الشركة ، وقد تم التخصيص على النحو  
التالى :

١ - مكتبين في ٢٠٠٠ سهم خصص لهم اسهم بالكامل .

٢ - مكتبين في ٥٠٠ سهم لم يخصص لهم أية اسهم .

٣ - باقى المكتبين خصص لهم اسهم بالتناسب .

وكان نظام الشركة ينص على حجز المبالغ الزائدة لسداد الاقساط  
التالية .

فاذا علمت أن الاقساط قد طلبت وسددت في مواعيدها .

أجراء القيود الدفترية لاثبات اصدار اسهم رأس المال .

والمطابوب :

## الحل :

تاريخ	بيان	منه	له
٣/١	من ح/البنك - تأسيس واكتتاب الى ح/المؤسسين	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٣/٣٠	من ح/البنك - تأسيس واكتتاب الى ح/المكتبين - قسطى اكتتاب وتخصيص	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
٤/١	من ح/المؤسسين الى ح/رأس مال أسهم عادية	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٤/١	من ح/المكتبين - قسطى اكتتاب وتخصيص الى ح/رأس مال أسهم عادية	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
٤/١	من ح/البنك - جارى الى ح/بنك - تأسيس واكتتاب	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٤/٣٠	من ح/البنك - جارى الى ح/المكتبين - قسطى اكتتاب وتخصيص	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٤/٣٠	من ح/المكتبين - قسطى اكتتاب وتخصيص الى ح/اقساط مقدمة	١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
٤/٣٠	من ح/المكتبين - قسطى اكتتاب وتخصيص الى ح/البنك - جارى	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٦/١	من ح/المكتبين - قسط آخر الى ح/رأس مال أسهم عادية	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٦/٣٠	من مذكورين ح/اقساط مقدمة ح/البنك - جارى الى ح/المكتبين - قسط آخر	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

قائمة أو جدول التخصيص

المبلغ المردود الى المكتبيين	المبلغ المجوزة للسداد اقساط تالية	المستحق سداد من قسط التخصيص	المطلوب عن قسطي الاكتاب والتخصيص ( ١٥٠ جنيه )	النفوع عند الاكتاب ( ١٠٠ جنيه )	عدد الاسهم المخصصة	عدد الاسهم المكتب فيها
—	—	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٥٠٠٠	—	—	—	٥٠٠٠	—	٥٠٠
١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	—	٣٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٢٠٠٠	٥٥٠٠
					( مقيم )	( مقيم )
٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٤٠٠٠	٨٠٠٠

ويمكن استخلاص النتائج التالية من الجدول السابق :

١ - تم تحديد عدد الاسم التي سوف تخصص على أساس التوزيع النسبي من خلال ايجاد المتهم الحسابي لكل من مجموع الاسهم المكتتب فيها (٨٠٠٠ سهم) ومجموع الاسهم المطروحة للاكتتاب العام (٥٠٠٠ سهم - ١٠٠٠ سهم اكتتب فيها المؤسسون) .

٢ - بالنسبة لمجموعة المكتتبين الذين خصص لهم على أساس التوزيع النسبي ، اتضح أن المبالغ التي سددها عند الاكتتاب بلغت ٥٥٠٠٠٠ جنيه وهو ما يزيد عن اجمالي القيمة الاسمية للاسهم التي خصصت لهم (  $2000 \times 200 = 400000$  جنيه ) مما يتطلب معه رد مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه لهم (  $550000 - 400000$  ) .

٣ - عند استلام مقدار القسط الاخير ، تم الاخذ في الاعتبار المبالغ المدفوعة مقدما من بعض المكتتبين للقسط الاخير مع المبالغ المسددة عند الاكتتاب ومقدارها ١٠٠٠٠٠ جنيه .

**تأخر المساهم عن سداد القسط (أو أكثر) :**

افترضنا في المثال السابق أن الاقساط قد طلبت في مواعيد استحقاقها وقد قام المساهمون بسداد تلك الاقساط بالكامل . ولكن قد يحدث أن يتأخر مساهم أو أكثر عن سداد قسط أو أكثر ، وفي هذه الحالة يتم التفرقة بين حالتين :

- ١ - قيام المساهم بسداد الاقساط المتأخرة في ميعاد لاحق لاستحقاقها .
- ٢ - عدم قيام المساهم بسداد الاقساط المتأخرة وقيام الشركة ببيع هذه الاسهم لاستيفاء قيمة الاقساط المتأخرة وكافة الفوائد والمصاريف المستحقة .



## ١ - حالة قيام المساهم بسداد القسط أو الاقساط المتأخرة بعد موعد استحقاقها :

وبطبيعة الحال سيتم تأخر المساهم في سداد قسط التخصيص أو أى من الاقساط التالية ، ولا يمكن التأخر في سداد قسط الاكتتاب لأن الاكتتاب في الاسهم مرتبط بسداد قسط الاكتتاب .

وعندما يقوم المساهم المتأخر بسداد القسط أو الاقساط المتأخرة في موعد لاحق لميعاد استحقاقها ، فإنه يلتزم بأية التزامات يقررها نظام الشركة الاساسى وبصفة خاصة فوائد التأخير عن المدة من آخر تاريخ لاستحقاق سداد القسط حتى ميعاد السداد المتأخر .

وفي هذه الحالة تعتبر فوائد التأخير المحصلة على الاقساط المتأخرة إيرادات للشركة المساهمة ومن ثم تقفل في الحسابات الختامية للشركة في الجانب الدائن .

ومن ناحية أخرى فإن اعداد قائمة المركز المالى في تاريخ سابق على سداد قيمة الاقساط المتأخرة ، يتطلب اظهار مقدار تلك الاقساط مخصومة من رصيد حساب رأس مال الاسهم لبيان مقدار رأس مال الاسهم المستلم فعلا من المكتتبين في تاريخ اعداد قائمة المركز المالى .

ويفضل في هذه الحالة توسط حساب مستقل للقسط أو للاقساط المتأخرة بدلا من اظهارها كرصيد مدين ح / المكتتبين - القسط المعين  
مثال : حالة السداد المتأخر للقسط أو أكثر :

في أول مايو ١٩٨٤ طرحت احدى شركات المساهمة للاكتتاب العام ٥٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٢٠٠ جنيه ، يتم سدادها على أقساط على النحو التالى :

- ١٠٠ جنيه قسط اكتاب يسدد من اول مايو الى آخر مايو .
  - ٦٠ جنيه قسط تخصيص يسدد من اول يوليو الى آخر يوليو .
  - ٤٠ جنيه قسط آخر يسدد من اول سبتمبر الى آخر سبتمبر .
- وقد تم الاكتاب في ٨٠٠٠ سهم . وقد صيّر قرار تأسيس الشركة في اول يوليو ١٩٨٤ وتم-التخصيص على النحو التالي :

- ١ - مكتتبين في ١٠٠٠ سهم لم يخص لهم أية أسهم .
  - ٢ - تم تخصيص باقى الاسهم بالتناسب .
- وقد سدد المستحق عن قسط التخصيص في موعده فيما عدا مكتب في ١٤٠٠ سهم لم يسدد المستحق عن قسط التخصيص في موعده .
- وقد طلب القسط الاخير وسدد في موعده وكذلك سدد المساهم المتأخر المستحق سداداه عن قسط التخصيص (قيمة الاقساط المتأخرة) مع القسط الاخير .

ناذا علمت ان النظام الاساسى للشركة يقضى باحتساب فوائد تأخير على الاقساط المتأخرة بمعدل ١٢ ٪ سنوياً .

#### والمطلوب :

- ١ - اعداد جدول (قائمة ) التخصيص .
- ٢ - اجراء القيود الدفترية لإثبات العمليات السابقة .

جدول ( قائمة ) التخصيص

عدد الاسهم الكتيب فيها	عدد الاسهم المخصصة	النسبة الاكتساب	المطلوب من قسط الاكتساب والتخصيص	المستحق من قسط التخصيص	المبلغ الممنوعة بقيتها	المبلغ المرودة
١٠٠٠	—	١٠٠٠٠	—	—	—	١٠٠٠٠
٧٠٠	٥٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠	—	—
٨٠٠	٥٠٠	٨٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠	—	١٠٠٠٠

٥/٣٠	من ح/ البنك - اكتاب	٨٠٠٠٠
	الى ح/ المكتبين - قسطى اكتاب	٨٠٠٠٠
	وتخصيص	
	استلام اموال الاكتاب فى ٨٠٠٠ سهم عادى	
٧/١	من ح/ المكتبين - قسطى اكتاب	٨٠٠٠٠
	وتخصيص	
	الى ح/ رأس مال أسهم عادية	٨٠٠٠٠
	مطالبة المكتبين بقسطى الاكتاب	
	والتخصيص	
٧/١	من ح/ البنك جارى	٨٠٠٠٠
	الى ح/ البنك - اكتاب	٨٠٠٠٠
	تحويل البنك اكتاب الى بنك جارى	
٧/١	من ح/ المكتبين - قسطى اكتاب	٢٠٠٠٠
	وتخصيص	
	الى ح/ البنك - جارى	١٠٠٠٠
	رد الاموال للمكتبين الذين لم يخصص لهم	
	اية أسهم	
٧/٣١	من مذكورين	
	ح/ البنك - جارى	٨٠٠٠٠
	ح/ اقساط متأخرة	٢٠٠٠٠
	الى ح/ المكتبين - قسطى اكتاب	١٠٠٠٠
	وتخصيص	
	استلام المستحق من قسط التخصيص بعد	
	استبعاد الاقساط المتأخرة	
٨/١	من ح/ المكتبين - قسط آخر	٢٠٠٠٠
	الى ح/ رأس مال أسهم عادية	٢٠٠٠٠
	المطالبة بالقسط الاخير فى موعد استحقاقه	
٩/٣٠	من ح/ البنك - جارى	٢٢٠٢٠٠
	الى مذكورين	
	ح/ المكتبين - قسط آخر	٢٠٠٠٠
	ح/ اقساط متأخرة	٢٠٠٠٠
	ح/ فوائد تأخير دائنة	٤٠٠

## ملاحظات على الحل :

١ - لقد تم توسط حساب « أقساط متأخرة » لظهور المستحق على المساهم المتأخر من أقساط لم تسدد في مواعييدها . وقد يرى بعض المحاسبين عدم توسط حساب خاص للأقساط المتأخرة ، وفي هذه الحالة تظهر هذه الأقساط في صورة رصيد مدين في حساب المكتتبين - قسطنى اكتاب وتخصيص .

٢ - تم احتساب المبالغ المتأخرة والتي لم تسدد من قسط التخصيص في ضوء ما اكتب فيه المساهم وما تم تخصيصه له وذلك على النحو التالى :

١ - المدفوع عند الاكتاب = عدد الاسهم المكتتب فيها × قيمة قسط الاكتاب

$$= 1400 \times 100 = 140000 \text{ جنيه .}$$

ب - المطلوب عن قسطنى الاكتاب والتخصيص = عدد الاسهم المخصصة × المطلوب عن قسطنى الاكتاب والتخصيص

$$= 1600 \times 100 = 160000 \text{ جنيه}$$

ج - المستحق عن قسط التخصيص =  $160000 - 140000 = 20000$  جنيه

٣ - تم تحديد عدد الاسهم المخصصة لهذا المساهم باستخدام أساس التوزيع النسبى ، وذلك كالتالى :

عدد الاسهم المكتتب فيها : عدد الاسهم المطروحة للاكتاب

$$7000 \text{ سهم} : 5000 \text{ سهم} \text{ أى } 7 : 5$$

ومعنى ذلك ان كل مكتتب في سبعة أسهم يخص له خمسة أسهم فقط . وباستخدام البيانات الواردة في المثال السابق يتضح أن المكتتب في

$$1400 \text{ سهم سوف يخصص له } 1000 \text{ سهم } \left( 1400 \times \frac{5}{7} \right) .$$



٤ - تم احتساب فوائد التأخير على أساس المدة من آخر موعد لسداد القسط المتأخر (التخصيص) ، وتاريخ السداد . وحيث أنه في المثال محل الدراسة نص على أن المساهم سدد المستحق عن قسط التخصيص مع القسط الآخر . فلقد تم احتساب المدة من آخر موعد لسداد قسط التخصيص وحتى تاريخ استحقاق القسط الآخر أى بداية الفترة المخصصة لسداد القسط الآخر . وإن كان بعض المحاسبين يرى احتساب هذه المدة على أساس الفترة من آخر موعد لسداد قسط التخصيص وحتى آخر موعد لسداد القسط الآخر على أساس أن قيد استلام هذا القسط يقيد بتساريح آخر يوم في المهلة المحددة لسداد القسط (آخر سبتمبر) .

$$\text{فوائد التأخير} = 20000 \times \frac{12}{100} \times \frac{1}{12} = 200 \text{ جنيه} .$$

وذلك على أساس أن مدة التأخير احتسبت من آخر يوليو الى أول سبتمبر .

٥ - سيتم اقفال فوائد التأخير الدائنة في نهاية السنة المالية في الحساب الختامى للشركة المساهمة ضمن الإيرادات ويجرى في هذه الحالة القيد التالى بفرض أن السنة المالية للشركة تنتهى في ٣١ ديسمبر من كل عام .

٢٠٠	من ح / فوائد تأخير دائنة	١٢/٣١
٢٠٠	الى ح / الأرباح والخسائر	

اقفال فوائد التأخير الدائنة عن العام

## ٢ - حالة توقف المساهم عن السداد وبيع أسهمه :

قد يتوقف المساهم عن سداد الأقساط كلياً رغم مطالبة الشركة له ، وفى هذه الحالة يتم بيع الأسهم وذلك لاستيفاء المبالغ المستحقة على المساهم من أقساط متأخرة وفوائد تأخير أن وجدت ، هذا بالإضافة لأية مصاريف صاحبة لعملية بيع هذه الأسهم . ولقد جاءت اللائحة التنفيذية للقانون رقم

١٥٩ لسنة ١٩٨١ مؤيدة لهذا الاتجاه حيث نصت المادة رقم (٨٣) على أنه يحق لمجلس الإدارة أن يقوم ببيع الاسهم التي يتأخر أصحابها عن سداد المبالغ المطلوبة عنها في المواعيد المحددة لحساب أصحابها وعلى ذمتهم وتحت مسئوليتهم بلا حاجة الى تنبيه رسمى أو أية اجراءات قانونية أو قضائية . وتلغى حتما صكوك الاسهم المباعة باسماء وتبلغ بورصات الاوراق المالية بذلك . على أن تسلم صكوك جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الارقام التى كانت على الصكوك الملغاة .

ويخصم مجلس إدارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوبا للشركة من مصاريف ، ويحاسب المساهم الذى بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند وجود عجز .

كل ذلك مع عدم الاخلال بحق الشركة فى أن تستعمل قبل المساهم المتأخر فى الوقت ذاته أو فى أى وقت آخر جميع الحقوق التى تخولها لها الاحكام العامة فى القانون .

ومن الملاحظ فى هذه الحالة أنه يفضل توسط حساب للمساهم المتأخر يتخذ كأساس لتسوية المبالغ المستحقة على المساهم المتأخر وسعر بيع الاسهم التى بيعت لحسابه ، ثم ايجاد صافى المستحق للمساهم تمهيدا لسداده له أو صافى المستحق على المساهم تمهيدا لمطالبته بسداده الى الشركة .

وفي هذه الحالة سوف يظهر حساب المساهم المتأخر على النحو التالي:

منه	د/المساهم المتأخر	له
XXX	الى د/اقساط متأخرة — تخصيص	من د/البنك بيع الاسهم (سعر)
XX	الى د/اقساط متأخرة — أول	
XX	الى د/اقساط متأخرة — ثان	
XX	الى د/اقساط متأخرة — ....	
XX	الى د/فوائد تأخير دائنة	
XX	الى /الزقديية (مصاريف بيع)	رصيد
(المتمم)	الى د/البنك — جارى او	مستحق
XXX		او من د/
		البنك جارى

ومعنى ذلك أن حساب المساهم المتأخر سيجعل لدينا بقيمة القسط او الاقساط المتأخرة وكذلك فوائد التأخير المحسوبة على تلك الاقساط ومصاريف بيع الاسهم — ان وجدت — ويجعل هذا الحساب دائنا بسعر بيع هذه الاسهم .

وفي هذه الحالة يتم ايجاد الفرق بين مجموع جانبي هذا الحساب (المتمم) واذا كان مجموع الجانب المدين اكبر من مجموع الجانب الدائن فالفرق يمثل المبالغ المستحقة على المساهم والتي سوف تطالب بها الشركة المساهمة وعند استلام المبلغ من المساهم يقيد في حساب البنك جارى . أما اذا زاد مجموع الجانب الدائن على مجموع الجانب المدين فسوف يمثل هذا الفرق المبالغ المستحقة للمساهم المتأخر وسوف تسدد له مباشرة من الحساب الجارى بالبنك .

**مثال : حالة بيع اسهم المساهم المتأخر :**

في أول مارس ١٩٨٤ طرحت شركة مساهمة تحت التأسيس ١٥٠٠٠ سهم عادى قيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم الواحد ، وكانت شروط الاكتتاب

تقضى بأن تسدد القيمة الاسمية للسهم على اربعة اقساط على النحو  
التالى :

- ٣٠٪ من القيمة الاسمية عند الاكتتاب خلال المدة من ٣/١ - ٣/٣١ .
  - ٣٥٪ من القيمة الاسمية عند التخصيص خلال المدة من ٥/١ - ٥/٣١ .
  - ٢٠٪ من القيمة الاسمية كقسط آخر خلال المدة من ٧/١ - ٧/٣١ .
- الباقى من القيمة الاسمية كقسط آخر خلال المدة من ١٠/١ - ١٠/٣١ .
- وقد اكتب الجمهور في ٢٥٠٠٠ سهم . وقد صدر القرار بتأسيس  
الشركة في اول مايو ، حيث تم التخصيص على النحو التالى :

- ١ - ردت اموال لمكتبين قدرها ٩٠٠٠٠ جنيه لم يخص لهم اية اسهم .
- ٢ - خصصت اسهم بالكامل لمكتبين في ٨٠٠٠ سهم .
- ٣ - خصصت باقى الاسهم على المكتبين بالتوزيع النسبى .

وقد طلب قسط التخصيص وسدد فى موعده فيما عدا مكتب من  
المكتبين الذين خصص لهم بالتوزيع النسبى كان قد خصص له ١٠٠٠ سهم  
لم يتمكن من سداد المستحق عليه عن قسط التخصيص .

وقد طلبت باقى الاقساط وسددت فى مواعيدها فيما عدا المكتب الذى  
لم يسدد المستحق عن قسط التخصيص حيث لم يتمكن من سداد تلك  
الاقساط . .

وفى ٣١ ديسمبر تقرر الغاء اسهم المساهم المتأخر واصدار اسهم بدلا  
منها وبيعها لحساب المساهم ، وقد بيعت بسعر ٨٠ جنيه للسهم الواحد  
وبلغت مصاريف البيع ١٠٠ جنيه . علما بأن النظام الاساسى للشركة ينص  
على احتساب فوائد تأخير على الاقساط المتأخرة بمعدل ٦٪ سنويا .

### والمطلوب :

- ١ - اجراء القيود الدفترية لاثبات عمليات اصدار اسهم زاس المال .
- ٢ - تصوير ح / المساهم المتأخر .

الحل :

طالبة ( جدول ) التخصيص

عدد الاسهم المكتتب فيها	الخصصة	الاكتتاب	مسطى الاكتتاب	تسطة التخصيص	المستحق من الاقساط	المبالغ المدودة
١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—	١٠٠٠	٢٠٠٠
—	٨٠٠	٢٤٠٠٠	٥٢٠٠٠	٢٨٠٠٠	—	—
—	١٤٠٠٠	٤٢٠٠٠	٤٥٥٠٠	٢٥٠٠٠	—	—
( مقتم )	( مقتم )					
١٠٠٠	—	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢١٥٠٠	—	١٠٠٠



أولا : القيود الدفترية :

لـ	منه	بيسسان	تاريخ
٧٥٠٠٠		من ح/ البنك - اكتاب	٣/٣١
٧٥٠٠٠		الى ح/ المكتبين - قسطى اكتاب	
		وتخصيص	
		استلام قسط الاكتاب	
١٧٥٠٠		من ح/ المكتبين - قسطى اكتاب	٥/١
		وتخصيص	
١٧٥٠٠		الى ح/ رأس مال أسهم عادية	
		مطالبة المكتبين بقسطى الاكتاب	
		والتخصيص	
٧٥٠٠٠		من ح/ البنك - جارى	٥/١
٧٥٠٠٠		الى ح/ البنك - اكتاب	
١٠٠٠٠		من ح/ المكتبين - قسطى اكتاب	٥/١
١٠٠٠٠		وتخصيص	
		الى ح/ البنك - جارى	
		المبالغ المردودة لمكتبين لم تخصص لهم	
		أسهم	
٣١٠٠٠		من مذكورين	٥/٣١
٥٠٠٠		ح/ البنك - جارى	
٣١٥٠٠		ح/ أقساط متأخرة - تخصيص	
		الى ح/ المكتبين - قسطى اكتاب	
		وتخصيص	
		استلام المستحق عن قسط التخصيص	
		مع اثبات مقدار الاقساط التى لم تسدد	
٣٠٠٠٠٠		من ح/ المكتبين - قسط اول	٧/١
٣٠٠٠٠		الى ح/ رأس مال أسهم عادية	
		المطالبة بقيمة القسط الاول فى ميعاد	
		استحقاقه	
٢٨٠٠٠		من مذكورين	٨/٣١
٢٠٠٠		ح/ البنك - جارى	
٣٠٠٠٠		ح/ أقساط متأخرة ( اول )	
		الى ح/ المكتبين - قسط اول	
		استلام القسط الاول بعد الاخذ فى	
		الاعتبار للاقساط المتأخرة .	

١٠/١	من ح/المكتتبين - قبسط أخير	٢٢٥٠٠٠	
	الى ح/رأس مال أسهم عادية	٢٢٥٠٠٠	
	المطالبة بالقسط الاخير في موعد استحقاقه		
	من مذكورين		
١٠/٣١	ح/البنك - جارى	٢١٠٠٠٠	
	ح/اقساط متأخرة (أخير)	١٥٠٠٠	
	الى ح/المكتتبين - قسط أخير	٢٢٥٠٠٠	
	استلام القسط الاخير بعد الاخذ في الحساب للاقساط المتأخرة		
١٢/٣١	من ح/المساهم المتأخر	٤٠٩٢٥	
	الى مذكورين	٥٠٠٠	
	ح/اقساط متأخرة - تخصيص		
	ح/اقساط متأخرة - أول	٢٠٠٠٠	
	ح/اقساط متأخرة - أخير	١٥٠٠٠	
	ح/فوائد تأخير دائنة	٨٢٥	
	ح/النقدية (مساريف بيع)	١٠٠	
	تحصيل المساهم المتأخر بالمبالغ المستحقة عليه		
١٢/٣١	من ح/البنك - جارى	٨٠٠٠٠	
	الى ح/المساهم المتأخر	٨٠٠٠٠	
	اثبات المحصل من بيع الاسهم لحساب المساهم المتأخر		
١٢/٣١	من ح/المساهم المتأخر	٣٩٠٧٥	
	الى ح/البنك - جارى	٣٩٠٧٥	
	سداد المستحق للمساهم من بيع الاسهم		
	من ح/ فوائد تأخير دائنة	٨٢٥	
١٢/٣١	الى ح/الارباح والخسائر	٨٢٥	
	اقبال فوائد تأخر الاقساط في حساب الارباح والخسائر في نهاية السنة المالية .		

وباستخدام القيود الدفترية السابقة ، يمكن ترحيل ما يرتبط منها بالمساهم المتأخر ، والذي سيظهر على النحو التالى :

## ح/المساهم المتأخر

٤٠٩٢٥	الى مذكورين	٨٠٠٠٠	من ح/البنك — جارى
٣٩٠٧٥	الى ح/البنك — جارى ( متمم )		
٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠	

ملاحظات على الحل :

١ — عند تحديد المبالغ المتأخرة والتي لم تسدد من قسط التخصيص ،  
تم تحديد عدد الاسهم المكتتب فيها بواسطة المساهم المتأخر وعدد الاسهم  
المخصصة له لتحديد ما دفع عند الاككتاب وما هو مطلوب منه عن الاسهم  
التي خصصت له . وحيث ان هذا المساهم من المكتتبين الذين خصص لهم  
على اساس التوزيع النسبى . فانه يمكن استخلاص البيانات التالية :

عدد الاسهم المكتتب فيها	عدد الاسهم المخصصة
١٤٠٠٠ سهم	٧٠٠٠ سهم

٢. اساس التوزيع النسبى ان كل مكتب فى ١٤ سهم خصص له  
٧ اسهم أى بنسبة ٢ : ١ . وحيث ان المساهم المتأخر قد خصص له ١٠٠٠  
سهم ، فذلك يعنى انه قد اكتتب فى ٢٠٠٠ سهم ، ويتم تحديد المبلغ المتأخر  
من قسط التخصيص كالآتى :

المبالغ المدفوعة عند الاككتاب =  $٣٠ \times ٢٠٠٠ = ٦٠٠٠٠$  جنيه .  
المبالغ المطلوبة عن قسطى الاكتاب والتخصيص =  $٦٥ \times ١٠٠٠ = ٦٥٠٠٠$   
=  $٦٥٠٠٠$  جنيه .  
المبالغ الواجب سدادها من قسط التخصيص =  $٦٥٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ = ٥٠٠٠$  جنيه .

٢ - تم توسط حساب للاقساط المتأخرة مع تمييزها حسب نوع القسط ( ح/اقساط متأخرة - تخصيص ، ح/اقساط متأخرة - قسط أول ، وهكذا ... ) وذلك للانصاف من تلك المبالغ بصورة كاملة . وأن كان بعض المحاسبين لا يرغبون في توسط حساب للاقساط المتأخرة استنادا الى أن عدم سداد جزء من القسط سيؤدي الى ظهور رصيد مدين بحساب القسط وهذا بدوره سيمثل مقدار الاقساط المتأخرة والذي سيتم اقفاله بعد ذلك في حساب المساهم المتأخر . وبذلك يقتل رصيد حساب المكتتبين - القسط المعين في حساب المساهم المتأخر .

٣ - تم توسط حساب للمساهم المتأخر لبيان سعر بيع الاسهم الخاصة به ، ومقدار المبالغ المستحقة على هذا المساهم والمتمثلة في مقدار الاقساط المتأخرة وفوائد التأخير - ان وجدت - ومصاريف البيع التي سددتها الشركة لاتمام عملية بيع الاسهم .

٤ - تم احتساب فوائد التأخير على أساس وجود نص في النظام الاساسي للشركة بوجوب احتساب فوائد تأخير بمعدل ٦٪ على تلك المبالغ . وقد تم تحديد الفترة التي احتسبت الفوائد على أساسها على أساس المدة ما بين آخر موعد لسداد القسط المعين حتى تاريخ بيع الاسهم واستيفاء الشركة للاقساط المستحقة . وقد تم احتساب تلك الفوائد كالآتي :

$$\text{الفائدة على قسط التخصيص} = 5000 \times \frac{6}{100} \times \frac{7}{12} = 175 \text{ جنيه} .$$

$$\text{الفائدة على القسط الاول} = 20000 \times \frac{6}{100} \times \frac{5}{12} = 500 \text{ جنيه} .$$

$$\text{الفائدة على القسط الاخير} = 15000 \times \frac{6}{100} \times \frac{2}{12} = 150 \text{ جنيه} .$$

$$\text{مجموع فوائد التأخير على الاقساط} = 825 \text{ جنيه} .$$

٥ - تم اقفال فوائد التأخير الدائنة في حساب الارباح والخسائر في

الجانب الدائن على اعتبار أن آخر ديسمبر يمثل نهاية السنة المالية للشركة المساهمة .

### ثانيا : القيود الدفترية للاسهم العينية :

وكما سبق وأن أوضحنا ، فالاسهم العينية تعنى تلك الاسهم التى تسدد قيمتها عن طريق تقديم أصول مختلفة أو تقديم أصول وخصوم منشأة قائمة — مادة من المؤسسين — نظير الحصول على عدد من أسهم رأس مال شركة المساهمة .

وعادة تحظى الاسهم العينية باهتمام خاص من جانب المحاسب ، وذلك لما لها من طبيعة خاصة انعكست على طبيعة الاجراءات والمشاكل المرتبطة بها ، والقيود الدفترية الواجب اثباتها لتسجيل مقابل السداد لتلك الاسهم .

ويمكن حصر تلك المشاكل فى الجوانب التالية :

١ — تقييم مفردات الاصول أو مفردات الاصول والخصوم المقدمة للوفاء بقيمة تلك الاسهم . ولقد استهدفت التشريعات التى صدرت فى دول العالم تنظيم شركات المساهمة بصفة عامة واصدار الاسهم العينية بصفة خاصة الحرص على عدم المغالاة فى تقييم الاصول والخصوم المقدمة سدادا للاسهم العينية المصدرة . ولقد نصت تلك التشريعات على وجوب تدخل اطراف خارجية متخصصة ومحايدة فى عمليات تقييم مقابل الوفاء للاسهم العينية .

ولقد ساءرت جمهورية مصر العربية هذا الاتجاه ، ويتضح ذلك من النصوص الواردة فى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية لتنظيم السداد العينى لحصص رأس المال وفقس لطبيعة شركة الاموان وشكلها القانونى . فبالنسبة لشركات المساهمة — والتوصية بالاسهم — تناولت المادة رقم (٢٥) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الاحكام الخاصة بتقديم الحصة العينية وتقدير قيمتها ، وكذلك تناولت المادتين ٢٦ و ٢٧ من اللائحة التنفيذية الاجراءات الخاصة بذلك . ويمكن استخلاص النقاط التالية من النصوص السابقة :



( أ ) يقوم المؤسسون بإجراء تقدير مبدئى لهذه الحصص العينية ولهم أن يستعينوا فى ذلك بأهل الخبرة من المحاسبين والفنيين .

( ب ) على المؤسسين بعد التوقيع على العقد الابتدائى وقبل انتهاء الموعد المحدد لقفل باب الاكتتاب فى الاسهم النقدية بوقت كاف ، تقديم طلب الى الهيئة العامة لسوق المال لكى تتولى التحقق مما اذا كانت الحصص العينية قد قومت تقويما صحيحا . ويذكر فى الطلب كافة البيانات المتعلقة بالحصص العينية المطلوب تقدير قيمتها مع بيان اسم الذى قدمها ، ويرفق بالطلب صورة من العقد الابتدائى للشركة ومشروع نظامها والتقدير المبدئى الذى أجرى لتقدير قيمة هذه الحصص بمعرفة المؤسسين .

( ج ) يحال الطلب الى لجنة تشكل بالهيئة بقرار من الوزير بناء على عرض رئيس الهيئة برئاسة مستشار باحدى الهيئات القضائية وعضوية اثنين على الاقل واربعة على الاكثر من الخبراء فى تخصصات الاقتصاد والمحاسبة والقانون والجوانب الفنية بحسب طبيعة الحصص العينية المطاوب تقييمها .

( د ) تقدم اللجنة تقريرها بصدد التقدير الاولى للمؤسسين خلال مدة اقصاها ستين يوما من تاريخ احالة الاوراق اليها . على أن يشتمل رأى اللجنة فى الاسس التى بنى عليها التقدير الاولى الذى أعده المؤسسون .

( هـ ) لا يكون تقدير تلك الحصص نهائيا الا بعد اقراره من جماعة المكتتبين بأغليبيتهم العددية الحائزة على ثلثى الاسهم النقدية ، بعد أن يستبعد منها ما يكون مملوكا لمقدمي الحصص المتقدم ذكرها . ولا يكون لمقدمي هذه الحصص حق التصويت فى شأن هذا القرار ولو كانوا من اصحاب الاسهم النقدية .

( و ) اذا اتضح ان تقدير الحصص العينية يقل بأكثر من الخمس عن القيمة التى قدمت من أجلها ، وجب على الشركة تخفيض رأس المال بما يعادل هذا النقص ، مع مراعاة الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه

لهذا النوع من الشركات ، ما لم يؤد مقدم الحصة العينية الفرق نقدا ، كما يجوز له أن ينسحب من المشاركة .

( ز ) يجب أن تكون ملكية الحصة العينية ثابتة لمقدمها وغير متنازع عليها ومتنازل عنها بالكامل للشركة .

( ح ) يعطى لمقدم الحصة العينية أسهما تعادل التقدير النهائي لها الذى أقرته الجمعية التأسيسية ، وتعتبر هذه الاسهم قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

( ط ) لا يجوز تداول الاسهم — وجصاص التأسيس — التى تعطى مقابل الحصص العينية كما لا يجوز تداول الاسهم التى يكتب فيها مؤسسو الشركة قبل نشر الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر وسائر الوثائق الملحق بها عن سنتين مائتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثنى عشر شهرا من تاريخ تأسيس الشركة .

ومن الملاحظ أنه قد تم استثناء الشركات المساهمة التى تؤسس من غير طريق الاكتتاب العام من ضرورة اللجوء الى هيئة سوق المال للتحقق من قيمة الحصص العينية ، اذا كانت هذه الحصص مقدمة من جميع المؤسسين أو المكتتبين وكان تقديرهم لها نهائيا على أنه اذا تبين أن القيمة المقدرة تزيد على القيمة الحقيقية للحصة العينية ، كان هؤلاء مسئولين بالتضامن في مواجهة الغير عن الفرق بين القيمتين .

٢ — حالة وجود فرق بين صافي الاصول المقدمة كمقابل وفاء للاسهم العينية ، وبين قيمة تلك الاسهم . فبعد اقرار التقدير النهائى للحصة العينية قد تلاحظ أن صافي الاصول المقدمة لا يتعادل مع القيمة الاسمية للاسهم العينية وهنا لابد من اثبات هذا الفرق في حساب بدفاتر الشركة المساهمة لكى يعكس القيد الدفترى الواقع القائم ، ويظهر ذلك بصفة خاصة

في حالة تقديم الحصنة العينية من جميع المكتتبين حيث سيكون تقديرهم للمفردات المقدمة كمقابل للوفاء نهائيا ، وعندئذ سنجد أنهم لم يتمكنوا من اجراء اعادة تقدير لكل أصل على حدة مما جعلهم يقدرون مبلغ اجمالي للشراء قد يزيد أو يقل عن القيمة الاسمية للاسهم العينية التي يحصلون عليها . ولذلك سيتم استخدام حساب بالدفاتر لتسجيل هذا الفرق . فاذا كانت قيمة الاسهم العينية (ثمن الشراء) اكبر من صافي الاصول المقدمة فالفرق يمثل أصل غير ملموس يطلق عليه شهرة المحل ، أما اذا حدث العكس وكانت قيمة الاسهم العينية (ثمن الشراء) اقل من صافي الاصول المقدمة ، فسوف يعنى ذلك وجود مغالاة في تقدير بعض الاصول المقدمة ويرحل هذا الفرق الى حساب احتياطي تقويم أصول وهو يعتبر بمثابة احتياطي رأسمالي غير قابل للتوزيع فيما بعد .

### القيود الدفترية للاسهم العينية :

#### ١ - حالة تقديم أصول كمقابل للوفاء بقيمة الاسهم :

من مذكورين

د / مباني × ×

د / آلات × ×

د / اثاث × ×

د / ..... × ×

الى د / المؤسسين أو المكتتبين . × ×

اثبات استلام الأصول المقدمة

من د / المؤسسين أو المكتتبين × ×

الى د / رأسي مال أسهم - حسب نوعها . × ×

إصدار الأسهم العينية وتخصيصها للمؤسسين أو

المكتتبين بعد صدور قرار التأسيس .

## ٢ - حالة تقديم أصول وخصوم كمقابل لأوفاء بقيمة الاسهم :

من مذكورين		
ح / ميساتى	xx	
ح / اثاث	xx	
ح / مدينون	xx	
ح / ....	xx	
الى مذكورين		
ح / مخصص ديون مشكوك فيها	xx	
ح / دائنون	xx	
ح / المؤسسين او المكتتبين (ثمن الشراء)	xx	
تقديم أصول وخصوم منشأة ... كحصة عينية		
من ح / المؤسسين او المكتتبين	xx	
الى ح / رأس مال اسهم - حسب نوعها .	xx	
اصدار الاسهم العينية .		

### مثال (١) :

في اول فبراير ١٩٨٤ اتفق عدد من الاشخاص على تأسيس شركة مساهمة لصناعة الاثاث برأس مال قدره ٨٠٠٠٠٠ جنيه مقسم الى ١٠٠٠٠ سهم عادى وقد قام ثلاثة من المؤسسين بتقديم أصول وخصوم ورشمة يمتلكونها لصناعة الاثاث مقابل الحصول على ٣٠٠٠ سهم ، وقد اكتب باقى المؤسسين فى ٤٠٠٠ سهم وسددت قيمتها فوراً .

اما باقى الاسهم فقد طرحت للاكتتاب العام عن طريق بنك مصر ، على أن تسدد القيمة الاسمية للسهم كالاتى :

٤ جنيه عند الاكتتاب خلال الفترة من ٢/١ - ٢/٢٥

٢ جنيه عند التخصيص خلال الفترة من ٤/١ - ٤/٢٠ .

بأقى القيبة تسدد خلال الفترة من ٦/١ — ٦/٣٠ .

وقد تم الاككتاب فى ٥٠٠٠ سهم ، وصدر قرار تأسيس الشركة يوم  
تخصيص الاسهم على المكتتبين بالتناسب على أن تحجز اية مبالغ زائدة  
لسداد الاقساط التالية . وقد طلبت الاقساط وسددت بالكامل فى مواعيدها .

فاذا علمت أن الميزانية العمومية للورشة التى قدمها المؤسسون فى  
١٩٨٤/٢/١ اظهرت المفردات التالية :

اصول الميزانية العمومية فى ١٩٨٤/٢/١ خصوم

رأس مال الشركاء :		اراضى ومبانى		١٨٧٠٠٠
		اشاكت	٢٦٠٠٠	
احمد	٩٠٠٠٠	مخصص اهلاك	٢٠٠٠	
بهجت	٨٠٠٠٠			٢٤٠٠٠
جمال	٣٠٠٠٠	مدينون	٢٦٠٠٠	
	٢٠٠٠٠	مخصص ديون	١٠٠٠	
		مشكوك فيها		
احتياطى عام	٥٠٠٠٠			٢٠٠٠٠
دائنون	٢٠٠٠	اوراق قبض		١٩٠٠٠
اوراق دفع	٨٠٠٠	جارى الشريك احمد		١٠٠٠٠
	٢٦٠٠٠٠			٢٦٠٠٠٠

والمطلوب :

- ١ - اجراء القيود الدفترية لاثبات العمليات السابقة .
- ٢ - اعداد الميزانية العمومية لشركة المساهمة كما تظهر فى ١٩٨٤/٤/٢٠ .



## الحل :

تاريخ	بيان	لـ	منه
٢/١	مبن مذكورين		
	ح. / اراضى ومبانى	١٨٧٠٠٠	
	ح. / اثاث	٢٤٠٠٠	
	ح. / مدينون	٢١٠٠٠	
	ح. / اوراق قبض	١٩٠٠٠	
	الى مذكورين		
	ح. / مخصص الديون	١٠٠٠	
	المشكوك فيها		
	ح. / دائنون	٢٠٠٠	
	ح. / اوراق الدفع	٨٠٠٠	
	ح. / المؤسسين	٢٤٠٠٠٠	
	اثبات انتقال الحصة <u>إلى</u> العينية .		
٢/١	من ح. / البنك — تأسيس	٣٢٠٠٠٠	
	الى ح. / المؤسسين	٣٢٠٠٠٠٠	
	اكتتاب عدد من المؤسسين في		
	<u>٤٠٠٠ سهم</u>		
	من ح. / البنك — اكتتاب ٢/٢٥	٢٠٠٠٠٠	
	الى ح. / المكتبين — قسطى	٢٠٠٠٠٠٠	
	اكتتاب وتخصيص		
	<u>استلام قسط الاكتتاب</u>		

٥٦.٠٠٠ من د / المؤسسين ٤/١

٥٦.٠٠٠ الى د/رأس مال أسهم عادية

اصدار ٧.٠٠٠ سهم للمؤسسين

### مدفوعة بالكامل

١٨.٠٠٠ من د / المكتبين - قسطنطى

اكتتاب وتخصيص ٤/١

١٨.٠٠٠ الى د/رأس مال أسهم عادية

المطالبة بقسطنطى الاكتتاب

### والتخصيص

٢.٠٠٠ من د / البنك - جارى ٤/١

٢.٠٠٠ الى د / البنك - اكتتاب

٣٢.٠٠٠ من د / البنك - جارى ٤/١

٣٢.٠٠٠ الى د / البنك - تأسيس

٢.٠٠٠ من د/المكتبين - قسطنطى اكتتاب

وتخصيص ٤/٢٠

٢.٠٠٠ الى د / أقساط مقدمة

المبالغ المحتجزة والمحولة لسداد

### الاقساط التالية

٦.٠٠٠ من د / المكتبين - قسط أخير ٦/١

٦.٠٠٠ الى د/رأس مال أسهم عادية

المطالبة بسداد القسط الأخير

من مذكورين

ح / البنك - جارى ٦/٣٠ ٤٠٠٠٠

ح / أقساط مقدمة ٢٠٠٠٠

الى ح / المكتتبين - قسط ٦٠٠٠٠

أخير

استلام المستحق من القسط الاول

أصول الميزانية العمومية في ١٩٨٤/٤/٢٠ خصوم

أراضى ومباني	١٨٧٠٠٠	رأس المال المصدر:	
أثاث	٢٤٠٠٠	٧٠٠٠ سهم عادى	
مدينون ٢١٠٠٠		قيمة اسمية .	
مخصص الديون	١٠٠٠	٨٠ جنيه مسددة	٥٦٠٠٠٠
المشكوك فيها .		بالكامل .	
		٣٠٠٠ سهم عادى	
أوراق قبض	١٩٠٠٠	٨٠ جنيه طالب منها	١٨٠٠٠٠
البنك جارى	٥٢٠٠٠٠	٦٠ جنيه .	
			٧٤٠٠٠٠
		أقساط مقدمة .	٢٠٠٠٠
			٧٦٠٠٠٠
		رأس المال المدفوع	
		دائنون	٢٠٠٠
		أوراق دفع .	٨٠٠٠
			٧٧٠٠٠٠

ملاحظات على الحل :

- ١ - بالنسبة للاسهم العينية يلاحظ أن صافي الاصول المقدمة كمقابل للوفاء تم تقييمها على أساس قيمتها الدفترية ، لعدم وجود أية معلومات عن تقديرات جديدة لها .

٢ - بالنسبة للقيود الدفترية للاسهم النقدية ، فمن الافضل اعداد جدول التخصيص للتعرف على المبالغ الخاصة باستحقاق قسطن الاكتساب والتخصيص وما تم استلامه منها في المواعيد المحددة .

٣ - عند اعداد الميزانية العمومية ، نلاحظ انها قد اعدت يوم ٢٠ ابريل ١٩٨٤ أى بعد انتهاء المهلة المحددة لاستلام قسط التخصيص مباشرة . ومن ثم لم يكن القسط الاخير قد استحق . وهذا ولا شك سيؤثر على تحديد رأس المال المدفوع في تاريخ اعداد الميزانية العمومية . وقد تم استبعاد القسط الاخير وقدره ٦٠٠٠٠ جنيه (٢٠ جنيه  $\times$  ٣٠٠٠ سهم) من قيمة رأس المال المصدر مع الاخذ في الاعتبار للمبالغ التى سددت مقدما مع أموال الاكتساب .

٤ - تم انتقال جميع أصول وخصوم الورشة المقدمة من المؤسسين الثلاثة - حسب نص الاتفاق - فيما عدا الحسابات الشخصية للشركاء وحسابات حقوق الملكية . وقد ينص الاتفاق بين الاطراف المعنية على عدم انتقال بعض الاصول والخصوم الى شركة المساهمة .

#### مثال (٢) :

نفترض فى المثال رقم (١) السابق ، أنه قد تم اعادة تقدير لاصول وخصوم المنشأة المقدمة من المؤسسين الثلاثة وفاء لقيمة ٣٠٠٠ سهم عادى وقد تم تقدير الاصول المقدمة على النحو التالى :

١٩٠٠٠ جنيه اراضى ومباني ، ١٨٠٠٠ جنيه مدينون

٢٠٠٠٠ جنيه اثاث ، ١٨٥٠٠ جنيه أوراق قبض (القيمة الحالية) .

وقد وافقت الهيئة العامة لسوق المال على هذا التقدير ، وقد صدر قرار تأسيس الشركة اول ابريل ١٩٨٤ وأصدرت الاسهم العينية لاصحابه .  
**والمطلوب :**

اجراء القيود الدفترية المرتبطة باثبات الاسهم العينية .

### الحل :

من مذكورين ٢/١

د / اراضى ومباني	١٩٠٠٠
د / اثاث	٢٠٠٠
د / مدينون	٢١٠٠
د / اوراق قبض	١٩٠٠
د / شهرة محل ( متمم )	٣٥٠
الى مذكورين	
د / مخصص ديون مشكوك	٣٠٠
فيها .	
د / مخصص خصم اوراق	٥٠٠
قبض .	
د / دائنون	٢٠٠٠
د / اوراق دفع	٨٠٠٠
د / المؤسسين	٢٤٠٠٠٠

---

من د / المؤسسين ٤/١	٢٤٠٠٠٠
الى د / رأس مال أسهم عادية	٢٤٠٠٠٠

---

### ملاحظات على الحل :

١ - اقتصررت القيود الدفترية على اثبات عملية اصدار الاسهم العينية وتقديم مقابل الوفاء بقيمتها ، وذلك لأن بقية القيود الاخرى لن تختلف مما سبق ذكره في المثال رقم (١) .



٢ - تم اثبات الاصول المقدمة من المؤسسين على أساس القيمة المتفق عليها والتي تم الموافقة عليها من الهيئة واللجنة المشكلة لهذا الغرض وتطبيقا للاحكام الواردة بهذا الصدد في قانون الشركات والسابق ذكرها . مع مراعاة أنه بالنسبة للمدينين ، يتم اعداد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المقدرة وذلك لان هذا الفرق يمثل مبالغ مشكوك في تحصيلها حتى تاريخه .

أما اذا اتضح وجود ديون معدومة عند إعادة التقدير ، فيتم استنزاع قيمة الديون المعدومة مباشرة من رصيد حساب المدينون ويتم اثبات المدينون بالقيمة الجديدة . وكذلك الحال بالنسبة لاوراق القبض ، حيث يتم اعداد مخصص بالفرق بين القيمة بالدفاتر والقيمة الحالية لتلك الاوراق . حيث أنه في ميعاد الاستحقاق سيتم تحصيل القيمة الاسمية وليس القيمة الحالية لتلك الاوراق . ولكن تؤخذ القيمة الحالية في الحساب عند تحديد مقابل الوفاء للاسهم العينية من خلال احتساب صافي الاصول المقدمة من المؤسسين أو المكتتبين .

٣ - تم استحداث حساب لشهرة المحل ، حيث اتضح أن صافي الاصول المقدمة (٢٥٠٠٠ - ١٣٥٠٠ = ٢٣٦٥٠٠) يقل عن القيمة الاسمية للاسهم العينية المصدرة مقابل صافي الاصول (٢٤٠٠٠٠ = ٨٠ × ٣٠٠٠) والتي تعبر عن ثمن الشراء لصافي الاصول المقدمة . وقد تم تحديد قيمة شهرة المحل على أساس ٢٤٠٠٠٠ - ٢٣٦٥٠٠ = ٣٥٠٠ جنيه .

٤ - وفي حالة زيادة صافي الاصول عن القيمة الاسمية للاسهم العينية فسوف يمثل الفرق احتياطي تقويم أصول كما سبق وان أوضحنا .

فلو افترضنا في المثال السابق رقم (٢) أن :

( ١ ) قدرت الاراضى والمباني ببلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) تم تقدير الاثاث بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه والقيمة الحالية لاوراق القبض بمبلغ ١٨٥٠٠ جنيه .

( ج ) اتضح وجود ديون معدومة قدرها ١٠٠٠ جنيه ، وقدرت المدينون بمبلغ ١٩٤٠٠ جنيه .

وفي هذه الحالة سيجرى القيد التالى لاثبات تقديم صافى أصول الورشة كمقابل للوفاء بقيمة الاسهم العينية :

من مذكورين	
د / اراضى ومباني	٢٠٠٠٠
د / اثاث	٢٠٠٠
د / مدينون	٢٠٠٠
د / اوراق قبض	١٩٠٠٠
الى مذكورين	
د / مخصص ديون مشكوك فيها	٦٠٠
د / مخصص خصم اوراق قبض	٥٠٠
د / دائنسون	٢٠٠٠
د / اوراق دفع	٨٠٠٠
د / المؤسسين ( ثمن الشراء )	٢٤٠٠٠٠
د / احتياطي تقويم اصول ( المتهم )	٧٩٠٠

ونلاحظ في القيد السابق بعد انه قد تم تحديد مقدار احتياطي تقويم الاصول على النحو التالى :

احتياطي تقويم اصول = صافى الاصول - ثمن الشراء

$$= (٢٥٩٠٠٠ - ١١١٠٠) - ٢٤٠٠٠٠$$

$$= ٢٤٧٩٠٠ - ٢٤٠٠٠٠ = ٧٩٠٠ جنيه .$$

هـ - قد يتعهد المؤسس أو المؤسسون من يحصلون على أسهم عينية بسداد الفرق بين ما قدمه من أصول وبين القيمة الاسمية لما يحصل عليه من أسهم أو قد يطالب الشركة بأن تسدد له الفرق إذا كان ما قدمه من أصول يتعدى القيمة الاسمية للأسهم العينية التي يحصل عليها . وفي هذه الحالة لن يظهر حساب لشهرة المحل أو حساب لاحتياطي تقويم أصول ، حيث يستخدم حساب النقدية كمتهم عند اثبات انتقال الأصول الى شركة المساهمة ومقارنة قيمة تلك الأصول بالقيمة الاسمية للأسهم العينية المصدرة .

وبعد أن استعرضنا القيود الدفترية لعمليات اصدار اسهم رأس المال سواء العادية أو الممتازة ، وسواء اكانت أسهما نقدية أو أسهما عينية ، وكذلك سواء طرحت للاكتتاب العام أم تم الاكتتاب فيها عن طريق المؤسسين أو الاكتتاب غير العام . فان هناك بعض العمليات المرتبطة باصدار الاسهم والتي تتمثل حالات خاصة حيث قد يتم اصدار الاسهم بقيمة تزيد على القيمة الاسمية أو قد يتم تحصيل مبالغ اضافية على القيمة الاسمية مقابل مصروفات انفقتها الشركة . ولذلك سنتناول في الصفحات التالية الحالتين التاليتين ، والمعالجة المحاسبية لكل منهما :

١ - زيادة رأس مال شركة المساهمة .

٢ - مصاريف الاصدار ومصاريف التأسيس .

١ - زيادة رأس مال شركة المساهمة :

لقد حددت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في المادة السادسة الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع منه عند التأسيس . فقد نصت على انه بالنسبة للشركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام يجب ألا يقل رأس المال المصدر للشركة عن خمسمائة ألف جنيه ، ألا يقل

ما يكتتب فيه مؤسسو الشركة من رأس المال المصدر عن نصف رأس المال أو ما يساوى ١٠٪ من رأس المال المرخص به أى المبلغين أكبر . ويشترط ألا يقل الجانب من الاسهم الذى يطرح للاكتتاب العام عن ٢٥٪ من مجموع قيمة الاسهم النقدية .

أما بالنسبة للشركات المساهمة التى لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام فيجب ألا يقل رأس المال المصدر عن مائتين وخمسين ألف جنيه .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يقل المبلغ المدفوع نقداً من رأس المال عند التأسيس عن الربع .

ولكن قد تحتاج الشركة بعد انشائها ومزاولة نشاطها الى أموال إضافية وقد ترى الشركة أن إصدار أسهم جديدة يعتبر الحل المناسب لتوفير تلك الموارد النقدية اللازمة ، مما يعنى زيادة رأس مال الشركة أو قد ترغب الشركة فى اظهار المركز المالى على حقيقته بادمج الاحتياطيات فى رأس المال وقد نظم قانون الشركات عملية زيادة رأس مال شركة المساهمة على النحو التالى :

( أ ) فى حالة زيادة رأس المال المصدر فى حدود رأس المال المرخص به ، يتم ذلك بقرار من مجلس إدارة الشركة بشرط أن يكون رأس المال المصدر — قبل الزيادة — قد سدد بالكامل وأن تتم الزيادة خلال مدة أقصاها ثلاثة سنوات من تاريخ صدور قرار الترخيص بالزيادة .

( ب ) فى حالة ما اذا كان رأس المال المرخص به قد أصدر بالكامل ، مما يتطلب معه زيادة رأس المال المرخص به ، ويتم ذلك من خلال موافقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

( ج ) يتعين اذا تمت زيادة رأس المال المصدر بإصدار أسهم جديدة أن تصدر بذات قيمة الاسهم من الإصدار الاول ، على أنه يجوز لمجلس

الإدارة أن يضيف الى القيمة الاسمية علاوة اصدار ، على أن تضاف علاوة الاصدار الى الاحتياطي القانونى للشركة حتى يبلغ ما يساوى نصف قيمة رأس المال المصدر — أما ما يزيد على ذلك من مبالغ العلاوة فيتكون منها احتياطي خاص ، وللجمعية العامة — بناء على اقتراح مجلس الإدارة أن يقرروا فى شأنه ما يرونه محققا لصالح الشركة على ألا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح . ( المادتين ٩٠ ، ٩٤ من اللائحة التنفيذية ) .

( د ) يمكن أن تتم زيادة رأس مال شركة المساهمة بعدة طرق منها :

١ — اصدار أسهم نقدية ( عادية أو ممتازة ) .

٢ — اصدار أسهم عينية .

٣ — اصدار أسهم مجانية (منحه) مع تحويل الاحتياطيات والأرباح المحجوزة الى حساب رأس مال الاسهم .

٤ — اصدار أسهم مقابل سندات يمتلكها المكتب ، حيث تكون تلك السندات قابلة للتحويل الى أسهم وفقا لشروط اصدارها .

ومن الملاحظ أنه فى الحالتين الثالثة والرابعة لن تزيد الموارد المالية للشركة على الرغم من زيادة رصيد حساب رأس مال الاسهم بالدفاتر ، أما فى الحالتين الاولى والثانية فسوف يتم زيادة الموارد المالية والنقدية للشركة نتيجة سداد مقابل أسهم الزيادة نقدا أو بتقديم حصص عينية . ولذلك يتعين على شركة المساهمة اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق زيادة رأس المال والتي تتمشى مع ما ترجوه من أهداف .

وسوف نتناول الآن المعالجة المحاسبية لحالات زيادة رأس مال شركة المساهمة للتعرف على القيود الدفترية الواجب اثباتها بدفاتر الشركة .



## حالة اصدار اسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة :

وفي هذه الحالة يتطلب الامر ضرورة مراعاة النقاط التالية :

١ - يتعين في هذه الحالة اصدار الاسهم الجديدة بذات القيمة الاسمية للسهم من الاصدار الاول مع تحديد قيمة ( سعر ) الاصدار للسهم الجديد ، وهل هي تعادل القيمة الاسمية للسهم أم تزيد قيمة الاصدار عن القيمة الاسمية بمقدار علاوة الاصدار . وتستخدم هذه العلاوة لتعويض المساهمين القدامى عن مشاركة المساهمين الجدد لهم في الاحتياطيات والارباح المحجوزة التى تراكمت خلال السنوات السابقة على اصدار اسهم زيادة رأس المال . وبذلك نجد أن سداد المساهم الجديد لمبلغ يزيد عن القيمة الاسمية إنما هو في الواقع يحاول أن يسدد القيمة الدفترية للسهم والتي تتضمن نصيب السهم في صافي أصول الشركة في تاريخ معين والتي تشمل على الاحتياطيات والارباح غير الموزعة التي تكونت على مدار السنوات السابقة على اصدار اسهم الزيادة .

٢ - يتعين ترحيل مقدار علاوة الاصدار - ان وجدت - الى حساب الاحتياطي القانوني الى أن يبلغ نصف رأس المال المصدر وما يزيد على ذلك يكون به احتياطي خاص ، ومن ثم فعلاوة الاصدار لا تضاف الى حساب رأس مال الاسهم ، وكذلك لا يجوز اعتبارها إيرادات تقفل في الحساب الختامي في الجانب الدائن تمهيدا لتوزيعها .

٣ - قد يتم تغطية أسهم زيادة رأس المال باصدار اسهم عادية او أسهم ممتازة مع ملاحظة أنه لا يجوز زيادة رأس المال المصدر باسهم ممتازة، الا اذا كن نظام الشركة يرخص بذلك ابتداء وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الادارة وتقرير مراقب الحسابات في شأن الاسباب المبررة لذلك (مادة رقم «٩٢» من اللائحة التنفيذية ) .

ومن ناحية أخرى قد يتم تغطية أسهم زيادة رأس المال بإصدار أسهم نقدية أو أسهم مبنية ، وتخضع الثانية لنفس القواعد السابق ذكرها بضد الاسهم العينية التي تصدر عند انشاء الشركة لأول مرة .

{ - قديتضمن نظام الشركة النص على حق الاولوية للمساهمين القدامى في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال اذا تمت الزيادة بالطريق النقدي (أسهم نقدية) ولا يجوز النص على اقتصر هذا الحق على بعض المساهمين دون البعض الآخر . وفي هذه الحالة لا يجوز أن تقل المدة التي يكون للمساهمين القدامى فيها حق الاولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة عن ثلاثين يوما من تاريخ فتح باب الاكتتاب في تلك الاسهم . ومع ذلك تنتهي هذه المدة بتمام اكتتاب المساهمين القدامى في أسهم الزيادة كل بحسب نصيبه فيها .

٥ - عند طرح أسهم زيادة رأس المال - كلها أو بعضها - للاكتتاب العام فانها تخضع لنفس القواعد السابق ذكرها في حالة طرح أسهم شركة المساهمة للاكتتاب عند تأسيسها ، ومن أهم هذه القواعد انه اذا لم تتم تغطية الاكتتاب خلال المدة المحددة له ، وجب على البنك الذي تم فيه ايداع تلك المبالغ ان يردها الى اصحابها كاملة بها فيها مصاريف الاصدار وذلك فور طلبها .

٦ - قد تطلب علاوة الاصدار مع قسط الاكتتاب أو مع قسط التخصيص ، وسوف يؤثر ذلك بطبيعة الحال على القيود الدفترية لكل من قسطن الاكتتاب والتخصيص كما سنبين فيما بعد .

### مثال :

في اول مارس ١٩٨٤ تقرر زيادة رأس مال إحدى الشركات المساهمة وذلك بإصدار ٥٠٠٠ سهم نقدي و ٣٠٠٠ سهم عيني ، على أن تكون القيمة الاسمية للسهم ١٥٠ ج وعلاوة الاصدار ٥٠ ج . وقد أصدرت الشركة الاسهم

العينية لشراء احدى المنشآت الفردية ، ولقد كانت الميزانية العمومية لهذه المنشأة في تاريخ الشراء كما يلي :

٤٢٠.٠٠٠	أصول ثابتة	٨٠٠.٠٠٠	رأس المال
١٨٠.٠٠٠	بضاعة	٣٠.٠٠٠	احتياطي عام (أرباح محجوزة)
٢٦٠.٠٠٠	مدينون	٦٠.٠٠٠	مخصص ديون مشكوك فيها
٦٠.٠٠٠	أوراق قبض	٣.٠٠٠	دائنون
٣٠.٠٠٠	نقدية	٤٠.٠٠٠	أوراق دفع
١٠.٠٠٠	ح/جاري مساحب		
	المنشأة		
<u>٩٦٠.٠٠٠</u>		<u>٩٦٠.٠٠٠</u>	

وقد تم الاتفاق مع مالك المنشأة الفردية على ما يلي :

١ - انتقال جميع أصول وخصوم المنشأة الفردية الى الشركة المساهمة  
- فيما عدا النقدية - وذلك بعد إعادة تقييمها على النحو الآتي :

٤١٧.٠٠٠ جنيه أصول ثابتة ، ١٩٥.٠٠٠ جنيه بضاعة ،

٢٥٠.٠٠٠ جنيه مدينون ، ٥٨.٠٠٠ جنيه أوراق قبض .

٢ - ثم سداد ثمن الشراء بإصدار الاسهم العينية وعددها ٣.٠٠٠ سهم مسددة القيمة بالكامل . أما الاسهم النقدية فتسدد طرحت للاكتتاب العام ، على أن تسدد قيمة السهم على أقساط كالاتي :

٥٠ جنيه قسط إكتتابي ، ٨٠ جنيه قسط تخصيص (مع علاوة

الإصدار) ، ٧٠ جنيه قسط أخير .

وقد وردت اكتتابات في ٩٥.٠٠٠ سهم ، وبمراجعة طلبات الاكتتاب

نبين أن المساهمين القدامى قد أكتبوا في ٥٠٠٠ سهم ، وقد قرر مجلس الإدارة تخصيص هذا القدر لهم بالكامل ، أما باقى الأسهم فقد تقرر تخصيصها على باقى المكتتبين بالتوزيع. النسبى مع حيز المبالغ الزائدة لسداد الاقساط التالية .

فاذا علمت أن جميع الاقساط سددت فى مواعيدها .

### المطلوب :

١ - اجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة بدفاتر الشركة المساهمة .

### الحل : قيود دفتر اليومية :

من مذكورين :	
٤١٧٠٠٠	ح / أصول ثابتة
١٩٥٠٠٠	ح / بضاعة
٢٦٠٠٠٠	ح / مدينون
٦٠٠٠٠	ح / أوراق قبض
الى مذكورين :	
١٠٠٠٠	ح / مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها
٢٠٠٠	ح / مخصص خيم أوراق قبض
٣٠٠٠٠	ح / دائنون
٤٠٠٠٠	ح / أوراق دفع
٦٠٠٠٠	ح / المكتتبين
٢٥٠٠٠٠	ح / احتياطي تقويم أصول ( متمم )
استلام مقابل الأسهم العينية	

٦٠٠,٠٠٠	من د / المكتبين
	الى مذكورين
٤٥٠,٠٠٠	د / رأس مال أسهم عادية
١٥٠,٠٠٠	د / علاوة الاصدار
٤٧٥,٠٠٠	من د / البنك اكتاب
٤٧٥,٠٠٠	الى د / المكتبين - قسطنى اكتاب وتخصيص
٦٥٠,٠٠٠	من د / المكتبين - قسطنى اكتاب وتخصيص
	الى مذكورين
٤٠٠,٠٠٠	د / رأس مال أسهم عادية
٢٥٠,٠٠٠	د / علاوة الاصدار
٤٧٥,٠٠٠	من د / البنك - جارى
٤٧٥,٠٠٠	الى د / البنك - اكتاب
٣٥٠,٠٠٠	من د / المكتبين - قسطنى اكتاب وتخصيص
٣٥٠,٠٠٠	الى د / قسطنى اكتاب وتخصيص
١٥٠,٠٠٠	من د / المكتبين - قسطنى اكتاب وتخصيص
١٥٠,٠٠٠	الى د / البنك - جارى
٣٥٠,٠٠٠	من د / المكتبين - قسطنى اكتاب وتخصيص
٣٥٠,٠٠٠	الى د / رأس مال أسهم عادية



من مذكورين	
ح / البنك - جباري	٣١٥٠٠٠
ح / أقساط مقدمة	٣٥٠٠٠
أنى ح / المكتبين - قسط آخر	٣٥٠٠٠٠

من ح / علاوة الاصدار	٤٠٠٠٠٠
الى ح / الاحتياطي القانوني	٤٠٠٠٠٠

### ملاحظات على الحل :

١ - لقد اتضح من إثبات الاسهم العينية ، ان صافي أصول المنشأة التي قدمت للوفاء بقيمة الاسهم اكبر من ثمن الشراء والذي يعادل قيمة

الاصدار للاسهم العينية . وقد اعتبر الفرق احتياطي تقويم اصول .  
ولقد تم ذلك على النحو التالي :

صافي أصول المنشأة = ٩٢٠٠٠٠ - ٧٠٠٠٠ = ٨٥٠٠٠٠ جنيه .

قيمة الاصدار للاسهم العينية (ثمن الشراء) = ٣٠٠٠ × ٢٠٠ = ٦٠٠٠٠٠ ج .

احتياطي تقويم الاصول = ٨٥٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠٠ = ٢٥٠٠٠٠ جنيه .

٢ - تم اقفال علاوة الاصدار (للاسهم العينية والاسهم النقدية) في حساب الاحتياطي القانوني .

٣ - لاجراء القيود الدفترية للاسهم النقدية ، يتطلب الامر اعداد « جدول

التخصيص « نظرا لزيادة الاكتتابات عن الاسهم المطروحة للاكتتاب .  
وسوف يظهر هذا الجدول على الشكل التالي :

« جدول التخصيص »

عدد الاسهم المدفوع عند المطلوب عن المستحق الزيادة المبالغ المكتتب بها المخصصة للاكتتاب قسطاً متساوياً عن المحولة المردودة						
قسط لاقساط التخصيص التالية						
٤٥٠٠	٤٥٠٠	٢٢٥٠٠٠	٥٨٥٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	—	—
٥٠٠٠	٥٠٠	٢٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	—	٣٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠
١٥٠٠	٥٠٠٠	٤٧٥٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠

حالة زيادة رأس المال باصدار اسهم مجانية ( منحة ) :

قد نصت المادة رقم (٩١) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات على  
« يجوز بقرار من الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الادارة او  
الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، أن تقر تحويل المال  
الاحتياطي او جزءا منه الى اسهم يزداد بقيمتها رأس المال المصدر . وتوزع  
الاسهم الناتجة عن الزيادة مجانيا على المساهمين او الشركاء الحاليين  
للشركة كل بحسب قيمة مساهمته او مشاركته » .

ومن هذا يتضح ان هذا الاسلوب لن يؤدي الى زيادة موارد الشركة  
المالية ، ولكن سيؤدي الى اظهار رأس المال المستثمر على حقيقته اي تعديل  
في هيكل التمويل الداخلي حيث سيؤدي الى تحويل تلك الارباح او  
الاحتياطيات الى جزء من رأس المال مما يكسبها صفة الاستثمار واحتفاظ  
الشركة بها وعدم امكانية توزيعها على المساهمين في المستقبل ولا شك ان  
ذلك سيساعد ادارة الشركة على تجنب مطالبة المساهمين لها بتوزيع تلك

الأرباح والاحتياطيات . ومن ناحية أخرى فإن هذا الإجراء سوف يعود بالفائدة على كل من المساهمين والدائنين . فبالنسبة للمساهمين سوف يحصلون على أسهم مجانيا يمكن بيعها وتحويلها الى نقد سائل ، أما الدائنين فسوف يزيد ذلك الإجراء من الضمان المقدم لهم من قبل الملاك ( المساهمين ) والممثل في أسهم رأس المال .

وفي هذه الحالة يتم إجراء القيود الدفترية التالية :

١ - عند اقرار زيادة رأس المال بدماج الاحتياطيات أو الأرباح غير الموزعة :

xx من ح / الاحتياطيات أو الأرباح غير الموزعة  
xx الى ح / أسهم المنحة

٢ - عند إصدار وتوزيع أسهم المنحة على المساهمين :

xx من ح / أسهم المنحة  
xx الى ح / رأس مال الأسهم

ولا شك أن هذه القيود ستؤدي الى زيادة رصيد حساب رأس مال الأسهم وعدد الأسهم المصدرة في الميزانية العمومية ، مع تخفيض مبالغ في القيمة لحسابات الاحتياطيات أو الأرباح غير الموزعة التي استخدمت لتنفيذ الزيادة في رأس المال .

**مثال :**

في ١٩٨٣/١٢/٣١ أظهرت الميزانية العمومية لاحتدئ شركات المساهمة المصرية الارصدة التالية :

رأس المال المصدر :	
١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠ سهم عادي
	قيمة أسمية ٢٠٠ ج
	مدفوع بالكامل
٢٠٠٠٠٠	احتياطي عام
<hr/>	
١٢٠٠٠٠٠	مجموع حقوق المساهمين

وفي أول يناير ١٩٨٤ قررت الجمعية العامة للمساهمين زيادة رأسمالها بتحويل ٥٠٪ من الاحتياطي العام إلى رأس المال عن طريق إصدار أسهم عادية مدفوعة بالكامل ، وقد تم إصدار الأسهم ووزعت على المساهمين .

### والمطلوب :

- ١ - إجراء القيود الدفترية لاثبات العمليات السابقة .
- ٢ - تصوير الميزانية العمومية للشركة بعد إصدار أسهم المنحة مباشرة ؛

### الحل :

١٠٠٠٠٠	من ح / الاحتياطي العام
١٠٠٠٠٠	إلى ح / أسهم منحة
١٠٠٠٠٠	من ح / أسهم منحة
١٠٠٠٠٠	إلى ح / رأس مال أسهم عادية

أصول الميزانية العمومية بعد اصدار أسهم المنحة خصوم

رأس المال المصدر :	
٥٥٠٠ سنهم عادى	
قيمة اسمية ٢٠٠ ج	
مدفوع بالكامل .	١١٠٠٠٠٠٠
احتياطي عام .	١٠٠٠٠٠
	<hr/>
مجموع حقوق المساهمين .	١٢٠٠٠٠٠٠

وفى هذه الحالة نلاحظ زيادة رأس مال الشركة من ١٠٠٠٠٠٠ جنيه الى ١١٠٠٠٠٠ جنيه مع عدم زيادة اجمالى حقوق المساهمين (١٢٠٠٠٠٠ جنيه) نظرا لادماج نصف الاحتياطي العام الى رأس المال .

وفى هذه الحالة سيتم توزيع الاسهم المنحة (١٠٠٠٠٠٠ : ٢٠٠ = ٥٠٠ سهم) على المساهمين بحسب ملكية كل منهم فى أسهم رأس المال بحيث يحق لكل مساهم فى ١٠ أسهم ، الحصول على سهم منحة ( ٥٠٠ : ٥٠٠٠ ) مدفوع القيمة بالكامل ، مع ضرورة مراعاة جبر الكسور حيث أن الاسهم غير قابلة للتجزئة كما سبق وأن أوضحنا ..

## ٢ - مصاريف التأسيس ومصاريف الاصدار :

( ١ ) مصاريف التأسيس : وتمثل هذه المصاريف ما ينفقه المؤسسون خلال الفترة المصاحبة لتكوين الشركة وحتى صدور القرار الوزارى او موافقة الجهة المختصة على تأسيس الشركة . وتمثل هذه المصروفات فى جميع النفقات اللازمة لدراسات جدوى المشروع ، واتعاب تحرير عقد



الشركة ونظامها الانسائي . وفي هذه الحالة يسترد المؤسسون بعد تقديم المستندات المؤيدة لتلك العمليات ، كافة المبالغ التي قاموا بصرفها خلال فترة التأسيس . وقد جرى العرف المحاسبي على اعتبار تلك المصاريف ضمن المصروفات الايرادية المؤجلة والتي تستهلك على عدد من السنوات يتراوح بين ثلاثة وخمسة سنوات .

### القيود الدفترية لمصاريف التأسيس :

#### ١ - استرداد المؤسسون لمصاريف التأسيس :

xx من د / مصاريف التأسيس  
xx الى د / البنك - جارى

---

#### ٢ - توزيع مصاريف التأسيس على عدد من السنوات :

xx من د / الارباح والخسائر  
xx الى د / مصاريف التأسيس  
اثبات القسط السنوي لاستهلاك مصاريف التأسيس

---

### (ب) مصاريف الاصدار :

تتحمل الشركة بعض المصاريف في سبيل اصدار الاسهم ونظريتها للاكتتاب العام ، مثل تكاليف اعداد نشرة الاكتتاب وعمولة البنك الذي من طريقه يتم الاكتتاب . وعادة ما تتحمل الشركة تلك المصاريف وذلك عن طريق تحميلها على ايرادات الفترة . ولكن قد تقوم الشركة بتحصيل مبلغ معين من المكتتبين في نظير تغطية تلك المصاريف . ولقد نصت المادة رقم (٩٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على انه يجوز لمجلس الادارة

أن يضيف إلى القيمة الاسمية مصاريف إصدار في الحدود التي تقررها  
الهيئة العامة لسوق المال .

وفي هذه الحالة يتم إجراء عدد من القيود الدفترية لإثبات مصاريف  
الإصدار وذلك على النحو التالي :

**١ - قيد إثبات مصاريف الإصدار الفعلية التي تنفقها الشركة :**

× × من د / مصاريف الإصدار الفعلية

× × إلى د / البنك - جاری

**٢ - قيود إثبات مصاريف الإصدار المحصلة عند الإكتتاب :**

× × من د / البنك - اكتتاب

× × إلى د / المكتتبين - قسطنى اكتتاب وتخصيص

× × من د / المكتتبين - قسطنى اكتتاب وتخصيص

إلى مذكورين

× × د / رأس مال أسهم (حسب نوعها)

× × د / مصاريف إصدار محصلة

**٣ - تسوية مصاريف الإصدار المحصلة مع مصاريف الإصدار المسددة :**

وفي هذه الحالة نجد أن القيد الدفترى لتسوية مصاريف الإصدار  
المحصلة مع مصاريف الإصدار المسددة يتوقف على ما إذا كانت المصاريف  
المسددة تزيد أو تقل عن مجموع المبالغ المحصلة من المكتتبين مقابل مصاريف  
الإصدار .

( أ ) حالة مصاريف الإصدار المسددة فعلا تريد على مقابل مصاريف الإصدار  
المحصلة :

وفي هذه الحالة قد يتم مطالبة المكتتبين بسداد ذلك الفرق مع الاقساط  
التالية ، أو تتحمله الشركة ويعتبر من بين الاعباء المالية للشركة ويتفصل  
في حساب الارباح والخسائر في الجانب المدين ، ويكون القيد كالاتى :

من مذكورين

xx	د / مصاريف الإصدار المحصلة
xx	د / البنك - جارى أو د / الارباح والخسائر
xx	الى د / مصاريف الإصدار الفعلية

( ب ) حالة مصاريف الإصدار المسددة فعلا تقل عن مقابل مصاريف الإصدار  
المحصلة :

وفي هذه الحالة يعتبر الفرق من بين حقوق المساهمين ، ويظهر اما في  
صورة مستقلة كرصيد دائن في حساب مصاريف اصدار محصلة ويضاف  
الى حساب رأس مال الاسهم لتحديد مجموع حقوق المساهمين ، أو يدمج  
ضمن الاحتياطي القانوني والذي بدوره يعتبر جزءا من حقوق المساهمين في  
الميزانية العمومية ويكون القيد الدفترى كالاتى :

xx	من د / مصاريف اصدار محصلة
xx	الى مذكورين
xx	د / مصاريف الإصدار الفعلية
xx	د / الاحتياطي القانوني

## مثال :

في أول يناير ١٩٨٤ أصدرت إحدى شركات المساهمة (تحت التأسيس) ٢٠٠٠ سهم عادي ، ١٠٠٠ سهم ممتاز ٩٪ ، بقيمة اسمية ٢٠٠ جنيه للسهم الواحد . وقد طرحت الاسهم للاكتتاب العام على أن تسدد قيمتها على قسطين هما :

قسط اكتتاب ٩٠ جنيه بالإضافة الى ١ جنيه مصاريف اصدار .

قسط تخصيص ١١٠ جنيه .

وفي آخر يناير تم الاكتتاب في جميع الاسهم المطروحة ، وقد صدر قرار تأسيس الشركة في أول فبراير . وطلب قسط التخصيص وسدد بالكامل حتى نهاية شهر فبراير ١٩٨٤ .

وقد قام المؤسسون بالمطالبة بمصاريف تأسيس قيمتها ٥٠٠٠ جنيه ومصاريف اصدار قيمتها ٢٥٠٠ جنيه . وقد تم صرف تلك المبالغ الى المؤسسين بعد الاطلاع على المستندات المؤيدة لعمليات الصرف وذلك في اول ابريل ١٩٨٤ .

## والمطلوب :

- ١ — اجراء القيود الدفترية لاثبات العمليات السابقة . .
- ٢ — تصوير الميزانية العمومية في ١/٤/١٩٨٤ لبيان اثر العمليات السابقة .

الحل :

١/٣١ من د / البنك — اكتاب ٢٧٣٠٠٠  
الى د/المكتبين — قسطى اكتاب  
وتخصيص

أسهم عادية ١٨٢٠٠٠  
أسهم ممتازة ٩٪ ٩١٠٠٠

٢/١١ من د/المكتبين — قسطى اكتاب  
وتخصيص

أسهم عادية ٤٠٢٠٠٠  
أسهم ممتازة ٢٠١٠٠٠

الى مذكورين

د / رأس مال أسهم عادية ٤٠٠٠٠٠  
د / رأس مال أسهم ممتازة ٢٠٠٠٠٠ ٩٪  
د/مصاريف اصدار محصلة ٣٠٠٠

٢/١ من د / البنك — جارى ٢٧٣٠٠٠  
الى د / البنك — اكتاب ٢٧٣٠٠٠

٢/٢٨ من د / البنك — جارى ٣٣٠٠٠٠  
الى د / المكتبين — قسطى  
اكتاب وتخصيص

أسهم عادية ٢٢٠٠٠٠  
أسهم ممتازة ٩٪ ١١٠٠٠٠



من مذكورين

٤/١	د / مصاريف تأسيس	٥٠٠٠
	د / مصاريف اصدار فعليه	٢٥٠٠
	الى د / البنك - جارى	٧٥٠٠

	من د / مصاريف اصدار محصلة	٢٥٠٠
٤/١	الى د / مصاريف اصدار فعليه	٢٥٠٠
	او	

	من د / مصاريف اصدار محصلة	٣٠٠٠
--	---------------------------	------

الى مذكورين

	د / مصاريف اصدار فعليه	٢٥٠٠
	د / احتياطي قانونى	٥٠٠

خصوم

أصول

الميزانية العمومية للشركة في ١٩٨٤/٤/١

٢٦٥

رأس المال المصدر والمدفوع		
٢٠٠٠ سهم عادي	٤٠٠٠٠٠٠	٥٩٥٥٠٠ البنك - جاري
قيمة اسمية ٢٠٠ ج		
مدفوع بالكامل		
١٠٠٠ سهم ممتاز ٩٪	٢٠٠٠٠٠	
قيمة اسمية ٢٠٠ ج		٥٠٠٠ مصاريف تأسيس
مدفوع بالكامل		
	٦٠٠٠٠٠	
مصاريف اصدار	٥٠٠	
محصلة او احتياطي		
قانوني	٦٠٠٥٠٠	٦٠٠٥٠٠

ولقد تم تحديد رصيد د / البنك - جاري عن طريق طرح العمليات السابقة والتي تؤثر على ذلك الحساب كالاتي :

د / البنك - جاري

٧٥٠٠ من مذكورين	٢٧٣٠٠٠ الى د / البنك - اكتاب
٥٠٠٠ مصاريف تأسيس	٣٣٠٠٠٠ الى د / المكتبين - قسطنى اكتاب وتخصيص
٢٥٠٠ مصاريف اصدار	
٥٩٥٥٠٠ رصيد ( ميزانية )	
٦٠٣٠٠٠	٦٠٣٠٠٠

## اسئلة وتمارين على الفصلين

### الثامن والتاسع

اولا : الاسئلة :

السؤال الاول :

هل توافق او لا توافق على العبارات التالية مع ابداء السبب باختصار :

١ - تركز الشركات المساهمة على الاعتبار المالى فى حين تركز شركات التوصية بالاسهم على الاعتبار الشخصى .

٢ - تتشابه شركات الاشخاص وشركات الاموال من حيث تقسيم رأس مال كل منهما الى حصص متساوية القيمة .

٣ - تتشابه شركات التوصية البسيطة وشركات التوصية بالاسهم من حيث وجود نوعين من الشركاء ، الاول له مسئولية تضامنية غير محدودة والثانى مسئوليته محدودة بمقدار ما تقدم من حصة رأس مال الشركة .

٤ - على الرغم من تمتع كلا من شركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة بخاصية «المسئولية المحدودة» للمساهم او الشريك بمقدار حصته فى رأس المال ، فان التوزيع الثانى لا يتمتع بنفس القدرة المالية من حيث تدبير الاموال .

٥ - يمكن اصدار اسهم برأس مال شركة المساهمة بقيمتها الاسمية او بقيمه تزيد او تقل عن تلك القيمة .

٦ - فى حالة طرح اسهم رأس مال شركة المساهمة للاكتتاب العام ، فانه اذا تم الاكتتاب فى عدد من الاسهم يقل عن الاسهم المطروحة ، يتم تخفيض رأس مال الشركة بهذا القدر ويتم تأسيس الشركة برأس مال

جديد بعد التخصيص .

٨ - لا تختلف إجراءات تأسيس شركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام وتلك التي لا تطرح أسهمها للاكتتاب العام .

٩ - يعادل رأس المال المرخص به ، رأس المال المصدر في جميع حالات شركات المساهمة الجديدة .

١٠ - ان اصدار أسهم مجانية لزيادة رأس مال شركة المساهمة سيؤدي حتما الى تخفيض القيمة الدفترية للسهم .

١١ - تعطى الاسهم الممتازة لأصحابها حق الاولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال شركة المساهمة .

### السؤال الثاني :

« تتعدد أساليب زيادة رأس مال شركات المساهمة ، حيث ان بعضها يؤدي الى زيادة دفترية فقط في حين ان البعض الآخر سيؤدي الى زيادة في الموارد التالية للشركة » .

يشرح هذه العبارة مبينا وجهة نظرك كمحاسب في الاسباب التي تؤدي الى استخدام كل أسلوب من تلك الأساليب . .

### السؤال الثالث :

« ان قيمة الاضدار هي القيمة التي يهتم بها المحاسب عند اجراء التيود الدفترية لاصدار رأس مال لشركات المساهمة » .

اشرح وجهة نظرك كمحاسب في العبارة السابقة ، مبينا الانواع المختلفة لقيم الاسهم واستخدامات كل قيمة منها وكيفية احتساب كل منها .

## السؤال الرابع :

طلبت منك احدى شركات المساهمة بصفتك محاسباً ، أن تحدد لها القيمة الحقيقية للسهم من أسهم رأسمالها ، ما هي المفردات والبيانات التي ستحتاج اليها ، وكيفية استخدامها لاحتساب القيمة الحقيقية للسهم .

### ثانياً : التمارين :

#### التمرين الاول :

طرحت احدى شركات المساهمة للاكتتاب العام ٥٠٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠٠ جنيه تدفع على أقساط كالاتى : ٥٠ جنيه عند الاكتتاب ، ٣٠ جنيه عند التخصيص ، ٢٠ جنيه قسط أخير . وقد تم الاكتتاب في ٧٨٠٠٠ سهم فرفضت اكتتابات في ٣٠٠٠ سهم وردت المبالغ الخاصة بها الى أصحابها ، ووزعت الاسهم بين باقى المكتتبين توزيعاً نسبياً ، وحجزت الزيادة المدفوعة لتخصم من الاقساط التالية .

وقد تم سداد جميع الاقساط المطلوبة في مواعيدها .

#### والمطلوب :

١ - ائت اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم .

٢ - تصوير حسابات دفتر الاستاذ اللازمة .

#### التمرين الثانى :

أصدرت احدى شركات المساهمة ٨٠٠٠ سهم عادى قيمة السهم الاسمية ٢٠٠ جنيه تدفع على أقساط كالاتى : ٩٠ جنيه عند الاكتتاب ، ٧٠ جنيه عند التخصيص ، ٤٠ جنيه قسط أخير وقد تم الاكتتاب في ١٢٠٠٠ سهم وقد صدر قرار تأسيس الشركة فخصصت الاسهم بين المكتتبين بالتناسب ، وحجزت الزيادة ليسدد منها قسط التخصيص .



وعند التخصيص تأخر المساهم صبحى الذى كان قد اكتب في ١٥٠  
سهم في سداد المطلوب منه وعند حلول القسط الاخير تأخر مساهم آخر  
اسمه سامى كان قد خصص له ٢٠٠ سهم في سداد المستحق عليه .

وقد بلغت مضاريف التأسيس ٢٠٠٠٠ جنيه اعتمدت وتم الموافقة عليها  
وسددت بشيك .

وقد قرر مجلس الادارة بيع اسهم صبحى التى لم يدفع قسط تخصيها  
بالكامل وقد بيعت هذه الاسهم بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه وتحملت الشركة مضاريف  
في سبيل البئج قدرها ١٥٠ جنيه .

### والملوب :

أجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة بدفاتر شركة  
المساهمة .

### التمرين الثالث :

في اول يناير ١٩٨٤ طرحت احدى الشركات المساهمة المصرية ١٠٠٠٠٠  
سهم للاكتتاب العام بقيمة اسوية للسهم ١٠٢ ج وعلاوة اصدار ٣٠ ج وذلك  
لزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع والذي بلغ في ذلك التاريخ  
١٢٠٠٠٠٠ ج وعلى ان يتم سداد قيمة السهم على أقساط كما يلي :

٩٠ ج قسط اكتتاب وعلاوة الاصدار في المدة من ٢/١ - ٢/١٥

٤٠ ج قسط تخصيص في المدة من ٤/١ - ٤/١٥

٢٠ ج قسط أخير في المدة من ٨/١ - ٨/١٥

ولقد تم الاكتتاب في ١٥٠٠٠٠ سهم ورفض منها ٢٠٠٠٠ سهم وريت  
قيمتها لاصحابها وتقرر تخصيص الاسهم بين المكتتبين تخصيصا نسبيا وجز

الزيادة لسداد باقى الاقساط وعند تحصيل القسط الاخير تأخر مساهم فكان مخصص له ٢٠٠٠ سهم عن سداد المستحق عليه أما باقى الاقساط فقد تم تحصيلها بالكامل .

وفي ٩/١ تقرر بيع أسهم المساهم المتأخر فبيع السهم بمبلغ ١٥٠ ج. وبلغت مصروفات البيع ٩٠٠ ج. واحتسبت فوائد تأخير ١٥٠٠ ج. وتم سداد الباقي للمساهم المتأخر .

فإذا علمت أن رصيد الاحتياطي القانوني في ١/١/١٩٨٤ بلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

#### فالمطلوب :

١ — اجراء قيود اليومية الخاصة باثبات زيادة رأس مال الشركة وتحصيل الاقساط وتصوير حساب رأس مال الاسهم .

٢ — بيان كيفية اظهار الارصدة المترتبة على العمليات السابقة في ميزانية الشركة كما يظهر في ٩/١/١٩٨٤ ..

#### التمرين الرابع :

تكونت شركة مساهمة لشراء مصنع محمود خليل للإحذية . وقد كان رأس مال الشركة المصرح به ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه ، مقسم الى ٢٠٠٠٠ سهم عادى ، ١٠٠٠٠ سهم ممتاز ٧٪ قيمة السهم الاسمية ١٠٠ جنيه ، وفيما يلى ميزانية مصانع محمود خليل فى تاريخ الشراء :

رأس المال	١٤٩.٠٠٠	عقار	٩٥.٠٠٠
قرض برهن	٥.٠٠٠	عدد وآلات	٣.٠٠٠
العقار			
دائنون تجاريون	٤٥.٠٠٠	أثاث	٥.٠٠٠
دائنون عن	٥.٠٠٠	بضاعة	٧٥.٠٠٠
مصرفات			
أوراق دفع	٤.٠٠٠	مدينون	٨٥.٠٠٠
		مخصص الديون	٥.٠٠٠
		نقدية بالبنك	٨.٠٠٠
		مصرفات	٢٥.٠٠٠
		مدفوعة مقدما	١٥.٠٠٠
	٢٨٩.٠٠٠		٢٨٩.٠٠٠
	=====		=====

وقد تم الاتفاق بموافقة الأطراف الخارجية المعنية على ما يأتي :

- ١ - تتعهد الشركة المساهمة بأوراق الدفع والدائنين عن مصرفات والقرض برهن ، ويقوم محمود خليل بسداد الدائنين التجاريين .
- ٢ - تنتقل الى الشركة المساهمة جميع الاصول بقيمتها الدفترية - ماعدا البنك - بعد اجراء التعديلات الآتية :  
يزداد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى ١٠.٠٠٠ جنيه  
وتخفص العدد والآلات بمبلغ ٦.٠٠٠ جنيه ويخفص الأثاث بمبلغ ١٠.٠٠٠ ج .
- ٣ - سيكون ثمن الشراء ٢٣٢.٠٠٠ جنيه يسدد الى محمود خليل باصدار ١٢.٠٠٠ سهم عادى ، ٦.٠٠٠ سهم ممتاز ويدفع اليه ٥٢.٠٠٠ جنيه نقدا .

وقد أصدرت شركة المساهمة باقى أسهم رأس المال نقدا وطردت للاكتتاب وتم الاكتتاب فيها بالكامل وسددت قيمتها بالكامل فورا .

## والمطلوب :

١ - عمل قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة المساهمة لإثبات العمليات السابقة .

٢ - تصوير الميزانية الافتتاحية لشركة المساهمة .

## التمرين الخامس :

قررت اخذى الشركات المساهمة زيادة رأسمالها بمبلغ : ١٠٠٠٠ ج  
بإصدار أسهم عادية ، قيمة السهم الاسمية ١٠٠ ج . وقد طرحت الأسهم للاكتتاب العام على أن تسدد قيمة السهم كالتى :

٣٠ ج عند الاكتتاب ، ٣٠ ج قسط تخصيص

٢٥ ج قسط اول ، ١٥ ج قسط آخر .

وقد وردت اكتتابات في ١٤٠٠٠ سهم ، وبمراجعة طليبات الاكتتاب تبين أن :

١- اكتب مساهمى الشركة القدامى في ٦٠٠٠ سهم ، وقد قرر مجلس الإدارة تخصيص هذا القدر من الاسهم لهم بالكامل .

٢ - اما باقى الاسهم فقد تقرر تخصيصها على باقى المكتتبين بالتوزيع النسبى مع حجز الزيادة لتخصم من القسوط المتتالية .

فاذا علمت أن :

١ - عند سداد قسط التخصيص تأخر أحد المساهمين القدامى ( عبد اللطيف ) الذى كان قد اكتب في ٢٠٠ سهم في سداد المطلوب منه عن قسط التخصيص .

٢ - وعند حلول موعد سداد القسط الاول ، تأخر مساهم آخر من المساهمين الجدد ( عبد العزيز ) كان قد اكتتب في ٢٠٠ سهم في سداد المطلوب منه عن القسط الأول

٣ - وعند سداد القسط الاخير ، تأخر مساهم ثالث من المساهمين الجدد ( عبد المحسن ) كان قد خصص له ١٥٠ سهم في سداد المطلوب منه عن القسط الاخير .

وقد قرر مجلس الإدارة بيع أسهم الميسابهم ( عبد اللطيف ) ، وقد بيعت أسهمه بمبلغ ١٢٠٠٠ ج وقد بلغت مصاريف البيع ٥٠٠ ج .

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة بدفتر يومية الشركة المساهمة .

التمرين السادس :

في ١٩٨٤/٥/١ تقرر زيادة رأس مال شركة الاممال الهندسية المساهمة باصدار ١٠٠٠٠ سهم عادي نقدي ، ٥٠٠٠ سهم عادي عيني قبة السهم الاسمية ١٠٠ ج بسعر ١٥٠ ج . وقد أصدرت الاسهم العينية مقابل شراء جميع أصول شركة هاني وأحمد والتعهد بكل خصوم الشركة المذكورة التي كانت ميزانيتها كالاتي في ١٩٨٤/٤/٣٠ .



رأس المال :		أراضي ومباني	٤٠٠٠٠
هاني ٣٠٠٠٠٠		عدد وآلات	٢٠٠٠٠
أحمد ٣٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	بضاعة	١٥٠٠٠
دائنون	١٨٠٠٠	مدينون	١٠٠٠٠
أوراق دفع	٦٥٠٠	بخصص الديون	٥٠٠٠
		المشكوك فيها	
	٨٤٥٠٠		٨٤٥٠٠
	=====		=====

وقد تم تقدير الأصول كالآتي :

١ - تقدير الأراضي والمباني بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ج والعدد والآلات بمبلغ ١٨٠٠٠٠ ج والبضاعة بمبلغ ١٧٠٠٠٠ ج .

٢ - بفحص حسابات المدينين اتضح وجود ديون تعتبر معدومة بمبلغ ٥٠٠٠ ج وتقدر الديون الجيدة بمبلغ ٨٥٠٠٠ ج .

أما بالنسبة للاسهم النقدية فقد طرحت للاكتتاب العام على أن تسدد قيمة السهم على أقساط كالتالي :

٧٠ ج عند الاكتتاب (بما في ذلك العلاوة) ، ٥٠ ج عند التخصيص ، ٣٠ ج قسط أخير .

وقد وصلت الشركة إكتتابات في ١٥٠٠٠ سهم . وبمراجعة طلبات الاكتتاب تبين أن مساهمي الشركة القدامى قد اكتتبوا في ٥٠٠٠ سهم ، وقد قرر مجلس الإدارة تخصيص هذا القدر لهم بالكامل . أما باقي الاسهم فقد خصصت بين باقي المكتتبين بالتناسب مع حيز الزيادة لتخصم من الاقساط التالية . وقد تم سداد قسط التخصيص بالكامل . أما بالنسبة للقسط الأخير فقد تم سداؤه بالكامل قيمة عدا المستحق على أخذ المساهمين الجدد وكان قد اكتتب في ٤٠٠ سهم .

## والمطلوب:

اجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر الشركة المساهمة لاثبات ما تقدم .

### التمرين السابع :

توضح البيانات الآتية أرصدة حسابات دفتر الاستاذ باحدى الشركات المساهمة والتي تعمل في مجال الانتاج الصناعي وذلك في ١/١/١٩٨٤ :

٣٨٠٠٠٠ اراضى ونباتى — ٩٢٠٠٠٠ بضاعة بالمخازن — ١٢٠٠٠٠٠  
بنك جارى — ٢٣٠٠٠٠ مدينون — ٤٨٥٠٠٠ دائنون — ٦٥٠٠٠  
احتياطيات — ١٢٠٠٠٠٠ قروض — ١٠٠٠٠٠٠ رأس المال المصدر  
(القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه) — ٩٨٠٠٠٠ رأس المال المدفوع  
٢٠٠٠٠ قسط آخر مستحق على المساهم ماهر . وفى ذلك التاريخ  
تقرر زيادة رأس مال الشركة لتصبح قيمته بعد الزيادة ١٥٠٠٠٠٠ جنيه  
وذلك باصدار نصف قيمة الزيادة بأسهم عينية والنصف الآخر بأسهم نقدية  
والقيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه وسعر الاصدار ١٣٠ جنيه .

ولقد تقدمت مؤسسة التجارة والهندسة بأصول وخصوم المؤسسة  
مقابل الاكتتاب فى الاسهم العينية — وكانت أصول وخصوم المؤسسة  
المذكورة على الوجه التالى :

٩٥٠٠ سيارات — ١٢٠٠٠٠ مدينون — ٦٠٠٠٠ بنك جارى

١٢٠٥٠٠ بضاعة — ٤٠٠٠٠ دائنون — ٤٥٠٠٠ اثاث — ٤٠٠٠٠

مخصص ديون مشكوك فيها

وقد تم الاتفاق مع الشركة المذكورة على ما يأتى :

١ — اعادة تقييم أصول وخصوم المؤسسة على الوجه التالى :

٨٥٠٠ السيارات — ١١٠٠٠٠ مدينون — ١٥٠٠٠٠ البضاعة — كما

اتضح ان هناك فاتورة مشتريات آجلة لم ترجل الى حساب الدائنين قيمتها

١٠٠٠٠ جنيه ، كما اتفق على عدم انتقال البنك الجارى والاثاث الى الشركة المساهمة .

٢ - تدفع مؤسسة التجارة والهندسة ١٠٠٠٠٠ جنيه بشيك اضافة الى صافي الاصول المقدمة منها مقابل الحصول على الاسهم العينية .  
ولقد تم تنفيذ ما سبق بالكامل .

اما بالنسبة للاسهم النقدية فلقد طرحت للاكتتاب العام على ان تسدد على اقساط كما يلي :

٧٠ جنيه عند الاكتتاب ، ٢٥ جنيه عند التخصيص ، ٣٥ جنيه قسط آخر .  
ولقد اكتب مساهمو الشركة القدامى في ١٥٠٠ سهم ، في حين بلغت  
اكتتابات المساهمين الجدد ١٧٠٠ سهم .

ونقرر تخصيص الاسهم التي اكتب فيها المساهمون القدامى لهم  
بالكامل ، اما اسهم المساهمين الجدد فلقد تقرر تخصيصها بينهم تخصيصا  
نسبيا واحتجاز المستحق لهم لسداد باقى الاقساط .

فاذا علمت ان المساهم ماهر ( والمستحق عليه القسط الاخير من العام  
الماضى ) سدد المستحق عليه ضمن قيمة الاسهم التي اكتب فيها عند زيادة  
رأس المال ولدى سداد قسط الاكتتاب وانه عند تحصيل القسط الاخير تأخر  
مساهم من المساهمين القدامى عن سداد المستحق عليه وكان قد اكتب في  
٢٠٠ سهم ، اما باقى المساهمين فقد سددوا المستحق عليهم بالكامل .

### المطلوب :

١ - اجراء قيود اليومية بدفاتر الشركة المساهمة والخاصة بزيادة رأس  
المال واصدار وتحصيل كل من الاسهم العينية والنقدية .

٢ - تصوير قائمة المركز المالى للشركة المساهمة كما تظهر بعد زيادة رأس  
المال وتحصيل جميع الاقساط .

## التمرين الثامن :

فيما يلي بعض الارصدة الظاهرة بميزانية احدى الشركات المساهمة  
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ .:

أصول	خصوم
	رأس المال المرخص به:
	١٠٠٠٠ سهم عادي
	قيمة اسمية ١٠٠ ح
	رأس المال المصدر
	والنفوع :
	٨٠٠٠٠ ٨٠٠٠٠ سهم عادي
	قيمة اسمية ١٠٠ ج
	مدفوع بالكامل
١٦٥٠٠٠ البنك - جاري	٢٥٠٠٠٠ احتياطي عام
	١٠٠٠٠٠ احتياطي قانوني

وفي أول يناير ١٩٨٤ قرر مجلس إدارة الشركة زيادة رأس المال  
المصدر لكي يصل الى الحدود المرخص بها في عقد تأسيس الشركة وقرار  
الموافقة بالتكوين ، غلى أن تتم الزيادة بالشكل التالي :

١ - إصدار اسهم نقدية عددها ١٠٠٠ سهم عادي تطرح للاكتتاب العام  
بالقيمة الاسمية .

٢ - إصدار اسهم مجانية عددها ١٠٠٠ سهم مقابل تحويل جزء من  
الاحتياطي العام الى رأس مال ، وتوزع على المساهمين القدامى  
بنسبة ما يمتلكه كل مساهم .

وبالنسبة للاسهم النقدية ، فقد طرحت للاكتتاب العام ، على أن تكون  
للمساهمين القدامى الاولوية في الاكتتاب ، وعلى أن تسدد القيمة الاسمية  
للسهم على النحو التالي :

٥. جنيه قسط اكتتاب بالاضافة الى مبلغ ٢٠٠ جنيه مقابل مصاريف الاصدار.

٢٥ جنيه قسط تخصيص

٢٥ جنيه قسط أخير

وقد تمت الاكتتابات في ٢٠١٠ سهم ، خصصت على النحو التالي :

١ — تم تخصيص اكتتابات المساهمين القدامى بالكامل والتي بلغت ٨٠٠ سهم .

٢ — ردت أموال لمكتبين في ٥٠٠ سهم لم يخص لهم اية أسهم .

٣ — خصصت باقى الاسهم على المكتبين بالتناسب .

وقد طلبت الاقساط وسددت في مواعيدها .

فاذا علمت ان مصاريف الاصدار التي سددتها الشركة عن أسهم زيادة رأس المال بلغت ١٤٠٠ جنيه .

### والمطلوب :

١ — اجراء القيود الدفترية لاثبات عمليات اصدار أسهم زيادة رأس مال الشركة المساهمة .

٢ — تصوير الميزانية العمومية للشركة بعد اصدار اسهم زيادة رأس المال وسداد قيمتها بالكامل .

### التمرين التاسع :

في ١٩٨٤/٦/١ أصدرت احدى الشركات المساهمة — تحت التأسيس —

اسهما عادية بقيمة اسمية ٥٠ جنيه للسهم الواحد على أن تطرح تلك الاسهم

للاكتتاب العام وتسدد قيمتها على أقساط على النحو التالي :



٢٠ جنيه قسط اكتتاب يسدد خلال المدة من ٦/١ — ٦/٣٠ ..

١٠ جنيه قسط تخصيص يسدد خلال المدة من ٨/١ — ٨/٣١ .

٢٠ جنيه قسط آخر يسدد خلال المدة من ١٠/١ — ١٠/٣١ .

وقد تلقت الشركة، اكتتابات في أسهم تزيد عن عدد الاسهم المطروحة للاكتتاب ، ومن ثم قامت بعملية التخصيص على المكتتبين .

فاذا علمت أنه قد صدر قرار الموافقة على تأسيس الشركة في أول اغسطس ١٩٨٤ ، وقد تم استلام جميع الاقساط في مواعيدها .

وفيما يلي بعض بيانات جدول (قائمة) التخصيص التي أعدتها الشركة :

قائمة أو جدول التخصيص

عدد الاسهم المكتتب فيها	عدد الاسهم المخصصة	المنفوع عند الاكتتاب	المطلوب من ١ ت	المستحق عن التخصيص	الحول لاقتسام تاليه	المبلغ المرصودة
٤	—	٤٠٠٠٠	—	—	—	{٠٠٠٠
٩٠٠٠	٤	١٨٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	٤	—	—
٤	٣٠٠٠	٤	٩٠٠٠٠	—	٣٠٠٠٠	—
٨٠٠٠	٤	٤	٩٠٠٠٠	—	٤	٤
٨٠٠٠	٤	٤	٤٥٠٠٠٠	٤	٤	٤

## والمطلوب :

- ١ — استكمال البيانات الواردة بقائمة ( جدول ) التخصيص .
- ٢ — اجراء القيود الدفترية اللازمة لاثبات عمليات اصدار الاسهم وتحصيل قيمة الاقساط في مواعيدها .

## التمرين العاشر :

في أول مارس ١٩٨٤ تقرر تكوين شركة الاعمال الهندسية والمقاولات برأس مال قدره ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه مقسم الى اسهم عادية واسهم ممتازة ١٠ ٪ بقيمة اسمية ٣٠ جنيه على ان يكون عدد الاسهم العادية ضعف عدد الاسهم الممتازة .

وقد اكتب المؤسسون في الاسهم الممتازة بالكامل وسددت قيمتها فورا بالكامل في ذلك التاريخ .

اما الاسهم العادية فقد طرحت للاكتتاب العام بالشروط التالية :

- ١٠ جنيه قسط اكتتاب يسدد في المدة من أول فبراير حتى نهايته .
- ٥ جنيه قسط تخصيص يسدد في المدة من أول مارس حتى نهايته .
- ٧ جنيه قسط أول يسدد في المدة من أول يونيو حتى نهايته .
- ٨ جنيه قسط آخر يسدد في المدة من أول أغسطس حتى نهايته .

ولقد تم الاكتتاب في ٧٥٠٠٠ سهم عادي ، بيانها كالاتي :

- ٢٠٠ مكتب اكتتب كل شخص في ٥ سهم .
- ٢٠٠ مكتب اكتتب كل شخص في ٢٠ سهم .
- ٥٠٠ مكتب اكتتب كل شخص في ٥٠ سهم .
- ٥٠٠ مكتب اكتتب كل شخص في ٨٠ سهم .
- ٢٥ مكتب اكتتب كل شخص في ٢٠٠ سهم .

وفي أول مارس صدر قرار تأسيس الشركة ، وقد تم تخصيص الاسهم على المكتتبين على الند والتالى :

- ١ — تخصص الاسهم بالكامل للمكتتبين فى ٢٠ سهم أو أقل .
  - ٢ — تخصص اسهم للمكتتبين فى ٥٠ سهم ، على أساس ٢٠ سهم لكل منهم .
  - ٣ — تخصص اسهم للمكتتبين فى ٨٠ سهم على أساس ٥٠ سهم لكل منهم .
  - ٤ — عدم تخصيص أية اسهم للمكتتبين فى ٢٠٠ سهم أو أكثر .
- وقد تقرر حجز المبالغ الزائدة عند الاكتتاب لسداد الاقساط التالية وما يزيد على ذلك يرد الى المكتتبين .

وقد طلب قسط التخصيص فى أول مارس وسدد بالكامل حتى آخر شهر مارس وكذلك قد طلب القسطين الاول والاخير وسددت فى مواعيدهما بالكامل .

ماذا علمت أن المؤسسين قد طالبوا بمصاريف تأسيس قدرها ٥٠٠٠ جنيه ، وقد تم الموافقة عليها واعتمادها وصرفت فى أول سبتمبر ١٩٨٤ بشيك الى المؤسسين .

### والمطلوب :

اجراء القيود الدفترية اللازمة لاثبات العمليات السابقة .





## الفصل العاشر

### الاموال المقرضة واصدار السندات

تناولنا في الفصل السابق المعالجة المحاسبية لـ ١٧٠٠. تكوين شركات المساهمة واصدار اسهم رأس المال والوفاء بقيمة تلك الاسهم كأساس لتوفير الاموال اللازمة لبدء الشركة لنشاطها . ولكن بعد تكوين الشركة واثناء حياتها الانتاجية قد تحتاج الشركة الى اموال إضافية لغرض مقابلة متطلبات التوسع وكبر حجم النشاط ، ولقد رأينا في الفصل السابق امكانية استخدام وسيلة اصدار اسهم اضافية لزيادة رأس المال او بتكوين الاحتياطات وعدم توزيع جميع الارباح المحققة على المساهمين او الشركاء ، وهذا ما يطلق عليه بالتمويل الذاتي . ولكن من ناحية أخرى قد تواجه الشركة صعوبة توفير الاموال المطلوبة من خلال الالتجاء الى المساهمين القدامى او بعض المساهمين الجدد ، مما يجعل من الضروري الالتجاء الى وسائل أخرى . وفي هذه الحالة نجد انه من الممكن الالتجاء الى الاقتراض لتوفير الاموال المطلوبة ، والاقتراض يكون اما عن طريق الحصول على قروض سواء من الافراد او من البنوك او الحصول على الائتمان من الغير ، او قد تلجأ الشركة الى الجمهور للاقتراض عن طريق اصدار السندات . ولاشك ان الالتجاء الى الجمهور للاقتراض عن طريق اصدار السندات يمكن الشركة من تدبير الاموال المطلوبة بشيء من اليسر . ومن ناحية أخرى فان الالتجاء الى تدبير الاموال من خلال الحصول على القروض او الحصول على الائتمان يستخدم عادة في حالات التمويل قصير الاجل ، في حين ان الالتجاء الى الجمهور عن طريق اصدار السندات يتناسب مع التمويل طويل الاجل .

وسوف نخصص هذا الفصل لدراسة الجوانب التالية :

١ - التعريف بطبيعة السند مع المقارنة بطبيعة السهم .

٢ - شروط اصدار السندات .

٣ - اجراءات اصدار السندات .

٤ - المعالجة المحاسبية لاصدار السندات .

٥ - المعالجة المحاسبية لفائدة السندات .

٦ - المعالجة المحاسبية لرد قيمة السندات .

١ - التعريف بطبيعة السند :

يمكن تعريف السند على انه صك قابل للتداول يمثل مديونية على الشركة الغير نتيجة لتقديم الغير لقرض الى الشركة يسدد بعد فترة محددة — طويلة الاجل — ويحصل صاحب الصك على فائدة يتفق عليها تسدد بصورة دورية .

ومن هذا التعريف يمكن ابراز جوانب الخلاف بين كل من الاسهم والسندات في النواحي التالية :

( ا ) يمثل السهم حصة في راس مال الشركة في حين يمثل السند قرضاً

للشركة أى أحد الالتزامات الخارجية المستحقة على الشركة .

( ب ) يمثل حامل السهم شريكا في حين يمثل حامل السند دائناً للشركة .

وبطبيعة الحال يترتب على ذلك ان حامل السهم له جميع الحقوق

المصاحبة للملكية مثل حق حضور الجمعية للمساهمين والرقابة على

اعمال مجلس الادارة . في حين ان حامل السند ليس له حق التدخل في

الادارة (١) .

---

(١) ولقد نصت المادة رقم (١٧٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩

لسنة ١٩٨١ على ذلك صراحة ، حيث ذكرت : « لا يجوز للممثل

القانوني لجمعية حملة السندات التدخل في ادارة الشركة . ويكون

له حق حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة وابداء ملاحظاته

دون أن يكون له صوت معدود في المداولات » .

( ج ) يمثل العائد على الاسهم توزيعا للربح ، مما يعنى أنه يشترط لتوزيع العائد على حملة الاسهم ضرورة تحقيق الشركة لارباح ، أما العائد على السندات - فائدة السندات - تمثل عبئا على ايرادات الفترة ، أى أنها تخصم من مجموع ايرادات الشركة قبل التوصل الى صافى الربح من العام سواء اكانت النتيجة النهائية صافى ربح أم صافى خسارة .

( د ) يمثل السند قرض لاجل ، أى يستحق السداد بحلول الاجل المحدد ، ولكن السهم يمثل ملكية ، ومن ثم لن يتم رد قيمة السهم الا فى تاريخ انقضاء الشركة وتصفيتها ، وذلك باستثناء حالات استهلاك الاسهم وحتى فى هذه الحالة يتم تسليم المساهم الذى استهلك أسهمه ، أسهم تمتع للبقاء على علاقاته بالشركة .

( هـ ) يمثل المركز المالى للشركة الضمان المقدم لحملة السندات بحيث لن يحصل حملة الاسهم على أية مبالغ عند انقضاء الشركة الا بعد استلام حملة السندات جميع المبالغ المستحقة لهم ، بل أكثر من ذلك فقد تصدر السندات بضمان بعض الأصول المحددة ويطلق عليها «سندات برهن . . .» أى أنها ستكون مضمونة مقابل أصل أو مجموعة أصول محددة .

وعلى الرغم من نواحي الخلاف السابقة ، فإن هناك بعض نواحي الشبه وأهمها :

( ١ ) القابلية للتداول ، حيث نلاحظ أن الاسهم والسندات تمثل صكوكا قابلة للتداول أى يمكن التصرف فيها بالبيع الى الغير . ويتضح ذلك من نص المادة رقم (٤٧) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على «يجب أن تقدم أسهم شركات المساهمة وسنداتنا التى تصدر بطريق الاكتتاب العام خلال سنة على الأكثر من تاريخ قفل باب الاكتتاب الى جميع



( ب ) لا يجوز اصدار السندات الا بعد سداد رأس المال المصدر بالكامل من جانب المساهمين . وهذا يتمشى مع الاجراءات السليمة حيث لا يقبل ان تلجأ الشركة الى الغير للاقتراض وتمويل نشاطها ومازال هناك مبالغ مستحقة على المساهمين يتعين عليهم الوفاء بها ( المادة رقم ٤٩ من القانون ) .

ولقد تم الاستثناء من هذا الشرط في الحالات التالية (المادة ٥٠ من القانون ) :

- اذا كانت السندات مضمونة بكامل قيمتها برهن له الاولوية على ممتلكات الشركة .
  - السندات المضمونة من الدولة .
  - السندات المكتتب فيها بالكامل من البنوك والشركات التى تعمل في مجال الاوراق المالية وان أعادت بيعها .
  - الشركات العقارية والائتمان العقارى .
- ولا شك أن هذا الاستثناء يعتبر أحد مظاهر المرونة التى جاء بها القانون لاعطاء حرية الحركة للشركات فى الاقتراض مع وضع الضوابط لتلك الحركة .

( ج ) يشترط — عند اصدار السندات — الا تزيد قيمة السندات السابقة التى أصدرتها الشركة والمتداولة فى أيدي الجمهور — مضافا اليها الاصدار المقترح للسندات الجديدة — على ضافى أصول الشركة وقت الاصدار حسبما يحدده مراقب الحسابات فى تقريره المقدم الى الجمعية العامة بمناسبة الاصدار ، على أساس ما ورد من بيانات بأخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة ( المادة ١٦٢ من اللائحة التنفيذية ) . ويتضح ان هذا الشرط يضمن لحملة السندات نوعا من الحماية حيث ان ضافى أصول الشركة يمثل الضمان لاموال الدائنين وأصحاب القروض ، ومن ثم فان المشرع رغب فى الا تتعدى قيمة القروض (السندات) ، قيمة ضافى



الاصول والتي تستخدم لسداد تلك الالتزامات وذلك في حالة انقضاء الشركة وتصفيتهما .

ولقد تم الاستثناء من هذا الشرط بالنسبة للحالات التي تم استثنائها من الشرط السابق ذكره — سداد رأس المال المصدر بالكامل — حيث ذكرت اللائحة التنفيذية في المادة رقم (٥٠) بأن :

« . . . . كما يجوز بقرار من الوزير بناء على عرض الهيئة أن يرخص للشركات المشار إليها في اصدار سندات بقيمة تجاوز صافي أصولها وذلك في الحدود التي يصدر بها هذا القرار » .

**٣ — اجراءات اصدار السندات :**

يمكن تلخيص اجراءات اصدار السندات فيما يلي :

( ١ ) يتم اصدار السندات اما عن طريق الاكتتاب العام او عن طريق الاكتتاب غير العام وفي الحالة الاولى يتعين مراعاة للقواعد والاجراءات التي سبق عرضها عند دراسة اصدار اسهم رأس المال عن طريق الاكتتاب العام .

ولقد نصت المادة رقم ٤٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على انه اذا طرح جانب من السندات التي تصدرها الشركة للاكتتاب العام ، فيجب ان يتم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال عن طريق احد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص بتلقى الاكتتابات او الشركات التي تنشأ لهذا الغرض او التي يرخص لها بالتعامل في الاوراق المالية . ويستفاد من هذا النص ، ان الاصل هو اصدار السندات عن طريق غير الاكتتاب العام ، اما في حالة طرح السندات او جانباً منها للاكتتاب العام ، فلا بد من موافقة بعض الجهات المختصة .

ولقد اوضحت المادة رقم (١٦٩) من اللائحة التنفيذية على ان السندات تعتبر مطروحة للاكتتاب العام اذا وجهت الشركة الدعوة الى الاكتتاب فيها الى اشخاص غير محددين سلفاً .

( ب ) يتم دعوة الجمهور للاكتتاب العام في السندات من خلال نشر، الاكتتاب والتي تشتمل على عدد من البيانات عن عدد السندات المصدرة وسعر، الإصدار وسعر الفائدة وموعد وطريقة رد السندات و... الخ . ويتعين ارفاق بعض المستندات مثل نسخة من الميزانية الاخيرة للشركة التي اعتمدتها الجمعية العامة وتقرير عن نشاط الشركة خلال السنة الحالية والسنة السابقة للاكتتاب .

( ج ) في حالة اذا لم يتم تغطية السندات المعروضة للاكتتاب خلال المدة المقررة او أية مدة أخرى يتقرر مد الاكتتاب اليها ، يجوز لمجلس ادارة الشركة او الشريك او الشركاء المديرين بحسب الاحوال ، أن يقرر الاكتفاء باصدار القدر الذي تمت تغطيته من السندات والغاء الباقي ( المادة ١٧١ من اللائحة التنفيذية ) .

مع مراعاة التزام المكتتب بالوفاء بقيمة السند في المواعيد المتفق عليها .  
( د ) أجاز القانون اصدار عدة أنواع للسندات ، مثل السندات القابلة للتحويل الى أسهم والتي يكون لمساهمي الشركة أولوية الاكتتاب فيها ، وكذلك الاسهم المضمونة برهن او كفالة وتلك غير المكفولة برهن بحيث اشترط في الاولى ان يتم الرهن لصالح جماعة حملة السندات قبل اصدار السندات .

#### ٤ - المعالجة المحاسبية لاصدار السندات :

تتوقف المعالجة المحاسبية ومن ثم القيود الدفترية لاصدار السندات على عاملين أساسيين هما :

( ١ ) طريقة اصدار السندات ، وهل سيتم الاكتتاب في السندات عن طريق

الاكتتاب العام أو عن طريق الاكتتاب غير العام .

( ب ) تحديد قيمة ( سعر ) اصدار السندات .

وسنتناول كلا من العاملين بشيء من التفصيل .

#### ( ١ ) طريقة اصدار السندات :

لقد سبق ان أوضحنا بأن اصدار السندات يتم اما عن طريق الاكتتاب

العام أو عن طريق الاكتتاب غير العام . وفي الحالة الاولى يتم توجيه الدعوة الى الاكتتاب في السندات الى اشخاص غير محددين سلفا . ولقد نظم القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية اصدار السندات عن طريق الاكتتاب العام واشترط فيه توافر نفس الشروط الخاصة باصدار الاسهم عن طريق الاكتتاب العام والسابق الاشارة اليها عند دراسة موضوع تكوين واصدار اسهم رأس مال شركة المساهمة . وغالبا عندما يتم الالتجاء الى الاكتتاب العام ، يتم سداد قيمة السند على أقساط (قسط اكتتاب ، قسط تخصيص ، قسط أول ، ... ) وذلك تشجيعا لاجتذاب عدد كبير من المستثمرين وخاصة محدودى الموارد . وفي حالة ورود اكتتابات في سندات تزيد عن عدد السندات المطروحة للاكتتاب العام ، يتم استخدام نفس الاجراءات السابق ذكرها في حالة اصدار الاسهم وخاصة بالنسبة لحجز المبالغ الزائدة من قسط الاكتتاب لسداد الاقساط التالية على ضوء ما خصص للمكتب من سندات ، ويحدد مجلس الادارة طريقة التخصيص التى ستتبع .

اما في حالة عدم تغطية الاكتتابات للسندات المطروحة ، فهنا يختلف الحال عن نظيره في حالة اصدار الاسهم ، حيث يجوز لمجلس الادارة ان يقرر الاكتفاء باصدار القدر الذى تمت تغطيته من السندات والغاء الباقي ( المادي رقم ١٧١ من اللائحة التنفيذية ) ، وذلك بعكس الحال في حالة اصدار الاسهم حيث لا يتم تأسيس الشركة الا بعد تغطية الاكتتاب بالكامل ، واذا لم يتم تغطية الاكتتاب بالكامل يتم رد الاموال المدفوعة عند الاكتتاب الى المكتتبين بالكامل .

ومن ثم فان القيود الدفترية لاثبات عمليات اصدار السندات سواء طرحت للاكتتاب العام أم لا ، وسواء سددت القيمة دفعة واحدة أو على أقساط فان القيود الدفترية لن تختلف عن قيود اصدار الاسهم سوى في

استخدام ح / قرض السندات بدلا من ح / رأس مال الاسهم ، وسنبين ذلك بالتفصيل فيما بعد .

#### ( ب ) قيمة أو سعر اصدار السندات :

يتحدد سعر أو قيمة اصدار السندات طبقا لمدى تمثني سعر الفائدة المحدد للسندات مع سعر الفائدة السائد في السوق للاستثمارات المماثلة مع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة على هذه القيمة . ولقد ترك القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الحرية للشركات في تحديد سعر أو قيمة اصدار السندات على ضوء سعر الفائدة المقرر لحملة السندات والظروف الاقتصادية المحيطة . ويمكن اصدار السندات بالقيم أو الاسعار التالية :

- ١ - اصدار السندات بقيمتها الاسمية ، وذلك في حالة تساوى معدل فائدة السندات مع معدل الفائدة السائدة في السوق للاستثمارات المماثلة .

- ٢ - اصدار السندات بخصم اصدار ، وذلك في حالة ما اذا كان معدل الفائدة على السندات اقل من معدل الفائدة السائد في السوق للاستثمارات المماثلة .

- ٣ - اصدار السندات بعلاوة اصدار ، وذلك في حالة ما اذا كان معدل الفائدة على السندات يزيد عن معدل الفائدة السائد في السوق للاستثمارات المماثلة .

ومما سبق يتضح أن المعالجة المحاسبية لكل من خصم الاصدار وعلاوة الاصدار ترتبط بالمعالجة المحاسبية لفائدة السندات كما سنبين فيما بعد .

#### حالة اصدار السندات بقيمتها الاسمية :

وفي هذه الحالة ستتوقف المعالجة المحاسبية لتلك السندات على أسلوب اصدار السندات وكيفية سداد القيمة الاسمية للسندات المصدرة .

#### مثال (١) :

في أول نوفمبر ١٩٨٣ أصدرت إحدى شركات المساهمة ١٠٠٠ سند

١٢٪ قيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسند الواحد . وقد تم الاكتتاب في السندات بالكامل وسددت القيمة الاسمية بالكامل دفعة واحدة في تاريخ الاكتتاب .  
**والمطلوب :**

اجراء القيود الدفترية اللازمة .

**الحل :**

١٠٠٠٠٠ من ح / البنك — جاری ١١/١

١٠٠٠٠٠ الى ح / المكتبين في السندات

١٠٠٠٠٠ من ح / المكتبين في السندات ١١/١

١٠٠٠٠٠ الى ح / قرض السندات ١٢٪

**مثال (٢) :**

نفترض في المثال رقم (١) أن القيمة الاسمية للسند تسدد على الاقساط التالية :

٣٠ جنيه قسط اكتتاب ، ٤٠ جنيه قسط تخصيص ، ٣٠ جنيه قسط

آخر .

وقد وردت اكتتابات في السندات بالكامل وطلبت الاقساط وسددت في

مواعيدها .

**والمطلوب :**

اجراء القيود الدفترية لاثبات ما تقدم .

**الحل :**

٣٠٠٠٠ من ح / البنك — جاری

٣٠٠٠٠ الى ح / المكتبين قسط

اكتتاب وتخصيص

استلام أموال الاكتتابات

٧٠٠٠ من د / المكتبين - قسطنطين

اكتتاب وتخصيص

٧٠٠٠ الى د / قرض السندات ١٢٪

اثبات التخصيص واصدار

السندات

٤٠٠٠ من د / البنك - جاري

٤٠٠٠ الى د / المكتبين - قسطنطين

اكتتاب وتخصيص

استلام المستحق عن قسطنطين

التخصيص

٣٠٠٠ من د / المكتبين - قسطنطين آخر

٣٠٠٠ الى د / قرض السندات ١٢٪

استحقاق والمطالبة بالقسط الاخير

٣٠٠٠ من د / البنك - جاري

٣٠٠٠ الى د / المكتبين - قسطنطين آخر

استلام القسط الاخير

### دالة اصدار السندات بخضم لصدار :

يرجع السبب الاساسي لاصدار السندات بخضم اصدار الى انخفاض معدل الفائدة المقرر لتلك السندات عن المعدل السائد في السوق للاستثمارات المماثلة ، هذا بالاضافة الى بعض العوامل الاخرى ، مثل انخفاض الطلب على الاكتتاب في السندات او لتلافى الصعوبة التي تواجهها الشركة في تدبير الاموال بسرعة .

ومن الملاحظ ان تحديد مقدار خصم الاصدار لا يتم بطريقة عشوائية ،



ويكن يمكن تحديده بعدة طرق وان كانت المعالجة المحاسبية له واحدة ورغم تعدد طرق حسابه . ومن بين هذه الطرق :

١ - رسالة مقدار التخفيض في الفائدة المدفوعة لحملة السندات عن مقدار الفائدة للاستثمارات المماثلة باستخدام معدل الفائدة السائد في السوق . فمثلا اذا كانت القيمة الاسمية للسند ١٠٠ جنيه ومعدل الفائدة على تلك السندات ١٠٪ في حين أن معدل الفائدة السائد للاستثمارات المماثلة ١٢ ٪ .

$$\therefore \text{الفائدة المدفوعة لحملة السندات} = \frac{10}{100} \times 100 = 10 \text{ جنيه} .$$

$$\text{الفائدة المحسوبة على الاستثمارات المماثلة} = \frac{12}{100} \times 100 =$$

$$12 \text{ جنيه} .$$

$$\therefore \text{الفرق بالنقص في الفائدة المدفوعة} = 12 - 10 = 2 \text{ جنيه} .$$

$$\text{ومن ثم فان خصم الاصدار} = \frac{100}{12} \times 2 = \frac{2}{3} \times 16 \text{ جنيه} .$$

وذلك يعنى أنه باستثمار ذلك المبلغ (  $\frac{2}{3} \times 16$  جنيه) بمعدل الفائدة

السائد في السوق يمكن تعويض النقص في مقدار الفائدة المتحصل عليها من

$$\text{السندات باستخدام المعدل المنخفض ( } \frac{2}{3} \times 16 = 10 \text{ جنيه )} .$$

٢ - تعتمد هذه الطريقة على استخدام القيمة الزمنية للنقود في

الاعتبار . فيتم تحديد القيمة الحالية لكل من : القيمة الاسمية للسند والتي

سترد الى حامل السند في نهاية الفترة المحددة وقيمة الفوائد التي يحصل

عليها حامل السند باستخدام معدل الفائدة المنخفض . مع مراعاة أن تحديد

القيمة الحالية لهاتين المفردتين يتم باستخدام معدل الفائدة السائد في

السوق .

فمثلا اذا كانت القيمة الاسمية للسند ١٠٠ جنيه ومعدل الفائدة ٨٪  
تسدد سنويا في حين يبلغ معدل الفائدة السائد في السوق للاستثمارات  
المماثلة ١٠٪ .

∴ القيمة الحالية للقيمة الاسمية للسند بمعدل ١٠٪ ( من جداول القيمة  
الحالية )

$$١٠٠ \times ٠.٣٨٥ = ٣٨.٥ \text{ جنيه} .$$

والقيمة الحالية لدفعة مقدارها ٨ جنيه سنويا لمدة ١٠ سنوات بمعدل

$$١٠٪ \text{ (من جداول القيمة الحالية) } = ٨ \times ٠.٦١٤٥ = ٤.٩١٦٠ \text{ جنيه} .$$

∴ القيمة الحالية لاصل السند وفوائده بمعدل الفائدة السائد في السوق

$$= ٣٨.٥ + ٤.٩١٦٠ = ٨٧.٦٦٠ \text{ جنيه} .$$

$$\therefore \text{خصم الاصدار} = ١٠٠ - ٨٧.٦٦٠ = ١٢.٣٤٠ \text{ جنيه} .$$

**مثال : حالة اصدار السندات بخصم اصدار :**

في اول يناير ١٩٨٤ اصدرت احدى الشركات المساهمة ١٠٠٠ سند  
قيمة اسمية ١٠٠ جنيه وبخصم اصدار ٢٠٪ ، وبمعدل فائدة ١٠٪ .  
وقد قررت الشركة طرح السندات للاكتتاب العام ، على ان تسدد القيمة على  
اقساط كالاتى :

٥٠ جنيه قسط اكتتاب من اول يناير الى آخر يناير .

٣٥ جنيه قسط تخصيص من اول مارس الى آخر مارس .

وقد وردت اكتتابات في ٢٨٠٠ سند ، خصصت على النحو التالى :

١ — رفضت اكتتابات في ٢٠٠ سند لم تخصص لهم أية سندات .

٢ — مكتتبين في ٦٠٠ سند خصص لهم بالكامل .

٣ — خصصت باقى الاكتتابات بالتناسب .

وقد طلبت الاقساط وسددت في مواعيدها .

### **والمطلوب :**

١ — اجراء القيود الدفترية لاثبات ما تقدم .

٢ — اعداد الميزانية العمومية لشركة المساهمة في آخر مارس لظهار اثر

العمليات السابقة عليها ..

المثل :

جدول التخصيص

سندات مكتب فيها	سندات مخصصة	مدفوع عند الاكتتاب	مطلوب عن قسطى اءات	المستحق عن قسطى التخصيص	مبالغ مردودة
٢٠٠	—	٩٠٠٠	—	—	٩٠٠٠
٦٠٠	٦٠٠	٢٧٠٠٠	٤٨٠٠٠	٢١٠٠٠	—
٢٠٠٠	٤٠٠	٩٠٠٠٠	٣٢٠٠٠	—	٥٨٠٠٠
٢٨٠٠	١٠٠٠	١٢٦٠٠٠	٨٠٠٠٠	٢١٠٠٠	٦٧٠٠٠

أولا : اجراء القروض الدفترية :

١٢٦٠٠٠ من ح / البنك — جارى ١/٣١

١٢٦٠٠٠ الى ح / المكتبين — قسطى

اكتتاب وتخصيص

استلام اموال الاكتتاب

من مذكورين

٨٠٠٠٠ ح / المكتبين — قسطى اكتتاب

٣/١ وتخصيص

٢٠٠٠٠ ح / خصم اصدار سندات

١٠٠٠٠٠ الى ح / قرض السندات ١٠٪

اصدار السندات بخصم اصدار

٦٧٠٠٠ من ح / المكتبين — قسطى اكتتاب

٢/١ الى ح / البنك — جارى ٦٧٠٠٠

رد اموال لبعض المكتبين

٢١٠٠٠ من د / البنك — جارى

٣١٠٠٠ الى د / المكتبين — قسطنى

٣/٣١

اكتتاب وتخصيص

استلام المستحق عن قسط

التخصيص

### ثانيا : الميزانية العمومية للشركة :

أصول : : : : : الميزانية العمومية فى ١٩٨٤/٣/٣١ . . . . . خصوم

قرض السندات ( ١٠٠٠ )	١٠٠٠٠٠	
سند قيمة اسمية ١٠٠ ج (للسند)		
— خصم اصدار سندات	٢٠٠٠٠	
	<u>٨٠٠٠٠٠</u>	٨٠٠٠٠٠ البنك — جارى

### ملاحظات على الحل :

١ — يتضح من جدول التخصيص عدم وجود خاتمة لبيان المبالغ المحولة لاقساط تالية (مقدمة) ويرجع ذلك الى عدم وجود اقساط بعيد قسط التخصيص .

٢ — بالنسبة لاجراء القيد الخاص باستحقاق قسط التخصيص وطلب قسط الإكتتاب يتضح أن جدول التخصيص يظهر صافى المستحق بعد استبعاد خصم الاصدار . ومن ثم يؤخذ ذلك فى الاعتبار لى يظهر د/قرض السندات بالقيمة الاسمية فى الميزانية العمومية لظهار قيمة الالتزام الحقيقى تجاه حملة السندات عند استحقاق ميعاد رد السندات .

### حالة اصدار السندات بعلاوة الاصدار :

يتم اصدار السندات بعلاوة اصدار اذا كان معدل الفائدة السائد فى السوق على الاستثمارات المماثلة اقل من معدل الفائدة المقرر للسندات

المصدرة . ومن ثم تمثل علاوة الاصدار ما يدفعه حامل السند مقابل ما يحصل عليه من فوائد تزيد عن تلك الفوائد التي يمكن أن يحصل عليها من الاستثمارات المماثلة نتيجة لزيادة معدل الفائدة على السندات المصدرة من معدل الفائدة السائدة في السوق للاستثمارات المماثلة .

وهنا نلاحظ اختلاف الاسباب التي تؤدي الى اصدار السندات بعلاوة اصدار عن تلك الاسباب التي تؤدي الى اظهار الاسهم بعلاوة اصدار . ففي حالة الاسهم ، يتم اصدار اسهم زيادة رأس مال الشركة بعلاوة اصدار لتعويض المساهمين القدامى عن اشتراك المساهمين الجدد في الاحتياطيّات والأرباح الغير موزعة والتي تم تكوينها قبل اصدار اسهم زيادة رأس المال . ومن الجدير بالذكر أن علاوة الاصدار لا تتحدد بطريقة عشوائية ، ولكن هناك بعض الطرق التي يمكن استخدامها لتحديد مقدار تلك العلاوة والتي تستخدم مع بعض المؤثرات الأخرى ( مثل الحالة الاقتصادية السائدة ، مدى حاجة الشركة الى الاموال ، المركز المالي للشركة وقت الاصدار ... الخ ) لتحديد مقدار علاوة الاصدار التي تسدد مع القيمة الاسمية للسند . وفي حالة تجزئة سداد قيمة السند على أقساط يتم سداد قيمة العلاوة مع قسط الاكتتاب أو قسط التخصيص أو كلاهما .

ومن هذه الطرق — والتي استخدمت عند تحديد خصم الاصدار — رسلة مقدار الزيادة في الفائدة المقررة للسندات وذلك باستخدام معدل للرسلة يعادل سعر الفائدة السائد في السوق . فلو افترضنا أن الشركة أصدرت سندات بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه وبمعدل فائدة ١٤٪ سنوياً في حين أن معدل الفائدة السائد في السوق للاستثمارات المماثلة ١٠٪ .

$$\therefore \text{العائد لحامل السند} = ١٠٠ \times \frac{١٤}{١٠٠} = ١٤ \text{ جنيه} .$$

$$\text{العائد السائد لنفس النوع من الاستثمارات} = ١٠٠ \times \frac{١٠}{١٠٠} = ١٠ \text{ جنيه} .$$

$$\therefore \text{مقدار الزيادة في العائد المدفوع لحملة السند} = ١٤ - ١٠ = ٤ \text{ جنيه} .$$

أى أن الشركة تسدد ٤ جنيهات اضافية سنويا لمبلغ ١٠٠ جنيه من الاستثمارات . ومن ثم يتعين للشركة الحصول على مبلغ اضافى يفل عائد سنوى قدره أربعة جنيهات سنويا وهو ما يطلق عليه علاوة الاصدار .

$$\therefore \text{علاوة الاصدار} = 4 \times \frac{100}{10} = 40 \text{ جنيه} .$$

والطريقة الثانية تعتمد على ايجاد القيمة الحالية لاصل قرض السندات والذي سوف يسترد في نهاية عمر السندات بالاضافة الى ايجاد القيمة الحالية لمجموع الفوائد السنوية التى يحصل عليها حامل السند خلال عمر القرض . ويتم استخدام معدل الفائدة السائد فى السوق كمعدل للخصم عند تحديد القيمة الحالية . وبمقارنة مجموع القيمة الحالية لكل من اصل قيمة السند والفوائد الدورية المسددة ( يمثل هذا المجموع قيمة الاصدار للسند ) مع القيمة الاسمية للسند يمكن تحديد مقدار علاوة الاصدار الملائمة .

فمثلا اذا افترضنا أن الشركة تفكر فى اصدار سندات قيمة اسمية ١٠٠ جنيه وبفائدة ١٢٪ تسدد كل ستة شهور على أن تسدد قيمة السندات بعد عشرة سنوات . وقد اتضح أن معدل الفائدة السائد فى السوق وقت التفكير فى اصدار السندات ٨٪ سنويا .

#### المطلوب :

تحديد سعر اصدار تلك السندات والذي يجعل سعر الفائدة على هذه السندات يتمشى مع المعدل السائد فى السوق .

نفى هذه الحالة سوف تستخدم جداول القيمة الحالية لتحديد القيمة الحالية لكل من القيمة الاسمية للسند والفوائد المركبة على أساس كل ٦ شهور كالاتى :

القيمة الحالية للقيمة الاسمية لمدة ٢٠ فترة (٦ شهور)

بمعدل ٤٪ = ٥٦.٠٠ جنيه

القيمة الحالية للفائدة الدورية نصف السنوية لمدة



٢. فترة بمعدل  $\frac{1}{4}\%$  = ٨١٥٤٠ جنيه

( ١٣٥٩٠ × ٦ )

مجموع القيمة الحالية للقيمة الاسمية والفوائد = ١٢٧١٤٠ ج

ويمثل مجموع القيمة الحالية سعر الاصدار المناسب لتلك السندات ،

اي ان مقدار علاوة الاصدار = ١٢٧١٤٠ - ١٠٠ = ٢٧١٤٠ جنيه .

**مثال :**

في ١/١/١٩٨٣ طرحت احدى الشركات المساهمة ١٠٠٠ سند بقيمة

اسمية ٥٠ جنيه وعلاوة اصدار ١٠ جنيه ، للاكتتاب العام على ان تسدد

قيمة السند وعلاوة الاصدار دفعة واحدة عند الاكتتاب .

وفي ٣١/١/١٩٨٣ بلغ مجموع الاكتتابات ١٩٠٠ سند ، وقد قرر

مجلس الادارة رد اكتتابات في ٢٠٠ سند وتم تخصيص باقى السندات على

المكتتبين بالناسب .

**والمطلوب :**

اجراء القيود الدفترية لاثبات العمليات السابقة .

**الحل :**

١١٤٠٠٠	من ح / البنك — جارى
١١٤٠٠٠	الى ح / المكتتبين فى السندات ٣١/١
	استلام اموال الاكتتاب
٦٠٠٠٠	من ح / المكتتبين فى السندات ٣١/١
	الى مذكورين
٥٠٠٠٠	ح / قرض السندات
١٠٠٠٠	ح / علاوة الاصدار
	اجراء السندات وتخصيصها على
	المكتتبين

٥٤٠٠٠ من ح / المكتبين في السندات ١/٣١

٥٤٠٠٠ إلى ح / البنك - جارى

رد المبالغ لمكتبين لم تخصص لهم

سندات أو سنددوا بمبالغ

بالزيادة عند الاكتتاب

## ٥ - المعالجة المحاسبية لفائدة السندات :

لقد اوضح من التعريف بطبيعة السند ، ان من بين حقوق حملة السندات الحصول على عائد او فائدة ثابتة في المواعيد المتفق عليها ، ولا يجوز أن تزيد الفائدة عن الحد الاقصى المسموح به قانونيا ، وتسيئاً لهذه الفائدة بغض النظر عن نتيجة اعمال الشركة المنبأية من ربح أو خسارة ، هذا بالإضافة الى حق حملة السندات في استرداد قيمة ما لديهم من سندات في المواعيد المنصوص عليها عند اصدار تلك السندات ، وتتضمن المعالجة المحاسبية للفائدة على قرض السندات النواحي التالية :

- ( أ ) تحديد العبء الفترى لفائدة السندات والواجب تحميله على الحسابات الختامية .
- ( ب ) تحديد وسداد مقدار الفائدة الدورية على السندات لمستحقيها .
- ( ج ) تأثير كل من خصم الاصدار وعلاوة الاصدار على معالجة الفائدة على قرض السندات .

### ( أ ) تحديد العبء الفترى لفائدة السندات :

يتطلب الامر عند تحديد مقدار الفائدة على قرض السندات والواجب تحميلها على الحسابات الختامية للشركة ( ح / الارباح والخسائر ) ، ضرورة الاخذ في الاعتبار النواحي التالية :

١ - ضرورة تحديد بدء سريان الفائدة على قرض السندات ، وذلك في حالة اصدار السندات خلال السنة المالية للشركة ، مما يعنى وجود اختلاف بين السنة المالية للشركة عن السنة المالية لقرض السندات .

٢ - ضرورة الاخذ في الاعتبار لطريقة رد السندات عند احتساب مقدار العبء الفترى لفائدة السندات ، وذلك لأن تحديد العبء الفترى مرتبط بالرصيد الدفترى لحساب قرض السندات والموجود في تاريخ اعداد الحسابات الختامية . ففى حالة رد السندات دفعة واحدة في نهاية عدد معين من السنوات ، سيكون العبء الفترى المحمل على الحسابات الختامية بمقتضى سنويا ، مع مراعاة السنة الاولى لاصدار السندات اذا تم الاصدار خلال السنة المالية . أما اذا كانت شروط اصدار السندات تقضى برد السندات على دفعات سنوية ، فذلك يعنى أن العبء الفترى لفائدة السندات سوف يتناقص سنويا نظرا لتناقص الرصيد الدفترى لحساب قرض السندات نتيجة للسداد الدورى .

#### **مثال (١) : حالة سداد قرض السندات دفعة واحدة :**

فى اول فبراير ١٩٨١ طرحت احدى شركات المساهمة ٢٠٠٠ سند قيمة اسمية ١٠٠ جنيه بفائدة ٦٪ تسدد سنويا ، على أن تسدد قيمة السندات بعد اربعة سنوات دفعة واحدة .

وفى آخر فبراير تم الاكتتاب فى السندات بالكامل ، وسددت قيمتها دفعة واحدة فاذا علمت أن السنة المالية للشركة تنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام .

#### **فالمطلوب :**

- ١ - تحديد العبء الفترى لفائدة قرض السندات خلال مدة القرض .
- ٢ - اجراء القيد الدفترى لتحميل الحسابات الختامية بالعبء الفترى لفائدة قرض السندات .

## الحل :

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر	العبء الفترى للفائدة
١٩٨١	$٢٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{١٠}{١٢} = ١٠٠٠٠$ ج
١٩٨٢	$٢٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} = ١٢٠٠٠$ ج
١٩٨٣	$٢٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} = ١٢٠٠٠$ ج
١٩٨٤	$٢٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} = ١٢٠٠٠$ ج
١٩٨٥	$٢٠٠٠٠ \times \frac{٦}{١٠٠} \times \frac{٢}{١٢} = ٢٠٠٠$ ج

ويكون القيد الدفترى في نهاية السنة المالية الاولى كالآتى :

١٠٠٠٠	من هـ / الارباح والخسائر	١٩٨١/١٢/٣١
١٠٠٠٠	الى هـ / فائدة قرض السندات	

وهكذا بالنسبة للسنوات التالية مع استخدام العبء الفترى الذى تم تحديده في الخطوة السابقة .

مثال (٢) : حالة سداد قرض السندات على دفعات :

نفترض في المثال السابق رقم (١) أن شروط اصدار قرض السندات تقضى برد السندات على اربعة دفعات سنوية متساوية القيمة بطريقة السحب مع سداد الفوائد سنويا .

## الحل :

وفي هذه الحالة سيتم تحديد العبء الفترى لفائدة قرض السندات على النحو التالى ، حيث سيتم تخفيض حساب قرض السندات بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه سنويا .

العبء الفترى للفائدة على السندات

السنة المالية المنتهية

في ٣١ ديسمبر

$$1981 \quad 10000 = \frac{10}{12} \times \frac{6}{100} \times 20000$$

$$1982 \quad 2000 = \frac{2}{12} \times \frac{6}{100} \times 20000$$

$$7500 = \frac{10}{12} \times \frac{6}{100} \times 15000$$

$$9500 =$$

$$1983 \quad 15000 = \frac{2}{12} \times \frac{6}{100} \times 15000$$

$$5000 = \frac{10}{12} \times \frac{6}{100} \times 10000$$

$$6000 =$$

$$1984 \quad 11000 = \frac{10}{12} \times \frac{6}{100} \times 10000$$

$$2500 = \frac{10}{12} \times \frac{6}{100} \times 5000$$

$$2500 =$$

$$1985 \quad 5000 = \frac{2}{12} \times \frac{6}{100} \times 5000$$

ويقتل العبء الفترى الدفترى لفائدة السندات سنوياً في الجداول

المدین لحساب الارباح والخسائر كما سبق وأن أوضحنا في المثال رقم (١).

**تحديد وسداد الفائدة الدورية على قرض السندات :**

تحدد شروط اصدار السندات معدل الفائدة المستحقة لحملة السندات

وكذلك مواعيد سدادها . وقد تسدد الفائدة سنوياً أو نصف سنوياً بغض

النظر عن مواعيد نهاية السنة المالية للشركة . وهناك عدة نقاط يتعين

مراعاتها عند تحديد وسداد فائدة السندات الا وهي :

١ - يتم تحديد مقدار الفائدة على قرض السندات باستخدام القيمة الاسمية للسندات بفض النظر عن قيمة الاصدار ( حالة وجود علاوة اصدار أو خصم اصدار ) .

٢ - عادة ما يتم تخصيص حساب مستقل بالبنك لسداد فائدة السندات المستحقة وفي هذه الحالة يتم في ميعاد استحقاق الفائدة تحويل مبلغ مساو لتلك الفائدة من الحساب الجارى الى حساب خاص بالبنك وغالبا ما يطلق على هذا الحساب «ح/البنك - فائدة السندات» .

٣ - عندما تكون الفوائد خاضعة لاحدى الضرائب النوعية ، يقوم البنك بحجز هذه الضرائب قبل تسليم الفائدة المستحقة لحملة السندات ، على ان يتم توريد تلك المبالغ المحجوزة كضرائب الى مصلحة الضرائب فيما بعد .

٤ - يتم سداد الفائدة على السندات التى مازالت قائمة في ميعاد الاستحقاق ، أى يجب تخفيض حساب قرض السندات بما يرد من سندات على مدار سنوات القرض ، وذلك اذا ما كانت شروط الاصدار تقضى برد السندات على دفعات دورية .

#### مثال (١) :

في اول مارس ١٩٨٣ أصدرت احدى شركات المساهمة ٢٠٠٠ سند قيمة اسمية ٥ جنيه وبفائدة ١٠ ٪ سنويا تسدد كل ٦ شهور ، وكانت شروط الاصدار تنص على رد قيمة السندات بعد ٥ سنوات دفعة واحدة ، وقد تم الاكتتاب فى السندات بالكامل وسددت قيمتها دفعة واحدة فى اول ابريل ١٩٨٣ .

#### فإذا علمت أن :

١ - تقوم الشركة بتحويل مبالغ تعادل قيمة الفوائد المستحقة من حسابها الجارى الى حساب خاص بالبنك لسداد تلك الفوائد .



٢ - أنه في عام ١٩٨٣ تقدم حملة سندات يملكون ١٦٠٠ سند لصرف الفوائد المستحقة لهم .

### والمطلوب :

١ - اجراء القيود الدفترية لاثبات ما تقدم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ .

٢ - بيان اثر العمليات السابقة على الميزانية العمومية للشركة في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ .

١٠٠٠٠٠	من ح / البنك - جارى ٤/١
١٠٠٠٠٠	الى ح / المكتبتين فسى
	السندات ١٠٪

---

١٠٠٠٠٠	من ح / المكتبتين فى السندات ٤/١
١٠٠٠٠٠	الى ح/قرض السندات ١٠٪

---

٥٠٠٠	من ح / فائدة قرض السندات
٥٠٠٠	الى ح / حملة السندات ١٠/١

اثبات استحقاق فائدة السندات  
للحملة على أساس نصف سنوى

$$\left( \frac{6}{12} \times \frac{10}{100} \times 100000 \right)$$

---

٥٠٠٠	من ح / البنك - فائدة سندات
٥٠٠٠	الى ح / البنك - جارى ١٠/١

تحويل المبالغ من الحساب الجارى  
الى حساب خاص بسداد الفوائد

٤٠٠٠ من ح / حملة السندات ١٠/١٠  
 ٤٠٠٠ الى ح/ البنك - فائدة سندات  
 مبالغ القوائد لحملة السندات

$$\left( \frac{6}{12} \times \frac{10}{100} \times 80000 \right)$$

٧٥٠٠ من ح / الارباح والخسائر ١٤/٣١  
 ٧٥٠٠ الى ح / فائدة قرض السندات

اقتبال العبد الفترى فى الحسابات

الختامية على اساس المدة من

١٩٨٣/١٢/٣١ - ٤/١

أصول الميزانية العمومية فى ١٣/٣١ خصوم

١٠٠٠٠٠ قرض المستندات ١٠٪	
(٢٠٠٠ سند قيمة	
اسمية ٥٠ جنيه )	
١٠٠٠ حملة السندات	١٠٠٠ البنك - فائدة سندات
٢٥٠٠ فائدة سندات مستحقة	

مثال (٢) :

نفترض فى المثال السابق رقم (١) ، أن شروط اصدار السندات تقضى  
 برء القيمة الاسمية للسندات على خمسة دفعات سنوية متساوية القيمة  
 بطريقة السحب . هذا بالاضافة الى أنه فى خلال عام ١٩٨٤ تم ما يلى :

١ - أنه في ٢٥ فبراير ١٩٨٤ تسلم حملة سندات يملكون ٢٠٠ سند الفائدة المتأخرة والتي أستجقت في أول أكتوبر، ١٩٨٣ .

٢ - في أول ابريل ١٩٨٤ تسلم حملة سندات يملكون ١٨٠٠ سند المسحق لهم من فوائد.

٣ - في أول أكتوبر ١٩٨٤ تسلم حملة سندات يملكون ١٣٠٠ سند المستحق لهم من فوائد.

### والمطلوب :

١ - اجراء القيود الدفترية لاثبات العمليات الخاصة بالسنتين الماليتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ ، ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ .

٢ - بيان أثر العمليات السابقة على الحسابات الختامية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ والميزانية العمومية في ذلك التاريخ .

### الحل :

#### اولا : القيود الدفترية :

سنجد أن القيود الدفترية الخاصة بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ لن تختلف عن تلك الواردة بالحل الخاص بالمثال رقم (١) . ولذلك سنجد أن القيود الدفترية خلال السنة المالية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ ستقام على النحو التالي :

من ح / حملة السندات ٨٤/٢/٢٥ ٥٠٠

الى ح/ البنك - فائدة السندات ٥٠٠

مستداد الفوائد المتأخرة لحمله

سندات يملكون ٢٠٠ سند

من ح / فائدة قرض السندات ٤/١ ٥٠٠٠

الى ح / حملة السندات ٥٠٠٠

اثبات استحقاق الفائدة نصيف  
السفوية

٤/١

من ح/البنك — فائدة السندات

٥٠٠٠

٥٠٠٠ الى ح / البنك — جارى  
تحويل مبلغ مساو للفائدة الى  
حساب خاص

٤٥٠٠ من ح / حملة السندات ٤/١

٤٥٠٠ الى ح/البنك — فائدة السندات  
سداد فائدة السندات لحملة  
سندات يملكون ١٨٠٠ سند .

٢٠٠٠٠ من ح / قرض السندات ٤/١

٢٠٠٠٠ الى ح / البنك — جارى  
سداد  $\frac{1}{5}$  قيمة قرض السندات

( ٤٠٠ سند )

٤٠٠٠ من ح / فائدة قرض السندات ١٠/١

٤٠٠٠ الى ح / حملة السندات  
استحقاق الفائدة نصف السنوية  
من ١٦٠٠ سند

٤٠٠٠ من ح / البنك — فائدة سندات ١٠/١

٤٠٠٠ الى ح / البنك — جارى

٣٢٥٠ من ح / حملة السندات ١٠/١  
 ٣٢٥٠ الى ح/البنك - فائدة سندات  
 سداد الفوائد لحملة سندات في  
 ١٣٠٠ سند

٨٥٠٠ من ح / الارباح والخسائر ١٢/٣١  
 ٨٥٠٠ الى ح / فائدة قرض السندات  
 اقسال العبد الفترى لفائدة  
 السندات

### ملادظات على الحل :

١ - لقد تم تحديد العبد الفترى لفائدة السندات عن السنة المنتهية  
 في ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ على النحو التالي :

١ - عن الفترة من ٨٤/١/١ الى ٨٤/٤/١  $\frac{3}{12} \times \frac{10}{100} \times 100000 = 2500$  جنيه .

٢ - عن الفترة من ٨٤/٤/١ الى ٨٤/١٢/٣١  $\frac{9}{12} \times \frac{10}{100} \times 80000 = 6000$  جنيه .

٢ - يتم ترحيل العمليات السابقة الى حسابات دفتر الاستاذ المرتبطة  
 بها لغرض اظهار الارصدة الدفترية الواجب ظهورها بالميزانية العمومية  
 لشركة المساهمة في ٣١ ديسمبر ١٩٨٤ .

٣ - لابد من تحديد الفائدة المستحقة على قرض السندات من تاريخ  
 اول اكتوبر ١٩٨٤ ( آخر موعد لسداد الفوائد ) حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٤  
 كالآتى :

$$80000 \times \frac{10}{100} \times \frac{2}{12} = 2000 \text{ جنيه .}$$

وسوف يظهر هذا المبلغ كرصيد دائن في حساب فائدة السندات .

٤ - عند خضوع الفائدة على قرض السندات لضريبة نوعية ، يتم عند إثبات استحقاق الفائدة ، توزيع الفائدة الى شقين الاول يحجز لحساب مصلحة الضرائب والثاني يمثل صافي المستحق لحملة السندات وهو الذي على أساسه يتم تحويل مبلغ من الحساب الجارى وتخصيصه لسداد الفائدة لحملة السندات ، وعند استلام حملة السندات لتلك الفوائد يتم احتسابها بعد حجز معدل الضرائب المقررة . فلو افترضنا أن معدل الضرائب يبلغ ٢٠٪ على فائدة السندات . وهنا سيتم تحديد مقدار الفائدة المستحقة على أساس : القيمة الاسمية للسندات  $\times$  معدل الفائدة  $\times ٨٠\%$  .

ثانيا : بيان أثر العمليات السابقة على الحسابات الختامية والميزانية العمومية :

ح / الارباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٨٤/١٢/٣١

٨٥٠٠ الى ح/فائدة السندات /			
أصول		الميزانية العمومية في ١٩٨٤/١٢/٣١	
		خصوم	
١٧٥٠	البنك - فائدة سندات	قرض السندات ١٠٪	
		٨٠٠٠٠ ( ١٦٠٠ سند قيمة اسمية ٥٠ جنيه )	
		حملة السندات	١٧٥٠
		فائدة سندات مستحقة	٢٠٠٠

تأثير سعر اصدار السندات على المعالجة المحاسبية لفائدة قرض السندات :

لقد افترضنا في الامثلة السابقة أن سعر الاصدار يعادل القيمة الاسمية للسند ، ولكن وكما سبق وأن اوضحنا فانه يمكن اصدار السندات بملاوة



اصدار او بخصم اصدار تبعا لمدى تمشى معدل فائدة السندات للمعدل  
السائد فى السوق للاستثمارات المماثلة .

### ١٠ حالة إصدار الشهادات بعلامة إصدار :

لم يحدد القانون طريقة التصرف في علاوة اصدار السندات كما حددتها بالنسبة لاصدار اسهم زيادة رأس المال بعلاوة اصدار ( يتم ائتمالها في ح. / الاحتياطي القانوني ) ، ومن ثم فيحق للشركة استخدام أى طريقة من الطرق المتعارف عليها لمعالجة علاوة الاصدار على أن تستمر في اتباعها على مدار السنوات المختلفة لعمر الشركة .

وتتعدد طرق التصرف في علاوة الإصدار تبعاً للتفسير المستخدم لطبيعة تلك العلاوة ، وفيما يلي بعض الطرق المستخدمة للتصرف في علاوة إصدار السندات :

١ - يرى البعض معالجة علاوة إصدار السندات معالجة علاوة إصدار الأسهم من حيث كونها أرباحاً رأسمالية لا يجوز توزيعها ، ومن ثم يتم اقتطاع مقدار علاوة إصدار السندات في ح / الاحتياطي القانوني .

٢ - وتنادى الطريقة الثانية ، باستخدام علاوة اصدار السندات في استهلاك مصاريف اصدار السندات أو أية خسائر أخرى ولكن لا يجوز توزيعها أيضا .

٣ - تعتمد هذه الطريقة على الطبيعة المميزة لعلاوة اصدار السندات والتي تعنى أن مبلغ علاوة الاصدار يمثل المبلغ المسدد بالزيادة عن القيمة الاسمية من جانب حملة السندات عند الاكتتاب مقابل الحصول على فائدة إضافية دورية تسدد على مدار سنوات قرض السندات نتيجة لارتفاع معدل السندات عن المعدل السائد في السوق للاستثمارات المماثلة... ومن ثم فان علاوة اصدار السندات بعد تحصيلها سوف تلتزم الشركة بردها دوريا من خلال سداد مقدار

الفوائد الدورية المستحقة لحملة السندات باستخدام المعدل الاسمي لتلك الفائدة . وفي هذه الحالة يتم تخفيض العبء الفكري لفائدة السندات سنويا ينصيب كل سنة من علاوة الاصدار . ويتحدد نصيب كل سنة من علاوة الاصدار تبعا لدرجة الاستفادة من قرض السندات والتي بدورها تتحدد بعاملين اولهما تاريخ اصدار السندات وثانيهما طريقة رد السندات ، فاذا كانت السندات ترد دفعة واحدة بعد عدد معين من السنوات ، كانت درجة الاستفادة متساوية مما يعنى توزيع علاوة الاصدار بالتساوى على عدد سنوات قرض السندات ، اما اذا كانت السندات ترد على دفعات دورية متساوية ، فان درجة الاستفادة سوف تتناقص سنويا بمقدار نسبة انخفاض قرض السندات هذا بالاضافة الى ضرورة الاخذ في الاعتبار تاريخ اصدار السندات في السنة الاولى كما سنبين فيما بعد .

ونلاحظ في هذه الحالة أن الطريقة الثالثة تعتبر أكثر الطرق تمشيا مع الطبيعة المميزة لعلاوة الاصدار . ومن ثم فاننا نوصي باستخدامها عند المعالجة المحاسبية لكيفية التصرف في علاوة الاصدار .

### مثال (١) :

في ١٩٨٠/٧/١ أصدرت شركة مساهمة ١٠٠٠ سند ١٠٪ بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه وسعر اصدار ١١٠ جنيه ، على أن ترد السندات دفعة واحدة بعد أربعة سنوات ، وقد تم الاكتتاب في السندات بالكامل وسددت قيمتها بالكامل فورا . فاذا علمت أن الفوائد تسدد سنويا وأن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام .

### والمطلوب :

١ — بيان كيفية التصرف في علاوة الاصدار .

٢ — تصوير ح / علاوة الاصدار و ح / فائدة قرض السندات عن الثلاث  
سنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ .

**الحل :**

**اولا : كيفية التصرف في علاوة الاصدار :**

علاوة الاصدار =  $1000 \times 10 = 10000$  جنيه

ويكون القيد الدفترى لاصدار السندات واستلام قيمتها :

١١٠٠٠٠ من ح / البنك — جارى ٧/١

١١٠٠٠٠ ح / المكتبين في السندات

١١٠٠٠٠ من ح / المكتبين في السندات ٧/١

الى مذكورين

١٠٠٠٠٠ ح / قرض السندات ١٠٪

١٠٠٠٠ ح / علاوة الاصدار

وعند توزيع علاوة الاصدار على سنوات قرض السندات ، يؤخذ في الاعتبار درجة الاستفادة السنوية من هذه السندات . وفي مثالنا هذا سنجد أن درجة الاستفادة السنوية متساوية لأن القرض سوف يسدد دفعة واحدة بعد ٥ سنوات .

∴ نصيب كل سنة من علاوة الاصدار =  $10000 \div 5 = 2000$  جنيه .  
مع مراعاة أن نصيب السنة الاولى من قرض السندات (١٩٨٠) سوف يتحدد بقدر الاستفادة الزمنية أى من تاريخ اصدار السندات حتى نهاية السنة

المالية ( ٦ شهور ) وذلك كالاتى :  $2000 \times \frac{6}{12} = 1000$  جنيه . وسوف

يستكمل هذا القدر في النصف الاول من العام السادس ( من ٨٥/١/١ —  
١٩٨٥/٧/١ ) .

ثانيا : تصوير د / علاوة الاصدار و د / فائدة السندات :

د/علاوة الاصدار			
الى د/ فائدة السندات	١٠٠٠	من د / المكتتبين في	١٠٠٠
١٢/٣١		السندات ٨٠/٧/١	
رصيد مرحل	٩٠٠٠		
٨٠/١٢/٣١			
	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠
الى د/ فائدة السندات	٩٠٠٠	رصيد منقول ٨١/١/١	٩٠٠٠
رصيد ٨١/١٢/٣١	٧٠٠٠		
	٩٠٠٠		٩٠٠٠
الى د/ فائدة السندات	٧٠٠٠	رصيد ٨٢/١/٢	٧٠٠٠
رصيد ٨٢/١٢/٣١	٥٠٠٠		
	٧٠٠٠		٧٠٠٠

د / فائدة قرض السندات

من د / علاوة الاصدار	١٠٠٠		
٨٠/١٢/٣١			
من د / الارباح	٤٠٠٠	رصيد مسحق	٥٠٠٠
والخسائر ( متم )		٨٠/١٢/٣١ ( ميزانية )	
	٥٠٠٠		٥٠٠٠
رصيد ٨٢/١/١	٥٠٠٠	الى د/ البنك ٨١/٧/١	١٠٠٠٠
من د / علاوة الاصدار	٢٠٠٠	رصيد مسحق	٥٠٠٠
من د / الارباح	٨٠٠٠	٨١/١٢/٣١ ( ميزانية )	
والخسائر ( متم )			
	١٥٠٠٠		١٥٠٠٠
رصيد ٨٢/١/١	٥٠٠٠	الى د/ البنك ٨٢/٧/١	١٠٠٠٠

٥٠٠٠	رصيد مستحق	٢٠٠٠	من ح / علاوة الاصدار
	٨٢/١٢/٣١ ( ميزانية )	٨٠٠٠	من ح / الارباح
			والخسائر ( متمم )
١٥٠٠٠		١٥٠٠٠	

ملاحظات على الحل :

١ - في السنة الاولى لاصدار السندات ( عام ١٩٨٠ ) لم يتم سداد أية فوائد لحملة السندات لأن الفوائد تسدد سنوياً ابتداء من

١٩٨١/٧/١ .

٢ - تم تحديد مقدار فائدة السندات المستحقة في نهاية كل سنة مالية على أساس فائدة الستة شهور الأخيرة من كل عام بعد سداد الفائدة في ٧/١ من كل عام وكذلك الحال بالنسبة للسنة الاولى للاصدار تم تحديد الفائدة المستحقة على السندات من ٧/١ حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ لأنه لم يحن ميعاد سداد أية فوائد خلال هذه الفترة .

٣ - تم تحديد صافي العبء الفترى لفائدة السندات والذي تم تحميله لحساب الأرباح والخسائر بتخفيض العبء السنوي للفائدة بمقدار نصيب السنة المالية من علاوة الاصدار والسابق تحديده وفقاً لدرجة الاستفادة السنوية من قرض السندات .

٤ - افترضنا في المثال استلام جميع حملة السندات الفوائد المستحقة لهم في مواعيد استلام الفوائد الدورية .

مثال (٢) :

نفترض في المثال رقم (١) أن شروط الاصدار تنص على رد السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية القيمة ، فالمطلوب تحديد كيفية التصرف

في علاوة الاصدار على مدار سنوات قرض السندات وتصوير ح / فائدة

قرض السندات . . . . .

وفي هذه الحالة سوف تتحدد درجة الاستفادة النسبوية من قرض

$$\text{السندات على مدار سنوات القرض على أساس } 1 : \frac{2}{4} : \frac{3}{4} =$$

حيث يتم سداد قرض السندات سنويا ، ويمكن التعبير عنها كالآتي :

٤ : ٣ : ٢ : ١ . وباستخدام هذه المعدلات يمكن تحديد نصيب كل سنة

من علاوة الاصدار والذي سوف يستخدم لتخفيض العبء السنوي للفائدة

والمحمل على ح / الارباح والخسائر . ويمكن ايضاح ذلك كما يلي :

السنة نصيب السنة من علاوة الاصدار

$$1980 \quad 10000 \times \frac{4}{10} \times \frac{6}{12} = 2000 \text{ ج}$$

$$1981 \quad 10000 \times \frac{4}{10} \times \frac{6}{12} = 2000$$

$$1500 = 10000 \times \frac{3}{10} \times \frac{6}{12} \quad 3500 \text{ ج}$$

$$1982 \quad 10000 \times \frac{3}{10} \times \frac{6}{12} = 1500$$

$$1000 = 10000 \times \frac{2}{10} \times \frac{6}{12} \quad 2500 \text{ ج}$$

$$1983 \quad 10000 \times \frac{2}{10} \times \frac{6}{12} = 1000$$

$$500 = 10000 \times \frac{1}{10} \times \frac{6}{12} \quad 1500 \text{ ج}$$

$$1984 \quad 10000 \times \frac{1}{10} \times \frac{6}{12} = 500 \text{ ج}$$

$$\underline{\underline{10000}} \text{ ج}$$

مجموع علاوة الاصدار التي تم استنفادها



## د / فائدة قرض السندات

٥٠٠٠	رصيد مستحق	٢٠٠٠	من د / علاوة الاصدار
	٨١/١٢/٣١ (ميزانية)	٣٠٠٠	من د / الارباح والخسائر
٥٠٠٠		٥٠٠٠	
١٠٠٠٠	الى د / البنك ٨١/٧/١	٥٠٠٠	رصيد ١٩٨١/١/١
٤٠٠٠	رصيد مستحق	٣٥٠٠	من د / علاوة الاصدار
	٨١/١٢/٣١ (ميزانية)	٥٥٠٠	من د / الارباح والخسائر
١٤٠٠٠		١٤٠٠٠	
٨٠٠٠	الى د / البنك ٨٢/٧/١	٤٠٠٠	رصيد مستحق
٣٠٠٠	رصيد مستحق	٢٥٠٠	من د / علاوة الاصدار
	٨٢/١٢/٣١	٤٥٠٠	من د / الارباح والخسائر
١١٠٠٠		١١٠٠٠	

ومن البيانات السابقة يمكن تصوير د / علاوة الاصدار .

### حالة اصدار السندات بخضم اصدار :

لقد تعددت طرق معالجة خضم اصدار السندات — كما حدث في علاوة الاصدار — ويمكن معالجة خضم الاصدار محاسبيا باحدى الطرق التالية :

١ — اعتبار خضم الاصدار بمثابة فائدة مدفوعة مقدما لحملة السندات نظير سداد معدل دورى للفائدة يقل عن المعدل السائد في السوق للاستثمارات المماثلة . ومن ثم يظهر اجمالى خضم الاصدار ضمن اصول الميزانية العمومية كمدفوعات مقدمة على أن يستنزى منه سنويا نصيب

السنة المالية من تلك المبالغ والذي سيجمل بدوره على الحسابات الختامية مع الفائدة الدورية المستحقة والمسددة لحملة السندات والمحسوبة بالمعدل المتخفيض للفائدة .

ويعاب على هذه الطريقة أن خصم الاصدار لا يمثل في الواقع مدفوعات مقدمة حيث لم يتم دفع أية مبالغ ، وكذلك تعتبر هذه المدفوعات مقدمة عن فوائد لم يحن بعد ميعاد استحقاقها . وكذلك فإن اظهار خصم الاصدار ضمن أصول الشركة قد يضعف من اجراءات التحليل المالي لبيانات قائمة المركز المالي حيث انم لا يمثل اصل بالمعنى السليم .

٢ - اعتبار خصم الاصدار خسائر تحققت ويتعين على الشركة تحميلها لايرادات الفترة او تخصم من الارباح المحجوزة من فترات سابقة ، ويعاب على هذا الاسلوب أن تعريف الخسارة لا ينطبق على مضمون وأهداف وجود خصم الاصدار .

٣ - اعتبار خصم الاصدار فائدة لحملة السندات سوف تسترد مع ما دفعه المكتب عند الاكتتاب في قرض السندات وذلك في الاجل المحدد لعملية الرد . ومن ثم فهي فوائد مؤجلة السداد ولن تستحق الا عند نهاية الاجل المحدد لسداد قرض السندات . وفي هذه الحالة يتم توزيع خصم الاصدار على سنوات قرض السندات بحيث يضاف القسط السنوي لخصم الاصدار على فائدة السندات المستحقة لحملة السندات وفقا للمعدل المحدد في عقد اصدار السندات - ويتم تحميل ح / الارباح والخسائر بمجموع ذلك اعباء ( قسط خصم الاصدار + فائدة السندات المستحقة عن الفترة ) . ومن الواضح ان الطريقة الثالثة تعتبر أكثر الطرق ملائمة لطبيعة خصم الاصدار ، وتتمشى مع الطريقة التي تم اتباعها في المعالجة المحاسبية لعلاوة اصدار السندات . ولذلك نوصي باستخدام تلك الطريقة في المعالجة المحاسبية لخصم الاصدار .

وهنا يمكن تطبيق نفس القواعد السابق ذكرها عند التعرض لكيفية التصرف في علاوة الاصدار من حيث تحديد القسط السنوي لخصم الاصدار والذي يتحدد على قدر درجة الاستفادة لكل فترة مالية من قرض السندات . وعند تحديد درجة الاستفادة يؤخذ في الاعتبار عدة نقاط لعل أهمها :

١ - تاريخ اصدار السندات وبدء سريان الفائدة ، وخاصة في حالة اصدار السندات أثناء السنة المالية .

٢ - طريقة رد السندات والتي ستحدد بدورها مدى تساوى درجة الاستفادة على مدار سنوات قرض السندات . ففي حالة رد قرض السندات دفعة واحدة بعد عدد معين من السنوات ، سوف تتساوى درجة الاستفادة من القرض ويتم توزيع خصم الاصدار بالتساوى على سنوات القرض . أما اذا كان السداد على دفعات فسوف تتناقص درجة الاستفادة مما يعنى تناقص القسط السنوي لخصم الاصدار والذي سيحمل على فوائد قرض السندات سنوياً ، وقد سبق ان اوضحنا ذلك عند دراسة علاوة الاصدار .

٣ - يتم اجراء القيود الدفترية التالية لتحديد العبء الفترى الواجب تحمله على ح / الأرباح والخسائر سنوياً :

×× من ح / فائدة قرض السندات  
×× الى ح / البنك أو حملة السندات  
الفائدة المستحقة والمسددة لحملة السندات

---

×× من ح / فائدة قرض السندات  
×× الى ح / خصم الاصدار  
تحميل ما يخص السنة من خصم الاصدار على فائدة السندات

---

× × من ح / الأرباح والخسائر

× × الى ح / فائدة قرض السندات

اقفال العباء الفترى فى ح / الأرباح والخسائر فى نهاية  
السنة المالية :

وفى هذه يجب مراعاة المواعيد المحددة لسداد فائدة قرض السندات  
ومدى تمشى تلك المواعيد مع تاريخ نهاية السنة المالية للشركة . ولقد  
سبق التعرض لتلك النقاط عند دراسة اصدار السندات بعلاوة اصدار .  
٦- المعالجة المحاسبية لرد السندات :

لقد سبق وأن أوضحنا بأن السندات ما هى الا أحد صور منح  
الائتمان والحصول على القروض لتمويل نشاط الشركة ، ومن ثم يتعين  
بالضرورة رد وسداد قيمة تلك السندات فى مواعيد متفق عليها فى شروط  
اصدارها .  
وهناك عدة صور لاهلاك السندات ورد قيمتها لحيلة السندات ، لعل  
من أهمها :

( أ ) رد السندات نقدا .

(ب) تحويل السندات الى أسهم .

( أ ) رد قيمة السندات نقدا :

وفى هذ الحالة يمكن التفرقة بين حالات الرد النقدى على النحو  
التالى :

من حيث توقيت السداد :

- رد قيمة السندات بالكامل دفعة واحدة فى نهاية مدة محددة سلفا .
- رد قيمة السندات على دفعات سنوية متساوية بطريقة السحب .
- رد قيمة السندات كلما كان ذلك مناسبا للشركة .

من حيث القيمة المتخذة كأساس للرد :

- رد السندات بالقيمة الاسمية .
- رد السندات بعلاوة رد .
- رد السندات بخصم رد .

وفي حالة الرد بقيمة تغاير القيمة الاسمية للسند ، فان الشركة ترى أنه من الضروري استخدام العلاوة أو الخصم لتصحيح بعض الاوضاع الناشئة من عدم تمشى معدل الفائدة على قرض السندات مع الفائدة السائدة في السوق — كما حدث في علاوة الاصدار وخصم الاصدار . ويتماثل هنا خصم الرد مع علاوة الاصدار ، وتتماثل علاوة الرد مع خصم الاصدار . ومن ثم فالمعالجة المحاسبية لكل من خصم الرد وعلاوة الرد لا تختلف عن المعالجة المحاسبية السابق دراستها في حالة علاوة الاصدار وخصم الاصدار .

القيود الدفترية لرد السندات نقدا :

١ — الرد بالقيمة الاسمية :

×× من د / قرض السندات ٨٪  
×× الى د / حملة السندات

---

×× من د / حملة السندات  
×× الى د / البنك — جارى

---

## ٢ - الرد بعلاوة رد أو خصم رد :

من د/قرض السندات ٨٪	xx	من مذكورين	
الى مذكورين		د/ قرض السندات ٨٪	xx
د / خصم رد	xx	د / علاوة رد	xx
د/ حملة السندات	xx	الى د/ حملة السندات	xx
<hr/>		<hr/>	
من د / حملة السندات	xx	من د / حملة السندات	xx
الى د/ البنك جارى	xx	الى د / البنك جارى	xx
<hr/>		<hr/>	

وبطبيعة الحال سيتم توزيع مقدار علاوة الرد أو خصم الرد على سنوات القرض كل بحسب درجة استفادتها من قرض السندات . ولقد سبق أن أوضحنا عند دراسة علاوة الاصدار وخصم الاصدار كيفية تحديد درجة الاستفادة ، مع ملاحظة أن القسط السنوي لعلاوة الرد سوف يضاف الى الفائدة السنوية لتحديد العبء الدفترى الذى سيتم تحميله على ح / الأرباح والخسائر ( مثل خصم الاصدار ) ، والعكس فيما يتعلق بخصم الرد والذى سيعالج مثل علاوة الاصدار .

وإذا تم السداد على دفعات ستجرى نفس القيود السابقة في المواعيد الدورية المحددة لرد جزء من السندات مع مراعاة أن الفائدة المستحقة ومن ثم العبء الدفترى السنوى لفائدة السندات سوف يتناقص سنويا نتيجة لاستهلاك جزء من قرض السندات سنويا .

فلو افترضنا أنه في أول يناير ١٩٨٢ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ١٠٠٠ سند ١٢٪ قيمة اسمية ٣٠٠ جنيه على أن ترد على خمسة أقساط سنوية متساوية وبعلووة رد ١٠٪ من القيمة الاسمية .

## فما يطلبوب :

٢. اجراء القيود الدفترية لرد السندات كما تظهر في ١٩٨٢/١٢/٣١  
٣. ( تاريخ نهاية السنة المالية ) ١٩٨٣/١٢/٣١ .



## الاحـال :

تتخذ درجة الاستفادة من قرض السندات على أساس ٥ : ٤ : ٣ : ٢ : ١

$$\therefore \text{نصيب عام ١٩٨٢ من علاوة الرد} = \left( \frac{١٠}{١٠٠} \times ٣٠٠٠٠٠ \right) \times \frac{٥}{١٥}$$

$$= ١٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{ونصيب عام ١٩٨٣ من علاوة الرد} = \left( \frac{١٠}{١٠٠} \times ٣٠٠٠٠٠ \right) \times \frac{٤}{١٥}$$

$$= ٨٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{وكذلك فان فائدة السندات عن عام ١٩٨٢} = ٣٠٠٠٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠}$$

$$= ٣٦٠٠٠٠ \text{ ج}$$

$$\text{ومائسدة قرض السندات عن عام ١٩٨٣} = ٢٤٠٠٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠}$$

$$= ٢٨٨٠٠ \text{ ج}$$

وسوف تتخذ القيود الدفترية الشكل التالي عند رد قيمة السندات  
واثبات الفوائد المستحقة سنويا :

٨٢/١٢/٣١

من مذكورين

٦٠٠٠ د / علاوة رد سندات

٦٠٠٠٠ د / قرض السندات ١٢٪

٦٦٠٠٠ الى د / حملة السندات

اثبات المستحق عن رد جزء من السندات

٣٦٠٠٠	من ح / فائدة قرض السندات	٨٢/١٢/٣١
٣٦٠٠٠	الى ح / حملة السندات	
	الفوائد المستحقة لحملة السندات	
١٠٢٠٠٠	من ح / حملة السندات	٨٢/١٢/٣١
١٠٢٠٠٠	الى ح / البنك - جارى	
	سداد اجمالى المستحق لحملة السندات	
١٠٠٠٠	من ح / فائدة قرض السندات	٨٢/١٢/٣١
١٠٠٠٠	الى ح / علاوة رد سندات	
	تحميل الفائدة بنصيب العام من علاوة الرد	
٤٦٠٠٠	من ح / الارباح والخسائر	٨٢/١٢/٣١
٤٦٠٠٠	الى ح / فائدة قرض السندات	
	اقفال العباء الفترى فى الحساب الختامى	
من مذكورين		٨٣/١٢/٣١
٦٠٠٠	ح / علاوة رد سندات	
٦٠٠٠٠	ح / قرض السندات ١٢٪	
٦٦٠٠٠	الى ح / حملة السندات	
	اثبات المستحق من رد جزء من السندات	
٢٨٨٠٠	من ح / فائدة قرض السندات	٨٣/١٢/٣١
٢٨٨٠٠	الى ح / حملة السندات	
	الفوائد المستحقة لحملة السندات	

٩٤٨٠٠ من ح / حملة السندات ٨٣/١٢/٣١  
٩٤٨٠٠ الى ح / البنك - جارى  
سداد اجمالي المستحق لحملة السندات

٨٠٠٠ من ح / فائدة قرض السندات ٨٣/١٢/٣١  
٨٠٠٠ الى ح / علاوة رد سندات  
تحميل الفائدة عن العام بنصيبها من علاوة الرد

٣٦٨٠٠ من ح / الارباح والخسائر ٨٣/١٢/٣١  
٣٦٨٠٠ الى ح / فائدة قرض السندات  
اقفال العيب الفترى فى الحساب الختامى

هذا مع مراعاة ضرورة الاخذ فى الاعتبار الاختلاف فى السنة المالية عن  
سنة قرض السندات فى حالة اصدار السندات فى تاريخ اثناء السنة المالية  
لان المثال السابق افترض اصدار السندات فى بداية السنة المالية .

#### القيود الدفترية لتحويل السندات الى اسهم :

لقد نصت المادة رقم (١٦٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٨١ على انه يجوز للشركة اصدار سندات قابلة للتحويل الى اسهم  
وذلك وفقا لمجموعة من الضوابط من اهمها ضرورة الا يقل سعر اصدار  
السند عن القيمة الاسمية للسهم ، والا تجاوز قيمة السندات القابلة للتحويل  
الى اسهم بالاضافة الى قيمة اسهم الشركة القائمة قيمة رأس المال المرخص  
به . وكذلك فلقد قررت المادة رقم (١٦٦) من اللائحة التنفيذية حق الاولوية  
لمساهمي الشركة فى الاكتتاب فى السندات القابلة للتحويل الى اسهم . أما  
المادة رقم (١٦٧) فقد اوضحت بأن تحويل السندات الى اسهم لا يتم  
الا بموافقة حملة السندات .

وتستهدف القيود الدفترية فى هذه الحالة الى اقفال أو تخفيض  
ح / قرض السندات بما تم تحويله من السندات مع زيادة ح / رأس مال

الاسهم مع مراعاة ما اذا كانت الاسهم المصدرة قد صدرت بعلاوة اصدار على اعتبار انها تمثل زيادة في رأس مال الشركة . ويمكن أن تتخذ القيود الشكل التالي :

× × من د / قرض السندات  
× × الى د / حملة السندات  
استحقاق حملة السندات

× × من د / حملة السندات  
الى مذكورين  
× × د / رأس مال أسهم عادية  
× × د / علاوة اصدار ( ان وجدت )  
تحويل سندات من وافق من حملة السندات

× × من د / حملة السندات  
× × الى د / البنك — جارى  
رد المبالغ لحملة السندات غير الموافقين على التحويل

وقبل أن نختتم المعالجة المحاسبية لرد السندات ، نود الإشارة الى نقطة هامة وهى أن على شركة المساهمة أن تعمل على تدبير الاموال اللازمة لرد قيمة السندات وبصفة خاصة اذا كان رد السندات سيتم دفعة واحدة فى تاريخ معين ، ولذلك تلجأ معظم الشركات الى حجز مبلغ سنوى من ارباحها القابلة للتوزيع لتكوين احتياطي لرد السندات يستثمر خارج الشركة فى أحد نواحي الاستثمار المضمون والذي يتمتع بسيولة مرتفعة ، بحيث يعادل مجموع الاقساط السنوية المستثمرة والفائدة من استثمارها ، القيمة التى سIRD بها قرض السندات ، ( القيمة الاسمية ، بعلاوة رد ، بخصم رد ) . ومن ثم سنجد أن الشركة سيقدر لها فى تاريخ استحقاق رد السندات المبالغ اللازمة للرد ، وبذلك تتجنب المشاكل المترتبة على عدم الوفاء بالتزاماتها قبل حملة السندات .

## اسئلة وتبايرين

### الفصل العاشر

اولا : الاسئلة :

#### السؤال الاول :

هل توافق او لا توافق على العبارات التالية مع ابداء السبب باختصار:

١ - تعتبر الاسهم حصصا في رأس المال في حين تعتبر السندات قروضا من الغير .

٢ - يشترط لسداد فائدة قرض السندات تحقيق الشركة للارباح .

٣ - تشترك الاسهم والسندات في ضرورة رد قيمتها بعد اجل محدد .

٤ - يمكن اصدار كل من الاسهم والسندات بقيمة اصدار تزيد او تقل عن القيمة الاسمية لهما .

٥ - تتشابه المبررات التي تستخدم لاصدار الاسهم والسندات بعلاوة اصدار .

٦ - تختلف المعالجة المحاسبية لعلاوة اصدار الاسهم عن تلك المعالجة التي تستخدم لعلاوة اصدار السندات .

٧ - يمثل الغيب الفترى لفائدة السندات في جميع الاحوال الفائدة المسددة لحملة السندات خلال السنة المالية .

٨ - يفضل اظهار خصم الاصدار مطروحا من القيمة الاسمية للسندات في الميزانية العمومية .

#### السؤال الثاني :

استشارتك شركة مساهمة أصدرت سندات بخصم اصدار في تحديد طريقة مناسبة للتصرف في هذا الخصم ومعالجته محاسبيا .

فالمطلوب تحديد طرق التصرف والمعالجة المحاسبية لخصم الاصدار واقتراح الطريقة التي تراها مناسبة لطبيعة خصم الاصدار .

### السؤال الثالث :

« عند توزيع خصم الاصدار او علاوة الاصدار على سنوات قرض السندات ، يتم تحديد درجة الاستفادة الفترية من قرض السندات » .  
اشرح هذه العبارة مبينا العوامل المختلفة التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد درجة الاستفادة الفترية مع اعطاء بعض الامثلة الرقيمة للايضاح .

#### ثانيا : المتبارين :

##### التمرين الاول :

في اول مايو ١٩٨٣ طرحت احدى شركات المساهمة للاكتتاب العام ٤٠٠٠ سند ٨٪ بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه ، وعلاوة اصدار ١٠ جنيه ، على ان ترد السندات دفعة واحدة بعد ٤ سنوات ، وكانت شروط الاكتتاب تقضى بسداد قيمة السند كالاتي :

٤٥ جنيه قسط اكتتاب ( مع ٥٠٪ من العلاوة ) من ٥/١ — ٥/٣٠

٢٥ جنيه قسط تخصيص ( مع باقى العلاوة ) من ٨/١ — ٨/٣١

٤٠ جنيه قسط آخر من ٩/١ — ٩/٣٠

وقد تم الاكتتاب في ٦٥٠٠ سند ، وقد قررت الشركة اجراء التخصيص

#### على النحو التالى :

- ١ — ردت اموال لمكتبتين قدرها ٢٢٥٠٠ جنيه .
  - ٢ — خصصت سندات بالكامل لمكتبتين في ١٠٠٠ سند .
  - ٣ — خصصت باقى السندات بين المكتبتين بالتناسب .
- وقد طلب قسط التخصيص وسدد في موعده ، وقد طالب القسسط الاخير وسدد بالكامل فيها عدا مكتب في ٢٠٠ سند كان قد خصص له سندات بالكامل لم يتمكن من سداد القسط الاخير .

#### والمطلوب :

- ١ — اجراء القنود الدفترية لاثبات ما تقدم .
- ٢ — بيان كيفية التصرف في علاوة الاصدار علما بان شروط الاصدار تحدد



سريان الفائدة على قرض السندات ابتداء من اول اكتوبر ١٩٨٣ ،  
وتسدد سنويا ، وان السنة المالية للشركة تنتهى فى ٣١ ديسمبر من  
كل عام .

### التمرين الثانى :

باستخدام بيانات التمرين الاول ، وبافتراض ان شروط اصدار  
السندات تقضى برد قيمة السندات على اربعة دفعات سنوية متساوية عن  
طريق السحب هذا بالإضافة الى ان القسط الاخير قد سدد فى موعده  
بالكامل دون تأخير .

### المطلوب :

- ١ — اجراء القيود الدفترية الخاصة باصدار ورد السندات سنويا .
- ٢ — بيان كيفية التصرف فى علاوة الاصدار .
- ٣ — تصوير ح / فائدة قرض السندات ، ح / علاوة الاصدار .

### التمرين الثالث :

فى اول يناير ١٩٨٠ اصدرت احدى الشركات المساهمة للاكتتاب العام  
١٠٠٠ سند بفائدة ١٢ ٪ سنويا ، تسدد نصف سنويا ، وبقيمة اسمية ٢٠٠  
جنيه وسعر اصدار ١٩٥ جنيه للسند الواحد تسدد على النحو التالى :  
٨٠ جنيه قسط اكتتاب — ٤٥ جنيه قسط تخصيص — ٧٠ جنيه قسط آخر  
وقد وردت اكتتابات فى ٢٠٠٠ سند تم تخصيصها بالتناسب بين المكتتبين مع  
حجز المبالغ الزائدة لسداد الاقساط التالية .

وقد طلب قسط التخصيص وسدد فى موعده ، وطلب القسط الاخير  
وسدد بالكامل حتى آخر يونيو ١٩٨٠ ، وقد تقرر بدء سريان الفائدة ابتداء  
من اول يوليو ١٩٨٠ .

### والمطلوب :

بيان كيفية التصرف فى خصم الاصدار ، وتصوير ح / خصم الاصدار  
وفائدة السندات من الثلاث سنوات المنتهية فى ٣١/١٢/٨٠ ، ٣١/١٢/٨١ ،

١٩٨٢/١٢/٣١ وذلك في الحالات التالية :

- ١ - حالة رد قيمة قرض السندات دفعة واحدة بعد ٥ سنوات .
- ٢ - حالة رد قيمة قرض السندات على ٤ دفعات سنوية متساوية .

#### التمرين الرابع :

في أول يناير ١٩٨٠ اصدرت الشركة المتحدة للانتاج المعدنى - شركة مساهمة مصرية - ٥٠٠٠ سند قيمة اسمية ٢٠٠ جنيه للسند وسعر اصدار ٢٥٠ جنيه بمعدل فائدة ١٥٪ سنوياً تسدد في ٣١ ديسمبر من كل عام على ان يسدد القرض بعد ٤ سنوات دفعة واحدة ، ولقد تم الاكتتاب في السندات المصدرة وسددت قيمتها بالكامل ، فاذا علمت ان تاريخ انتهاء السنة المالية للشركة هو ٣١ ديسمبر من كل عام .

#### فالمطلوب :

- ١ - اجراء قيود اليومية اللازمة لاصدار قرض السندات .
- ٢ - تصوير حسابى فائدة السندات ، وعلاوة اصدار قرض السندات عن السنوات المنتهية في ٣١ / ١٢ / ١٩٨٠ ، ٣١ / ١٢ / ١٩٨١ ، ٣١ / ١٢ / ١٩٨٢ .

#### التمرين الخامس :

في ٢٥ فبراير ١٩٧٨ طرحت احدى شركات المساهمة للاكتتاب العام ١٠٠٠ سنة قيمة اسمية ٢٠٠ جنيه ، وبفائدة ٦٪ سنوياً تدفع كالاتى :

- ١٠٠ جنيه قسط اكتتاب يسدد خلال المدة من ٣/١ - ٣/٣١ .
- ٦٠ جنيه قسط تخصيص يسدد خلال المدة من ٥/١ - ٥/٣١ .
- ٣٠ جنيه قسط اول يسدد خلال المدة من ٧/١ - ٧/٣١ .
- ١٠ جنيه قسط آخر يسدد خلال المدة من ١٢/١ - ١٢/٣١ .

وقد تم تغطية الاكتتاب في السندات مرة ونصف فقامت الشركة برد اكتتابات لبعض المكتتبين في ٢٠٠ سند لم تخصص لهم أية سندات في حين قامت بتخصيص باقى السندات على المكتتبين وتم حجز المبالغ الزائدة لسداد

الاقساط التالية وقد طلبت الاقساط وسددت في مواعيدها ، فاذا علمت ان شروط الاصدار قد نصت على :

- ١ — يبدأ سريان الفائدة بعد سداد القسط الاخير مباشرة .
- ٢ — تسدد الفائدة كل ٦ شهور مع تخصيص حساب خاص بالبنك لسداد تلك الفوائد .
- ٣ — تسدد السندات بعد ٥ سنوات دفعة واحدة بخضم رد يبلغ ١٠٪ من القيمة الاسمية .
- ٤ — تنتهى السنة المالية للشركة في ٣١ ديسمبر من كل عام .

#### **والمطلوب :**

- ١ — اجراء القيود اللازمة لاصدار السندات ، وقيود سداد فائدة السندات خلال العامين الاول والثانى علما بأن هناك حملة سندات يمتلكون ٥٠٠ سند لم يتسلموا الفائدة المستحقة عن النصف الثانى لعام ١٩٨٠ .
- ٢ — اجراء القيود اللازمة لرد السندات بعد ٥ سنوات من تاريخ تمام سداد قيمتها .
- ٣ — تصوير ح / فائدة السندات عن السنتين المنتهيتين في ٣١/١٢/١٩٧٨ ، ٣١/١٢/١٩٧٩ .
- ٤ — بيان اثر العمليات السابقة على الحسابات الختامية والميزانية العمومية في ٣١/١٢/١٩٧٨ ، ٣١/١٢/١٩٧٩ .

#### **التمرين السادس :**

- فيما يلى بعض الارصدة الظاهرة ببيزائية احدى شركات المساهمة وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ :
- ٢٠٠٠٠ جنيه رأس المال المرخص به ( ٤٠٠٠ سهم عادى قيمة اسمية ٥ جنيه ) .
- ١٠٠٠٠٠ جنيه رأس المال المصدر ( ٢٠٠٠ سهم عادى قيمة اسمية ٥ جنيه مدفوع بالكامل ) .

٨٠٠٠٠ جنيه احتياطي عام .

٥٠٠٠٠ جنيه قرض سندات ٨٪ ( ١٠٠٠ سند قابلة للتحويل الى أسهم ،  
قيمة اسمية ٥٠ جنيه مدفوع بالكامل ) .

١٨٠٠٠ جنيه حساب البنك جارى .

وفي أول يناير ١٩٨٤ ، تقرر زيادة رأس المال المصدر للشركة الى  
الحد الاقصى المرخص به وذلك عن طريق :

١ - تحويل قرض السندات الى أسهم مدفوعة القيمة بالكامل . وبعد  
موافقة حملة السندات تم اصدار الاسهم وقد اكتتب المساهمين  
القدامى في ٨٠٠ سهم وطرح الباقي للاكتتاب العام ، وتم الاكتتاب  
فيها بالكامل وسددت القيمة دفعة واحدة .

٢ - تم اصدار أسهم منحه باستخدام الاحتياطي العام في حدود باقى  
الزيادة المطلوبة .

#### والمطلوب :

- ١ - اجراء القيود الدفترية اللازمة لاثبات زيادة رأس المال .
- ٢ - تحديد معدل توزيع الاسهم المجانية على المساهمين القدامى .
- ٣ - تصوير الميزانية العمومية للشركة بعد تنفيذ زيادة رأس المال مباشرة .

#### التمرين السابع :

فيما يلى بعض الارصدة الظاهرة بميزانية احدى شركات المساهمة  
في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ :

٢٠٠٠ جنيه بنك - فائدة سندات ، ٥٠٠٠ جنيه فائدة سندات مستحقة .  
٢٠٠٠٠ قرض سندات ١٠٪ ( ١٠٠٠ سند قيمة اسمية ٢٠٠ جنيه مدفوع  
بالكامل ) . وقد تمت العمليات الآتية خلال عام ١٩٨٤ :

- ١ - خلال شهر فبراير تقدم حملة سندات يمتلكون ٦٠ سند لاستلام  
الفوائد المستحقة لهم عن عام ١٩٨٣ .
- ٢ - في أول اكتوبر تسلم حملة سندات يمتلكون ٨٠٠ سند الفائدة  
المستحقة لهم عن عام ١٩٨٤ .

٣ - اتضح انه قد تم اصدار تلك السندات في أول اكتوبر ١٩٨٢ ، على أن ترد تلك السندات على ٥ دفعات سنوية متساوية القيمة في أول اكتوبر من كل عام .

#### والمطلوب :

- ١ - اجراء القيود الدفترية لاثبات العمليات السابقة .
- ٢ - تصوير ح / فائدة السندات و ح / حملة السندات ، و ح / بنك فائدة سندات من سنوات القرض .
- ٣ - بيان أثر العمليات السابقة على الحسابات الختامية والميزانية العمومية في ٣١/١٢/١٩٨٣ .

#### التمرين الثامن :

في ١/٧/١٩٨٠ اصدرت احدى شركات المساهمة ٨٠٠٠ سند ١٢٪ سنويا قيمة اسمية ٢٠ جنيه وعلاوة اصدار ٥ جنيه ، وتنص شروط الاصدار على رد السندات على ثلاث دفعات سنوية غير متساوية بطريقة السحب ابتداء من ١/٧/١٩٨١ .

وقد بلغت عدد السندات التي تسدد في كل دفعة كالاتى :

- الدفعة الاولى ١٠٠٠ سند .
- الدفعة الثانية ٢٠٠٠ سند .
- الدفعة الثالثة ٥٠٠٠ سند .

فاذا علمت أن :

- ١ - تسدد الفوائد نصف سنويا .
- ٢ - تنتهى السنة المالية للشركة في ٣١ ديسمبر من كل عام .

#### والمطلوب :

- ١ - تصوير ح / علاوة الاصدار ، و ح / فائدة السندات عن الثلاث سنوات المنتهية في ٣١/١٢/١٩٨٠ ، ٣١/١٢/١٩٨١ ، ٣١/١٢/١٩٨٢ .
- ٢ - بيان أثر العمليات السابقة على الحسابات الختامية والميزانية العمومية في ٣١/١٢/١٩٨١ .

## الفصل الحادى عشر

### القوائم المالية الختامية وتوزيعات

#### الأرباح

يرتبط علم المحاسبة بوظيفتى القياس والاتصال ، حيث يهتم بقياس نتيجة النشاط والمركز المالى للمشروع فى نهاية كل فترة مالية محددة ( عادة سنة ) وإبلاغ نتائج القياس لأصحاب المصالح بالمشروع . ومن الملاحظ أن قواعد القياس المحاسبى تخضع فى غالبيتها الى مجموعة من القواعد المحاسبية المتعارف عليها لقياس الربح أو قياس المركز المالى ، ولا تختلف تلك القواعد تبعاً للشكل التنظيمى للمشروع . فقواعد قياس الربح فى المشروعات الفردية لن تختلف عن تلك القواعد فى شركات الأشخاص ، ولن تختلف عن تلك القواعد فى شركات الأموال . أما بالنسبة لوظيفة الاتصال ، فإنها تتطلب أعداد مجموعة من القوائم المالية ، تحتوى على مجموعة من المعلومات الضرورية يتم تبويبها بطريقة تتماشى مع الفرض من أعدادها وتخدم احتياجات مستخدمي تلك القوائم .

ومن ثم يتم فى نهاية السنة المالية للشركة إعداد مجموعة من القوائم الختامية لإظهار نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة مع بيان كيفية التصرف فى تلك الأرباح أو الخسائر بين الشركاء أو المساهمين ، هذا بالإضافة الى إظهار مكونات المركز المالى فى تاريخ نهاية هذه الفترة . ولا يختلف جوهر تلك القوائم عن تلك التى تعد فى المنشآت الفردية أو



شركات الأشخاص . ومن ناحية أخرى نجد أن طبيعة شركات الأموال  
— وخاصة شركات المساهمة — من حيث الفصل بين الملكية والإدارة ،  
وتحملها عبء القيام بأهم المشروعات وأكبرها حجماً ، أدت إلى تدخل الدولة  
لتنظيم أعداد القوائم المالية الختامية في شركات المساهمة من حيث ما يجب  
أن تشتمل عليه كحد أدنى من البيانات يفيد في إجراء التحليل المالي  
وتقديم المعلومات الكافية لمستخدمي تلك البيانات سواء من داخل الشركة  
أو خارجها . وكذلك تدخلت الدولة في توزيعات الأرباح على المساهمين من  
خلال رسم الخطوط العريضة لعملية التوزيع بما يكفل ضرورة تكوين  
الاحتياطيات مما يدعم المركز المالي للشركة ويعمل على ضمان استثمارها  
وإمكانية توسعها مستقبلاً . وبذلك يتضح أن تدخل الدولة في هذا الصدد  
استهدف حماية قارئ القوائم المالية ومستخدميها من البيانات غير السليمة  
أو غير الكافية اللازمة للحكم على كفاءة الإدارة ومعرفة المركز المالي للشركة  
والمحافظة على القيمة الاقتصادية لرأس المال المستثمر عن طريق تكوين  
الاحتياطيات وحجز جزء من الأرباح السنوية لمقابلة متطلبات التوسع  
المستقبلية . وأخيراً نلاحظ أنه غالباً ما تنص التشريعات التي تنظم أعمال  
الشركات على ضرورة نشر القوائم المالية الختامية للشركة المساهمة وفقاً  
لنماذج معينة تحدد جداً أدنى للمعلومات التي تشتمل عليها وطريقة تبويبها .  
ولقد ساريت التشريعات في جمهورية مصر العربية هذا الاتجاه ،  
فلقد صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، ليشتمل كل  
منهما على مجموعة من النصوص تحدد الاعتبارات الواجب أخذها في  
الحسبان عند إعداد القوائم المالية الختامية في شركات الأموال ، هذا بشرط  
الاعتراض ذلك مع القواعد المحاسبية المتعارف عليها والتي تحكم تلك  
القوائم بصفة عامة . وسوف نستعرض ما جاءت به تلك النصوص  
وما تشتمل عليه من جوانب أساسية تحكم إعداد وعرض نتيجة أعمال  
الشركة ومركزها المالي على مدار حياة المشروع الإنتاجية .

فلقد تضمن الباب الثانى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، فى الفصل الاول منه ، على مجموعة من المواد ( من المادة رقم ٣٩ الى رقم ٤٤ ) توضيح قواعد قياس وتوزيع الارباح فى شركات المساهمة ، ومن أهم ما تضمنته تلك المواد ما يلى :

١ - ضرورة أن يكون لكل شركة سنة مالية تتحدد بموجب النظام الاساسى للشركة وتتخذ كأساس لاعداد القوائم المالية الختامية ( المادة رقم ٣٩ ) .

٢ - ضرورة تكوين الاحتياطيانات ( الارباح المحجوزة ) بما يكفل المحافظة على القوة الاقتصادية لرأس المال المستثمر ومقابلة التوسعات المتوقعة وتدعيم المركز المالى لتلك الشركات من خلال اعادة استثمار تلك الارباح المحجوزة . ولقد نصت المادة رقم (٤٠) على أن : الارباح الصافية للشركة هى الارباح الناتجة من العمليات التى ينفذتها الشركة وفلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الارباح وبعد حساب وتجنيب كافة الاستهلاكات والمخصصات التى تقضى الاصول المحاسبية بحسابها وتجنيبها قبل اجراء أى توزيع بأية صورة من الصور .

وبعد تحديد صافى الارباح عن العام ، يتم تجنيب جزء من الارباح الصافية لتكوين الاحتياطيانات الضرورية ، ولقد تضمنت المادة تلك تحديدا لتلك الاحتياطيانات كالاتى :

( ١ ) تجنيب جزء من عشرين على الاقل ( ٥ ٪ ) لتكوين احتياطي قانونى ويجوز للجمعية العامة للمساهمين وقف تجنيب هذا الاحتياطي اذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال . على أن يجوز استخدام الاحتياطي القانونى فى تغطية خسائر الشركة وفى زيادة رأس المال عن طريق اصدار أسهم متجة ( مجانية ) للمساهمين كما سبق وأن أوضحنا عند دراسة اصدار أسهم زيادة رأس المال فى شركات المساهمة .

( ب ) يجوز لنظام الشركة أن ينص على تجنيب نسبة أخرى من الارباح

المساهمة لتكوين احتياطي نظامي . على أن يحدد النظام الهدف أو الاهداف من تكوينه . فاذا لم ينص النظام على تلك الاغراض ، جاز للجمعية العامة العادية - بناء على اقتراح مجلس الادارة - أن تقرر استخدامه فيما يعود بالنفع على الشركة أو على المساهمين .

( ج ) كذلك يجوز للجمعية العامة بنسأ على اقتراح مجلس الادارة تكوين احتياطيات أخرى .

٣ - جواز توزيع الارباح الرأسمالية ( ارباح بيع أصول ثابتة ) .  
فالأصل أن تلك الارباح غير قابلة للتوزيع وتجنب في حساب احتياطي خاص ( استبدال أو احلال أصول ثابتة ) ، ولكن يجوز بموافقة الجمعية العامة توزيع نسبة من الارباح الصافية التي تحققت الشركة نتيجة بيع اصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه بشرط ألا يترتب على ذلك عدم تمكين الشركة من إعادة أصولها الى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة (المادة ٤٠) .

٤ - تحديد قواعد عامة لتوزيعات الارباح بعد حجز الاحتياطيات المختلفة ، يتم الاسترشاد بها والعمل بما جاء بها ، ومن أهم تلك القواعد :  
( ١ ) يكون للعاملين بالشركة نصيب في الارباح التي يقرر توزيعها تحدده الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة بما لا يقل عن ١٠ ٪ من هذه الارباح ولا يزيد على مجموع الاجور السنوية للعاملين بالشركة .  
وفي حالة زيادة النسبة المقررة للعاملين عن ١٠ ٪ نصت اللائحة التنفيذية من القانون على أنه اذا كان النظام الاساسي يحدد للعاملين نصيبا في الارباح يزيد على ١٠ ٪ ولا يجاوز مجموع الاجور السنوية للعاملين بالشركة ، جنب نصيب العاملين في الزيادة على ١٠ ٪ في حساب خاص يستثمر لصالح العاملين ، ويجوز توزيع مبالغ منه على العاملين في السنوات التي لا تتحقق فيها ارباح بسبب خارج عن ارادة الشركة أو استخدامه في انشاء مشروعات اسكان أو خدمات تعود عليهم بالنفع ، وذلك وفقا لما يقرره مجلس الادارة

أو الشريك أو الشركاء المديرون بحسب الاحوال ( المادة ١٩٦ من اللائحة التنفيذية ) .

( ب ) تختص الجمعية العامة العادية للمساهمين باقرار كيفية استخدام ما تبقى من الارباح الصافية بعد أداء المبالغ المشار اليها من قبل، وبعد تحديد النسبة المخصصة كمكافأة لاعضاء مجلس الادارة من الارباح الصافية ( المادة ٤٢ من القانون ) .

( ج ) عدم جواز التصرف في الاحتياطات والمخصصات المشار اليها فيما سبق في غير الابواب المخصصة لها الا بموافقة الجمعية العامة .

( د ) لا يجوز توزيع الارباح اذا ترتب على ذلك منع الشركة من أداء التزاماتها النقدية في مواعييدها ، واعطى القانون لدائتي الشركة حق طلب ابطال مثل هذا الاجراء من المحكمة المختصة ( المادة رقم ٤٣ من القانون ) .

( هـ ) يستحق كل من المساهم والعامل حصته في الأرباح بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بتوزيعها . ويتعين على مجلس الادارة أن يقوم بتنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الارباح على المساهمين والعاملين خلال شهر على الاكثر من تاريخ صدور القرار . كما لا يلزم المساهم أو العامل برد الارباح التي قبضها — على وجه يفتق مع أحكام هذا القانون — ولو منيت الشركة بخسائر في السنوات التالية ( المادة رقم ٤٤ من القانون ) .

( و ) لا تطل الاحكام السابقة بنظام توزيع الارباح المطبق على الشركات القائمة وقت نفاذ هذا القانون اذا كان افضل من الاحكام المشار اليها ( المادة رقم ٤١ من القانون ) .

اما اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فقد جاءت مكمله للنصوص السابق ذكرها والواردة بالقانون ، ومحددة للاجراءات التنفيذية لما جاء بتلك النصوص ، ويتضح ذلك مما جاء بالمواد من رقم ١٨٦ الى رقم ١٩٩ من اللائحة التنفيذية . ويمكن استخلاص النقاط الاساسية التالية من نصوص تلك المواد :



## ١ - تحديد المقصود بالسنة المالية :

يكون لكل شركة سنة مالية يعينها النظام ، ولا يجوز أن تزيد مدتها على اثني عشر شهرا ، واستثناء من ذلك يجوز اطالة السنة المالية الاولى للشركة الى ما لا يجاوز التاريخ المحدد لنهاية السنة المالية التالية للسنة التي يتم فيها التأسيس . وفي حالة تعديل بداية السنة المالية ونهايتها ، يجب أن تقوم الشركة باعداد ميزانية تسوية انتقالية عن المدة من تاريخ انتهاء السنة المالية قبل التعديل الى تاريخ بداية السنة المالية بعد التعديل . ( المادة رقم ١٨٦ من اللائحة التنفيذية ) .

## ٢ - الوثائق التي تعد في نهاية السنة المالية

تعد ادارة الشركة في نهاية كل سنة مالية الوثائق التالية :

( ١ ) الميزانية .

( ب ) حساب الارباح والخسائر .

( ج ) تقرير مكتوب عن موقف الشركة ونشاطها خلال السنة .

## ٣ - ضرورة الالتزام بتوقيت محدد :

بعد انتهاء السنة المالية لاعداد تلك الوثائق فقد نصت المادة رقم ١٨٩ من اللائحة التنفيذية على انه يجب أن يكون حساب الارباح والخسائر وتقرير مجلس الادارة معدا قبل الموعد المقرر لاجتماع الجمعية العامة للشركة بشهرين على الاقل ووضعها تحت تصرف مراقبي الحسابات خلال الفترة المذكورة مع مراعاة عدم تغيير الشكل الذي تقدم به الميزانية وحساب الارباح والخسائر للشركة من سنة مالية الى سنة مالية اخرى لتسهيل عمليات اجراء المقارنات والتعرف على تطور مفرداتها . مع جواز احداث بعض التغيير على سبيل الاستثناء مع ضرورة الاشارة الى ذلك بالوثيقة التي حدث بها التغيير . وبيان ذلك وايضاح اسبابه .

#### ٤ - الالتزام بالنماذج المحددة للوثائق المطلوبة :

حددت اللائحة التنفيذية البيانات الواجب أن تتضمنها هذه الوثائق والتي تمثل الحد الأدنى لما يمكن أن تشتمل عليه تلك الوثائق من خلال ارفاق نماذج لكل من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وحساب تقرير الأرباح وبيانات مجلس الإدارة ، علاوة على قائمة الموارد المالية واستخداماتها وباستعراض البيانات الواردة بالنماذج المرفقة ، والتركيز على حساب التوزيع لما له من طبيعة خاصة ، يمكن استخلاص النقاط التالية :

( ١ ) **الميزانية :** من الملاحظ أن معظم البيانات الضرورية والتي تمثل الحد الأدنى للبيانات في الميزانية ، تماثل تلك البيانات الواردة بالميزانية المعدة طبقا للنظام المحاسبي الموحد لشركات القطاع العام ، ( أصول ثابتة ، مشروعات تحت التنفيذ ، ا. . . ) وكذلك فإن مسميات مفردات الميزانية وطريق عرضها وتبويبها تماثلت إلى حد كبير مع ما هو قائم ونفا للنظام المحاسبي الموحد . وقد يرجع ذلك إلى رغبة المشرع في استخدام أساس موحد لعرض البيانات لتسهيل جميع البيانات على مستوى وحدات القطاع الخاص ، أو إمكانية إجراء المقارنات من بيانات القطاع العام والقطاع الخاص على أساس موحد .

( ب ) **حساب الأرباح والخسائر :** يختص هذا الحساب بالتوصل إلى صافي أرباح العام القابلة للتوزيع أو صافي خسائر العام ، من خلال ثلاثة مراحل ، تختص الأولى بضرورة اظهار مجمل الربح أو مجمل الخسارة من خلال اجراء مقابلة بين إيرادات المبيعات وتكلفة تلك المبيعات بصورة اجمالية لا تشتمل على تفاصيل قد تلحق الضرر بالشركة إذا تم افشائها . أما المرحلة الثانية فتخصص لاطهار نتيجة النشاط ( ربح أو خسارة ) ، ثم أخيرا تبين المرحلة الثالثة صافي الأرباح القابلة للتوزيع من خلال تعديل أرباح النشاط بالمفردات الإضافية المؤثرة على أرباح أو خسائر الشركة .



مع اظهر ذلك الجزء من الارباح الرأسمالية الذى سيتم توزيعه ، وذلك الجزء الذى سيرحل الى الاحتياطي الرأسمالى .

( ج ) **قائمة الموارد والاستخدامات :** وتمثل هذه القائمة اجراء مقارنة بين مقدار الاموال التى تم تدبيرها خلال العام من المصادر المختلفة (داخيلة أو خارجية أو ذاتية ) واستخدامات تلك الاموال .

( د ) **حساب توزيع الارباح ،** يبين هذا الحساب كيفية التصرف فى صافي ارباح الشركة وفقا للقواعد التى نظمها القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وتظهر اوجه توزيع الارباح المختلفة فى الجانب المدين من هذا الحساب ، اما الجانب الدائن فسوف يظهر صافي ارباح العام والتى تمثل الارباح الناتجة من العملية بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الارباح وبعد حساب وتجنيد كلفة الاستهلاكات والمخصصات التى تقضى القواعد المحاسبية بحسابها قبل اجراء أى توزيع . وكذلك فقد يظهر فى الجانب الدائن لحساب التوزيع أى احتياطات سيتم توزيعها أو الارباح الرأسمالية التى قررت الجمعية العامة توزيعها بشرط مراعاة الشروط السابق ذكرها فيما يتعلق بجواز توزيع كل من الاحتياطات والارباح الرأسمالية .

ويتخذ النموذج المرفق باللائحة التنفيذية وملاحقها الشكل التالي :

د / توزيع الارباح عن السنة المنتهية في

السنة الجارية	البيان	سنة المقارنة	السنة الجارية	البيان	سنة المقارنة
xx	صافي خسائر العام	xx	صافي أرباح العام القابلة للتوزيع	xx	xx
xx	خسائر مرحلة من العام السابق	xx	أرباح مرحلة من العام السابق	xx	xx
xx	احتياطي قانوني	xx	احتياطيات محسولة ( بالتفصيل )	xx	xx
xx	احتياطي نظامي				
xx	احتياطيات أخرى ( بالتفصيل )				
xx	مكافأة مجلس الإدارة				
xx	نصيب المساهمين				
xx	نصيب العاملين				
xx	أرباح مرحلة للعام التالي				

وهنا نراعى الحدود التالية للتوزيع والتي ذكرتها اللائحة التنفيذية :

- ١ - ٥ ٪ على الأقل - من صافي الربح - احتياطي قانوني .
- ٢ - أى نسبة يحددها النظام الاساسى للشركة أو الجمعية العامة  
كاحتياطي نظامي .
- ٣ - تجنيب أية احتياطيات أخرى (بالتفصيل) تقرها الجمعية العامة  
للمساهمين .
- ٤ - بعد تجنيب المفردات السابقة (الاحتياطيات) والتي تمثل أرباحا  
محجوزة أو غير موزعة ، يمثل المتبقى أرباحا قابلة للتوزيع تقرره  
الجمعية العامة طريقة توزيعه في ضوء ما يلي :

( ١ ) يمنح مجلس الادارة مكانة لا تزيد عن ١٠ ٪ من الارباح القابلة للتوزيع

وذلك بعد توزيع ربح على المساهمين والعاملين لا تقل نسبته عن ٥ ٪ من رأس المال ، ما لم يحدد النظام نسبة أعلى .

( ب ) يجب الا تزيد ارباح حصص التأسيس ان وجدت عن ١٠ ٪ من الارباح القابلة للتوزيع بعد الوفاء بربح المساهمين بنسبة ٥ ٪ من رأس المال كما سبق .

( ج ) يجب الا يقل نصيب العاملين في الارباح النقدية عن ١٠ ٪ منها .  
فلو افترضنا ان صافي ارباح احدى شركات المساهمة بلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه ورصيد الارباح المرحلة من العام السابق ٦٠٠٠ جنيه وإن رأس المال المصدر والمدفوع للشركة بلغ ٢ مليون جنيه ، وقد اتضح وجود حصص تأسيس منوحة للغير مقابل التنازل عن حق معنوى ( براءة اختراع ) .

### والمطلوب :

اعداد مشروع توزيع الربح المقترح والمقدم الى الجمعية العامة للمساهمين .

بافتراض انه قد تم اقتراح توزيع ارباح (كوبون) تعادل ٢٠ ٪ من رأس المال وأن نظام الشركة ينص على تكوين احتياطي نظامي بمعدل ١٠ ٪ .

## الحل :

صافي الربح القابل للتوزيع ( ح / الارباح والخسائر ) ٨٠٠٠٠٠ جنيه

مقترح توزيعها كما يلي :

٤٠٠٠٠	٥٪ احتياطي قانوني
٨٠٠٠٠	١٠٪ احتياطي نظامي
—	احتياطيات اخرى

١٢٠٠٠٠ جنيه

٦٨٠٠٠٠ جنيه

٦٠٠٠٠٠ جنيه

٥٪ من رأس المال المدفوع كأرباح  
للمساهمين والعاملين كحد أدنى (دفعة  
أولى)

٥٨٠٠٠٠ جنيه

٥٨٠٠٠

٥٨٠٠٠

الباقى من الارباح  
١٠٪ مكافأة مجلس الإدارة  
١٠٪ أرباح حصص التأسيس

١١٦٠٠٠٠ جنيه

٤٦٤٠٠٠٠ جنيه

الباقى للتوزيع على المساهمين  
والعاملين

٣٠٠٠٠٠٠ جنيه

١٥٪ توزيعات مقترحة اضافية

١٦٤٠٠٠٠ جنيه

٦٠٠٠٠٠ جنيه

أرباح مرحلة من العام السابق

١٧٠٠٠٠٠ جنيه

جملة الارباح المرحلة للعام القادم

وفي هذه الحالة سيتم توزيع أرباح المساهمين والعاملين

( ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه ) كما يلي :

٣٦٠٠٠٠٠ جنيه

للمساهمين ( ٩٠٪ )

٤٠٠٠٠٠ جنيه

للعاملين نقدا ( ١٠٪ )

٤٠٠٠٠٠٠ جنيه

اجمالي

ومما سبق سيتخذ د / التوزيع عن العام ، الشكل التالي :

صافي أرباح العام	٨٠٠٠٠٠	احتياطي قانوني	٤٠٠٠٠
أرباح محولة من العام السابق	٦٠٠٠	احتياطي نظامي	٨٠٠٠٠
		مكافأة مجلس الإدارة	٥٨٠٠٠
		أرباح حصص التأسيس	٥٨٠٠٠
		أرباح المساهمين	٣٦٠٠٠٠
		أرباح العاملين	٤٠٠٠٠
		أرباح مرحلة للعام القادم	١٧٠٠٠٠
	<u>٨٠٦٠٠٠</u>		<u>٨٠٦٠٠٠</u>

٥ - اظهر بيانات السنة السابقة في الوثائق المرفقة كأساس للمقارنة مع ارقام السنة الجارية .

٦ - ولقد حددت اللائحة التنفيذية البيانات الواجب ادراجها في تقرير مجلس الإدارة والذي يتضمن نظرة شاملة عن تطور اعمال الشركة ومركزها خلال السنة المالية ، ومن أهم تلك البيانات :

( أ ) الحالة العامة للشركة ونتيجة الاعمال ومستقبل الاعمال .

( ب ) الأرباح المقترحة التي ستوزع على المساهمين .

( ج ) الاقتراحات الخاصة بالتحويل للاحتياطيات .

( د ) الأنشطة الرئيسية الخاصة بالشركة .

( هـ ) القيمة الحالية للأراضي اذا كانت القيمة الدفترية تختلف اختلافا كبيرا عن القيمة السوقية الحالية .

( و ) أى تغييرات رئيسية فى الأصول الثابتة أو أى شركات تابعة لها .

( ز ) نسبة حجم الاعمال وصافي الربح أو الخسائر موزعة على مختلف النشاطات الرئيسية للشركة .

## الفصل الثاني عشر

### انقضاء وتصفية شركات الاموال

يتم انقضاء شركات الاموال بطرق الانقضاء العامة التي تنقضى بها الشركات بوجه عام وفقا لنصوص القانون المدني ومن أهمها انتهاء المدة المحددة في نظامها الاساسى ، أو بانتهاء المشروع الذى قامت من أجله أو باستمرار المشروع مع اندماجها في شركة أخرى ، أو اذا تحققت خسائر جسيمة أدت الى نقص رأس مال الشركة بصورة جعلت من العسير على الشركة الاستمرار في مزاولة نشاطها ، أو بناء على طلب أحد الشركاء مع تقديم مبرر لذلك ، وأخيرا بطلان عقد الشركة من الناحية القانونية .

ولقد نظم قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أحكام انقضاء شركات الاموال وتصفياتها في المواد من ١٣٧ الى ١٥٤ . ولقد تضمنت تلك المواد كافة الأحكام الخاصة بإجراءات التصفية وتعيين المصطفى واختصاصاته وحقوقه وواجباته وإجراءات عزله . ومن ناحية أخرى فلقد ورد بنموذج القانون النظامى للشركات المساهمة بابا خاصا عن حل الشركة وتصفياتها .

وباستعراض نصوص تلك المواد ، أمكن التوصل الى النقاط التالية :

- ١ — يتم انقضاء وتصفية شركة المساهمة لعدة أسباب أهمها ،  
( أ ) اذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر بشرط عدم موافقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين على استمرارها ( مادة ٦٩ ) .  
( ب ) انقضاء الاجل المحدد للشركة كما هو وارد بالنظام الاساسى .
- ٢ — هناك مجموعة من الإجراءات المصاحبة لانقضاء شركات المساهمة وتصفياتها تتمثل في اشهار حل الشركة وتعيين المصطفى من بين الشركاء أو المساهمين أو غيرهم ، واشهار اسم المصطفى ، وطرق عزل المصطفى سواء بقرار من المحكمة أو بالكيفية التي تم تعيينه بها .
- ٣ — لقد حددت هذه المواد حقوق وواجبات المصطفى ، ومن أهم تلك الحقوق ، جرد أموال الشركة والتزاماتها ، استلام أموال الشركة ودفاتها



وجميع وثائقها ( المادة رقم ١٤٢ ) ، ومن أهم الالتزامات المقررة على المصفي القيام بجميع ما يلزم للمحافظة على أموال الشركة وحقوقها وان يستوفي ما للشركة من حقوق لدى الغير ، ومع ذلك لا يجوز مطالبة الشركة بالباقي من حصصهم الا اذا اقتضت اعمال التصفية ذلك ( المادة رقم ١٤٣ ) ، وعليه للقيام بذلك بيع مال الشركة منقولاً أو عقاراً والوفاء بما على الشركة من ديون وفقاً للأولويات المقررة ( المادتين ١٤٥ ، ١٤٨ ) ، ويتعين على المصفي كذلك تقديم إلى الجمعية العامة كل ستة شهور حساباً مؤقتاً عن اعمال التصفية ، على أن يقدم بعد الانتهاء من عملية التصفية حساباً ختامياً عن أعمال التصفية .

ومما سبق يتضح ان اجراءات التصفية في شركات الاموال لن تختلف عن تلك السابقة. دراستها في حالة انقضاء وتصفية شركات الاشخاص ، ولقد حاولنا أن نبين هذا التشابه من خلال استعراض ما نصت عليه مواد قانون الشركات الاخير .

#### **المعالجة المحاسبية لتصفية شركات الاموال :**

لا تختلف المعالجة المحاسبية للتصفية في شركات الاموال عنها في شركات الاشخاص سوى في اختلاف مسميات بعض الحسابات المستخدمة نتيجة لطبيعة الهيكل التنظيمي لها . ومن نواحي هذا الخلاف :

- ١ - يستخدم عند تصفية شركات المساهمة د/ المساهمين بدلا من ح / رأس مال الشركاء أو حقوق الشركاء .
- ٢ - يستخدم عند وجود قرض برهن ، نفى شركات المساهمة والتي تصدر سندات ، يستخدم / رهن قرض السندات بدلا من ح / قرض برهن .

وتتطلب المعالجة المحاسبية لتصفية شركات الاموال اقفال دفاتر الشركة من خلال تصوير مجموعة من الحسابات هي :

- ١ - د/ التصفية لظهور نتيجة عمليات التصفية من ربح أو خسارة والتي سترحل الى ح / المساهمين أو تقفل في حسابات الشركاء حسب الاحوال . ويعد هذا الحساب كحساب أرباح وخسائر أو كحساب بيع حسب الاحوال .

٢ — **ح/المساهمين** في حالة شركات المساهمة — لاقتال ارصدة ح/رأس ما لالاسهم وأية احتياطات أو خسائر مرحلة من أعوام سابقة وأية أصول لن يتم بيعها أو تحويلها الى نقدية ( مصاريف تأسيس ، شهرة محل ... ) .

٣ — **ح/النقدية أو البنك جاري** ، لبيان مجموع المتحصلات والمدفوعات التي قام بها المصفي ، وبالنسبة للمدفوعات يتعين ضرورة مراعاة الاولوية المقررة لاصحاب الحقوق .

ويتعين على المصفي عند التصرف في أموال التصفية المتجمعة من بيع الاصول أن يراعى الاولويات المقررة لسداد الالتزامات وفقنا للقواعد القانونية على النحو التالي :

( أ ) اتعاب المصفي ومصاريف التصفية . ولقد نصت المادة ١٤٨ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بأن « كل دين ينشأ عن اعمال التصفية يدفع من أموال الشركة بالاولوية على الديون الاخرى » .

( ب ) الديون الممتازة ، والتي حددها القانون المدني ، ومن أهم مفرداتها المصاريف القضائية والضرائب وأنجور العاملين عن الستة شهور الاخيرة والايجار لمدة سنتين أو أقل .

( ج ) الديون العادية سواء اكانت تجارية أو غير تجارية .

( د ) حقوق المساهمين ، مع مراعاة أن المساهم مسئول في خسائر الشركة بقدر حصته في رأس مال الشركة وللمصفي أن يطلب من المساهم سداد باقى قيمة الاسهم اذا تطلب الامر ذلك في حالة عدم سدادها بالكامل حتى تاريخ التصفية .

وينظم القانون النظامى للشركة حقوق المساهمين . نفى حالة اذا كانت أسهم رأس المال المصدر كلها من نوع واحد ، فلكل حامل سهم نفس الاولوية في اموال التصفية ، أما في حالة وجود اسهم ممتازة عند التصفية ، فسوف يتمتع حملة الاسهم الممتازة بأولوية الحصول على أموالهم قبل حملة الاسهم العادية .

وفي حالة وجود قرض برهن أحد أصول الشركة — عادة ما يكون سندات — فان هذا الالتزام لا يدخل ضمن الاولويات السابقة حيث سيتم سداد هذا الالتزام من الاموال المحصلة من بيع الاصل المرهون ، وفي حالة

عدم كفاية الاموال المحصلة من البيع لسداد القرض وفوائده ، يتم تحويل الفرق الى ديون عادية .

٤ - د / رهن قرض المسندات ، ويتم اعداد هذا الحساب في حالة وجود سندات مصدرة برهن أحد أصول الشركة أو أكثر ، ويستهدف هذا الحساب اظهار ما يلي :

( أ ) الربح ( أو الخسارة ) من بيع الاصل المرهون والذي سيقفل بدوره في د / التصفية .

( ب ) مدى كفاية اموال بيع الاصل المرهون في تغطية القرض وفوائده المستحقة - حيث أنه في حالة عدم كفاية الاموال لسداد القرض وفوائده يعالج الفرق ضمن الديون العادية .

ويتخذ هذا الحساب الشكل التالي : (في حالة كفاية الاموال)

د / رهن قرض المسندات

من د / النقدية ( سعر البيع )	xx	الى د / الاصل المرهون	xx
من د / قرض المسندات والفوائد	xx	الى د / النقدية (السداد)	xx
من د / التصفية ( متمم )	xx		
	<u>xx</u>		<u>xx</u>

مثال :

في ١٩٨٤/٧/١ تقرر تصفية إحدى شركات المساهمة ، وقد ظهرت الميزانية العمومية للشركة في ذلك التاريخ على النحو التالي :

أصول	خصوم
أصول ثابتة ٨٠٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
أصول متداولة	٢٠٠٠ سهم عادي
	٢٠٠٠٠٠ قيمة أسهم ١٠ ج
بضاعة بالمخزن ٢٠٠٠	
مدينون ١٢٠٠٠	١٠٠٠ سهم ممتاز
— مخصص ديون مشكوك فيها ٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠ قيمة أسهم ١٠ ج
	٣٠٠٠٠
أوراق قبض ٨٠٠٠	احتياطيات ٢٠٠٠٠
البنك جارئ ٦٠٠٠	
مصاريف تأسيس ٢٠٠٠	حقوق المساهمين ٥٠٠٠٠
	سندات برهن آلات ١٥٠٠٠
	مصاريف مستحقة ٥٠٠٠
	دائنون ١٦٠٠٠
	أوراق دفع ٨٥٠٠
	٩٠٠٠٠
	٩٠٠٠٠

وقد تم تعيين المصفي الذي قام بالعمليات التالية :

١ — باع الآلات بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه وباقى الاصول الثابتة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه .

٢ — بيعت البضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه . وتم تحصيل أوراق القبض ١٠٠٠٠

٣ — سدد المدينين ١١٠٠٠ جنيه سدادا للمستحق .

فاذا علمت أن :

١ — بلغت مصاريف واتعاب المصفي ٣٠٠٠ جنيه .

٢ — تبلغ القيمة الدفترية للآلات المرهونة لسداد السندات ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

٣ — من بين المصاريف المستحقة ما يلي :

١٠٠٠ جنيه فائدة سندات مستحقة ، ٢٠٠٠ جنيه ضرائب مستحقة

٤ - الاسهم الممتازة تعطى لحاملها الامتياز في الحصول على الارباح فقط  
دون اموال التصفية .

### المطلوب :

- ١ - تصوير حسابات التصفية .
  - ٢ - تحديد المبلغ المستحق لكل سهم من اموال التصفية .
- الحل :

### اولا : اعدادات التصفية :

#### د / التصفية (د/ارباح وخسائر)

٢٠٠٠٠	الى د/ الاصول الثابتة	١٠٠٠٠	من د / البنك
١٠٠٠	الى د / المدينين	٢٠٠٠	من د/مخصص ديون
٨٠٠٠	الى د / رهن قرض		مشكوك فيها
	السندات		
٣٠٠٠	الى د / مصاريف	٢٧٢٠٠٠	من د / المساهمين
	وآتعاب المصفى		( خسائر التصفية )
<u>٣٨٤٠٠٠</u>		<u>٢٨٤٠٠٠</u>	

#### د / النقدية ( البنك - جارى )

٦٠٠٠٠	رصيد	٧/١	من د / مصاريف
			التصفية
٤٠٠٠٠	الى د/ اصول ثابتة	٢٢٠٠٠٠	من د / قرض رهن
			السندات
١٢٠٠٠٠	الى د / رهن قرض	٢٠٠٠	من د / ديون ممتازة
	سندات		
٣٠٠٠٠	الى د / مخكوريين	٢٧٨٠٠٠	من د / الدائنون
	( بضاعة )		( عادية )
٨٠٠٠	الى د/ أوراق القبض	٢٢٦٠٠٠	من د / المساهمين
١٠٠٠٠	الى د / المدينين		
<u>٦٢٩٠٠٠</u>		<u>٦٢٩٠٠٠</u>	

### د / رهن قرض السندات

٢٠٠٠٠٠ الى د / الآلات	١٢٠٠٠٠ من د / البنك - جاری
١٢٠٠٠٠ الى د / البنك - جاری	١٥٠٠٠٠ من د / قرض السندات
٣١٠٠٠ الى د / الدائنين	١٠٠٠ من د / مصاريف
	مستحقة (فائدة)
	٨٠٠٠٠ من التصفية (خسارة بيع آلات)
<u>٣٥١٠٠٠</u>	<u>٣٥١٠٠٠</u>

### د / المساهمين

٢٠٠٠٠ الى د / مصاريف تأسيس	٢٠٠٠٠ من د / رأس مال أسهم مادية
٢٧٢٠٠٠ الى د / التصفية	١٠٠٠٠٠ من د / رأس مال أسهم ممتازة
٢٢٦٠٠٠ الى د / البنك - جاری	٢٠٠٠٠٠ من د / احتياطات
<u>٥٠٠٠٠٠</u>	<u>٥٠٠٠٠٠</u>

### ثانيا : تحديد نصيب المساهمين من أموال التصفية :

يتم تحديد حقوق كل مجموعة من المساهمين في أموال التصفية على أساس رؤوس أموال كل منهم . وفي هذه الحالة سيتم توزيع أموال التصفية ( ٢٢٦٠٠٠ جنيه ) على حملة الأسهم العادية والممتازة بنسبة ٢ : ١

$$\therefore \text{نصيب حملة الأسهم العادية} = \frac{2}{3} \times 226000 = 150666 \text{ جنيه}$$

$$\text{ونصيب حملة الأسهم الممتازة} = \frac{1}{3} \times 226000 = 75333 \text{ جنيه}$$

ونصيب السهم الواحد من أموال التصفية = ٢٢٦٠٠٠ - ٣٠٠٠٠

$$= 75333 \text{ جنيه}$$



## ملاحظات على الجد ٢

- ١ - تم اعداد ح/التصفية كحساب ارباح وخسائر حيث يوجد سعر بيع كل أصل على حدة ، وأن كان يمكن اعداده كحساب بيع أيضا .
- ٢ - اتضح أن المبلغ المحصل من بيع الآلات (١٢٠٠٠٠ جنيه) يقل عن قيمة قرض السندات وفوائده (١٥٠٠٠٠ + ١٠٠٠) مما أدى الى تحويل الفرق الى الديون العادية (١٥١٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠) .
- ٣ - يمثل رقم الدائنين في تخطيط البنك جاري ، مجموع الديون العادية وهي الدائنون ١٦٠٠٠ + أوراق الدفع ٨٥٠٠٠ + باقى قرض السندات ٣١٠٠٠ + باقى المصاريف المستحقة ٢٠٠٠ جنيه .
- ٤ - أظهر ح / رهن قرض السندات خسارة بيع الأصل المرهون . للمصنف طلب المبالغ المستحقة من المساهمين اذا كان ذلك ضروريا لاستكمال سداد الالتزامات المستحقة .
- ٥ - تم تحصيل القيمة الاسمية لأوراق القبض ومن ثم لم يتحقق من عملية التحصيل أية أرباح أو خسائر ولذلك لم تؤثر تلك العملية على ح / التصفية .
- ٦ - أظهر ح / رهن السندات خسارة بيع الأصل المرهون ( ٢٠٠٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠ ) .
- ٧ - افترضنا في المثال السابق أن الاسهم الممتازة تعطى امتياز في الأرباح فقط ، ولكن اذا كانت هذه الاسهم تتمتع بامتياز عند التصفية أيضا ، وفي هذه الحالة لن يسدد أية مبالغ لحملة الاسهم العادية الا بعد سداد جميع المستحق لحملة الاسهم الممتازة .

## أسئلة وتمارين على

### الفصل الثاني عشر

أولاً : الأسئلة :

السؤال الأول :

« لا تختلف إجراءات انقضاء وتصفية شركات الأموال عن تلك المطبقة في شركات الأشخاص » .  
علق على هدم العبارة مبينا وجهة نظرك .

السؤال الثاني :

« تتعدد الاسباب التي تؤدي الى انقضاء وتصفية شركات الاموال .  
اشرح هذه العبارة مبينا تلك الاسباب ، ومدى اختلافها مع أسباب الانقضاء والتصفية في شركات الأشخاص .

السؤال الثالث :

« تختلف واجبات وحقوق المصفي في شركات المساهمة عن حقوق وواجبات المصفي في شركات التضامن » .  
اشرح هذه العبارة .

ثانياً : التمارين :

التمرين الأول :

فيما يلي الارصدة الظاهرة بميزانية اخدى شركات المساهمة في  
١٩٨٣/١٢/٣١ :

٥٠٠٠٠ جنيه اراضى ومبانى — ١٢٠٠٠٠ جنيه قرض سندات ١٠ ٪ برهن  
آلات .

١٠٠٠٠٠ جنيه مدينون — ١٨٠٠٠٠ جنيه آلات .

٥٠٠٠٠ جنيه بضاعة — ٢٧٠٠٠٠ جنيه البنك — جارى

١٠٠٠٠٠ جنيه خسائر مرحلة من العام الماضى — ١٠٠٠٠٠ جنيه دائنون

٢٠٠٠٠٠ جنيه رأس المال المرخص به ( ٢٠٠٠٠ سهم قيمة اسمية

١٠٠ جنيه ) .

٨٠٠٠٠ جنية رأس المال المصدر والمدفوع ( ١٠٠٠٠ سهم قيمة اسمية  
١٠٠ جنية مدفوع ٨٠ جنية ) .

٢٠٠٠٠ جنية احتياطات ١٠٠٠٠ شهرة محل  
٨٠٠٠٠ جنية مصاريف مستحقة .

وفي أول يناير تقرر تصفية الشركة وتم تعيين مصطفى الذى قام  
بالأعمال التالية :

١ - بيعت الآلات بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنية ، والمبائى والأراضى بمبلغ  
٢٥٠٠٠٠ جنية .

٢ - بيعت البضاعة بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنية، وتم تحصيل المدينون بعد اعدام  
ديون قدرها ٢٠٠٠ جنية وخصم نقدى ٣٠٠٠ جنية .

٣ - بلغت مصاريف التصفية ٥٠٠٠ جنية .

٤ - اتضح أن المصاريف المستحقة تشتمل على ٣٠٠٠ جنية أجور ومرتبات  
للعاملين عن شهر ديسمبر ١٩٨٣ ، ٦٠٠٠ جنية فائدة سندات  
مستحقة .

#### **والمطلوب :**

١ - تصوير حسابات التصفية .

٢ - بيان نصيب السهم من أموال التصفية .

#### **التمرين الثانى :**

فيما يلى ملخص أرصدة الميزانية العمومية لأحدى شركات المساهمة فى

١٩٨٣/١٢/٣١ والى تقرر تصفيتها فى ذلك التاريخ :

رأس مال أسهم عادية	٩٠٠٠٠٠	أصول ثابتة
( ١٠٠٠ سهم قيمة	٤٠٠٠٠٠	
اسمية ٤٠٠ جنيه		
مدفوع بالكامل )		
رأس مال أسهم ممتازة	٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠ أصول متداولة (بخلاف
( ١٠٠٠ سهم ممتاز		النقدية )
قيمة اسمية ٤٠٠ جنيه		
مدفوع ٢٠٠ جنيه فقط)		
		البنك جارى ٨٠٠٠٠
		مصاريف تأسيس ٢٠٠٠٠
رأس المال المدفوع	٦٠٠٠٠٠	
احتياطيات	٣٠٠٠٠٠	
دائتور وأوراق دفع	٤٠٠٠٠٠	
مصاريف مستحقة	١٠٠٠٠٠	
	١٤٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠

وقد قام المصنف ببيع الأصول الثابتة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه والأصول المتداولة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه .

**فاذا علمت أن :**

- ١ — بلغت مصاريف واتعاب المصنف ٥٠٠٠ جنيه .
- ٢ — المصاريف المستحقة تمثل بالكامل ديون ممتازة .
- ٣ — الأسهم الممتازة لها الامتياز في الارباح فقط .

**والمطلوب :**

- ١ — تصوير حسابات التصفية .
- ٢ — تحديد نصيب السهم من أموال التصفية .

**التمرين الثالث :**

نفترض في التمرين السابق أن الأسهم الممتازة كانت تتمتع بالامتياز في الارباح وفي أموال التصفية أيضا .

## فالمطلوب :

تصوير حسابات التصفية مع بيان نصيب السهم من أموال التصفية .

## التمرين الرابع :

باستخدام بيانات التمرين السابق ، وبافتراض أن الأصول الثابتة قد بيعت بمبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه ، في حين أن الأصول المتداولة بيعت بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه .

## فالمطلوب :

- ١ - تصوير حسابات التصفية .
- ٢ - تحديد نصيب الجنيه من الدائنين في أموال التصفية .

## التمرين الخامس :

فيما يلي الأرصدة الظاهرة بميزانية إحدى شركات المساهمة في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ :

١٠٠٠٠٠ جنيه رأس مال أسهم عادية ( ١٠٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ١٠٠ جنيه )

٥٠٠٠٠ جنيه رأس مال أسهم ممتازة ( ٥٠٠٠ سهم ممتاز ٨٪ قيمة اسمية ١٠٠ جنيه )

٢٠٠٠٠ جنيه احتياطي قانوني ، ٣٠٠٠٠٠ جنيه احتياطي نظامي

٦٥٠٠٠ جنيه مدينون ، ٧٠٠٠٠٠ جنيه أراضي ومباني

١٠٠٠٠٠ جنيه مخصص اهلاك مباني ، ٥٠٠٠٠٠ جنيه مخصص ديون

## مشكوك فيها

٣٠٠٠٠٠ جنيه دائنون ، ٢٠٠٠٠٠ جنيه قرض من البنك ١٠٪

٥٠٠٠٠٠ جنيه سندات ٨٪ برهن آلات ، ٩٠٠٠٠٠ جنيه آلات

٣٥٠٠٠٠ جنيه نقدية بالصندوق والبنك ، ٤٠٠٠٠٠ جنيه استثمارات

## أوراق مالية

١٠٠٠٠٠ جنيه خسائر مرحلة ، ٥٠٠٠٠٠ جنيه مصاريف مستحقة

٩٠٠٠٠ جنيه شهرة محل ، ١٠٠٠٠٠ جنيه أوراق قبض

وفي أول يناير ١٩٨٤ صدر حكم قضائي بحل الشركة وتم تعيين مصفى

لها ، وقد قام المصفى ببيع ممتلكات الشركة وتحصيل مالها من ديون على

النحو التالي :

١ — بيعت الاراضى والمبائى بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه والآلات بمبلغ ٤٥٠٠٠٠ جنيه والاستثمارات بقيمتها الدفترية .

٢ — تم تحصيل المدينون بعد اعدام ديون قدرها ٥٠٠٠٠ جنيه ومنح خصم نقدى لبعض العملاء بلغ ٥٠٠٠ جنيه .

٣ — تم قطع ( خصم ) أوراق القبض بالبنك وبلغت مصاريف الخصم ٤٠٠٠ جنيه .

**فلاذا علمت أن :**

١ — الاسهم الممتازة تعطى لحامليها حق الاولوية فى الحصول على الارباح وفى اموال التصفية .

٢ — تمثل المصاريف المستحقة المفردات التالية :

٤٠٠٠ جنيه فائدة قرض البنك ، ٦٠٠٠ جنيه فائدة قرض السندات ، ٨٠٠٠ جنيه مرتبات مستحقة عن الثمانية شهور الاخيرة للعاملين بالشركة ، والباقى يمثل مصاريف اعلان واطاعة وتدفعه مستحقة .

٣ — بلغت مصاريف واتعاب المصفى ٧٠٠٠ جنيه .

٤ — تنازل الدائنين عن بعض المستحق لهم وقدره ٢٠٠٠ جنيه .

**والمطلوب :**

١ — تصوير حسابات التصفية .

٢ — بيان نصيب السهم من اموال التصفية .

**التمرين السادس :**

باستخدام نفس بيانات التمرين السابق ، مع افتراض أن الاراضى والمبائى بيعت بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه .

**المطلوب :**

١ — تصوير حسابات التصفية .

٢ — تحديد نصيب كل من السهم العادى والسهم الممتاز من اموال التصفية .





# الباب الثالث

في

مشاكل المحاسبة

للشركات القسايضة

والشركات التابعة



## الفصل الثالث عشر

في

الشركات القابضة

الميزانية التجميعية عند الاقتناء

١ - مقدمة :

عندما تسيطر إحدى شركات المساهمة على شركة أخرى عن طريق ملكية غالبية أسهم رأس المال في الأخيرة فإن الشركة المسيطرة تعتبر الأصل أو الام بينما تعتبر الثانية شركة تابعة أو الفرع ، مع استقلال كل من الشركتين استقلالاً تاماً من حيث الشخصية المعنوية . وقد تحصل الشركة الام على سيطرتها على الشركة التابعة عن طريق شراء أسهم رأس مالها أو عن طريق تكوينها تكويناً جديداً . ويطلق على الشركة الام محاسبياً الشركة القابضة .

وتقوم علاقة الشركات القابضة والتابعة أساساً لتبادل المنافع . فقد يكون نشاط الشركة التابعة مكملاً لنشاط الشركة القابضة أو ضرورياً لضمان استمراره كأن تكون الشركة التابعة المصدر الرئيسى لمخامات الضرورية لاستمرار نشاط الشركة القابضة ، كما تمكن هذه العلاقة من التوسع في نشاط الشركة القابضة عن طريق إنشاء شركات مستقلة تزاوئ كل منها غيرها من فروع النشاط مع الاحتفاظ بالسيطرة على النشاط الكلي للمجموعة . ويؤدي ذلك في العادة إلى الإقلال من حدة المنافسة وتكوين الإمبراطوريات الصناعية ، مع توغُّل مرونة الإدارة وإمكان الاستفادة من تنوع أوجه النشاط مع التخصص في نفس المرحلة .

## ٢ - أهمية الحسابات والقوائم التجميعية:

عندما تسيطر إحدى الشركات القابضة على أحد الشركات التابعة أو عدد منها ، فإن الحسابات والقوائم الخاصة بكل من هذه الشركات تبين نتيجة نشاطها بصفة مستقلة ومركزها المالي المميز عن باقي الشركات في المجموعة . غير أن حسابات وقوائم الشركة القابضة التي تتعلق بنشاطها الخاص في هذه الحالة لا توضح نتيجة العمليات التي تمارسها الشركات التابعة ، والتي تعد جزءاً مكملًا لنشاط المجموعة العام من وجهة نظر الشركة الأم ، بالإضافة إلى أن البيانات التي توجد في دفاتر الشركة القابضة عن حقوقها في الشركات التابعة عادة ما لا تكون كافية للاستدلال على مدى نجاح المجموعة ككل ومدى سلامة مركزها المالي . وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة إعداد حسابات ختامية تجميعية للمجموعة ككل وميزانية عمومية مجمعة توضح المركز المالي للأُم والقروع بصفة مجمعة . وتفيد الحسابات والقوائم التجميعية من يهمهم أمر الشركة القابضة في المركز الأول ، وأهم هؤلاء جميعاً بالطبع هم مساهميها . أما مساهمي الشركات التابعة أو من يهمهم أمرها بخلاف الشركة القابضة فلا تفيدهم الحسابات والقوائم التجميعية ، بل يرجعون في العادة إلى الحسابات والقوائم التي تخص كل شركة على حدة .

هذا وتزداد أهمية البيانات التجميعية عمومًا والحسابات والقوائم التجميعية بوجه خاص في المجتمعات التي تقوم على مبدأ التخطيط المركزي سواء كان ذلك على وجه الشمول أو بصفة جزئية . كما تفيد هذه البيانات أيضاً في رسم سياسة النوجيه الاقتصادية لأغراض التنمية دون اللجوء إلى مركزية التخطيط والتنفيذ والاشراف المباشر من قبل الدولة .

والواقع أن مستويات التجميع في الاقتصاديات المخططة تكون متعددة . فبينما يقتصر التجميع في الشركات القابضة والتابعة على مستوى المجموعة لتوفير البيانات اللازمة لنظمهم أمر الشركة القابضة ، نجد أن التجميع في الاقتصاديات

المخططة يتم على مستوى الصناعة ، وعلى مستوى الوزارة ، وعلى مستوى القطاع وعلى المستوى القومى ككل (١) . وتفيد البيانات التجميعية فى هذا الصدد فى خدمة أغراض ثلاثة هى :

- ١ - حصر الإمكانيات الإنتاجية المتاحة على كل مستوى من المستويات وتفيد الميزانيات العمومية التجميعية فى هذا الشأن حيث توضح التكوين الرأسمالى من أصول مختلفة طبيعية كانت أو صناعية والى تشمل موارد إقتصادية متاحة لدى كل مستوى من مستويات التجميع . ولا شك فى أن معرفة الإمكانيات المتاحة تعد من الأولويات اللازمة لإمكانية التخطيط الرشيد .
  - ٢ - تقييم كفاية الأداء الكلية لإستخدام هذه الإمكانيات المتاحة والرقابة عليها وتلعب الحسابات الختامية التجميعية دورا هاما فى هذا الشأن حيث منها يمكن إستساب معايير الأداء وقياس الكفاية وخاصة إذا ما تم إعدادها على أسس إقتصادية سليمة .
  - ٣ - المساعدة فى التنبؤ لأغراض التخطيط ، حيث يتوفى البيانات التجميعية لعدة فترات كافية فيما يختص بالماضى يمكن التصرف على ما يمكن أن يتوقع حدوثه فى المستقبل بإستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية .
  - ٤ - أسس التجميع :
- تتلخص الأسس العامة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية ، وسواء كان ذلك فيما يختص بالشركات القائمة وما تسيطر عليها من شركات تابعة ، أو فيما يختص بأعداد بيانات تجميعية على مستويات معينة لأغراض التخطيط الإقتصادى أو رسم السياسة الإقتصادية العامة ، فى الآتى :

---

(١) لتفاصيل أكبر بخصوص هذا الموضوع يمكن الاشارة إلى أن يرجع إلى المحاسبة فى وحدات القطاع العام والمشاكل المحاسبية المعاصرة ، للدولاب ، مؤسسة



١ - استبعاد الأصول والإلتزامات المتبادلة بين الشركات أو الوحدات التابعة لوحدة تجمعية واحدة .

ب - استبعاد التحويلات الرأسمالية التي تتم بين هذه الوحدات .

ج - استبعاد المعاملات الوسيطة في عناصر الإيرادات أو الموارد والمصروفات أو الإستخدامات بين هذه الوحدات .

وسوف نتناول كل من هذه الأسس في بقية هذا الفصل والفصول الباقية بقدر كافي من التفصيل .

٤ - استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة والميزانية التجمعية :

يمكن للشركة القابضة أن تحصل على السيطرة على الشركات التابعة بصفة كاملة أو عن طريق إمتلاك غالبية أسهم رأس المال . كما يمكن للشركة القابضة أن تحصل على هذه السيطرة مقابل شراء الحصة اللازمة للسيطرة باعتبارها إستثماراً في الشركات التابعة أو مقابل إصدار أسهم في رأس مالها كقابل لهذه الحصة . وقد يكون إستثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة معادلاً في تكلفة الحصول عليه للقيمة الدفترية كما تظهر في دفاتر الشركة التابعة ، كما قد تزيد هذه التكلفة أو تقل عن القيمة الدفترية . وأخيراً فإن إجراءات التجميع تختلف في وقت حصول الشركة القابضة على السيطرة عنها في أى وقت لاحق ، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الشركة القابضة في الشركات التابعة .

وسوف نتناول أولاً إجراءات التجميع المتعلقة بالميزانيات العمومية عند إفتناء الشركة القابضة لشركة أو الشركات التابعة على إعتبار أن الشركات التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة ، وبفرض أن المقابل المدفوع يكون في صورة أصول مختلفة بخلاف أسهم رأس المال ، ثم نتناول الحالات الأخرى على التوالي .

وتعتبر الميزانية العمومية التجميعية القائمة الوحيدة الواجبة الإعداد عند تمام حصول الشركة القابضة على السيطرة على الشركات التابعة لها . ذلك لأن الحسابات الختامية الأخرى ليس لها أى دلالة تجميعية من وجه نظر المجموعة قبل ذلك التاريخ . وتهدف الميزانية العمومية التجميعية أساساً إلى قياس الموارد الاقتصادية المتوفرة لدى مجموعة الشركات كما تتمثل في أصولها، وقياس الالتزامات التى تقع على عاتق المجموع الغير ، وتحديد حقوق الملكية فيها . ذلك مع مراعاة عدم الازدواج في الحساب بما يؤدي إلى تلافي تضخم الأصول والخصوم مما يجب أن تكون عليه .

ولفرض لتوضيح ما تقدم أن الشركة القابضة من قد حصلت على ١٠٠ ٪ من أسهم رأس المال في الشركات التابعة س١ ، س٢ ، س٣ ، س٤ في ١٩٧٤/١/١ حيث ظهرت الميزانيات العمومية لكل شركة في المجموعة كالآتي :

#### الشركة القابضة من وشركاتها

الميزانيات العمومية للمجموعة في ٧٤/١/١ - تاريخ الاقتناء .

س٤	س٣	س١	س٢	
			١٥٠٠٠	إستثمار في الشركة س١
			٢٨٠٠٠	س٢ " " "
			٣٠٠٠٠	س٣ " " "
٨٢٠٠٠	٤٧٠٠٠	٣٣٠٠٠	٩٢٠٠٠	أصول أخرى
٨٢٠٠٠	٤٧٠٠٠	٣٣٠٠٠	١٦٥٠٠	مجموع الأصول
٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	حقوق الملكية : أسهم رأس المال
(١٢٠٠٠)	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	أرباح محجوزة
٣٨٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١١٥٠٠	مجموع حقوق الملكية
٤٤٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٨٠٠٠	٥٠٠٠٠	الالتزامات
٨٢٠٠٠	٤٧٠٠٠	٣٣٠٠٠	١٦٥٠٠	مجموع الخصوم

هذا ويتم تسجيل إستثمارات الشركة التابعة في الشركات التابعة عند  
الافتناء بالتكلفة والتي تعدد على أساس القيمة السوقية المعتمدة لتضمين  
التي تحملها الشركة التابعة في الحصول على هذه الاستثمارات ، وسواء كانت  
هذه التضمينات تمثل في أصول نقدية أو عينية أو تمثل في أسهم من رأس مال  
الشركة التابعة ، وعلى هذا الأساس يمكن أن تتخذ العلاقة بين التكلفة التي تخص  
بها الشركة التابعة مقابل صافي الأصول في كل من الشركات التابعة أحد ثلاثة  
أشكال ، فقد تساوى التكلفة مع صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة  
س ، أو قد تزيد التكلفة عن صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة  
س ، أو قد تقل التكلفة عن صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة  
س .

وكما سبق أن ذكرنا فإن الهدف من إعداد الميزانية العمومية المجمعة هو  
إظهار الموارد المتاحة للمجموع دون ازدواج في الحساب ، والالتزامات التي  
تقع على عاتق المجموع دون ازدواج في الحساب أيضا ، وتحديد حقوق الملكية  
في المجموع دون ازدواج في الحساب .

ولنأخذ مثلا الشركة س والشركة س ، ويتطلب إعداد الميزانية العمومية  
المجمعة للشركتين جميع الأصول وتجميع الخصوم لتندمج الميزانيتين في ميزانية  
واحدة غير أنه بالنظر لأصول الشركة س نجد أن من بينها إستثمارات في  
الشركة س قدرها ١٠٠٠ جنيه تعادل حقوق الملكية في خصوم الشركة  
الآخرة فلو جمعنا الأصول كلها والخصوم كلها لكل من الشركتين لكي يمكن  
أن ننظر إليهما كشركة واحدة لترتب على ذلك تضمين مجموع الأصول ومجموع  
الخصوم بأستثمار س في س ، والذي يقع في أصولها وحقوق الملكية في س ،  
المعروفة بالكامل في الشركة س والتي تقع في خصوم س ، ولذلك يتطلب الأمر  
إجراء التعديلات المتبادلة بين الشركتين في هذا الشأن حتى يمكن النظر إليهما

كشخصية معنوية واحدة . ويتم ذلك عملاً بأعداد ورقة عمل لأعداد الميزانية التجميعية يتم فيها إجراء القيود اللازمة لاستبعاد مثل هذه العلاقات المتبادلة . وتكون ورقة العمل اللازمة لأعداد الميزانية التجميعية للشركة من والشركة من كالاتي .

الشركة القابضة من والناطقة من

ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية في تاريخ الاقتناء

الميزانية العمومية التجميعية	إستبعادات وتبويضات		س	س	الأصول :
	هــن	هــن			
٢٨٠٠٠٠	(١) ١٥٠٠٠٠		٣٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	إستثمارات في الشركة س ١
٣٠٠٠٠٠				٢٨٠٠٠٠	س ٢
١٢٥٠٠٠٠				٣٠٠٠٠٠	س ٣
١٨٣٠٠٠٠				٩٢٠٠٠٠	أصول أخرى
			٣٣٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والالتزامات :
١٠٠٠٠٠٠		(١) ١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	رأس مال س
١٥٠٠٠٠				١٥٠٠٠٠	أرباح محووظة س
				٥٠٠٠٠	رأس مال س ١
٦٨٠٠٠٠				١٨٠٠٠٠	أرباح محووظة س ١
١٨٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠	الالتزامات

هذا ويلاحظ أننا استبعدنا إستثمارات من في س، بعملها دائنة مقابل الإستبعاد حقوق الملكية في س، بعملها مدينة . أما إستثمارات من في كل من س، س، فتظهر في الميزانية التجميعية للشركتين س، س لان كل من س، س، لم تدخل في التجميع بعد .



٤ - ١ - تكلفة الاقتناء تزيد عن صافي التكلفة الدفترية للشركة التابعة:

إذا زادت تكلفة إقتناء الشركة القابضة للاستثمارات في الشركة التابعة عن صافي التكلفة الدفترية لهذه الاستثمارات فإن هذا يعني أحد عدة أمور أهمها : (١) أن أصول الشركة التابعة تظهر في الدفاتر بأقل من قيمتها السوقية العادلة وقت الاقتناء ، وفي هذه الحالة يجب أن يعاد تقويم الأصول بما يتفق مع قيمتها العادلة إذا كان ذلك ممكناً ، أو إعتبار الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية بمثابة فرق تقويم يعلى لحساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة (٢) وجود شهرة محل للشركة التابعة غير ظاهرة بدفاترها بما أدى إلى قيام الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة الدفترية للأصول بمقدار الشهرة ، وفي هذه الحالة يجب إثبات الشهرة وتعلية قيمتها على حساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة ، (٣) قيام الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى عن القيمة السوقية العادلة لصافي أصول الشركة التابعة ترغيباً لمساهمي الأخير في بيع أسهمهم بحيث تتمكن الشركة القابضة من السيطرة على الشركة التابعة إنتظاراً لفوائد غير منظورة يمكن أن تتحقق للشركة الأم من وراء ذلك . ويمكن إعتبار ذلك بمثابة أصل غير ملموس (شهرة سيطرة من وجهة نظر الشركة القابضة) في الميزانية التجميعية المجموعة .

وبالعودة لمثالنا السابق نجد أن ص حصلت على حقوق الملكية في س.م البالغ قيمتها الدفترية ٢٥٠٠٠ جنيه مقابل ٢٨٠٠٠ جنيه . فإذا كانت الزيادة ترجع إلى تقويم الأصول بأقل من قيمتها وجب إعادة تقويم أصول الشركة التابعة على هذا الأساس ، أما إذا كانت الزيادة ترجع إلى شهرة المحل الخاصة بالشركة س.م ، أو المزايا المتوقعة الحصول عليها من حصول ص على السيطرة على س.م ، فإنها تعالج كأصل غير ملموس .

وسوف نعتبر الفرق بصفة مرحلية بمثابة زيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة التابعة ونرمز له في القوائم التالية بالرمز ( ت + )

وعلى هذا الاساس يمكن تجميع ميزانية س ٢ على الميزانية التجميعية للشركتين  
س ١ ، س ٢ كآلاتي :

الشركة القابضة س والشركتين التابعتين س ١ ، س ٢  
ورقة عمل الميزانية التجميعية في تاريخ الاقتناء

الميزانية التجميعية س ١ ، س ٢	إستثمارات ونسوبات		س ٢	س ١ + س ٢	الأصول :
	داخلي	مدين			
	٢٨٠٠٠ (٢)	٣٠٠٠ (١)		٢٨٠٠٠	إستثمارات في الشركة س ٢
٣٠٠٠				٣٠٠٠	ت +
٣٠٠٠				١٢٥٠٠	إستثمارات في الشركة س ٢
١٧٢٠٠٠			٤٧٠٠٠		أصول أخرى
٢٠٥٠٠٠			٤٧٠٠٠	١٨٣٠٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والالتزامات
١٠٠٠٠				١٠٠٠٠	رأس مال س
١٥٠٠٠				١٥٠٠٠	أرباح محوذة س
		٢٠٠٠ (٢)	٢٠٠٠		رأس مال س ٢
		٥٠٠ (٢)	٥٠٠		ربح محوذة س ٢
	٣٠٠٠ (١)	٣٠٠٠ (٢)			أرباح محوذة س ٢
٩٠٠٠			٢٢٠٠٠	٦٨٠٠٠	الالتزامات
٢٠٥٠٠٠	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	٤٧٠٠٠	١٨٣٠٠٠	

وبالنظر إلى ورقة العمل نجد أن القيد (١) يعكس زيادة تكلفة إستثمارات  
س في س ٢ عن صفاتي قيمتها الدفترية ، وهو يمثل قيد نسوية حيث جعل حساب  
الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية (ت +) مدينا مقابل جعل حساب أرباح  
التقويم - س دائما . ويترتب على هذا القيد أن تصبح حقوق الملكية في س ٢  
مساوية لتكلفة إستثمارات س فيها ، ويتم إستيعادها بالقيد (٢) . وتظهر  
(ت +) في الميزانية العمومية التجميعية كأحد عناصر الأصول .



وإذا كانت الزيادة في التسكامة عن القيمة الدفترية ترجع لعدم توافق القيمة السوقية المعادلة لضاف أصول الشركة التابعة مع صافي قيمتها الدفترية ، وأمكن تحديد الأصول المعينة التي تسببت في هذا الفرق ، فإن قيد التسوية في هذه الحالة يترتب عليه زيادة ( أو نقص ) هذه الأصول مقابل زيادة ( أو نقص ) حقوق ملكية الشركة التابعة . ولنفرض مثلاً أن مبالغ الـ ٣٠٠٠ جنيه في مثالنا الجارى يمثل محصلة عدة عوامل كالآتي : من بين أصول الشركة التابعة أراضي تكلفتها الدفترية ٥٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ١٠٠٠٠ جنيه ، وتخزون تبلغ صافي تكلفتها الدفترية ١٤٠٠٠ جنيه وتبلغ قيمته السوقية ١٠٠٠٠ جنيه ، كما قدرت شهرة المحل التي سوف تترتب على السيطرة على الشركة التابعة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وبذلك يكون قيد التسوية كما يجب أن يظهر على ورقة العمل كالآتي :

من مذكورين

٥٠٠٠ ر	س/ الأراضي —
٣٠٠٠ ر	س/ شهرة المحل — المجموعة

الى مذكورين

٤٠٠٠ ر	س/ المخزون —
٣٠٠٠ ر	أرباح تقويم —

ويترتب على هذا القيد أن تظهر في خانة الاستبعادات والتسويات مقابل الأصول الأخرى ٥٠٠٠ جنيه في الجانب المدين ، ٤٠٠٠ جنيه في الجانب الدائن وتزداد الأصول الأخرى في خانة الميزانية التجميعية بمقدار ١٠٠٠ جنيه كما تظهر شهرة المحل في الميزانية التجميعية بمقدار ٣٠٠٠ جنيه وتظهر في خانة المدين من الاستبعادات والتسويات . أما أرباح التقويم بالإضافة إلى حقوق الملكية في س ٢ بقيمتها الدفترية فتستبعد مقابل إستثمارات ص لاغراض إعداد الميزانية العمومية التجميعية .

وسواء اعتبرت الزيادة في تكلفة إستثمارات الشركة القابضة عن قيمتها الدفترية في دفاتر الشركة التابعة راجعة لوجود أصول غير ملووسة أو راجعة لأصول ملووسة معينة فإن مجموع الأصول في الميزانية العمومية التجميعية لا يتأثر إذا كانت الشركة التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة . أما إذا كانت الشركة التابعة غير مملوكة بالكامل للشركة القابضة فإن إعتبار الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية راجعا لنقص القيمة الدفترية للأصول الملووسة يؤدي إلى نتائج مختلفة في الميزانية التجميعية مما لو أعتبر الفرق بمثابة أصل غير ملووس من وجهة نظر الشركة القابضة كما سنرى فيما بعد .

#### ٤ - ب : تكلفة الاقتناء تقل عن صافي التكلفة الدفترية للشركة التابعة :

إذا كانت تكلفة إستثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة تقل عن تكلفتها الدفترية ، فإن ذلك قد يقوم دليلا على تضخم التكلفة الدفترية لأصول الأخيرة . وقد يكون هذا التضخم راجعا لعدم سلامة الاجراءات المحاسبية فيما يتعلق ببعض الأصول أو حساب الإهلاك ، أو انخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول لإنخفاضها ملووسا دون الإحتياط لذلك كما قد يكون التضخم راجعا لعدم توافق مجموع القيم الفردية للأصول المختلفة مع القيمة الاقتصادية المشروع ككل من حيث القدرة على تحقيق الربح كوحدة اقتصادية مستمرة في نشاطها . ويترتب على الحالة الأخيرة ما يمكن أن يطلق عليه "شجرة المحل السالبة" ، والتي تعكس إنخفاض معدلات الربحية في الشركة التابعة عن المعدلات السائدة في الأنشطة المعاملة .

وإذا كان نقص تكلفة الإستثمارات عن قيمتها الدفترية يرجع إلى تضخم بعض أصول الشركة التابعة فإنه يلزم تعديل هذه الأصول بما يتفق مع قيمتها العادية . ويمكن أن يتم ذلك في دفاتر الشركة التابعة أو يتم في ورقة العمل عند إعداد الميزانية التجميعية كما هو الوضع في الحالة السابقة . أما إذا كانت الفرق

يرجع الى وجود شهرة سالبة فإنه عادة ما يعالج في ورقة العمل باعتباره مخصصا لتقويم الأصول يخصم من مجموعها في الميزانية العمومية التجميعية . وعلى رمز لهذا المخصص في ورقة العمل بالرمز (ت-).

وبالرجوع لمثالنا السابق نجد أن ص حصلت على حقوق الملكية في س ٢ بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه في حين تبلغ تكلفتها الدفترية ٣٨٠٠٠٠ جنيه . وعلى هذا الأساس تكون ورقة العمل للميزانية التجميعية للشركة ص وشركاتها كالتالي :

الشركة القابضة ص ، والشركات التابعة س ١ ، س ٢ ، س ٣  
ورقة العمل للميزانية التجميعية في تاريخ الإقضاء .

الميزانية التجميعية س ١ ، س ٢ ، س ٣	نسوبات وإستبعادات		س ٢	س ١ ، س ٢ ، س ٣	الأصول :
	مدن	دائن			
٢٥٤٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠ (٨٠٠٠٠)	٣٠٠٠٠ (٢)	٨٠٠٠ (١)	٨٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠ ١٧٢٠٠٠ ٣٠٠٠	إستثمارات في الشركة س ٣ أصول أخرى ت + ت -
٢٤٩٠٠٠٠			٨٢٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	مجموع الأصول
١٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠				١٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠	حقوق الملكية والالتزامات
١٣٤٠٠٠٠				٥٠٠٠٠٠ (١٢٠٠٠٠) ٤٤٠٠٠٠	رأس مال س أرباح محجوزة س رأس مال س ٣ أرباح محجوزة س ٣
٢٤٩٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠	٨٢٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	الالتزامات

(١) قيد نسوية : من - / أرباح محجوزة - س ٣ إلى - / مخصص تقويم أصول - س ٣ (ت -)

(٢) قيد إستبعاد من - / رأس مال - س ٣ إلى مذكورين : إستثمارات في س ٣ ، أرباح محجوزة (خسائر) س ٣

### ٥ - السيطرة عن طريق الملكية الجزئية - حقوق الأقلية :

تناولنا في البند السابق كيفية إعداد الميزانية التجميعية لشركة القابضة والشركات التابعة عند الإقتناء في ظل ملكية الشركة القابضة لتابعاتها ملكية كاملة . غير أن الشركة القابضة قد تحصل على السيطرة على بعض أو كل الشركات التابعة لها بملكية ما يقل عن ١٠٠٪ من رأس مالها . وفي هذه الحالة تظل بقية أسهم رأس المال مملوكة لمساهمين بخلاف الشركة القابضة ، وجرى العرف المحاسبي على أن يطلق على نصيب هؤلاء من حقوق الملكية في الشركة التابعة « حقوق الأقلية » *Minority Interests* . وعند إعداد الميزانية التجميعية في ظل وجود حقوق أقلية فإن أصول الشركات التابعة تندمج مع أصول الشركة القابضة في جانب الأصول مقابل إظهار حقوق الأقلية في جانب الخصوم .

وكما هو الحال في الحالة السابقة فإن تكلفة إستثمارات الشركة القابضة قد تتعاادل مع قيمتها الدفترية في دفاتر الشركة التابعة أو تزيد عنها أو تقل وتختلف المعالجة المحاسبية للمعالتين الأخيرتين طبقا للسبب الذي يمكن إرجاع لإختلاف التكلفة عن القيمة الدفترية إليه .

ولنفرض مثلا أن الشركة ص قد حصلت على حصة في حقوق الملكية في الشركة س قدرها ٩٠٪ في الوقت الذي بلغت فيه القيمة الدفترية لهذه الحقوق بكامل مقدارها ١٠٠.٠٠٠ جنيه تتكون من ٦٠.٠٠٠ جنيه رأس مال و ٤٠.٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة . ولنفرض أن مجموع أصول س في ذلك التاريخ بلغ ١٤٥.٠٠٠ جنيه وبالتالي فإن لإتزاماتها تكون ٥٥.٠٠٠ جنيه . ذلك في حين بلغ مجموع أصول الشركة ص بخلاف إستثماراتها في س ٣٥٠.٠٠٠ جنيه ، وبلغت لإتزاماتها ٧٣.٠٠٠ جنيه وبلغ رأس مالها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه . فإذا حصلت ص على ٩٠٪ من حقوق الملكية في س بالتكلفة الدفترية ، فإن ذلك يعني أن إستثماراتها في س تبلغ ٩٠.٠٠٠ جنيه وتصبح حقوق الأقلية



١٠.٠٠٠ جنيه ممثلة في ٦.٠٠٠ جنيه رأس مال (١٠٪) و ٤.٠٠٠ جنيه  
أرباح محجوزة (١٠٪) . وتظهر ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية في  
تاريخ الإقتناء على الشكل الآتي .

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	س	الأصول :
	دائن	مدين			
	٩٠٠٠٠ (١)			٩٠٠٠٠	إستثمارات في س ٩٠٪
٤٩٥٠٠٠			١٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	أصول أخرى
٤٩٥٠٠٠			١٤٥٠٠٠	٤٤٠٠٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والالتزامات :
٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠	رأس مال س
١٦٧٠٠٠				١٦٧٠٠٠	أرباح محجوزة س
		(١) ٥٤٠٠٠	٦٠٠٠٠		رأس مال س
		(٢) ٦٠٠٠			
		(١) ٣٦٠٠٠	٤٠٠٠٠		أرباح محجوزة س
		(٢) ٤٠٠٠			
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ (٢)		٤٥٠٠٠	٧٣٠٠٠	حقوق الأقلية في س ١٠٪
١١٨٠٠٠			١٤٥٠٠٠	٤٤٠٠٠٠	إلتزامات
٤٩٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠			

(١) إستبعاد ٩٠٪ من رأس مال وأرباح محجوزة في س مقابل إستثمارات من فيها .  
(٢) إثبات ١٠٪ حقوق الأقلية في س .

وكما هو واضح من ورقة العمل فإن القيمة الدفترية لحقوق الأقلية تظهر في الميزانية  
التجميعية ، وهي تمثل جزء من مكونات حقوق الملكية في المجموعة ( رغم  
أن بعض المحاسبين يرى معالجتها كإلتزام المجموعة وليس من بنود حقوق الملكية  
ولكننا نرى أن حقوق الأقلية تمثل بحق جزء من حقوق الملكية بكل ما يتضمنه  
هذا المفهوم من دمان ) . وقد ظهرت في الميزانية التجميعية دون تفاصيل  
لمكوناتها رغم إمكانية ذلك ، غير أن الأقلية يمكن لها الرجوع إلى الميزانية  
الخاصة بالشركة من بصفة مستقلة للوقوف على تفاصيل حقوقهم الدفترية .

٥ - ١ - تكلفة الاقتناء تزيد عن التكلفة الدفترية للاستثمارات في الشركة

التابعة - مع حقوق الأقلية :

ولنفرض في مثالنا السابق أن ص حصص على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في س والبالغ قيمتها الدفترية ٩٠٠٠٠٠ جنيه بمبلغ ١١٦٠١٠٠ جنيه . وكما سبق أن ذكرنا فإن هذه الزيادة في التكلفة قد ترجع إلى نقص القيمة الدفترية لأصول الشركة التابعة عن قيمتها العادلة ، أو قد يرجع لشهرة المحل غير الظاهرة ، أو قد يرجع لأسباب غير منظورة يترتب عليها زيادة أرباح المجموعة بمحصول على السيطرة على س ، والتي أطلقنا عليها « شهرة السيطرة » ، فبما سبق . وإذا كانت الفرق يرجع إلى عدم صلاحية القيم الدفترية لأصول س وقت الاقتناء فيصبح من الواجب تعديل هذه القيم في دفاتر س إن أمكن ، وإن لم يمكن فيكون ذلك على ورنة عمل الميزانية التجميعية كما سبق وذكرنا غير أن السيطرة الجزئية تثير مشكلا في هذا الصدد ، حيث تعنى تكلفة الاستثمارات في س في هذه الحالة ضمما لإنخفاض القيم الدفترية لأصولها مما يجب أن تكون عليه . ولكن هل يعنى ذلك تعديل هذه الأصول بمقدار نصيب الشركة القابضة من هذا الفرق أو يستلزم ذلك تعديل الأصول بالكامل طبقا لما تتضمنه تكلفة من النسبة لحصتها منها ؟ وبمعنى آخر هل يتم تعديل أصول س بمقدار ٢٦٠١٠٠ جنيه التي تمثل زيادة تكلفة إستثمارات س في ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في س عن قيمتها الدفترية ، أم يجب تعديل الأصول المقابلة لحقوق الأقلية أيضا بحيث يصبح التعديل الإجمالي للأصول ٢٩٠٠٠٠ جنيه ( ٢٦٠١٠٠ × ١ ٢/٣ ) . والإجابة على هذا التساؤل من وجهة نظرنا هي وجوب التعديل بالكامل ، رغم أن بعض المحاسبين يفضل التعديل الجزئى . ذلك لأنه إذا كان المطلق يستدعى تعديل ٩٠ ٪ من صافي الأصول طبقا لما تتضمنه تكلفة حصول الشركة القابضة عليها ، فإنه من باب أولى يمكن الإعتماد على نفس المبررات لتعديل الـ ١٠ ٪ الباقية من صافي الأصول .



وإستمرارا للمثال السابق وفي ظل تكلفة إستثمارات ص في س بما يزيد عن القيمة الدفترية تكون ورقة العمل للميزانية العمومية التجميعية كالآتي ( لاحظ أن بيانات الميزانية العمومية لكل من ص ، س بصفة مستقلة مدطاه ) :

الميزانية التجميعية	نسوبات وإستثمارات		س	س	الأصول :
	إلى /-	من /-			
	١١٦١٠٠ (٢)			١١٦١٠٠	إستثمارات في س ٩٠ %
٥٢٤٠٠٠		٢٩٠٠٠ (١)	١٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	أصول أخرى
٥٢٤٠٠٠			١٤٥٠٠٠	٤٦٦١٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والإلتزامات :
٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠	رأس مال س
١٩٣١٠٠				١٩٣١٠٠	أرباح محجوزة س
		٥٤٠٠٠ (٢)	٦٠٠٠		رأس مال س
		٦٠٠٠ (٣)			
		٣٦٠٠٠ (٢)	٤٠٠٠		أرباح محجوزة س
		٤٠٠٠ (٣)			
	٢٩٠٠٠ (١)	٢٩٠٠ (٣)			أرباح تكوين س
	١٢٩٠٠ (٣)	٢٦١٠٠ (٢)			حقوق الأقلية ل س ١٠ %
١٢٩٠٠			٤٥٠٠٠	٧٣٠٠٠	إلتزامات
١١٨٠٠٠					
٥٢٤٠٠٠	١٥٨٠٠٠	١٥٨٠٠٠	١٤٥٠٠٠	٤٦٦١٠٠	

أما إذا اعتبر الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للإستثمارات في الشركة التابعة بمثابة شهرة عمل أو شهرة سيطرة من وجهة نظر الشركة القابضة فإنه يظهر في الميزانية التجميعية بالقيمة التي دفعت في مثل هذه الشهرة دون أن تتأثر حقوق الأقلية بها . وفي ظل هذا الفرض تكون ورقة عمل الميزانية التجميعية لمثالنا الجاري كالآتي :

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	س	الأصول :
	من - /	إلى - /			
٤٩٥٠٠٠	(١) ٢٦١٠٠	(٢) ٩٠٠٠٠	١١٦١٠٠	٣٥٠٠٠٠	إستثمارات في س ٩٠ %
٢٦١٠٠	(١) ٢٦١٠٠		١٤٥٠٠٠	٤٦٦١٠٠	أصول أخرى
٥٢١١٠٠			١٤٥٠٠٠		ن + - (شجرة محل أو سيطرة)
٢٠٠٠٠٠					مجموع الأصول
١٩٣١٠٠					حقوق الملكية والإلتزامات :
				٢٠٠٠٠٠	رأس مال - س
				١٩٣١٠٠	أرباح محجوزة - س
		(٢) ٥٤٠٠٠	٦٠٠٠٠		رأس مال - س
		(٣) ٦٠٠٠			
		(٢) ٢٦٠٠٠	٤٠٠٠٠		أرباح محجوزة - س
		(٣) ٤٠٠٠			
١٠٠٠٠	(٣) ١٠٠٠٠		٤٥٠٠٠	٧٣٠٠٠	حقوق الأقلية في س ١٠ %
١١٨٠٠٠			١٤٥٠٠٠	٤٦٦١٠٠	الإلتزامات
٥٢١١٠٠	١٢٦١٠٠	١٢٦١٠٠			

هذا وعادة ما تظهر شجرة المحل أو السيطرة (ت +) في الميزانية التجميعية تحت عنوان زيادة التكلفة عن صافي القيمة الدفترية للإستثمارات في الشركة التابعة ، في هذه الحالة . وبلاحظ أن الأصول التجميعية قد زادت بمقدار نصيب من في هذه الزيادة كما تنعكس في تكلفة إستثماراتها في س دون أن تتأثر حقوق الأقلية كما كان عليه الحال عند إعتبار الزيادة راجعة إلى إنخفاض القيمة الدفترية لأصول س مما يجب أن تكون عليه ، ولعل من الواضح أيضاً أن البيانات الواردة في خاقي التسويات والإستبعادات تمثل قيود اليومية اللازمة لتسوية الأصول والخصوم وإستبعاد العمليات المتبادلة بين الشركتين لأغراض إعداد الميزانية التجميعية . ولذلك فقد تعمدنا إحلال لفظة « مدين » بأصطلاح « من - / » ولفظة « دائن » بأصطلاح « إلى - / » حتى يمكن قراءة قيود التسوية

والإستبعادات من الخافاة المخصصة لذلك مباشرة فالقيد (١) بالقائمة بعالية  
يقراً مثلاً من س/ زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات فى الشركة  
س (ت + بمبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه) ، إلى س/ إستثمارات فى س (بنفس المبلغ)  
كما يقراً القيد (٢) مثلاً من مذكورين : رأس مال - س بمبلغ ٦٠٠٠  
جنيه وأرباح محوذة - س بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، إلى س/ حقوق الأقلية فى  
س بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .

هـ - ف - تكلفة الاستثمارات تقل عن التكلفة الدفترية لها - مع  
حقوق الأقلية :

قد يرجع ذلك إلى تضخم بعض أصول الشركة التابعة دفترياً عما يجب أن  
تكون عليه أو يرجع إلى انخفاض ربحية الشركة التابعة عن مثيلاتها فى نفس  
النشاط كما سبق أن ذكرنا . وقد أطلقنا على الحالة الشاذة شهرة المحل السالبة ،  
وذكرنا أنه يجب فى ظل الحالة الأولى تعديل قيمة الأصول إلى ما يجب أن تكون  
عليه أو عمل مخصص لفرق تقويم الأصول يخضع من مجموعها فى الميزانية  
العمومية التجميعية .

وإذا كان الفرق يرجع إلى عدم صلاحية القيم الدفترية لأصول الشركة التابعة  
وأصبح من الواجب تعديلها ، سواء فى دفاترها أو فى ورقة العمل ، فإن التقويم  
يجب أن ينصب على نصيب الأقلية كما ينصب على نصيب الشركة القابضة أسوة  
بحالة زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية . أما إذا كان الفرق راجعاً لوجود  
الشهرة السالبة ، فإن المخصص الذى يتكون بالفرق يتقرر على نصيب  
الشركة القابضة .

فإذا فرضنا مثلاً أن تكلفة ص فى الحصول على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية فى  
س فى المثال السابق بلغت ٨١٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى بلغت فيه التكلفة

الدفترية لهذه الحصة ٩.٠٠٠ جنيه وكان الفرق راجعا إلى تضخم أصول معينة وتعين تعديلها . فيكون التعديل في هذه الحالة بتخفيض قيمة الأصول بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه ( ٩.٠٠٠ × ١١٠٪ ) ويلزم تعديل حقوق الأقلية بنصيبهم في هذا النقص بالتبعية . وتجعل أصول س دائنة في خاتمة التسويات والاستبعادات بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه مقابل جعل حساب أرباحها المحجوزة مدينا في نفس الخاتمة وبنفس المبلغ . ويرتب على هذا القيد أن تصبح حقوق الملكية في س مكروته من ٩.٠٠٠ جنيه ( ٦.٠٠٠ جنيه رأس مال + ٣.٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة بعد ترحيل القيد السابق ) تكون حصة س منها ٨.١٠٠ جنيه وهي تعادل تكلفة استثماراتها حيث يتم استبعادها . وتصبح حقوق الأقلية ٩.٠٠٠ جنيه ( ٦.٠٠٠ جنيه رأس مال + ٣.٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة بعد استبعاد نصيبهم من خسائر إعادة تقويم الأصول ) . ويصبح مجموع الأصول في الميزانية العمومية التجميعية ٤٨٥.٠٠٠ جنيه ( ٣٥٠.٠٠٠ أصول أخرى لشركة ص + ١٣٠.٠٠٠ رصيد الأصول المعدل في س ) . [ عليك إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية لهذه الحالة مع مراعاة أن الأرباح المحجوزة في الشركة ص تصبح ١٥٨.٠٠٠ جنيه حتى تتوازن ميزانيتها الفردية طبقا للبيانات المعطاة ] .

أما إذا اعتبر الفرق راجعا لوجود شهرة سلبية وكون الخصم لينخصم من مجموع الأصول في الميزانية التجميعية بالفرق بين تكلفة استثمارات القابضة في الشركة التابعة وقيمتها الدفترية في دفاتر الأخيرة ، فإن قيود التسوية والاستبعادات للشال الجاري تكون كالآتي .

(١) من س / أرباح محجوزة — س إلى س / خصم تقويم أصول — س — بمبلغ ٩.٠٠٠ جنيه .

- (٢) من مذكورين : / رأس مال — س بمبلغ ٥٤٠٠٠ جنيه  
و/ أرباح محبوزة — س بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه (٣٦٠٠٠ — ٩٠٠٠)  
إلى / استثمارات في س بمبلغ ٨١٠٠٠ جنيه .
- (٣) من مذكورين : / رأس مال — س بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه و/ أرباح  
محبوزة — س بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه إلى / حقوق الاقلية في س بمبلغ  
١٠٠٠٠ جنيه .

وعليك إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية التي توضح ذلك .



## اسئلة وتمارين

### على الفصل الثالث عشر

#### أولا : الأسئلة :

- ١ - ما هي أهم أهداف إعداد القوائم والحسابات التجميعية .
- ٢ - قد تقوم الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة الدفترية لنصيبها في حقوق الملكية في إحدى الشركات التابعة ، فما هي أهم الأسباب التي تحدوا بالشركة القابضة لذلك ، وما هي أهم الاجراءات المحاسبية التي تترتب على كل من هذه الأسباب إذا كانت الشركة التابعة مملوكة بالكامل لشركة القابضة وفي حالة وجود حقوق الأقلية فيها ؟
- ٣ - حصلت الشركة ص على السيطرة على الشركة س التي تبلغ صافي القيمة الدفترية لأصولها ٣٠٠.٠٠٠ جنيه . فما هو المبلغ الذي دفعته ص مقابل هذه السيطرة في كل من الحالات الآتية :
  - أ - وجود شهرة محل غير ظاهرة في دفاتر س قيمتها ٥٠.٠٠٠ جنيه ، وتضمن بعض الأصول بما يعادل ١٢.٠٠٠ جنيه ، ونقص القيمة الدفترية لبعض الأصول الأخرى عن قيمتها العادلة بمبلغ ١٣.٥٠٠ جنيه ، ونصيب ص في حقوق الملكية في س ١٠٠ % .
  - ب - كالحالة السابقة فيما عدا أن نصيب ص ٩٠ % .
  - ج - تكلم باختصار عن طبيعة حقوق الأقلية موضحاً المعالجة الملائمة لها في الميزانيات التجميعية ومدى تأثيرها بالفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لحقوق الشركة القابضة ( حقوق الأغلبية ) .



ثانيا : التمارين :

التمرين الاول : فيما يلي البيانات المختصرة لميزانيات أربع شركات في  
١٩٧٤/١٢/٣١ .

ص	ص	ص	ص	ص
٥٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	بمجموع الأصول
=====	=====	=====	=====	

حقوق الملكية والالتزامات :

٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	رأس المال - أسهم عادية
٢١٠٠٠٠	( ٢٠٠٠ )	٦٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	أرباح محوطة (خسائر)
١٣٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	التزامات
=====	=====	=====	=====	=====	
٥٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	
=====	=====	=====	=====	=====	

وقد قامت ص بالحصول على ١٠٠ ٪ من حقوق الملكية في الشركات الثلاثة بالشروط التالية : (١) الحصول على حقوق ملكية ص بإصدار ١٥٠.٠٠٠ جنيه نقداً ، (٢) إصدار ١٥٠.٠٠٠ سهم عادي قيمة إسمية ٥ جنيه وقيمة سوقية ١٠ جنيه مقابل حقوق الملكية في ص ، (٣) إصدار سندات لمدة أسهم ص تبلغ قيمتها الإسمية ٣٠٠.٠٠٠ جنيه بفائدة إسمية ٥ ٪ مساوية للسعر الفعال تسدد بعد عشرة سنوات ، والمطلوب : إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات استثمارات ص في كل من الشركات الثلاثة ، (٢) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركات الأربعة ، (٣) تصوير الميزانية العمومية التجميعية المجموعة في تاريخ إقتناء ص لها .

التمرين الثاني : حصلت الشركة ص على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في الشركة س في ٧٤/١٢/٣١ حيث ظهرت ميزانتي الشركتين كالآتي :

ص	ص	
جنيه	لم	
٣١٢,١٠٠	٦٢٣,٥٠٠	مبانى وآلات وتركيبات (صافي)
	١٢٦,٠٠٠	استثمارات في أسهم ص
٢٢,٤٠٠	٢٣,٩٥٠	مخزون
١٠,٥٠٠	١٢,٥٥٠	عملاء (صافي)
٥,٠٠٠	١٣,٢٠٠	تقديرة
<u>٣٦٠,٠٠٠</u>	<u>٧٩٩,٢٠٠</u>	بمجموع الاصول
١٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	أسهم رأس المال
٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	أرباح محبوزة
٢٤٠,٠٠٠	٣٧٩,٢٠٠	إلتزامات
<u>٢٦٠,٠٠٠</u>	<u>٧٩٩,٢٠٠</u>	بمجموع الخصوم

هذا وبمراجعة دفاتر من وجد أن المخزون مقوم على أساس طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً ، وأن قيمته طبقاً لطريقة الوارد أولاً صادر أولاً التي تستخدمها ص تبلغ ٣٨٠,٦٠٠ جنيه ، كما وجد أن يخصص الديون المشكوك فيها غير كافية للديون المتوقعة إعادتها من رصيد العملاء وتلزم زيادته بمبلغ ١٠,٢٠٠ جنيه ، كما وجد أن يخصص إهلاك المباني والآلات مغالى فيه وأن قيمة هذه الأصول بعد إستبعاد الخصص لا تقل عن ٢٢١,٦٠٠ جنيه . وقد تقرر ، إعتبار أى زيادة عن تكلفة إستثمارات ص عن قيمتها الدفترية بعد هذه التسويات بمثابة شهرة سيطرة . المطلوب : (١) إجراء القيد الدفترية اللازمة لإجراء هذه التسويات بفرض تعديل سجلات ص (٢) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية

فه ٧٤/١٢/٣١ بفرض أنه تقرر عدم تعديل سجلات س ، قم بأجراء قيود التسوية اللازمة على ورقة العمل .

### التمرين الثالث :

فيما يلي ورقة عمل الميزانية التجميعية لشركة القابضة ط ، والشركة التابعة لها ع .

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		ع	ط	الأصول -
	من - /	إلى - /			
٥٦٤٠٠٠	؟	؟	١٨٢٠٠٠	٣٧٢٠٠٠	أصول أخرى
١٢٠٠٠	؟	؟		؟	شهرة سيطرة
؟	؟	؟		؟	إستثمارات ع ٩٠ %
؟			١٨٢٠٠٠	؟	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والالتزامات :
٢٠٠٠٠				٢٠٠٠٠	رأس مال ط
؟				؟	أرباح محوطة ط
	؟	؟	١٠٠٠٠		رأس مال ع
	؟	؟	٥٠٠٠٠		أرباح محوطة ع
١٦٠٠٠					حقوق الأقلية في ع ١٠ %
؟			٣٢٠٠٠	٩٦٠٠٠	إلتزامات
؟	؟	؟	١٨٢٠٠٠	؟	

المطلوب : (١) تحديد تكلفة إستثمارات ط في ع ، (٢) توضيح الأسباب التي ترى أنه قد تم إرجاع الفرق بين تكلفة الإستثمارات والقيمة الدفترية لها ، (٣) إستكمال ورقة العمل ، (٤) إجراء قيود التسوية والإستبعاد اللازمة .

التمرين الرابع : فيما يلي البيانات المختصرة للميزانيات العمومية الخاصة بالشركة القابضة س ، والشركات التابعة لها س١ ، س٢ ، س٣ ، وذلك في تاريخ حصول س على حقوق السيطرة على هذه الشركات .

ص	س	١ س	٢ س	٣ س
أصول ثابتة (صافي)	١٢٥٠.٠٠٠	٧٠٠.٠٠٠	٨٢٠.٠٠٠	٥٢٠.٠٠٠
إستثمارات في س	١٠٠.٠٠٠	٪ ١٠٠		
"	٨٥٠.٠٠٠	٪ ٨٠		
"	٦٠.٠٠٠	٪ ٩٠		
أصول متداولة	١٥٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	٦٢.٠٠٠	٤٧.٠٠٠

١٠٠.٠٠٠   ١٤٥.٠٠٠   ١٥٠.٠٠٠   ٥٢٠.٠٠٠

#### حقوق الملكية والالتزامات :

رأس مال	٢٠٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠
أرباح محجوزة	٢٠٥.٠٠٠	٤٥.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠
الالتزامات	١١٥.٠٠٠	٥٥.٠٠٠	٤٥.٠٠٠	٣٠.٠٠٠

١٠٠.٠٠٠   ١٤٥.٠٠٠   ١٥٠.٠٠٠   ٥٢٠.٠٠٠

**والمطلوب : ( ١ )** إجراء قيود التسوية والإستبعاد اللازمة لإعداد الميزانية التجميعية المجموعة في ظل كل من الحالات الآتية : (١) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية يرجع لشهرة المحل الخاصة بالشركة التابعة ، (٢) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية يرجع إلى عدم سلامة تقييم أصول الشركة التابعة ، (٣) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في س، يرجع لشهرة السيطرة ، وفي س، يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول الثابتة ، وفي س، يرجع إلى انخفاض معدلات ربحية الشركة ، (٤) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في س، يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول ، وفي س، يرجع إلى شهرة السيطرة ، وفي س، يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول .

**(ب)** إعداد ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية للحالة الأولى والأخيرة في المطلوب الأول .

## الفصل الرابع عشر

في

الشركات القابضة :

الحسابات والقوائم التجميعية بعد تاريخ الاقتناء .

١ - مقدمة :

عالجنا في الفصل السابق إجراءات إعداد الميزانية التجميعية في تاريخ حصول الشركة القابضة على ما يكفي من حقوق الملكية في الشركات التابعة للسيطرة عليها . وعادة ما تسجل استثمارات الشركة القابضة في الشركات التابعة عند إقتنائها بالتكلفة ، والتي لا شك تعكس قيمة هذه الاستثمارات من الناحية الاقتصادية بالنسبة لكل من طرفي عملية التبادل في ذلك التاريخ . وقد تستمر الشركة القابضة في إظهار استثماراتها في الشركات التابعة بتكلفتها في تاريخ الإقتناء دون تعديل لما قد يطرأ على قيمة صافي أصول هذه الشركات نتيجة مواولة عملياتها ، وهو ما يطلق عليه محاسبياً ، المحاسبة للاستثمارات في الشركات التابعة على أساس التكلفة ، كما قد تقوم الشركة التابعة بتعديل قيمة استثماراتها في الشركات التابعة تبعاً لما يطرأ من تغيرات على قيمة صافي أصولها نتيجة مواولة عملياتها ، وفي هذه الحالة تعالج الاستثمارات في الشركات التابعة طبقاً لما يعرف محاسبياً ، بالمحاسبة للاستثمارات في الشركات التابعة على أساس حقوق الملكية ، . وسوف نطلق إختصاراً على الطريقة الأولى ، أساس التكلفة ، وعلى الطريقة الثانية ، أساس حقوق الملكية ، .



وسوف نستعرض في هذا الفصل الإجراءات المحاسبية اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية في تاريخ لاحق لتاريخ إقضاء الشركة القابضة لإستثماراتها في الشركات التابعة طبقاً لكل من الطريقتين .

#### ٢ - إقضاء فترة محاسبية بعد تاريخ الإقضاء :

عندما تنقضي فترة محاسبية على تاريخ إقضاء الشركة القابضة لإستثماراتها في الشركة أو الشركات التابعة فإن الأمر يقتضى إعداد حسابات ختامية تجميعية لتظهر نتائج عمليات المجموعة بالإضافة إلى الميزانية التجميعية التى توضع مركزها المالى . ذلك لأن حقوق الشركة القابضة في الشركات التابعة تتأثر بمقدار ما تحققه هذه الشركات من أرباح أو خسائر وبمقدار ما تقوم هذه الشركات بإجرائه من توزيعات للأرباح سواء كان ذلك من أرباح الفترة أو من الأرباح المحجورة . هذا وسوف نستخدم لأغراض التبسيط فيما يلى من أمثلة توضيحية حساب ختامى واحد يشتمل على ملخص البيانات التى ترد عادة في مجموعة الحسابات الختامية العادية ( الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر ) بصورة مجملة بحيث تتضح المبادئ العامة في هذا الصدد بصورة يسهل استيعابها .

وانفرض أن الشركة من سمات على ٨٠٪ من حقوق الملكية في الشركة س في ١/١/١٩٧٥ بمبلغ ٧٦٠.٠٠٠ جنيه عندما بلغت صافي أصول الشركة س في الدفأر ١٠٠.٠٠٠ جنيه . وقد وجد حينئذ أن المخزون لدى الشركة س والى تبلغ تكلفته الدفترية ١٥٠.٠٠٠ جنيه مبالغ في تقويمه بمبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه . وقد بلغت الأرباح التى حققتها الشركة س عن السنة المالية المنتهية في ١٩٧٥/١٢/٣١ ٢٠.٠٠٠ جنيه وزع منها ١٠.٠٠٠ جنيه على المساهمين وتم احتجاز الباقي .

#### ٢ - ١ - ورقة عمل الحسابات والقوائم الختامية - أساس التكلفة :

يترتب على إتباع أساس التكلفة في إثبات إستثمارات الشركة القابضة في



الشركة التابعة لإعتبار ما تحصل عليه من توزيعات في أرباح التابعة بمثابة إيرادات في دفاترها . وعند إعداد الحسابات الختامية التجميعية تعد هذه التوزيعات بمثابة معاملات وسيطة بين أفراد المجموعة ويتم إلغاؤها ، وتعتبر حصة الشركة القابضة في مجموع الأرباح ، سواء كانت موزعة أو غير موزعة بمثابة زيادة في حقوق ملكيتها في المجموعة . ولتوضيح ذلك سنبدأ أولاً بإعداد ورقة عمل الحسابات الختامية للثال بعاليه ، مع افتراض البيانات المتعلقة بمفرداتها فيما عدا صافي أرباح س ، ثم أوضح بعد ذلك إجراءات إعداد الميزانية التجميعية .

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية  
الشركة القابضة س والشركة التابعة س  
عن السنة المالية المنتهية في ٧٥/١٢/٣١

الحسابات الختامية التجميعية	تسويات واستبعادات		س	س	
	من /	إلى /			
٥١٤٠٠٠	-	-	١٢٢٠٠٠	٣٩٢٠٠٠	الإيرادات ( بملاف توزيعات س )
	٨٠٠٠ (٢)			٨٠٠٠	توزيعات من س
٥١٤٠٠٠			١٢٢٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	مجموع الإيرادات
٢٦٥٠٠٠	٥٠٠٠ (١)		٥٦٠٠	٢١٤٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
١٤٠٠٠٠			٤٦٠٠٠	٩٤٠٠٠	المصروفات الأخرى
	٢٥٠٠٠ (٣)	٥٠٠٠ (١)	٢٠٠٠٠		صافي الربح - س
١٠٤٠٠٠	٨٠٠٠ (٢)	٢٠٠٠٠ (٣)		٩٢٠٠٠	صافي الربح - س
٥٠٠٠		٥٠٠٠ (٣)			حقوق الأقلية في صافي ربح س
٥١٤٠٠٠	٣٨٠٠٠	٣٨٠٠٠	١٢٢٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	المصروفات وصافي الربح

(١) تسوية تكلفة البضاعة المباعة بمقدار التضمين في تكلفة مخزون أول المدة ( بفرض طريقة المخزون الدوري ) حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة ( جملة دائنات ) وزيادة رصيد صافي الربح - س ( وهو رصيد دائن يظهر كنتم حسابي في الجانب الدين من الحساب الختامي ومن ثم يزداد بمجمله مدبنا - أي بزيادة لائتم الحسابي للجانب الدين من الحساب الختامي ) .

(٢) استبعاد حصة س من توزيعات س . ويؤدي ذلك إلى تخفيض الإيرادات ( بمجملها مدبنة ) وتخفيض رصيد صافي ربح س ( ويظهر كنتم حسابي في الجانب الدين من الحساب الختامي ومن ثم لتخفيضه يجهل دائنات ) .

(٣) تحديد نصيب كل من س وحقوق الأقلية في صافي ربح س بعد تعديله بتسوية مخزون أول الفترة ، حيث أصبح صافي الربح ٢٥٠٠٠ جنيه يخلص س ٨٠ ٪ منه ، أي ٢٠٠٠٠ جنيه ويخلص الأقلية ٢٠ ٪ أي ٥٠٠٠ جنيه .

هذا ويلاحظ أن صافي الربح - من في الحسابات الختامية يتكون من الأرباح التي حققتها من بصفة مستقلة ( ٩٢٠٠٠ جنيه ) بعد استبعاد ما حصلت عليه من توزيعات من ( ٨٠٠٠٠ جنيه ) مضافاً إليها حصتها في أرباح من بعد تسويتها بالزيادة في تكلفة عازون أول الفترة ( عند الإقتناء ) وسواء كانت هذه الأرباح موزعة أو غير موزعة (  $٢٥٠٠٠ \times ٨٠\% = ٢٠٠٠٠$  جنيه ) . ويظهر أثر توزيع أرباح من على رصيد الأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية كما تتأثر به حقوق الأقلية .

ولتوضيح إجراءات إعداد الميزانية التجميعية بعد القضاء فترة محاسبية على تاريخ اقتناء الشركة القابضة لإستثماراتها في الشركة التابعة ، نفترض استمراراً للشال الجارى أن بيانات الميزانية العمومية لكل من الشركتين من ، كما هو موضح في ورقة العمل التالية . ونوضح أيضاً في الورقة التسويات اللازمة لأغراض إعداد الميزانية التجميعية ثم نعلق على كل منها بما يوضح مبرراته .

هذا ويتفحص خاتمة التسويات والإستبعادات نجد الآتى :

( ١ ) عند حصول من على ٨٠٪ من حقوق الملكية في من كانت تكلفة الإستثمارات . تقل عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه نتيجة المخالفة في تقويم المخزون بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ( منها ١٠٠٠ جنيه تخص حقوق الأقلية بنسبة ٢٠٪ ) . وقد أقرضنا أن من أستنفدت هذا المخزون بتكلفته الدفترية بمحدد حساب تكلفة البضاعة المباعة ( أنظر ورقة عمل الحسابات الختامية ) بما أدى إلى نقص أرباح العام عما كان يجب أن تكون عليه بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، في حين أن المبلغ كان يجب إستزاله من الأرباح المحجوزة لشركة من في تاريخ الإقتناء . ولذلك فيمثل القيد الأول تصحيح هذا الوضع بحمل حساب الأرباح المحجوزة - من في ٢٥/١/١ مديناً بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه مقابل جعل

ورقة عمل الميزانية التجميعية لشركة القابضة من والتابعة من  
في ١٩٧٥/١٢/٢١ ، بعد سنة مالية من تاريخ الاقتناء

الميزانية التجميعية	تسويات وإستعدادات		س	س	الأصول :
	إلى /-	من /-			
٧٥٥٠٠٠	(٤) ٧٦٠٠٠		٢١٣٠٠٠	٥٤٢٠٠٠	أصول مختلفة
٧٥٥٠٠٠			٢١٣٠٠٠	٧٦٠٠٠	استثمارات في س - ٨٠ %
				٦١٨٠٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والإلتزامات :
٢٠٠٠٠٠	(٣) ٢٠٠٠٠	(٢) ٨٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	رأس المال - س
١١٢٠٠٠				١١٢٠٠٠	أرباح محجوزة - س في ١/١/٧٥
١٠٤٠٠٠				٩٢٠٠٠	صافي الربح - س من سنة ٧٥
(٦٢٠٠٠)				(٦٢٠٠٠)	توزيعات أرباح س
	(١) ٥٠٠٠	(٥) ٥٠٠٠	٥٠٠٠٠		رأس مال - س
	(٢) ٨٠٠٠	(٥) ٥٠٠٠	٥٠٠٠٠		أرباح محجوزة - س في ١/١/٧٥
	(٥) ٢٠٠٠	(٣) ٢٠٠٠	٢٠٠٠٠		صافي ربح - س من السنة
٢٢٠٠٠	(٥) ٢٤٠٠٠	(٥) ٢٠٠٠	١٠٣٠٠٠	٢٧٦٠٠٠	توزيعات أرباح س
٣٧٩٠٠٠					حقوق الأقلية في س
٧٥٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠	٢١٣٠٠٠	٦١٨٠٠٠	الإلتزامات

صافي ربح س من السنة دائنا . وبذلك يصبح صافي ربح س بعد التعديل عن  
السنة ٢٥٠٠٠ جنيه ويصبح رصيد الأرباح المحجوزة في بداية السنة (تاريخ  
الإقتناء) ٤٥٠٠٠ جنيه .

(٢) قامت س بتوزيع ١٠.٠٠٠ جنيه من أرباحها يخص من منها ٨.٠٠٠ جنيه اعتبرت من بنود الإيرادات في الحسابات الختامية الخاصة بالشركة س . وحيث أن س تضيف لما تحققه من أرباح بصفة فردية نصيبها في الأرباح التي تحققها س سواء وزعت أو لم توزع لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية، فقد أصبح من الواجب إلغاء قيد حصول س على مبلغ ٨.٠٠٠ جنيه عن طريق عمل حساب صافي أرباح س عن السنة مدينا وحساب توزيعات أرباح س دائنا . وهذا هو ما يتحقق بالقيد الثاني .

(٣) تبلغ حصة س من صافي أرباح س بعد تعديلها ٢.٠٠٠ جنيه وبذلك يلزم تحويل المبلغ من حساب صافي أرباح س لحساب صافي أرباح س ليظهر في الميزانية التجميعية . وهذا ما يتحقق بالقيد الثالث .

(٤) تمثل حقوق س في س في تاريخ الاقتناء في ٨٠٪ من رأس المال ( ٤.٠٠٠ جنيه ) مضافا إليها ٨٠٪ من الأرباح المحجوزة بعد تسويتها بالمخالفة في تقويم المخزون ( ٣٦.٠٠٠ جنيه ) . وهذه الحقوق تظهر في أصول س المختلفة التي تنطوي عليها الميزانية التجميعية . ومن ثم يجب استبعاد إستثمارات س في س مقابل حقوق س في س منعا للزدواج ، وهذا ما يتحقق بالقيد الرابع .

(٥) قيد مركب يثبت حقوق الاقلية في س قبل توزيع أرباح العام وبعد حصولهم على نصيبهم من هذه التوزيعات كالآتي :

من مذكورين	
س / رأس مال - س - ٢٠٪	١٠.٠٠٠
س / أرباح محجوزة - س في ١/١ ( بنسبة ٢٠٪ بعد التسوية )	٩.٠٠٠
س / صافي أرباح العام - س ( بعد التسوية - ٢٠٪ )	٥.٠٠٠
بعد	٢٤.٠٠٠



ما قبله	٢٤٠٠٠
حقوق الأقلية في س (ما حصل عليه الأقلية من الأرباح	٢٠٠٠٠
الموزعة ) .	

#### الى مذكورين :

٢٠٠٠ س / توزيعات أرباح - س (حصة الأقلية في الأرباح	
الموزعة ) .	
٢٤٠٠٠ س / حقوق الأقلية في س (بنصيبهم في رأس المال	
والأرباح المحجوزة وأرباح العام ) .	

ومن هذا القيد نجد أن رصيد حقوق الأقلية يصبح ٢٢٠٠٠ جنيه وهو ما يظهر في الميزانية التجميعية .

هذا ومن الواضح أن حساب استثمارات الشركة القابضة (س) في الشركات التابعة لها (س) يظل بقيمته الدفترية في تاريخ الإقتناء في ظل د أساس التكلفة ، كما هو واضح من المثال بعاليه ، ويستبعد لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية مقابل حقوق الشركة القابضة في الشركة التابعة في تاريخ الإقتناء . وبذلك ، وفي ظل إنباع أساس التكلفة ، يلزم الأمر ضرورة التمييز وبين حقوق الملكية في الشركة التابعة في تاريخ الإقتناء . وما يطرأ على هذه الحقوق من تغيرات بعد ذلك نتيجة مراوطة الشركة التابعة لعملياتها المختلفة . والواقع أن هذا التمييز ضروري حتى في ظل أساس حقوق الملكية كما سوف يتضح من البند التالي .

#### ٣ - ورقة عمل الحسابات والقوائم الختامية - أساس حقوق الملكية :

عندما تعالج الشركة القابضة استثماراتها في الشركات التابعة محاسبيا على أساس حقوق الملكية فإن القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات في دفاترها تتأثر

بماتحقة الشركة التابعة من أرباح أو خسائر بعد تاريخ الإقتناء، كما تتأثر بما تقوم هذه الشركة بتوزيعه من أرباح وبمعنى آخر فإنه في ظل إنبساط طريقة حقوق الملكية فإن حساب إستثمارات الشركة الفابضة يعكس باستمرار حقوقها في ملكية الشركات التابعة بما يطرأ عليها من تغيرات . وبالرغم من أن القوائم والحسابات الختامية التجميعية تتطابق تماماً مع تلك التي يتم إعدادها في ظل أساس التكلفة ، إلا أن إجراءات التجميع والحاسبة للاستثمارات تختلف .

وحتى تتضح الصورة للقارئ - سوف افترض نفس بيانات الشركة من الشركة من الواردة في البند السابق ( ٢ - أ ) ونعالج إستثمارات من على أساس حقوق الملكية . وفي تاريخ الإقتناء ٧٥/١/١ تقوم من بإببات إستثماراتها في من سواء في ظل أساس التكلفة أو حقوق الملكية بالقيء الآتي .

٧٦٠٠٠ من / إستثمارات في من - ٨٠ %

٧٦٠٠٠ إلى / النقدية ( أو أى أصول أخرى كقابل )

وفي ظل أساس التكلفة يظل حساب الإستثمارات في دفاتر من بنفس القيمة بصرف النظر عما يطرأ من تغيرات على حقوق ملكية من . أما في ظل أساس حقوق الملكية ، فإن نصيب من من أرباح من كما يظهر في قوائم الأخيرة يعلى على حساب الإستثمارات كالآتي :

١٦٠٠٠ من / الإستثمارات في من - ٨٠ %

١٦٠٠٠ إلى / أرباح الإستثمارات في من

حصتنا في أرباح من من واقع قوائمها ٢٠٠٠ × ٨٠ %

وعندما نحصل من على حصتها من الأرباح التي قامت من بتوزيعها ، ينخفض بها حساب الإستثمارات كالآتي :



٨٠٠٠٠ من ٣ / النقدية  
٨٠٠٠٠ إلى ٣ الإستثمارات في س - ٨٠ %  
إثبات تحصيل حصتنا في الأرباح التي وزعتها س .

ويرتب على هذه القيود أن يصبح رصيد الإستثمارات في ميزانية س مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه ، وتزداد أرباحها بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه في حساباتها الختامية الخاصة ، حيث لا يقتصر أثر أرباح س على قوائم س الخاصة في هذه الحالة على ما يتم توزيعه من أرباح ( ٨٠ % من ١٠٠٠٠ جنيه ) وإنما يمتد إلى ما لم يتم توزيعه أيضا ( ٨٠ % من ١٠٠٠٠ جنيه المحتجزة ) . وتكون ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية في هذه الحالة كما هو موضح فيما يلي .

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة س و س  
عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٥ ( أساس حقوق الملكية )

الحسابات الختامية التجميعية	نسوبات وإستبعادات		س	س	
	من ٣ /	إلى ٣ /			
٥١٤٠٠٠			١٢٢٠٠٠	٣٩٢٠٠٠	الإيرادات (بغلاف أرباح إستثمارات في س)
		(٢) ١٦٠٠٠		١٦٠٠٠	إيرادات إستثمارات في س
٥١٤٠٠٠			١٢٢٠٠٠	٤٠٨٠٠٠	مجموع الإيرادات
٢٦٥٠٠٠	٥٠٠٠ (١)		٥٦٠٠٠	٢١٤٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
١٤٠٠٠٠			٤٦٠٠٠	٩٤٠٠٠	المصروفات الأخرى
		٥٠٠٠ (١)	٢٠٠٠٠		صافي الربح - س
١٠٤٠٠٠	١٦٠٠٠ (٢)	٢٠٠٠٠ (٣)		١٠٠٠٠٠	صافي الربح - س
٥٠٠٠		٥٠٠٠ (٣)			حقوق الأقلية في صافي ربح س
٥١٤٠٠٠	٤٦٠٠٠	٤٦٠٠٠	١٢٢٠٠٠	٤٠٨٠٠٠	

وبلاحظ أن الحسابات الختامية التجميعية في ظل هذه الطريقة ( طريقة حقوق الملكية ) لا تختلف عن سابقتها وإن اختلفت قيم قيود التسوية والإستبعاد كما يتضح من الحالة المخصصة لذلك . فقد زادت إيرادات س بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه في هذه الحالة بدلا من ٨٠٠٠ جنيه في الحالة السابقة ومن ثم تم إستبعادها . أما نسوبة أثر تضخم تكلفة مخزون أول الفترة فما زالت كما هي ، كما لم تتأثر حقوق الأقلية بتغيير الطريقة التي أتبعناها في المحاسبة لإستثماراتها في س .

وتظهر ورقة عمل الميزانية التجميعية في ظل أساس حقوق الملكية كآلات .

ورقة عمل الميزانية التجميعية لشركة ص وس

في ٧٥/١٢/٢١ ، بعد سنة مالية من تاريخ الإقتمام

الميزانية التجميعية	تسويات وإستعدادات		س	س	مسول :
	إلى /-	من /-			
٧٥٥,٠٠٠	(٣) ٨٤,٠٠٠		٢١٣,٠٠٠	٥٤٢,٠٠٠	أصول مختلفة
٧٥٥,٠٠٠			٢١٣,٠٠٠	٨٤,٠٠٠	مستحقات في س - ٨٠ %
				٦٢٦,٠٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والإلتزامات :
٢٠٠,٠٠٠	(٢) ٢٠,٠٠٠	(٣) ١٦,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	س - المال
١١٢,٠٠٠				١١٢,٠٠٠	أرباح محجوزة س - ٧٥/١/١
١٠٤,٠٠٠				١٠٠,٠٠٠	ربح الربح - س - من السنة
(٦٢,٠٠٠)				(٦٢,٠٠٠)	أرباح أرباح س
		(٣) ٤٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠		س - مال س
		(٤) ١٠,٠٠٠			
		(١) ٥,٠٠٠			
		(٣) ٣٦,٠٠٠			
		(٤) ٩,٠٠٠	٢٠,٠٠٠		
	(١) ٥,٠٠٠	(٢) ٢٠,٠٠٠			
		(٤) ٥,٠٠٠			
	(٣) ٨,٠٠٠				
	(٤) ٢,٠٠٠		(١٠,٠٠٠)		
٢٢,٠٠٠	(٤) ٢٤,٠٠٠	(٥) ٢,٠٠٠	١٠٣,٠٠٠	٢٢٦,٠٠٠	أرباح أرباح س
٣٧٩,٠٠٠					حقوق الأظية في س
٧٥٥,٠٠٠	١٤٣,٠٠٠	١٤٣,٠٠٠	٢١٣,٠٠٠	٦٢٦,٠٠٠	إلتزامات

هذا ويتفحص خاتمة التسويات ومقارنتها بالوضع في ظل أساس التكلفة

( البند ٢ - أ ) نجد الآتي .

(١) القيد الأول الخاص بتسوية رصيد الأرباح المحجوزة في س بالتضخم

في قيمة مخزون أول الفترة كما هو .

(٢) القيد الثاني في الحالة السابقة الخاص باستبعاد الأرباح التي ووعتها من أرباح ليس له مقابل في هذه الحالة، وإنما تم استبعاد ١٦٠.٠٠٠ جنيهه وهي قيمة الأرباح التي أثبتتها من في دفاترها في ظل أساس حقوق الملكية مع القيد الثالث. أما القيد الثاني في الحالة الجارية فيقابلة في الحالة السابقة القيد الثالث.

(٣) القيد الثالث في الحالة الجارية يستبعد إستثمارات من في مقابل استبعاد ١٦٠.٠٠٠ جنيه من أرباح من عليت على حساب الإستثمارات ومقابل استبعاد ٨٠٪ من رأس مال من وأرباحها المحجوزة في ١/١ بعد تسويتها للتضخم في قيمة مخزون أول الفترة، وبقائه في الحالة السابقة القيد الرابع.

(٤) القيد الرابع في الحالة الجارية يمثل حساب وإثبات حقوق الأقلية في من وهو مطابق تماما للقيد الخامس في الحالة السابقة.

والإشارة من الواضح تماما أن الحسابات الختامية التجميعية والميزانية التجميعية في أساس حقوق ظل الملكية لم تختلف عما كانت عليه في ظل أساس التكلفة.

### ٣ - إقفاء أكثر من فترة محاسبية عند تاريخ الإقفاء :

تعتبر أسس وإجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية بعد إقفاء أكثر من فترة محاسبية على تاريخ إقفاء الشركة القابضة لإستثماراتها في الشركات التابعة لإمتداد لما تعرضنا له في البند السابق. فإذا كانت الشركة القابضة تستمر في تسجيل إستثماراتها بالتكلفة فإن الأمر يقتضي التمييز بين حقوق ملكية الشركة التابعة في تاريخ الإقفاء وما يطرأ على ذلك من تغيير بعد ذلك لا يمكن إجراء التسويات اللازمة وخاصة إذا اختلفت التكلفة عن القيمة الدفترية في تاريخ الإقفاء. أما إذا كانت إستثمارات الشركة القابضة في التابعة تسجيل على أساس حقوق الملكية فإن الفرق بين القيمة الدفترية لهذه الإستثمارات في دفاتر الشركة التابعة وحصة الشركة القابضة في حقوق الملكية طبقا لدفاتر الشركة التابعة في أي تاريخ لاحق

على تاريخ الإقتناء يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية تاريخ الإقتناء .  
وتم توضيح ذلك وكذلك لتوضيح اجراءات التجميع لفترات محاسبية لاحقة لتاريخ  
الإقتناء بما يزيد عن فترة محاسبية واحدة ، لفرض البيانات التالية لكل من  
الشركة القابضة من والتابعة من في صورة اجمالية مختصرة .

بيانات اجمالية عن الشركة القابضة من والتابعة من

س - بعد ٣ سنوات من الإقتناء		س	
أساس التكلفة	أساس حقوق الملكية	في تاريخ الإقتناء	السنة الثالثة
٢٣٧,٥٠٠	٢٣٧,٥٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٦٣,٥٠٠
٧٠,٠٠٠	٩٥,٦٠٠		
٣٠٧,٥٠٠	٣٣٣,١٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٦٣,٥٠٠
١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
٩٨,٠٠٠	١١٩,٦٠٠	٣٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٠
٢٦,٠٠٠	٣٠,٠٠٠		١٠,٠٠٠
(١٥,٠٠٠)	(١٥,٠٠٠)		(٥,٠٠٠)
٩٨,٥٠٠	٩٨,٥٠٠	٢٥,٠٠٠	٥١,٥٠٠
٣٠٧,٥٠٠	٣٣٣,١٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٦٣,٥٠٠
٢٣١,٠٠٠	٢٣١,٠٠٠		١١٥,٠٠٠
٤,٠٠٠	٨,٠٠٠		
٢٢٥,٠٠٠	٢٣٩,٠٠٠		١١٥,٠٠٠
٢٠٩,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠		١٠٥,٠٠٠
٢٦,٠٠٠	٣٠,٠٠٠		١٠,٠٠٠
٢٣٥,٠٠٠	٢٣٩,٠٠٠		١١٥,٠٠٠

بيانات الميزانية العمومية :

الأصول :

أصول مختلفة ( مجموع )

إستثمارات في س - ٨ %

مجموع الأصول

حقوق الملكية والإلتزامات :

رأس المال

الأرباح المحجوزة :

عند الإقتناء

في بداية السنة الثالثة

أرباح السنة الثالثة

توزيعات السنة الثالثة

الإلتزامات ( مجموع )

مجموع حقوق الملكية والإلتزامات

بيانات المساهمات الختامية :

إيرادات مختلفة ( مجموع )

إيرادات إستثمارات في س

مجموع إيرادات

مصرفات مختلفة ( مجموع )

صافي أرباح العام الثالث

مجموع للمصرفات والأرباح



وإذا نظرنا إلى بيانات الميزانية العمومية لكل من ص و س لا يمكننا  
إستخلاص البيانات التالية :

١ - بلغت تكلفة إستثمارات ص في س في تاريخ الإقتناء منذ ٣ سنوات  
٧٠٠٠٠ جنيه كما تظهر في خاتمة أساس التكلفة ، في حين بلغت القيمة الدفترية  
لهذه الإستثمارات طبقا لحقوق ملكية س في ذلك التاريخ ٦٤٠٠٠ جنيه  
[ ٨٠٪ من ( ٥٠٠٠٠ رأس المال + ٣٠٠٠٠ أرباح محجوزة ) ] .  
وبذلك تكون هناك زيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية عند الإقتناء قدرها  
٦٠٠٠ جنيه . ويلاحظ أن نفس الفرق يمكن التوصل إليه عن طريق مقارنة  
إستثمارات ص في س على أساس حقوق الملكية والتي تبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه  
بنصيب ص في حقوق الملكية كما تظهر في دفاتر س في نهاية السنة الثالثة  
[ ٨٠٪ من ( ٥٠٠٠٠ جنيه رأس المال + ٥٧٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة  
في بداية السنة الثالثة + ٢٠٠٠ جنيه الأرباح غير الموزعة من أرباح السنة  
الثالثة ) ] والتي تبلغ ٨٩٠٠٠ جنيه ليكون الفرق ٦٠٠٠ جنيه . وسوف  
نفترض لأغراض إستكمال المثال أن الفرق يرجع إلى شهرة الماحل الخاصة  
بالشركة س والغير مسجلة بدفاترها في تاريخ الإقتناء ، وبذلك تكون قيمة  
الشهرة المقدرة للشركة بما فيها حقوق الأقلية ٧٠٠٠ جنيه ( ٦٠٠٠ × ١/١٠ ) .  
وسوف نفترض أن الشركة ص قررت إستنفاد هذه الشهرة على مدة ١٠  
سنوات من تاريخ الإقتناء على أساس القسط الثابت .

٢ - يقابل الفرق بين إستثمارات ص في س على أساس حقوق الملكية  
وأساس التكلفة والذي يبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه فرق في أرباح ص المحجوزة في  
بداية السنة الثالثة يعادل ٢١٠٠٠ جنيه مضافا إليه الفرق بين أرباح السنة  
الثالثة في ظل كل من الطريقتين والبالغ ٤٠٠٠ جنيه .

وسوف نعرض فيما يلي ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام

الثالث على أساس التكلفة ثم على أساس حقوق الملكية ثم تعرض ورقة عمل  
الميزانية التجميعية في ظل كل من الأساسين .

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة من والتابعة من  
عن العام الثالث من تاريخ الاقتناء  
( أساس التكلفة )

الحسابات الختامية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	س	
	من -	إلى -			
٣٤٦,٠٠٠			١١٥,٠٠٠	٢٣١,٠٠٠	إيرادات مختلفة ( مجموع ) إيرادات إستثمارات في س ( توزيعات )
٣٤٦,٠٠٠		٤,٠٠٠ (٣)	١١٥,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠	
٣١٤,٠٠٠			١٠٥,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠	مصرفات مختلفة ( مجموع ) إستنفاد الشهرة من العام
٧٥٠		٧٥٠ (١)	١٠,٠٠٠		
٢٩٤,٠٠٠	٩,٢٥٠ (٢)				صافي الربح - س
١,٨٥٠	٧٥٠ (١)				
٢٩٤,٠٠٠	٤,٠٠٠ (٣)	٢١٧,٤٠٠		٢٦,٠٠٠	صافي الربح - س حقوق الأقلية في أرباح س
١,٨٥٠		١,٨٥٠ (٢)			
٣٤٦,٠٠٠	١٤,٠٠٠	١٤,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠	

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة من والتابعة من  
عن العام الثالث من تاريخ الاقتناء  
( أساس حقوق الملكية )

الحسابات الختامية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	س	
	من -	إلى -			
٣٤٦,٠٠٠			١١٥,٠٠٠	٢٣١,٠٠٠	إيرادات مختلفة ( مجموع ) إيرادات إستثمارات في س ( أرباح )
٣٤٦,٠٠٠		٨,٠٠٠ (٢)	١١٥,٠٠٠	٢٣٩,٠٠٠	
٣١٤,٠٠٠			١٠٥,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠	مصرفات مختلفة ( مجموع ) إستنفاد الشهرة من العام
٧٥٠		٧٥٠ (١)	١٠,٠٠٠		
٢٩٤,٠٠٠	٧٥٠ (١)				صافي الربح - س
١,٨٥٠	٩,٢٥٠ (٢)				
٢٩٤,٠٠٠	٨,٠٠٠ (٣)	٧,٤٠٠ (٢)		٣٠,٠٠٠	صافي الربح - س حقوق الأقلية في أرباح س
١,٨٥٠		١,٨٥٠ (٢)			
٣٤٦,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١٨,٠٠٠	١١٥,٠٠٠	٢٣٩,٠٠٠	



ومن الواضح أن الحسابات الختامية التجميعية لا تختلف في ظل أساس التكلفة عنها في ظل أساس حقوق الملكية . ويمثل القيد ( ١ ) في كل من الحالتين

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة ص والتابعة س

في نهاية العام الثالث من تاريخ الإقتناء

( أساس التكلفة )

البيان التجميعية	إستبعادات وتسويات		س	س	الأصول :
	من - /	إلى - /			
٤٠١٠٠٠			١٦٣٥٠٠	٢٣٧٥٠٠	أصول مختلفة (مجموع)
٥٢٥٠	(٢) ٢٢٥٠	(١) ٢٥٠٠		٧٠٠٠٠	مهمرة محل - س (مالي)
	(٣) ٧٠٠٠٠				إستبعادات في س - ٨٠ %
٤٠٦٢٥٠			١٦٣٥٠٠	٣٠٧٥٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والالتزامات :
١٠٠٠٠٠٠				١٠٠٠٠٠٠	رأس مال س
١١٨٤٠٠	(٤) ٢٠٤٠٠			٩٨٠٠٠٠	أرباح محبوزة س - بداية السنة ٣
٢٩٤٠٠	(٦) ٢٤٠٠	(٥) ٤٠٠٠		٢٦٠٠٠٠	أرباح السنة الثالثة - س
(١٥٠٠٠٠)				(١٥٠٠٠٠)	توزيعات السنة الثالثة - س
		(٣) ٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠		رأس مال - س
		(٧) ١٠٠٠٠			
		(٢) ١٥٠٠			
		(٣) ٣٠٠٠	٥٧٠٠٠		أرباح محبوزة س - في بداية السنة ٣
	(١) ٧٥٠٠	(٤) ٢٠٤٠٠			
		(٧) ١٢٦٠٠			
		(٢) ٧٥٠			
		(٦) ٧٤٠٠	١٠٠٠٠		أرباح السنة الثالثة - س
		(٧) ١٨٥٠			
	(٥) ٤٠٠٠		(٥٠٠٠)		توزيعات السنة الثالثة - س
	(٧) ١٠٠٠				
٢٣٤٥٠	(٧) ٢٤٤٥٠	(٧) ١٠٠٠	٥١٠٠٠	٩٨٠٠٠	حقوق الأقلية في س
١٥٠٠٠٠					الالتزامات (مجموع)
٤٠٦٢٥٠	١٣٧٠٠٠	١٣٧٠٠٠	١٦٣٥٠٠	٣٠٧٥٠٠	حقوق الملكية والالتزامات

إثبات استنفاد الشهرة عن العام من وجهة نظر المجموعة حيث خفض رصيد  
صافي ربح س بمبلغ ٧٥٠ جنيه يمثل استنفاد الشهرة عن العام ليبقى بعد ذلك  
مبلغ ٩٢٥٠ جنيه وزعت على ص وحقوق الأقلية بالقييد ( ٢ ) . ولا يختلف  
هذان القيدان في ظل كل من الطريقتين . أما القيد الثالث فيمثل استبعاد مسا  
حصلت عليه ص من أرباح س على سبيل التوزيعات في ظل أساس التكلفة  
وحصتها الكاملة من هذه الأرباح طبقا لبيانات س في ظل أساس حقوق الملكية

ويلاحظ من ورقة عمل الميزانية التجميعية ( أساس التكلفة ) الآتي :

( ١ ) ، ( ٢ ) : شهرة المحل التي قدرت قيمتها على أساس ما دفعته ص بالزيادة  
للحصول على حصتها في حقوق الملكية في س  $( ٦٠٠٠ \times \frac{١}{٨} = ٧٥٠٠ \text{ جنيه} )$   
واستنفادها لمدة ثلاث سنوات بمعدل ٧٥٠ جنيه سنويا حيث حل استهلاك  
السنتان السابقتان لحساب الأرباح المحجوزة - س في بداية السنة الثالثة وحل  
استهلاك السنة الثالثة لحساب أرباح السنة الثالثة - س . لاحظ أن شهرة المحل  
لا تظهر في دفاتر س وبالتالي لا يحسب عنها استهلاك ، وهي عنصر من العناصر  
التي تظهر فقط في الحسابات والقوائم التجميعية على هذا الأساس ويعد  
الاستهلاك الذي يتجمع عنها عن السنوات السابقة من مكونات الأرباح  
المحجوزة للشركة التابعة س ، حيث لا يحدث تخفيض فعلي لهذه الأرباح المحجوزة  
في دفاتر س وإنما تقتصر الآثار المترتبة على ذلك على التسويات التي توضحها ورقة  
العمل . أما إذا كانت س قد وافقت على إثبات شهرة المحل في دفاترها عند  
حصول ص على استثماراتها فيما فكان يتوجب على ذلك عدم وجود اختلاف بين  
تكلفة استثمارات س وقيمتها الدفترية كما تنعكس في حقوق ملكية ص بعد  
تسويتها بإثبات الشهرة حيث . وفي ظل هذه الظروف لا يوجد ما يدعو  
لإجراء التسويات على ورقة العمل

(٢) استبعاد تكلفة إشتارات من فيس والبالغ قيمتها ٧٠.٠٠٠ جنيهه مقابل:

جنيهه

٨٠٪ من رأس مال س عند الإقتناء ( ٨٠٪ من ٥٠.٠٠٠ جنيهه ) ٤٠.٠٠٠

٨٠٪ من الأرباح المحجوزة للشركة س عند الإقتناء بعد تعديلها.

بشيرة المحل ( ٨٠٪ من ٣٠.٠٠٠ جنيهه - ٧.٥٠٠ جنيهه ) ٣٠.٠٠٠

٧٠.٠٠٠

(٤) تسوية الأرباح المحجوزة - س بتصويبها من الزيادة في الأرباح المحجوزة للشركة س منذ الإقتناء حتى بداية السنة المالية كالتى :

رصيد أرباح محجوزة س - فى بداية السنة الثالثة بعد تعديلها

٦٤.٥٠٠ بالشيرة

يستبعد - أرباح محجوزة عند الإقتناء المعدلة بشيرة المحل ٣٧.٥٠٠

الزيادة في الأرباح المحجوزة للشركة س منذ الإقتناء ٢٧.٠٠٠

يستبعد إستهلاك الشيرة عن سنتين (١.٥٠٠)

٢٥.٥٠٠

٢٠.٤٠٠ نصيب س بواقع ٨٠٪

(٥) استبعاد حصة س من توزيعات س من أرباح العام الثالث .

(٦) إلتفات حصة س من الأرباح التى حققتها س عن السنة الثالثة بعد

تسويتها بإستهلاك شيرة المحل : الأرباح التى حققتها س ١٠.٠٠٠ جنيهه يستبعد

إستهلاك الشيرة عن العام ٧٥٠ جنيهه لبقى ٩.٢٥٠ جنيهه تكون حصة س منها

بواقع ٨٠٪ ٧.٤٠٠ جنيهه كما أظهرتها ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية.

(٧) تسوية وإلتفات حقوق الأقلية فى س كالتى :

## حقوق الأقلية

مدن جنيه	دائن جنيه
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٢٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠

رأس مال من مدن  
أرباح محجوزة من — في بداية العام الثالث بعد تسويتها  
بالشهرة واستهلاكها عن سنتين ( ٢٠ / من ٦٤٠٠٠ —  
١٠٠٠ ) — مدن  
أرباح السنة الثالثة من — بعد تسويتها باستهلاك الشهرة عن  
العام — مدن .  
توزيعات أرباح السنة الثالثة — من — دائن .  
الرصيد الدائن لحقوق الأقلية في من في نهاية السنة ٣ .  
بمجموع

ويلاحظ من ورقة عمل الميزانية التجميعية على أساس حقوق الملكية ما يلي :  
(١) إثبات شهرة المحل على أساس فرق التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات  
عند الإقضاء .

(٢) إثبات استهلاك شهرة المحل عن ثلاث سنوات حيث تحملت الأرباح  
المحجوزة من في بداية السنة الثالثة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ( ٨٠ / من استهلاك  
الشهرة عن سنتين ) حيث تملى الاستثمارات بالأرباح التي تتحقق في من مقابل  
إعتبارها من مكونات أرباح من في ظل أساس حقوق الملكية ، وتحملت  
أرباح السنة الثالثة من بمبلغ ٦٠٠ جنيه ( ٨٠ / من استهلاك الشهرة عن سنة  
بمعدل ٧٥٠ جنيه في السنة ) لأن أرباح من عن السنة زادت بحسبها من أرباح  
من عن السنة قبل استهلاك الشهرة مقابل زيادة الاستثمارات في من ، وتحملت  
حقوق الأقلية بمبلغ ٤٥٠ جنيه تمثل نصيبها في استهلاك الشهرة لمدة ثلاثة سنوات

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة من والتابعة من  
في نهاية العام الثالث من تاريخ الإقضاء .  
( أساس حقوق الملكية )

الميزانية التجميعية	تسويات واستثمارات		س	س	الأصول :
	من - /	إلى - /			
٤٠٩,٠٠٠			١٦٣,٥٠٠	٢٣٧,٥٠٠	أصول مختلفة (مجموع)
٥,٢٥٠	(٢) ٢,٢٥٠	(١) ٧,٥٠٠		٩٥,٦٠٠	شهرة محل - س (صافي)
	(٣) ٩٥,٦٠٠				استثمارات في س - ٨٠ %
٤٠٦,٢٥٠			١٦٣,٥٠٠	٣٣٣,١٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية الالتزامات :
١٠٠,٠٠٠				١٠٠,٠٠٠	رأس مال س
١١٨,٤٠٠		(٢) ١,٢٠٠		١١٩,٦٠٠	أرباح محجوزة س - بداية السنة ٣
٢٩,٤٠٠		(٢) ٦٠٠		٣٠,٠٠٠	أرباح السنة الثالثة - س
(١٥,٠٠٠)				(١٥,٠٠٠)	توزيعات السنة الثالثة - س
		(٣) ٤٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠		رأس مال - س
		(٤) ١٠,٠٠٠			
	(١) ٧,٥٠٠	(٣) ٥١,٦٠٠	٥٧,٠٠٠		أرباح محجوزة س - بداية السنة ٣
		(٤) ١٢,٩٠٠			
		(٣) ٨,٠٠٠	١٠,٠٠٠		أرباح السنة الثالثة - س
		(٤) ٢,٠٠٠			
	(٣) ٤,٠٠٠		(٥,٠٠٠)		توزيعات السنة الثالثة - س
	(٤) ١,٠٠٠				
٢٣,٤٥٠	(٤) ٢٤,٩٠٠	(٢) ٤٥٠			حقوق الأقلية في س
١٥٠,٠٠٠		(٤) ١,٠٠٠	٥١,٥٠٠	٩٨,٥٠٠	الالتزامات (مجموع)
٢٠٦,٢٥٠	١٣٥,٢٥٠	١٣٥,٢٥٠	١٦٣,٥٠٠	٣٣٣,١٠٠	حقوق الملكية الالتزامات



(٢٠) / من ٢٠٢٥٠ جنيه) . وبالمقارنة بأساس التكلفة نجد أن إستهلاك الشهرة عن السنوات السابقة كان يحصل لحساب الأرباح المحجوزة - من في بداية السنة ، بينما يحصل هذا الإستهلاك في ظل أساس حقوق الملكية للأرباح المحجوزة من وحقوق الأقلية . كما سبق أن ذكرنا ، ذلك لأن في ظل أساس حقوق الملكية ، تقوم من بأثبات نصيبها في الزيادة في حقوق ملكية من ( الأرباح المحجوزة ، في دفاتر ما أولا بأول مقابل تعليه حساب الإستثمارات بها . وقد تحملت حقوق الأقلية بنصيبها من إهلاك الشهرة لمدة ثلاث سنوات لأنها حصصت على نصيبها من الأرباح المحجوزة بما فيها مقابل قيمة الشهرة وأرباح العام قبل إستبعاد نصيبها من إستهلاك الشهرة .

(٣) إستبعاد القيمة الدفترية لاستثمارات من في س والبالغ قدرها ٩٥٠٦٠٠ جنيه مقابل الآتي :

٨٠ / من رأس مال س عند الإقتناء	٤٠٠٠٠٠ جنيه
٨٠ / من الأرباح المحجوزة في س في بداية العام الثالث بعد	
نسوبتها بما يعادل مقابل قيمة الشهرة	٥١٦٠٠
٨٠ / من أرباح س عن العام	٨٠٠٠٠
يستبعد ٨٠ / من الأرباح التي وزعها س عن العام	(٤٠٠٠٠) د
إستبعادات من حقوق الملكية في س في نهاية العام	٩٥٠٦٠٠
١٤٠ نسوية وأثبات حقوق الأقلية في س كالآتي :	



حقوق الاقلية

مدین	دائن	
جنييه	جنييه	
	١٠٠٠٠٠	رأس مال من مدین
	١٢٠٩٠٠	ارباح محجوزة من - في بداية السنة ٣ بعد تعديلها
	٢٠٠٠٠	بمقابل الشهرة - مدین ( ٢٠ / من ٦٤٠٥٠٠ )
		ارباح السنة الثالثة من - مدین
٤٥٠		إستهلاك الشهرة في س دائن
١٠٠٠٠		توزيعات ارباح من عن السنة الثالثة - دائن
٢٣٠٤٥٠		الرصيد الدائن لحقوق الاقلية في نهاية السنة ٣
٢٤٠٩٠٠	٢٤٠٩٠٠	مجموع

هذا وتقابل هذه النسوية التسوية رقم (٧) في حالة د أساس التكلفة .

٣ - ١ - ملخص الاختلافات بين أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية

بعد إنتضاء عدة فقرات على تاريخ الاقتناء :

تتلخص الاختلافات بين الاساسين حتى الآن وفي ضوء بيانات المثال

الوارد بعالية في الآتي :

أولا فيما يتعلق بالحسابات الختامية : يكون الإختلاف الاساسي عادة فيما يتعلق بالمبلغ الواجب إستيعادة من إيرادات الشركة القابضة ومن رصيد صافي ارباحها لتفادي الإزدواج في أرباح المجموعة . ففي ظل أساس التكلفة يستبعد ما تحصل عليه الشركة القابضة من توزيعات من ارباح الشركة التابعة ، بينما يستبعد نصيب الشركة القابضة في ارباح ( أو خسائر ) الشركة التابعة التي تنحدر عن الامام في ظل أساس حقوق الملكية . هذا وتكون الحسابات الختامية التجميعية متماثلة في ظل كل من الاساسين .

ثانيا : فيما يتعلق بالميزانية العمومية : تتمثل الاختلافات الرئيسية في إجراءات التسويات والاستبعادات فيما يلي :

١ - الفرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية في تاريخ الإقتناء : يلزم لتحديد في ظل أساس التكلفة معرفة حقوق الملكية في الشركة التابعة في تاريخ الإقتناء ، أما في ظل أساس حقوق الملكية فيمكن تحديد الفرق بمقارنة رصيد الإستثمارات في نهاية العام الجاري مع نصيب الشركة القابضة من حقوق الملكية في الشركة التابعة كما تظهر في نهاية العام . أما فيما يتعلق بمعالجة الفرق بعد تحديده فلا يختلف في ظل كل من الطريقتين . ففي المثال السابق جعل حساب شهرة المحل لدينا بمقدار الشهرة وحساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة في بداية العام دائما بنفس المبلغ في ظل كل من الطريقتين . وإذا ترتب على الفرق نشأة أصل خاضع للأهلاك ( أو الاستهلاك ) \* فإن معالجة الأهلاك ( أو الاستهلاك ) في الحسابات الختامية لا تختلف في ظل كل من الطريقتين حيث يتعاق بالعام الجاري أما فيما يخص بالمتجمع عن أعوام سابقة نأ أن تكوينه في ظل أساس التكلفة يكون تحميلا على حساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة في بداية العام الجاري قبل توزيعها على حقوق الأغلبية وحقوق الأقلية ، أما في ظل أساس حقوق الملكية فأن تكوين الأهلاك المجموع عن سنوات سابقة يكون تحميلا على حساب الأرباح المحجوزة للشركة القابضة بمقدار حصتها منه وعلى حساب حقوق الأقلية بمقدار حصتهم منه .

---

\* استخدم لفظة « الإهلاك » هنا لتعني Depreciation وتطبق على الأصول الملموسة كالآلات ، وتستخدم لفظة « الإستهلاك » تعني Amortisation وتطبق على الأصول غير الملموسة مثل شهرة المحل ، ذلك بالرغم من إعترافتنا بقصور اللفظة الأخيرة عن المعنى المنصود وتعارض هذا المعنى بمفهوم لإستهلاك من الوجهة الاقتصادية .

١ - نسمة الدفوع للاستثمارات في : دفاتر الشركة القابضة : تظهر بتكلفتها تاريخ الإفصاء في ظل أساس التكلفة ويتم إستبعادها مقابل نصيب القابضة في حقوق الملكية في التابعة في تاريخ الإقتناء . بعد تعديله بما يوجد من اختلافات بين تكلفة الاستثمارات . بما يقابلها من حقوق ملكية في دفاتر التابعة حثف . بذلك يلزم تحديد بين رأس المال والأرباح المحجوزة للشركة التابعة في تاريخ الإقتناء وما يحدث فيها من تغيرات بعد ذلك التاريخ . وتسبب الاستثمارات بالتكلفة مقابل نصيب القابضة في حقوق ملكية التابعة في تاريخ الإقتناء . أما ما يطرأ من تغيرات على حقوق الملكية نتيجة أرباح وخسائر التابعة بعد تاريخ الإقتناء فإن نصيب القابضة منها يسرى في حساب الأرباح المحجوزة للقابضة حتى بداية العام الجاري . أما أرباح ( أو خسائر ) العام الجاري فيسوى نصيب القابضة منها في أرباح القابضة عن سنة الحالية كما يوضح من الحسابات الختامية التجميعية .

أما في ظل ساس حقوق الملكية فتظهر إستثمارات القابضة في دفاترها بما يعادل نصيبها من حقوق الملكية في التابعة في تاريخ إعداد الميزانية وذلك بعد تسوية هذه الحقوق بما قد ينشأ من اختلافات بين تكلفة الاستثمارات ونصيبها الدفري في تاريخ الإقتناء . وتستبعد هذه الاستثمارات مقابل نصيب القابضة في حقوق الملكية في التابعة في تاريخ الميزانية ، ولا ترم التمييز بين الأرباح المحجوزة في تاريخ الإقتناء وما يطرأ عليها من تغيرات بعد ذلك ، حيث تنعكس هذه التغيرات في حساب الاستثمارات في دفاتر القابضة وعلى حساب أرباحها المحجوزة

٢ - الأرباح المحجوزة القابضة في بداية العام الجاري . يلزم نسويتها في ظل أساس التكلفة بنصيب القابضة بما طرأ من تغيرات على الأرباح المحجوزة

التابعة منذ تاريخ الاقتناء حتى بداية العام الجارى . أما فى ظل أساس حقوق الملكية فلا يستدعى الامر أية تسوية إلا إذا وجد فرق بين التكلفة والفية الدفترية للاستثمارات فى تاريخ الاقتناء ولم يسوى الفرق فى دفاتر التابعة كما سبق ذكره فى النقطة الاولى .

٤ - حقوق الاقلية : لا توجد إختلافات بين الاساسين الا ما يترتب على الاختلافات السابقة .

هذا ويراعى أنه بصرف النظر عن الطريقة التى تتبعها الشركة القابضة بشأن معالجه استثماراتها فى الشركة التابعة دفتريا فإن الميزانية التجميعية تكون متماثلة تمام التماثل فى ظل كل من الطريقتين .

٣ - ب - مزاي وعيوب أساس التكلفة بالمقارنة باساس حقوق الملكية :

يتضح لنا عما تقدم أن الحسابات والقوائم الختامية فى ظل أساس التكلفة لا تختلف عنها فى أى شيء إذا ما تم إعدادها على أساس حقوق الملكية وترجع الإختلافات الأساسية بين كل من الاساسين فى أثر إتباع كل منها على الحسابات والقوائم الختامية للشركة القابضة بصفة مستقلة ومن ثم على إجراءات التسويات والإستبعادات اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية المجموعة .

يقوم أساس التكلفة على مبدأ التكلفة التاريخية المعروفة ، والذي يلزم به المحاسبون فى الممارسة العملية إلى حد كبير ، حيث تظل إستثمارات الشركة القابضة فى الشركة أو الشركات التابعة لها مسجلة بالدفاتر الخاصة بالشركة القابضة تكلفتها التاريخية مما طرأ من تغيرات على حقوق الملكية فى الشركة أو الشركات التابعة نتيجة منارله هذه الشركات لمعاملتها . ويقتصر ما تظهره دفاتر الشركة القابضة فيما يتعلق نشاط التابعة ( أو التابعات ) على ما تقوم هذه الاخيرة بتوزيعه من أرباح بالقدر الذى يخص الشركة القابضة منها . ويدعى مؤيدوا أساس التكلفة



أولاً. هذا ينمشی مع مبدأ التحقق المحاسبي من وجهة نظر الشركة القابضة حيث لا يأخذ في الاعتبار إلا ما تحقق فعلاً من إيرادات نتيجة إستثماراتها في الشركة (أو الشركات) التابعة بالحصول أو الاستحقاق في صورة أرباح موزعة .

هذا ومن وجهة نظر الحسابات والقوائم التجميعية ، فإن ما يطرأ من تغيرات على حقوق الملكية في الشركات التابعة منذ تاريخ الاقتناء ينعكس أثره على الأرباح المحبوزة للشركة القابضة في الميزانية التجميعية ، بصرف النظر عن إتباع أساس التكلفة أو أساس حقوق الملكية ، ذلك لأن الأرباح (أو الخسائر) التي تحققها الشركات التابعة ، وسواء تم توزيعها أو لم يتم بعد تاريخ الاقتناء تعتبر أضافه فعلية لحقوق ملكية الشركة القابضة بمقدار نصيبها منها . ويرتب على ذلك إلى إتباع أساس حقوق الملكية بصدد المحاسبه للاستثمارات في الشركات التابعة في دفاتر الشركة القابضة يتفق مع ما ترمى إلى تحقيقه الحسابات والقوائم التجميعية من ناحية ، كما يظهر هذه الاستثمارات في دفاتر القابضة بما يقترب من قيمتها الاقتصادية من ناحية أخرى ، وإن كان ذلك يعد خروجاً على مبدأ التكلفة التاريخيه فهو لا ريب بعد خروجاً مرغوباً فيه لزيادة دلالة البيانات التي تمكسها قوائم الشركة القابضة فيما يتعلق بأستثماراتها في الشركات التابعة . أما من حيث مبدأ التحقق ، فإن الشركة القابضة بصفتها مسيطرة على نشاط الشركة (أو الشركات) التابعة — ولو عن بعد — يعد مبرراً كافياً لاعتبار ما يتحقق من إيرادات ، ومن ثم ما ينتج عن ذلك من أرباح أو خسائر محققه من وجهه نظر الشركة التابعة ، كما لو كان محققاً من وجهة نظر الشركة القابضة حتى ولو لم يتم توزيع هذه الأرباح فالإرباح التي تحققها الشركات التابعة تعد زيادة محققه في قيمة إستثمارات الشركة القابضة فيها ، كما أن الخسائر التي تحققها تلك الشركات تعد إنقاصاً محققاً لاستثمارات الشركة القابضة فيها .



## أسئلة وتمارين على

### الفصل الرابع عشر

#### أولاً : الأسئلة :

١ — ما هي أم الاختلافات بين أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية فيما يتعلق بمعالجة إستثمارات الشركة القابضة في التابعة دفترياً .

٢ — بعد مضي أربع سنوات على إقتناء ٨٠ ٪ من أسهم رأس مال الشركة التابعة س ، بلغ نصيب الشركة القابضة من في حقوق ملكية س ٤٥٦٠٠٠٠ جنيه ، بينما ظهرت الإستثمارات في دفاتر س بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه ، فما هي الأسباب التي تعتقد أنها أدت إلى وجود هذا الإختلاف الكبير بين قيمة الإستثمارات في دفاتر س ، وقيمتها الدفترية في دفاتر س ؟

٣ — قد تختلف حقوق الأقلية كما تظهر في الميزانية التجميعية من حيث المقدار عن ما تظهره الميزانية العمومية للشركة التابعة في هذا الشأن ، فما هي الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الاختلاف ؟

٤ — علل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب .  
١ — إذا حققت الشركة التابعة أرباحاً في السنة التالية للإقتناء قدرها ( س ) ووزعت منها الثلث وكانت حصة القابضة فيها ٨٠ ٪ ، فإن أرباح القابضة تزداد بمقدار ٨٠ ٪ من ( س ) على أساس التكلفة وتزداد بمقدار  $\frac{٥٣}{٣}$  ٪ من ( س ) على أساس حقوق الملكية .

ب — من بين قيود التسويات والاستبعادات التي ظهرت في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للقابضة من والتابعة من ظهر القيسد الآن .

٢٩٥٠٠	من ص/ صافي الربح - ص
٢٥٥٠٠	من ص/ حقوق الاقلية في ص
٨٥٥٠٠	إلى/ صافي الربح ص

هذا في الوقت الذي بلغ فيه صافي ربح ص ٨٦٥٠٠ جنيه . وهذا يعني  
إنتقاص أرباح ص بما جعلت به مدينة وإنتقاص حقوق الاقلية بما جعلت به  
مدينة ، حيث تتبع ص طريقة حقوق الملكية ، ووزعت ص ٨٥٥٠٠ جنيه  
من أرباحها .

ح - عندما تتبع القابضة طريقة حرق الملكية المحاسبية لإستثماراتها في  
التابعة فإنه يصبح من الواجب تحديد حرق الملكية في التابعة في تاريخ الإقتناء  
لاغراض التعرف على ما قد يوجد من إختلافات بين التكلفة والقيمة الدفترية لهذه  
الإستثمارات في أى تاريخ لاحق .

و - عادة ما يكون صافي الربح الذي تظهره الحسابات الختامية التجميعية  
أقل من مجموع صافي ربح الشركات التي يتم لها إعداد هذه الحسابات بمقدار  
التسويات التي تتعلق باستهلاك أو إهلاك الأصول التي تمثل الفرق بين التكلفة  
والقيمة الدفترية لإستثمارات القابضة . فإذا لم توجد مثل هذه الفروق ، فإن صافي  
ربح المجموعة كما تظهره هذه القوائم يساوى مجموع صافي أرباحها كما تظهره  
قوائمها الفردية .

هـ - إذا حققت الشركة التابعة أرباح بعد تاريخ إقتناء الإستثمارات فيها  
فإن مجموع أصول القابضة يزيد في ظل أساس حقوق الملكية عنه في ظل أساس  
التكلفة في تاريخ نهاية أى فترة محاسبية لاحقة ، أما إذا حققت التابعة خسائر  
فإن مجموع أصول القابضة يتساوى في ظل كل من الأساسين .

#### ثانياً التمارين :

التمرين الأول . ظهرت حسابات حقوق الملكية في تاريخ الإقتناء لشركة  
القابضة ص والشركة التابعة ص كالآتي :

ص	س
جنيه	جنيه
٥٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
٢٠٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠
٣٠٠.٠٠٠	١٦٠.٠٠٠
<u>١.٠٠٠.٠٠٠</u>	<u>٤٠٠.٠٠٠</u>

وقد حصلت ص في ذلك التاريخ على ٧٠٪ من حقوق الملكية في س مقابل ٢٥٠.٠٠٠ جنيه وفي نهاية السنة الأولى بلغت الأرباح التي حققتها س ٣٠٠.٠٠٠ جنيه وزعت منها ٢٠.٠٠٠ جنيه ، وفي نهاية السنة الثانية بلغت الخسائر المحقة عن عمليات س ٢٥٠.٠٠٠ جنيه وبلغت الأرباح التي وزعتها ٢٠.٠٠٠ جنيه أيضا . وقد اعتبرت ص استثمارها في التوزيعات من بنود الإيرادات لكل من السامين الأول والثاني ، في الوقت التي أظهرت فيه الميزانية التجميعية محصل الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات في س بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه في كل من السنتين .

المطلوب : (١) إظهار أثر هذه البيانات على ورقة عمل الحسابات والفوائض التجميعية في ظل كل من أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية (٢) إذا علمت أن ص تتبع أساس التكلفة ، فهاهي وجهة نظرك في البيانات التي تظهرها الحسابات الختامية والميزانية التي تخصمها بصفتها المستقلة .

التمرين الثاني : حصلت الشركة ص على حصة سيطرة في الشركة س في ١٩٧٢/١/١٠ عن طريق إصدار أسهم رأس مال قيمتها الاسمية ١٠٠.٠٠٠ جنيه مغاير هذه الحصة . وقد بلغت حافض أصول الشركة س في ١٩٧٤/١٢/٣١ مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه . فيما يلي قيد الاستبعاد اللازم لإعداد الميزانية التجميعية في ١٩٧٤/١٢/٣١ كما يظهر في ورقة العمل

٩٠.٠٠٠	من / رأس مال الأسهم — س .
٦٠.٠٠٠	من / الأرباح المحجوزة — س
٤.٠٠٠	من / خصم إصدار الأسهم — ص
١٢٤.٠٠٠	إلى / الاستثمارات في س — ص
٣٠.٠٠٠	إلى / حقوق الأقلية في س .

والمطلوب : (١) تحديد القيمة الدفترية لصافي أصول س في ٧٢/١/١ ،  
(٢) تحديد نسبة أسهم س المملوكة للشركة ص ، (٣) تحديد الطريقة التي تتبعها  
ص بشأن المحاسبة لاستثماراتها في س مع توضيح مبرراتك (٤) توضيح كيفية  
معالجة ص للفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لاستثماراتها في س .

التمرين الثالث : حصلت ص على السيطرة على س في ٧١/١/١ مقابل  
مبلغ ٥٦.٥٨٠ جنيه . وفي الميزانية التجميعية في ٧٥/١٢/٣١ ظهر من بين  
الأصول ١.٥٣٠ جنيه بعنوان زيادة تكلفة الاستثمارات في س عن قيمتها  
الدفترية — بعد خصم الاستهلاك منذ تاريخ الاقتناء بمعدل ١٢.٥٪ سنوياً ،  
هذا ولم يظهر الاستهلاك في دفاتر ص ، كما تقوم ص بالمحاسبة لاستثماراتها على  
أساس التكلفة . فإذا علمت أن القيمة الدفترية لصافي أصول س في ٧١/١/١  
بلغت ٦٠.٠٠٠ جنيه ، كما بلغت في ٧٥/١٢/٣١ ٧٢.٦٠٠ جنيه ، وأن  
الأرباح المحجوزة للشركة ص في ٧٥/١٢/٣١ بلغت ٦٩.٦٠٠ جنيه — ،  
فالمطلوب : (١) تحديد مقدار الأرباح المحجوزة كما تظهر في الميزانية التجميعية  
في ٧٥/١٢/٣١ ، (٢) تحديد نسبة حصة ص في أسهم رأس مال س .

التمرين الرابع : قامت ص بشراء ٧٠٪ من حقوق الملكية في س ١ في  
٧١/١/١ بمبلغ ٨٤.٠٠٠ جنيه ، كما حصلت على ٨٠٪ من حقوق الملكية  
في س في ١٩٧٣/١٢/٣١ بمبلغ ٣٦٤.٠٠٠ جنيه وقد بلغ رأس مال  
السهم في س ١ ٥٠.٠٠٠ جنيه كما بلغ في س ٢ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه . وقد اعتبر

الفرق بين تكلفة الإستثمارات في الشركتين التابعتين راجعا لوجود شهره عمل غير مسجلة بالدفاتر وعلى أن يستملك بمعدل ١٠ ٪ سنويا على مدى عشر سنوات ، وتقوم ص بالمحاسبة لإستثمارات في ص على أساس التكلفة وفي ص على أساس حقوق الملكية . وفيما يلي بيانات التغيرات التي طرأت على الأرباح المحجوزة للشركات الثلاثة منذ ٧١/١/١ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ص	ص	ص	
جني	جني	جني	
٨٦٥٠٠	٥٥٥٠٠٠	١٦٠٥٠٠٠	الرصيد في ١/١/١٩٧١
٢٦٥٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	١٤٥٠٠٠	أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧١
(١٥٥٠٠٠)	(١٠٥٠٠٠)	(٥٥٠٠٠)	توزيعات السنة
٣٤٥٠٠٠	٢٥٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٢
(١٥٥٠٠٠)	(١٠٥٠٠٠)	(٥٥٠٠٠)	توزيعات السنة
			أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٢
٢٣٥٠٠	٢٠٥٠٠٠	(١٠٥٠٠٠)	(خسائر)
(١٥٥٠٠٠)	(١٢٥٠٠٠)	(٥٥٠٠٠)	توزيعات السنة
			أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٤
٣١٥٠٠	٢٥٥٠٠٠	(٥٥٠٠٠)	(خسائر)
(١٥٥٠٠٠)	(٢٢٥٠٠٠)	(٥٥٠٠٠)	توزيعات السنة
١٥١٥٠٠	١١٠٥٠٠٠	١٤٥٥٠٠٠	الرصيد في ٣١/١٢/١٩٧٤

والطوب : (١) حساب رصيد إستثمارات ص في ص كما يظهر في ٣١/١٢/٧٤  
(٢) حساب صافي الربح كما يظهر في الحسابات الختامية التجميعية عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٢ ، والسنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٤ ، (٣) حساب حقوق





الدفترية لإستثمارات ص فى س بمالح كخصص لتقويم أصول ص فى الميزانية التجميعية .

المطلوب : (١) أعداد ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن سنة ٧٤ والميزانية التجميعية فى ٣١/١٢/٧٤ ، (٢) تكلم باختصار عن الهدف من تكوين الاحتياطى للتجديدات والتوسعات ، وبرر لماذا لا يظهر هذا الاحتياطى فى الميزانية التجميعية .

التمرين السادس : فيما يلى بعض البيانات الاجمالية المستقاة من حسابات وقوائم الشركة ص والشركة التابعة لها س فى ٣١/١٢/٧٥ بعد مضي ست سنوات على الاقتناء . ( بالآلاف جنيه ) :

ص	س	ص	س
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٢٩	١٨٠	أراضى ومباني	رأس المال
٦٠٠	٤٥٠	آلات ومعدات (صافي)	أرباح محجوز ١/١/٧٥
٨٩١ ٪ ٩٠	١٣٥	إستثمارات فى س - ٩٠ ٪	أرباح العام
١٥٠ (مجموع)	(٤٥)	أصول متداولة (مجموع)	توزيعات العام
١٧٧٠	٩٩٩	الالتزامات (مجموع)	٢٥٥
			٨٤
			١٧٧٠
			٩٩٩

هذا وقد حصلت ص على إستثماراتها فى س فى ١/١/٧٠ بمبلغ ٦٦١٥٠٠ جنيه فى الوقت الذى بلغت فيه القيمة الدفترية لاصافى أصول س ٦٠٠٠٠٠ ، وقد أعتبر الفرق راجعا لشهرة المحل الخاصة بالشركة س الغير مسجلة بالدفاتر بصفة جزئية ، كما أن الجزء الباقي من الفرق يرجع لانخفاض القيمة الدفترية للأراضى المملوكة للشركة س عن قيمتها السوقية حينئذ بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه . هذا وتستهلك شهرة س منذ تاريخ الاقتناء بمعدل ١٠ ٪ سنويا لاغراض الحسابات والقوائم التجميعية . وبالرغم من أن الشركة ص تتبع أساس حقوق

الملكية في المحاسبة لاستثماراتها في س فإن ما طرأ من تغيرات على حقوق ملكية س عن سنة ١٩٧٥ لم ينعكس على حساب الاستثمارات إلا فيما يختص بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه من توزيعات س التي تمت في ١٩٧٥/٦/٣٠ . ورغم أن س قد أجرت توزيعات إضافية للأرباح في ٧٥/١٢/٣١ بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه إلا أن دفاتر س لم تظهر أى أثر لهذه التوزيعات .

ال المطلوب : (١) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية في ١٩٧٥/١٢/٣١ من واقع البيانات والمعلومات السابقة ، (٢) بفرض أن الشركة صر رغبت بعد ذلك في اتباع أساس التكلفة لمعالجة استثماراتها في س اعتباراً من السنة المالية المنتهية في ٧٥/١٢/٣١ ، فما هي القيود الدفترية اللازمة لتعديل سجلات س لتظهر البيانات الخاصة بها على أساس التكلفة ، قم بأعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية على هذا الأساس .

## الفصل الخامس عشر

في

### الشركات القابضة

### العمليات الوسيطة بين شركات المجموعة

١ - مقدمة :

تناولنا في الفصلين السابقين الأسس والاجراءات اللازمة لاعداد الحسابات والقوائم التجميعية لشركة قابضة وتابعاتها مع التركيز أساساً على المعالجة المحاسبية لاستثمارات الشركة القابضة في تاريخ الاقتناء وفي الفترات المحاسبية التالية لذلك . وقد افترضنا لأغراض العرض في هذين الفصلين عدم وجود معاملات أخرى بخلاف تلك التي تتعلق بحقوق الملكية بين شركات المجموعة وذلك رغبة في التبسيط. إلا أن المعاملات بين الشركة القابضة والشركات التابعة لا تقتصر على مجرد الاستثمار فيها وتحصيل الأرباح الموزعة منها ، وإنما قد تمتد في غالبية الأحيان لتغطي الكثير من المعاملات الأخرى التي تتعلق بنود الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات .

وسوف نقسم المعاملات التي تتم بين شركات المجموعة لأغراض العرض والدراسة في هذا الفصل الى قسمين أساسيين : والقسم الأول يتعلق بالمعاملات المالية والتي يترتب عليها نشأة أصول مالية لأحد شركات المجموعة مقابل نشأة التزامات مالية قبل الشركة أو الشركات الأخرى ، والقسم الثاني يتعلق بالمعاملات السلعية والتي تشمل المعاملات المختلفة في بنود المخزون والأصول طويلة الأجل .

## ٢ - المعاملات المالية الوسيطة بين شركات المجموعة :

المعاملات المالية الوسيطة هي تلك التي يترتب عليها قيام أحد الأصول المالية لدى إحدى شركات المجموعة يقابلها قيام إلزام مماثل في الالتزامات المالية لأحدى الشركات الأخرى، ومن أمثلة هذه المعاملات بيع وشراء البضائع والأصول الأخرى بين شركات المجموعة على الحساب وما يترتب عليها من نشأة أصل لدى الشركة البائعة وقيام إلزام على الشركة المشتري وكلاهما في صورة مالية . فإذا قامت الشركة الفايضة من مثلاً ببيع بضائع على الحساب لشركة التابعة س فإن هذه العملية سوف يترتب عليها ظهور المبلغ المستحق على س من بين أرصدة عملاء س وظهوره في نفس الوقت من أرصدة بنود الالتزامات المالية - الدائنون أو الموردون - في س . وعند إعداد الميزانية التجميعية للشركتين يصبح من الضروري إستبعاد المبلغ من أرصدة عملاء س وإستبعاده من أرصدة الدائنون أو الموردون في س حتى لا يترتب على وجوده تضخم أصول وخصوم المجموعة دون مبرر ، ذلك لأن كل من س ، ص تعد من وجهة نظر الميزانية التجميعية كما لو كانا يمثلان وحدة محاسبية واحدة . وليس من الجائز أو المعقول أن ينشأ أصل لدى الوحدة المحاسبية مقابل نشأة إلزام عليها لنفسها !

وينطبق نفس المنطق على أوراق القبض لدى إحدى شركات المجموعة التي تمثل في نفس الوقت أوراق دفع من وجهة نظر إحدى الشركات الأخرى والمستحقات على إحدى الشركات من وجهة نظرها التي تعد مقدمات أو أصول لدى شركة أخرى ، كالفوائد المستحقة مثلاً على إحدى الشركات في المجموعة لشركة أخرى ، أو الأرباح التي تقرر توزيعها في شركة ولم توزع بعد بمقدار حصة الشركة الأخرى منها وما شابه ذلك .

ولنفرض على سبيل الإيضاح أن أرصدة حسابات الشركة الفايضة من وكذلك الشركة التابعة س أظهرت الآتي في تاريخ إعداد الميزانية الخاصة بكل منهما .



١ - من بين أرصدة عملاء من البالغ قدرها ٢٢٣٢٠٠ جنيه مبلغ ١١٢٠٠٠ جنيه مستحق على س .

٢ - من بين أرصدة من قرض مقدم لشركة من يبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه بفائدة ٦٪ سنويا مازالت الفوائد عن النصف الاخير من العام لم تسدد عليه بعد .

٣ - أعلنت من توزيع ٢٠٠٠٠ جنيه من أرباحها وقامت من بأرباح نصيبها من توزيعات من المقترحة بواقع ٨٠٪ ، ولم تتم التوزيعات بعد .

٤ - من بين أرصدة أوراق الدفع في دفاتر من ١٥٠٠٠ جنيه تمثل أوراق مسحوبه لصالح س .

٥ - قامت من بخمس أوراق قبض تبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مسحوبه على عملائها لدى الشركة س .

وفيما يلي ورقة عمل الميزانية التجميعية الجوئية التي توضح كيفية معالجة هذه المعاملات المالية .

ورقة عمل جوئية للميزانية التجميعية للشركة من والتابعة من

الليزانية التجميعية	نسوبات واستبعادات		س	س	الأمسول :
	إلى /	من /			
٢٩٢٠٠	(١) ١١٠٠٠		١٧٠٠٠	٢٣٢٠٠	عملاء
	(٢) ٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠		لرض لشركة س
١١١٠	(٣) ٧٥٠		١٨٦٠		لوائد دائنة مستعقة
	(٤) ١٦٠٠٠			١٦٠٠٠	توزيعات أرباح مستعقة
٣٠٠٥٠٠	(٥) ٢٥٠٠٠		٣٣٠٥٠٠	٢٢٠٠٠	أوراق قبض
		(٥) ١٠٠٠٠		(١٠٠٠٠)	أوراق قبض منسومة
XXXX			XXXX	XXXX	
الاتقانات :					
٥٣٠٠٠		(١) ١١٠٠٠	٢٧٠٠٠	٣٧٠٠٠	موردون ( دائنون )
١٠٠٠٠		(٥) ١٥٠٠٠	٥٤٠٠	١٩٦٠٠	أوراق دفع
		(٢) ٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠	لرض من س
٣٠٠٠٠		(٣) ٧٥٠	١٥٠٠	٢٠٢٥٠	لوائد مدبنة مستعقة
٤٠٠٠٠		(٤) ١٦٠٠٠	٢٠٠٠٠		توزيعات مستعقة
XXXX	٧٧٠٧٥٠	٧٧٠٧٥٠	XXXX	XXXX	

ونوضح فيما يلي شرح قيود التسويات والإستبعادات التي وردت في ورقة العمل الجزئية .

(١) القيد الأول يمثل إستبعاد ١١.٠٠٠ جنيه من أرصدة عملاء من مقابل إستبعاد نفس المبلغ من أرصدة موردين من .

(٢) القيد الثاني يمثل إستبعاد القرض المقدم من من الشركة من والذي يظهر في أصولها مقابل إستبعاده من إلتزامات من .

(٣) القيد الثالث يمثل إستبعاد الفوائد المستحقة على قرض من الشركة من عن نصف سنة من أصول الأولى وإلتزامات الأخيرة .

(٤) القيد الرابع يمثل إستبعاد نصيب من من توزيعات من التي لم تسدد بعد من أصول من ومن إلتزامات من ويلاحظ أن حقوق الأقلية في هذه التوزيعات تظهر في إلتزامات المجموعة في الميزانية التجميعية .

(٥) القيد الخامس يمثل إستبعاد ١٥.٠٠٠ جنيه من أوراق قبض من التي تمثل أوراق دفع على من ، بالإضافة إلى إستبعاد ١٠.٠٠٠ جنيه من أوراق القبض المسحوبة على عملاء من والمخصوصة لدى من مقابل الأوراق القبض المخصوصة في دفاتر من . ويلاحظ في هذه الحالة الأخيرة أنه إذا ترتب على خصم أوراق القبض لدى من جعل حساب أوراق القبض ، بدلا من حساب أوراق القبض المخصوصة ، دائما ، فإنه لا يلزم أي قيد لإستبعادها في هذه الحالة . ذلك لأن أوراق القبض مستحقة أصلا قبل عملاء أحد أفراد المجموعة للمجموعة ولا تمثل معاملة مالية وسيطة بين أطراف المجموعة ذاتها . أما إذا جعل حساب أوراق القبض المخصوصة دائما بدلا من حساب أوراق القبض عند خصم الأوراق ، فإن أوراق القبض تظهر في الرصيد الظاهر في دفاتر من على أن يخصم منها رصيد أوراق القبض المخصوصة كما تظهر في رصيد أوراق القبض في دفاتر من ، ومن ثم يلزم إستبعادها من مجموع رصيدي أوراق القبض منعا للازدواج

مقابل إستبعادها من رصيد أوراق القبض المخصصة .

وقياسا على الأمثلة السابقة يتم إستبعاد كل بنود المعاملات المالية الوسيطة بين شركات المجموعة الواحدة . ذلك لأن المبدأ أن شركات المجموعة تعد وحدة محاسبية واحدة من وجهة نظر الحسابات والقوائم التجميعية ، ومن ثم فإن نشأة حق لأحد أفراد المجموعة الواحدة مقابل قيام لإلتزام بمائل قبل فرد آخر يعد بمثابة إلتزام مالي على الفرد لنفسه ، أو حق مالي للفرد قبل ذاته ، وهذا لا يتماشى مع المنطق ويؤدي إلى الإزدواج في الحساب بما يسفر عن تضخم أصول وإلتزامات المجموعة دون مبرر في الميزانية التجميعية .

### ٣ - المعاملات الوسيطة في عناصر الإيرادات والمصروفات :

لأنه المعاملات الوسيطة في عناصر الإيرادات والمصروفات ، والتي تتم بين الوحدات التابعة لوحدة تجميعية واحدة ، من المعاملات التي يترتب عليها تحقق إيرادات أو تكبد مصروفات حقيقية من وجهة نظر المجموع . فمثلا إذا استأجرت الشركة التابعة من الشركة القابضة أحد مبانيها لأغراض الإستخدام في العملية الإنتاجية ، فإن القيمة الإيجارية للمبنى سوف تظهر من بنود الإيرادات لدى القابضة ومن بنود المصروفات لدى التابعة ، بمعنى أنها سوف تزيد إيرادات المجموعة عن طريق القابضة وتزيد مصروفات المجموعة عن طريق التابعة بنفس المقدار ، دون تأثير على حصيلته المقاسة بين إيرادات ومصروفات المجموعة . ذلك بالإضافة إلى أن تكلفة المبنى من إهلاك وصيانة وخلافة سوف تنعكس عليها بنود مصروفات القابضة التي تمتلك المبنى ، كما أن الإيرادات التي تتحقق عن إستخدامه في العملية الإنتاجية سوف تنعكس عليها بنود إيرادات التابعة التي تستخدم المبنى فعلا . وبذلك يلزم الإمر إستبعاد الإيجار في هذه الحالة من بنود الإيرادات الخاصة بالقابضة ومن بنود المصروفات الخاصة بالتابعة منعا للزدواج

الذى يؤدي إلى تضخم الإيرادات والمصروفات (١) مع أنه لا يؤثر على نتيجة المقاصة بينهما. وما ينطبق على الأيجارات ، ينطبق على الفوائد المدينة والدائنة ومصروفات التشغيل الأخرى ، وما إلى ذلك من البنود التي تعد مصروفات من وجهة نظر إحدى الشركات وتعد إيرادات بنفس المقدار لدى شركة أخرى من شركات المجموعة هذا وسوف نتناول بعض هذه البنود بقدر أكبر من التفصيل .

#### ٤ - الأرباح على المبيعات الوسيطة من السلع والخدمات بين الواحد :

عندما تقوم إحدى الشركات التابعة لنفس المجموعة بشراء مستلزمات وسيطة سواء كانت في صورة سلع أو في صورة خدمات من الشركة القابضة أو من شركة أخرى في نفس المجموعة ، فإنه يترتب على ذلك تضخم كل من المبيعات والمشتريات لمجموع الشركات بنفس القدر ، وبالتالي يجب استبعاد القيمة من مبيعات الوحدات البائعة ومن مشتريات الوحدات المشترية . ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد ، فطبقاً لقواعد الاستحقاق المحاسبية ، فإن الأرباح لا تتحقق إلا بتمام عملية البيع ، ولا تعد عمليات البيع والشراء بين شركات المجموعة من عمليات البيع النهائية من وجهة نظر المجموعة كوحدة واحدة وبالتالي يجب أن لا يتحقق بسببها أرباح . وعلى ذلك فالأمر يقتضي ، بالإضافة إلى استبعاد

---

(١) يقتصر مقدار ما يجب استبعاده من مصروفات الشركة المستخدمة للمبنى مقابل ما يمدد له من إيرادات المالك له على قيمة ما تتحمله الأخيرة من مصروفات في دفاترها من وجهة النظر الاقتصادية . ومعنى آخر يجب أن تعمل إيرادات المجموعة بالقيمة الإيجابية للمبنى والتي تمثل المائد الإجمالي لرأس المال والأرض المستثمرة فيه في هذه الحالة . ويقتصر ما يستبعد على تكلفة الإهلاك في دفاتر المالك ، حيث القيمة الإيجابية تمثل المائد الإجمالي . ويترتب على الأخذ بهذا المبدأ استبعاد إهلاك المبنى من دفاتر القابضة مقابل استبعاد ما يمدد له من القيمة الإيجابية ورغم أن نتيجة المقاصة بين الإيرادات والمصروفات في ظل هذا المبدأ تؤدي إلى نفس النتيجة من وجهة نظر المجموعة إلا أن كل منها - يظهر نتيجة تقترب من قيمة الاقتصادية .



قيمة المبيعات والمشتريات الوسيطة على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية التحقق عما إذا كانت المبيعات الوسيطة قد تم بيعها لعملاء خارج المجموع أو لم يتم . وفي الحالة الأولى تعتبر الأرباح محقة محاسبيا حيث أعيىد بيع المبيعات الوسيطة إلى عملاء خارج مجموعة الشركات . أما إذا لم يتم بيع المبيعات الوسيطة لعملاء خارج المجموع بالكامل ، فإن الأمر يقتضى إستبعاد ما قد يكون هناك من أرباح ( أو خسائر ) غير محقة على المخزون الموجود لدى الوحدة أو الشركة المشتري .

ولنفرض مثلا أن من القابضة تقوم بشراء بعض منتجات من التابعة لإدارة بيعها في مراكز توزيعها الخاصة لعدم توافر مثل هذه المراكز لدى س . ولنفرض أيضا أن س تقوم بشراء بعض منتجات من لاستخدامها كواد أولية رئيسية في عملياتها الإنتاجية . وقد بلغ مجموع مشتريات س من س خلال العام ٦٠٠.٠٠٠ جنيه ، وبمجموع مشتريات س من س ٤٥٠.٠٠٠ جنيه . وفي نهاية العام وجد في مخازن س ما قيمة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه من مشترياتها من س ووجد في مخازن س ما قيمة ١٥٠.٠٠٠ جنيه من مشترياتها من س . وتقوم س بتسعير منتجاتها على أساس ١٥٠ ٪ من التكلفة ، وتقوم س بتسعير منتجاتها على أساس ١٢٣ ٪ من التكلفة . ويلزم لإغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية في هذه الحالة القيام بالآتي :

(١) إستبعاد ٦٠٠.٠٠٠ جنيه من مشتريات س ( أو من تكلفة مبيعاتها ) مقابل إستبعاد ٦٠٠.٠٠٠ جنيه من مبيعات س . أى أن خانة التسويات والاستبعادات في ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية سوف تظهر في الجانب الدائن منها ٦٠٠.٠٠٠ جنيه مقابل المشتريات ( أو تكلفة المبيعات ) وتظهر نفس المبلغ في الجانب المدين منها مقابل المبيعات .



(٢) إستبعاد ٤٥٠.٠٠٠ جنيه من مشتريات س (أو تكلفة مبيعاتها أو إنتاجها) مقابل إستبعاد نفس المبلغ من مبيعات ص . وبالمج في ورقة العمل كالمادة البند الأول . ويترتب على ذلك ضرورة تخفيض مشتريات المجموعة (أو تكلفة مبيعاتها أو تكلفة إنتاجها) ١٠٥.٠٠٠ جنيه وتخفيض مبيعات المجموعة بنفس المقدار . ويترتب على ذلك إستبعاد أثر المبادلات الوسيطة بين الشركتين على عناصر إيراداتها ومصرفاتها (أو إستخداماتها) بصفة مجمعة .

(٣) يجب تعديل قيمة المخزون الباقي لدى ص من مشترياتها من س في نهاية الفترة بحيث يمتثل (محاسبيا ٢١) مع قاعدة التكلفة لدى الأصل البائع . بمعنى أن مخزون ص من مشترياتها من س يجب أن يقوم على الأساس الذي كان سوف يتم تقييمه به لو كان مازال لدى س ولم يباع لشركة ص . فمخزون ص البالغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه يظهر بتكلفة من وجهة نظر ص وحدها والتي تحتوى على هامش ربح س من وجهة نظرها وحدها بواقع ربع ثمن البيع أو ثلث التكلفة ومن ثم يجب تقييمه على أساس التكلفة من وجهة نظر ص ، أى على أساس

$$٢٠٠.٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{١٣٣\frac{١}{٣}} = ١٥٠.٠٠٠ \text{ جنيه} .$$

وبمعنى ذلك ضرورة تخفيض تكلفة مخزون ص بمبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه مقابل تخفيض نفس المبلغ من إيرادات الشركة س التى باعت البضاعة لشركة ص . ويكون قيد تسوية المخزون في ورقة العمل كالآتي :

٥٠.٠٠٠ من س/ مخزون آخر الفترة ( في ورقة عمل الحسابات الختامية ) — ص .

٥٠.٠٠٠ إلى س/ مخزون آخر الفترة ( في ورقة عمل الميزانية ) — ص .

وبلاحظ أن مخزون آخر الفترة في ورقة عمل الحسابات الختامية دائن ومن ثم ينخفض بمجمله مدبنا بما يؤدي إلى تخفيض إيرادات المجموعة . أما مخزون آخر الفترة في الميزانية فهو مساو مدبن ومن ثم ينخفض بمجمله دائنا بما يؤدي إلى إظهاره بالتكلفة في الميزانية التجميعية . وإذا تم إعداد ورقة عمل منفصلة لكل من الحسابات الختامية والميزانية التجميعية ، فإن التسوية في الحسابات الختامية تكون كالآتي :

٥٠٠.٠٠٠ من س/ مخزون آخر الفترة (ص) .  
٥٠٠.٠٠٠ إلى س/ رصيد صافي الربح — س

وبلاحظ أن رصيد صافي الربح يظهر ضمن الأرصدة المدبنة كتم حسابي الجانب المدين من الحسابات الختامية ومن ثم ينخفض بمجمله دائنا على ورقة العمل كما سبق وأوضحنا .

وعند إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية يظهر صافي ربح س في الخصوم ويظهر مخزون ص في الأصول ويكون قيد التسوية على ورقة العمل كالآتي .

٥٠٠.٠٠٠ من س/ صافي الربح عن العام — س  
٥٠٠.٠٠٠ إلى س/ مخزون آخر الفترة — س

ويؤدي القيد السابقين إلى نفس الأثر الذي يؤدي إليه القيد الأول .

(٤) يجب تعديل قيمة المخزون الباقي لدى س من مشترياتها من ص بنفس الطريقة ، أي ينخفض مخزون آخر الفترة في الحسابات الختامية بمبلغ  $[ ١٥٠.٠٠٠ - ( ١٥٠.٠٠٠ \times \frac{١}{١٠٠} ) ] = ٥٠.٠٠٠$  جنيه [مقابل تخفيض مخزون آخر الفترة في الميزانية بنفس القيمة، وذلك أما بقيد واحد في حالة إعداد ورقة عمل واحدة للحسابات الختامية والميزانية معا ، أو بقيدتين عن طريق توسيط صافي ربح ص في حالة إعداد ورقتي عمل مستقلتين .

وتطبق هذه القواعد بصفة عامة من وجهة النظر المحاسبية بصرف النظر عن وجود حقوق الألفية أو عدم وجودها . هذا ويلاحظ أن الأرباح الواجب إستيعادها من رصيد المخزون تقتصر على هامش ربح البائع دون أية تكاليف أخرى قد تضاف على تكلفة البائع لأغراض توصيل المستلزمات أو البضائع لمخازن المشتري وما قد يضاف إليها من تكاليف تخزين وحيازة لدى المشتري .

هذا ولا تقتصر مشكلة إستيعاد الأرباح غير المحققة على المخزون الناتج عن معاملات الشركات التابعة لمجموعة واحدة على مخزون نهاية الفترة ؛ بل يجب أن تمتد أيضا لتغطي مخزون بداية الفترة . ولنفرض مثلا أن مخزون نهاية الفترة الأولى ( وهي بداية الثانية ) من مشتريات ص من س كان كما عليه في المثال السابق أى ٢٠٠٠٠٠ جنيه بسعر الشراء في دفاتر ص و ١٥٠٠٠٠ جنيه على أساس تكلفة لشركة س . ونفرض أن مخزون نهاية الفترة الثانية لدى ص من مشترياتها من س يبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه . ويتطلب الأمر في هذه الحالة تسوية مخزون أول الفترة وآخر الفترة الموجود لدى ص من مشترياتها من س لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية .

ففى نهاية السنة الأولى ، وهي بداية السنة الثانية ، قمنا بإستيعاد ٥٠٠٠٠ جنيه من مخزون نهاية السنة ( الأولى ) لأغراض إعداد الحسابات الختامية التجميعية مقابل إستيعادها من رصيد صافي ربح ص ( بفرض إستخدام ورقة عمل مستقلة للحسابات الختامية التجميعية ) . وذلك على اعتبار أن الأرباح على هذا المخزون ظهرت كما لو كانت محققة في دفاتر س بينما المخزون مازال موجودا لدى ص . وحيث يعتبر مخزون نهاية السنة الأولى ممثلا لمخزون بداية السنة الثانية ويعد من مكونات تكلفة مبيعاتها من وجهة نظر الحسابات التجميعية ، فإنه يلزم فى نهاية السنة الثانية تسوية مخزون بداية الفترة لدى ص من مشترياتها من س ليظهر فى الحسابات التجميعية بالتكلفة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ولما كان مخزون أول الفترة مدينا بطبيعته فإنه لإستبعاد الأرباح عليه ياروم إجراء  
القيود الآتى على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن الفترة الثانية .

۵۰۰۰ من / رسید صافی ریح - س

...و.إ. إلى - مخزون أول الفترة - ص

ويترتب على هذا القيد تخفيض قيمة مخزون أول الفترة في الحسابات الانجمية بالمبلغ وزيادة رصيد صافي ربح س. بالقيمة (لاحظ أن رصيد صافي الربح في ورقة العمل يظهر في الجانب المدين من حسابات س. — ومن ثم يزداد بمجموعه مدينا كما سبق وأوضحنا) .

وحيث لا يظهر مخزون أول الفترة في الميزانية العمومية ، فإنه يلزم لإستكمال تسوية الوضع تعديل رصيد الأرباح المحجورة للشركة س في بداية السنة الثانية والتي تحتوى على الأرباح غير المحققة على المخزون لدى س من مشترياتها منها من العام السابق ، مقابل تعديل صافي ربح س عن العام الحالى ( و-و رصيد دائن في الميزانية ) بالقيمة . ويتم ذلك بأجراء القيود التالى على ورقة عمل الميزانية التجميعية .

...ر.ه من - / الأرباح المحبوزة - رصيد أول الفترة - من

...ر.ه. إلى -/ صافي أرباح العام - س.س.

وتبرير هذا القيد الاخير ، أن رصيد صافي ربح س قد تم إقفاله في الأرباح المحجوزة في نهاية العام الاول في دفاتر س بما فيه مبلغ . . . . . جنيه تشمل أرباح غير محققة على مخزون كان ما يزال موجودا لدى س من مشترياتها من س . وحيث قامت س ببيع هذا المخزون في الفترة الثانية فإن الأرباح تعدد محققة في الفترة الثانية من وجهة نظر الميزانية التجميعية . وبالتالي فإن هذا القيد يؤدي إلى تحويل المبلغ من الأرباح المحجوزة لشركة س إلى صافي أرباحها عن العام من وجهة نظر المجموع .



### ٥ - المعاملات في الأصول الثابتة بين شركات المجموعة :

عندما تقوم أحد أو بعض شركات المجموعة الواحدة ببيع بعض أصولها الثابتة لشركات أخرى في نفس المجموعة ، فإنه لا يترتب على ذلك أى تغير في موجودات المجموعة من أصول حقيقية ، ولا يترتب على مثل هذه العمليات أى مشاكل إذا كان ثمن البيع يتساوى مع صافي التكلفة الدفترية للأصل المباع في دفاتر البائع أما إذا ترتب على عمليات تبادل الأصول الثابتة ، وخاصة منها ما يخضع للإهلاك ، أرباح أو خسائر من وجهة نظر البائع ، فإن الأمر يقتضى طبقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها استبعاد هذه الأرباح أو الخسائر عند إعداد الحسابات والقوائم التجميعية في سنة التبادل وتسوية إهلاك هذه الأصول بما يترتب على هذه الأرباح والخسائر على مدار باقى حياتها الإنتاجية وسوف نتناول المعالجة المحاسبية لهذه العمليات في هذا البند .

#### ٥ - ١ - استبعاد التحويلات الرأسمالية :

لا تعتبر المعاملات في الأصول الرأسمالية مثل الأراضى والمباني والآلات والمعدات بين شركات المجموعة الواحدة من المعاملات الرأسمالية التى تؤدي إلى زيادة هذه الأصول من وجهة نظر المجموعة . ذلك حيث لا يترتب على تبادل الأصول الثابتة بين هذه الشركات زيادة أو نقص هذه الأصول ، لأن العمليات تعد مجرد نقل ملكية من شركة إلى شركة أخرى في نفس المجموعة (١) . ويطلق على مثل هذه المعاملات من وجهة النظر الاقتصادية التحويلات الرأسمالية .

---

(١) قد يترتب على عملية التحويل زيادة القيمة الاقتصادية للأصل المحول ، فإذا كان الأصل يمثل طاقة غير مستغلة لدى البائع يمكن إستغلالها بكفاءة عالية لدى المشتري ، فإن قيمتهما الاقتصادية لدى البائع تنأوى صفر بينما تزداد هذه القيمة بمجرد تحويل الأصل للمشتري الذى يتوافر لديه فرص إستغلال بديلة للأصل المحول . وبالتالي يمكن القول فى مثل هذه الأحوال أن القيمة الاقتصادية لأصول المجموعة سوف تزداد بالتحويل بما يتفق والزيادة فى إنتاجية المجموعة المترتبة والمتوقعة منه .



ويجب طبقا لقواعد التقويم المحاسبية ، أن لا يترتب على عملية التحويل من وجهة نظر المجموعة أية أرباح أو خسائر . وإذا تمت عملية التحويل بقيمة تزيد أو تقل عن صافي القيمة الدفترية للاصل المحول ، فإن الفرق بين القيمتين يصبح واجب الاستبعاد من وجهة النظر المحاسبية لأغراض اعداد الحسابات والقوائم التجميعية . فإذا كان الاصل المحول لا يخضع للاهلاك فأنه يلزم تسوية حسابات البائع وحسابات المشتري بما يترتب على عملية التحويل من أرباح أو خسائر في ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية إلى أن يتم التصرف في الاصل بالبيع لطرف خارجي عن المجموعة ، حيث تتحقق الأرباح أو الخسائر حينئذ محاسبيا .

فإذا فرضنا مثلا أن القابضة من قامت بشراء قطعة أرض فضاء من التابعة من بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه بينما بلغت تكلفتها الدفترية لدى من ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، فإن إثبات عملية البيع في دفاتر من يودي إلى إظهار أرباح حيازة محقة من وجهة نظرها قدرها ١٨٠.٠٠٠ جنيه . وتظهر الاراضى في دفاتر من بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه . وعند اعداد الحسابات والقوائم التجميعية عن سنة التبادل يستبعد مبلغ ١٨٠.٠٠٠ جنيه من تكلفة الاراضى لدى من مقابل استبعاد المبلغ من صافي ربح من العام ( أو حساب الأرباح المحجوزة إذا كانت أرباح الحيازة تقفل مباشرة في حساب الأرباح المحجوزة ) ، وذلك على ورقة عمل الميزانية التجميعية حتى تظهر الاراضى بتكلفتها التاريخية ، من وجهة نظر المجموعة (١) . ويستبعد

---

(١) لا يتفق هذا الإجراء مع وجهة النظر الاقتصادية ، حيث قد يترتب على التحويل زيادة القيمة الاقتصادية للأراضى ، كما قد يكون المبلغ ممثلا لأرباح حيازة مكتسبة فعلا ، ومن ثم يجب أن تظهر الأراضى من وجهة النظر الاقتصادية في هذه الحالة في الميزانية التجميعية بقيمتها الاقتصادية العادية مقابل إظهار الزيادة في رأس المال المكتسب من إعادة تقويم الأصول ولكن هذا الإجراء لا يتفق مع الممارسة المحاسبية السائدة .

المبلغ بعد ذلك من الاراضى مقابل استبعاده من الارباح المجموذة لشركة  
من عن السنوات التالية . ويستمر هذا الاجراء إلى أن تباع الاراضى لطرف  
خارجى حيث تتحقق عليها الارباح ( أو الخسائر ) من وجهة نظر مجموعة ص ،  
من محاسبيا .

#### ٥ - ب - الارباح والخسائر على الاصول الخاضعة للإهلاك :

إذا كان الاصل المحول من شركة إلى أخرى فى نفس المجموعة من الاصول  
الخاضعة للإهلاك ؛ فإن الامر يقتضى استبعاد الارباح أو الخسائر الناتجة عن  
التحويل من دفاتر للبائع على ورقة العمل مقابل استبعاد نفس القيمة من تكلفة  
الاصل المحول من دفاتر المشتري ، كما هو عليه الحال فى الاصول التى لا تخضع  
للإهلاك . غير أن الارباح أو الخسائر غير المحققة من وجهة نظر المجموعة فى  
هذه الحالة ، تتحقق جزئيا بصفة دورية عند حساب الإهلاك على الاصل فى دفاتر  
المشتري طبقا للتكلفة الظاهرة فى دفاتره وتحميل الإهلاك للعمليات الإنتاجية  
المختلفة . وبالتالى يقتضى الامر فى هذه الحالة بالإضافة إلى ما تقدم تعديل الإهلاك  
فى دفاتر البائع بما يقابل الارباح أو الخسائر التى نتجت عن التحويل وتحققت  
فعلا بحساب الإهلاك الدورى على الاصل وإعتباره من بنود تكلفة الحصول  
على الايرادات .

ولنفرض مثلا لإيضاح ذلك ، أن القابضة ص قد قامت بشراء أحد  
المباني من التابعة س بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى ظهرت فيه صافي القيمة  
الدفترية للمبنى فى دفاتر س ٣٠٠.٠٠٠ جنيه وذلك فى بداية السنة رقم ( ١ ) ،  
وحيث يحاسب إهلاك على المبنى بواقع ٥ ٪ سنويا . وفى نهاية السنة الأولى  
من الإقتناء نجد أن ص عند حساب الإهلاك على المبنى سوف تقوم بتحميل  
عملياتها بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ( ٥٠٠.٠٠٠ × ٥٪ ) ، بينما لو كان المبنى ظل لدى  
س لكان الإهلاك عليه عن العام ١٥٠.٠٠٠ جنيه ( ٣٠٠.٠٠٠ × ٥٪ ) . وعند

إعداد الحسابات والقوائم التجميعية في نهاية العام الأول يلزم الأمر تسوية هذا الوضع من وجهة النظر المحاسبية كالآتي :

١ - في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية : ينخفض إهلاك المباني بحملة دائنة بمبلغ ١٠٠٠ ر. جنييه مقابل إضافة المبلغ لرصيد صافي ربح س (رصيد صافي الربح يظهر في الجانب المدين من الحسابات الختامية وبذلك يزداد بحملة مدينا كما سبق أن ذكرنا ) ويمكن تبرير هذا الإجراء محاسبيا على الوجهة التالية : حيث تكلفة المبنى من وجهة نظر ص وس بصفة مجمعة مازالت ٣٠٠٠ ر. جنييه طبقا لقاعدة التكلفة التاريخية ، فإن الإهلاك المحسوب على المبنى في دفاتر ص يفوق ما يلزم من وجهة نظر المجموع بمقدار ١٠٠٠ ر. جنييه . وحيث قامت ص بتحميل الإهلاك لعملياتها فإنه يعتبر من وجهة نظرها مصروف محقق محاسبيا . ولما كانت الأرباح على المبنى في دفاتر س لا تعتبر محقة من وجهة نظر المجموعة ومن ثم يتم استبعادها لأغراض إعداد الميزانية التجميعية ، فإن استخدام ص للمبنى لمدة سنة وإهلاكه على أساس ٥٠٠٠ ر. جنييه يؤدي إلى تحقيق جزء من الأرباح التي نتجت عن تبادل المبنى تعادل نصيب السنة من هذه الأرباح طبقا لمعدل الإهلاك على المبنى . وهذه الأرباح تتحقق من وجهة نظر المجموع في دفاتر س ، ومن ثم ينخفض الإهلاك المحسوب في دفاتر ص بما يعادل الإهلاك على الأرباح على عمالية التبادل مقابل زيادة أرباح البائع بما تحقق منها .

وإذا كانت س قد اعتبرت الأرباح الناتجة عن بيع المبنى للشركة ص من مكونات أرباح المام ( أى من بنود الإيرادات ) ولم تقم بأقفالها مباشرة في حساب الأرباح المحجوزة ، فإنه يلزم بالاضافة إلى ما تقدم استبعاد مبلغ ٢٠٠٠ ر. من إيرادات س على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن السنة الأولى التي تم فيها التبادل بحملها مدينة مقابل تخفيض رصيد صافي ربح س بالمبلغ ، وذلك بحملة رصيد صافي الربح - س دائنا على الورقة . أما إذا كانت س قد

قامت بإقفال أرباح بيع المبنى في حساب الأرباح المحجوزة ، فإن هذه التسوية تتم على ورقة عمل الميزانية التجميعية كما يتضح من النقطة التالية .

٢ - في ورقة عمل الميزانية التجميعية : يلزم أولاً إستبعاد مبالغ الأرباح ( ٢٠٠٠٠ جنيه ) من قيمة المبنى التي تظهرها دفاتر ص مقابل إستبعاد القيمة من الحساب الملائم في دفاتر ص . فإذا كانت هذه الأرباح قد اعتبرت من مكونات إيرادات ص عن العام فإن قيد الإستبعاد يكون بعمل حساب صافي أرباح ص - عن العام مدينا وحساب المبنى دائنا . أو إذا كانت ص - قد أقيمت المبالغ في حساب الأرباح المحجوزة مباشرة فإن قيد الإستبعاد يكون بعمل حساب الأرباح المحجوزة ص - مدينا وحساب المبنى دائنا .

ورقة عمل جزئية للحسابات الختامية التجميعية ص و ص عن العام الأول .

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	س	
	من /	إلى /			
٣١٠٠٠٠			٢١٥٠٠٠	٩٥٠٠٠	صافي مبيعات
		(١) ٢٠٠٠٠	٢٠٠٠		أرباح بيع ماني
٣١٠٠٠٠			٢٣٥٠٧٠٠	٩٥٠٠٠	مجموع الإيرادات
×××			×××	×××	معمروفات مختلفة
×××	(٢) ١٠٠٠		×××	٥٣٠٠	إهلاك مباني
×××		(٣) ٣٠٠٠٠		×××	صافي ربح ص
	(١) ٢٠٠٠٠	(٢) ١٠٠٠	٥٩٠٠٠		صافي ربح ص
	(٣) ٤٠٠٠٠				
١٠٠٠٠		(٣) ١٠٠٠٠			حقوق الأقلية لى س - ٢٠ %
٣١٠٠٠٠	٦١٠٠٠	٦١٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	٩٥٠٠٠	مجموع المعمروفات والأرباح



أم يلزم بعد ذلك تخفيض مخصص إهلاك المباني ( كما يظهر في دفاتر ص )  
بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وذلك بحله لدينا مقابل زيادة صافي أرباح س عن العمام  
بالمبلغ وذلك بحمل حسابها دائنا .

وتظهر ورقة العمل الجزئية الحسابات الختامية التجميعية على أساس إفتراض  
أن س إعتبرت الأرباح من إيراداتها عن العام كما هو موضح في نهاية الصفحة  
السابقة ( الأرقام فيما عدا ما يتعلق بالمثال إفتراضية ) .

ويلاحظ أن القيد الثالث يمثل صافي ربح س بعد تعديله باستبعاد ٢٠٠٠٠  
جنيه أرباح بيع المبنى وإضافة ما تحقق منها بالإهلاك وهو ١٠٠٠٠ جنيه على  
ص بنسبة ٧٥٪ وحقوق الأقلية بنسبة ٢٥٪ . ويلاحظ أيضا أن إهلاك المباني  
في ص والبالغ ٣٠٠ جنيه يمثل إهلاك كل المباني بما فيها المشتراء من س .  
وتظهر ورقة عمل الميزانية التجميعية في نهاية العمام الأول كالآتي ( الأرقام  
إفتراضية إلا فيما يتعلق بأرقام المثال ) .

ورقة عمل الميزانية التجميعية ص وس في نهاية العام الأول .

الميزانية التجميعية	أسويات وإستبعادات		س	ص	
	إلى /	من /			
XXXXX	٢٠٠٠ (١)		XXX	١٠٦٠٠٠٠	بباني مخصص إهلاك مباني أصول أخرى إستثمارات في س — ٧٥٪ مجموع الأصول
(XXXXX)		١٠٠٠ (٢)	(XXX)	(٤٣٠٠٠٠)	
XXXXX			XXX	XXX	
	XXX (٣)		XXX	XXX	
XXXXX			XXX	XXX	
.....			.....	.....	حقوق الملكية والإلتزامات :
			.....	.....	.....
			.....	.....	أرباح محبوزة س — وصيد
			٥٩٠٠٠		أرباح العام س
.....			.....	.....	.....
XXXXX	XXXXX	XXX	XXX	XXX	



ويمثل القيد (١) استبعاد الارباح على بيع المبنى من ارباح س مقابل تخفيض تكاليفه الظاهرة في دفاتر س بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ليظهر في الميزانية التجميعية بتكاليفه كما كانت عليه في دفاتر س . ويمثل القيد (٢) تخفيض خصص إهلاك المباني كما يظهر في دفاتر س بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه تمثل ما تحقق من ارباح فعلا خلال العام باستخدام المبنى وإضافة المبلغ لارباح س . أما القيد الثالث فيمثل استبعاد إستثمارات س في س وهو غير كامل . ويمثل القيد الرابع توزيع ارباح العام — س ، بعد تعديلها على س وحقوق الاقلية وهو غير كامل .

### ٥ - ب - ١ - الأرباح والخسائر على الاصول الخاضعة للاهلاك في الفترات التالية لفترة التبادل :

يلزم الإستمرار في استبعاد الارباح أو الخسائر التي تتحقق مع مبادلات الاصول الرأسمالية بين شركات المجموعة الواحدة مادامت هذه الاصول لم تباع للغير ولم يتم إهلاكها بالكامل . كما يلزم الإستمرار في تسوية الإهلاك والاهلاك المجموع المشتري والارباح المحجوزة وأرباح العام للبائع كل سنة بما تحقق في السنوات السابقة من ارباح أو خسائر المبادلة وفي السنة الجارية بما يتحقق فيها من هذه الارباح أو الخسائر .

فلو فرضنا إستمرار مثال المبنى الخاص بالشركة س وس في البند الفرعي (ب) السابق فإن عمليات التسويات والإستبعادات اللازمة في نهاية السنة الثانية تكون كالآتي .

١ - في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية : بصرف النظر عن الاجراء الذي تتبعه س لمعالجة ارباح بيع المبنى لشركة س في السنة الاولى ، فإن الامر يقتصر في السنة الثانية والسنوات التالية على تعديل إهلاك س وتعديل ارباح س في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية فيما يتعلق بعملية المبنى

فيجعل إهلاك المباني الذي تظهره دفاتر من دائنا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لتخفيضه مقابل جعل رصيد صافي ربح من مدينا بالمبلغ .

٢ - ورقة عمل الميزانية النجمية : يستمر إستبعاد مبلغ الأرباح على المبنى ( ٢٠٠٠ جنيه ) من تكلفة المباني التي تظهر في دفاتر من ، وبصرف النظر عن الاجراء الذي أتبعته من في معالجة أرباح بيع المبنى ، فإن رصيد الأرباح المحجوزة - من في بداية العام ينخفض بهذه الأرباح . ويتم ذلك بعمل حساب الأرباح المحجوزة من - رصيد بداية العام ( الثاني ، أو الثالث . . . ) مدينا على ورقة العمل وجعل حساب المباني دائنا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه . أما الإهلاك المجمع على المباني ( مخصص الإهلاك ) فيلزم تعديله بتسويتان : الاولى تهدف إلى تخفيضه عما يظهر به في دفاتر من بما يقابل الإهلاك المجمع على أرباح المبادلة عن السنوات السابقة ( وهي في مثالنا الآن السنة الاولى ) . ويتم ذلك بعمل مخصص الإهلاك - مباني - مدينا مقابل جعل حساب الأرباح المحجوزة من - رصيد بداية العام دائنا . ذلك حتى يتم تسوية الأرباح المحجوزة للبائع بما تحقق فعلا من أرباح البيع بإهلاك المبنى عن السنوات السابقة . ويكون الفيد في نهاية السنة الثانية في مثالنا الجاري بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، وفي نهاية السنة الثالثة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يمثل إهلاك السنة الاولى والثانية ، وفي نهاية السنة الرابعة ٣٠٠٠ جنيه يمثل إهلاك السنوات الاولى والثانية والثالثة وهكذا . أما التسوية الثانية فتهدف إلى تخفيض الإهلاك المجمع بالاضافة التي تمت عن العام نتيجة زيادة تكلفة المبنى لدى المشتري عما كانت عليه لدى البائع ، وذلك مقابل زيادة أرباح العام للبائع بها . وفي مثالنا الجاري يعمل حساب مخصص إهلاك المباني مدينا مقابل جعل حساب أرباح العام - من دائنا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

وبتوضيح مما تقدم أن تبادل الاصول الخاضعة للإهلاك بين شركات المجموعة الواحدة الذي يترتب عليه تحقق أرباح أو خسائر للبائع يستدعي إستبعاد هذه

الأرباح أو الخسائر لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية من وجهة النظر المحاسبية على اعتبار أنها لم تتحقق بعد من وجهة نظر المجموعة في تاريخ التبادل . وتتحقق هذه الأرباح أو الخسائر دوريا من حساب الإهلاك على هذه الأصول بصفة جزئية بما يستدعي تعديل الأرباح المحجوزة للبائع وأرباح العام بما تحقق منها عن السنوات السابقة وما تحقق منها عن العام نتيجة حساب الإهلاك على الأصول التي تم تبادلها وترتب عليها ظهور هذه الأرباح أو الخسائر في دفاتر البائع . وتتلخص الاستبعادات والتسويات في الآتي .

١ - في سنة المبادلة ( أ ) تستبعد الأرباح ( أو الخسائر ) من إيرادات البائع ( أو مصروفاته ) وذلك بجعلها مدينة ( أو دائنة ) مقابل استبعادها من رصيد صافي ربح البائع ( أو إضافتها إليه ) في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية . أما إذا عولجت هذه الأرباح ( أو الخسائر ) في حساب الأرباح المحجوزة مباشرة فإن هذا الاستبعاد يكون في ورقة عمل الميزانية التجميعية .

( ب ) يستبعد أثر هذه الأرباح ( أو الخسائر ) على الإهلاك المحسوب على الأصل في دفاتر المشتري عن العام في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية على اعتباره بمثابة جزء قد تحقق من أرباح ( أو خسائر ) المبادلة للبائع ، وذلك بعمل رصيد أرباح العام للبائع مدينا ( أو دائنا في حالة الخسارة ) وحساب الإهلاك عن العام كما يظهر في دفاتر المشتري دائما ( أو مدينا لزيادة في حالة الخسارة ) .

( ج ) تستبعد هذه الأرباح ( أو الخسائر ) من تكلفة الأصل الظاهرة في دفاتر المشتري مقابل استبعادها من أرباح العام ( أو إضافتها إليها إذا كانت خسارة ) أو الأرباح المحجوزة في ورقة عمل الميزانية التجميعية .

٢ - في السنوات التالية لسنة المبادلة : ( أ ) في ورقه عمل الحسابات الختامية : يستبعد أثر الأرباح ( أو الخسائر ) الناتجة عن تبادل الأصل على الإهلاك الخاص به عن العام في دفتر المشتري مقابل إضافته لأرباح العام ( أو استبعاده منها في حالة التبادل بخسائر ) الخاصة بالبائع .

( ب ) ورقه عمل الميزانية التجميعية : تستبعد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التبادل من تكلفة الأصل مقابل استبعادها ( أو إضافتها إذا كانت خسائر ) للأرباح المحجوزة للبائع . ويخفض الإهلاك المجمع ( أو يضاف إليه في حالة الخسائر ) بمقدار الإهلاك على الأرباح ( أو الخسائر ) منذ تاريخ المبادلة حتى بداية السنة المالية التي يتم عنها إعداد الميزانية التجميعية مقابل زيادة الأرباح المحجوزة ( أو تخفيضها في حالة الخسائر ) للبائع . ويخفض الإهلاك المجمع ( أو يضاف إليه في حالة الخسائر ) بمقدار الإهلاك على الأرباح ( أو الخسائر ) عن العام الذي يتم عنه إعداد الحسابات الختامية مقابل زيادة ( أو تخفيض في حالة الخسائر ) صافي أرباح العام للبائع .

#### ٦ - السندات بين شركات المجموعة :

قد تقوم إحدى شركات المجموعة بأستثمار بعض مواردها المالية في سندات شركة أخرى من شركات نفس المجموعة . وتمثل السندات في هذه الحالة أصولاً وإلزامات مالية متبادلة بين شركات المجموعة يجب استبعادها لأغراض إعداد الميزانية التجميعية . وإذا كانت السندات مشتراه من الشركة المصدرة ، والتي هي أحد شركات المجموعة ، فلا تثير عمليات الاستبعاد في هذه الحالة أية مشاكل فإذا أصدرت القابضة ص سندات ٦ ٪ بقيمة إسمية ٢٥٠.٠٠٠ جنيه وعلاوة إصدار ٢٥٠.٠٠٠ جنيه مثلاً تستحق بعد ١٠ سنوات ، وقامت ص النابغة بالاكْتِتاب فيما تبلغ قيمته الاسمية ١٠٠.٠٠٠ جنيه من هذا السندات ، فإن إجراءات التسويات والاستبعادات في ورقة عمل الميزانية التجميعية تكون كالآتي :



الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	س	
	من /	إلى /			
	١١٠٠٠ (١)		١١٠٠٠		الأصول : إستثمارات في سندات ص ٦ % .....
١٥٠٠٠٠		١٠٠٠٠ (١)		٢٥٠٠٠	الالتزامات : قرض السندات ٦ %
١٥٠٠٠٠		١٠٠٠٠ (١)		٢٥٠٠٠٠	قرض السندات ٦ % - علاوة إصدار

وإذا كانت علاوة ( أو خصم ) الإصدار يتم إستنفادها ( أو تجميعية ) على نفس الأساس في الشركة المصدرة وبشركة المستثمرة ، فلا يترتب على العملية مشاكل إضافية حيث تماثل الفوائد التي تتحمل بها مصروفات الشركة المصدرة مع الفوائد الدائنة التي تضاف لإيرادات الشركة المستثمرة ويتم إستبعادهما معا في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية . فلو فرضنا أن علاوة الإصدار تستنفد على أساس القسط الثابت لتبسيط في مثالنا الجارى ، فإن ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام الأول من إصدار السندات تظهر الآتي :

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	س	
	من /	إلى /			
		٥٠٠٠ (١)	٥٠٠٠		الإيرادات فوائد دائنة .....
٧٥٠٠	٥٠٠٠ (١)			١٢٥٠٠	المصروفات والأرباح : فوائد مدبنة



هذا وقد بنيت هذه التسويات والاستبعادات على القيود التالية فيما يختص  
بالسندات وقوائمها :

في دفاتر ص في دفاتر س

من مذكورين :	٦,٠٠٠	من م / النقدية ( او الفوائد الدائنة للمستعقة ) الى مذكورين :
١٢,٥٠٠		٥,٠٠٠
٢,٥٠٠		١,٠٠٠
١٥,٠٠٠		
١٢,٥٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠
١٢,٥٠٠		

أما إذا كانت س قد اشترت سندات ص من السوق فإن تكلفة السندات في دفاتر س قد تختلف عن القيمة الدفترية لها في دفاتر ص حيث يتأثر سعر السوق عكسيا مع التقلبات في سعر الفائدة الاسمي والفعال على السندات . فإذا ارتفع سعر الفائدة الاسمي على السندات المماثلة لسندات ص مثلا عن ٦ ٪ فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية لسندات ص والعكس بالعكس . ويترتب على ذلك قيام مشكلة كيفية معالجة الفرق بين تكلفة السندات المشتراة في دفاتر ص وقيمتها الدفترية في دفاتر ص بصدد اعداد الحسابات والقوائم التجميعية . ولنفرض مثلا أن س قد قامت بشراء ما قيمته الاسمية ١٠٠,٠٠٠ جنيه من سندات ص من السوق بعد مضي خمسة سنوات على إصدارها بمبلغ ٩٥,٠٠٠ جنيه وذلك لأن ارتفاع سعر الفائدة على السندات المماثلة . ففي هذه الحالة ، وفي

ظل إفتراضات المثال السابق ، نجد أن السندات سوف تظهر في دفاتر س بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه بينما يقابلها في دفاتر ص ١٠٥٠٠٠ جنيه [ ١٠٠٠٠٠ + ( ٢٥٠٠٠ ×  $\frac{1}{4}$  ×  $\frac{3}{4}$  ) ] حيث قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه وعلاوة الاصدار غير المستفده عليها ٥٠٠٠ جنيه . ويعنى ذلك أن س تمكنت من تخفيض التزامات ص البالغ قدرها ١٠٥٠٠٠ جنيه مقابل ٩٥٠٠٠ جنيه . وتصبح المشكلة هي كيفية التصرف في هذا الفرق البالغ في هذه الحالة ١٠٠٠٠ جنيه .

ويوجد بديلان في الواقع للتعاطي على هذه المشكلة ، بالرغم من أن كل منها لا يخلو من العيوب .

وبمقتضى البديل الاول يفترض أن الشركة المشترية تعمل بالوكالة عن الشركة المصدرة للسندات ، ومن ثم فيعتبر شراء س لسندات ص في مثالنا الجارى بمثابة رد لقيمة السندات بما يترتب عليه إنخفاض التزامات المجموعة وبما تحقق من هذا الرد من أرباح ( ١٠٠٠٠ جنيه ) وتأسيسا على ذلك تعتبر هذه الأرباح بمثابة زيادة في حقوق ملكية الشركة المصدرة لا تحصل منها الشركة س على شيء . ومن بين الانتقادات الاساسية لهذا البديل ، أنه في حالة احتفاظ س بالسندات حتى تاريخ الاستحقاق فإنها سوف تحصل من ص على ١٠٠٠٠٠ جنيه وبالتالي تكون قد حققت أرباحا قدرها ٥٠٠٠ جنيه ، بينما تتمكن ص من الحصول على ٥٠٠٠ فقط من الأرباح التي حققتها س للمجموعة عند شراء السندات . ويترتب على ذلك أن هذه المعالجة قد تؤدي إلى غبن الاقلية في ظل عدم التأكد من مصير السندات التي أشترتها س اذا كانت غير مملوكة للشركة ص بالكامل .

أما البديل الثاني فيقتضى بتوزيع الأرباح ( أو الخسائر ) التي تنتج من شراء السندات التي تذهب شركة من شركات المجموعة بمعرفة شركة أخرى من المجموعة من السوق بين الشركتين على أساس قيمة الرد عند الاستحقاق . ففى مثالنا الجارى لو كانت السندات ترد بالقيمة الاسمية وقامت س بشرائها بمبلغ ٩٥٠٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى تبلغ فيه قيمتها الدفترية فى دفاتر ص ١٠٥٠٠٠٠ جنيه ، فإن الأرباح البالغ قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه فى هذه الحالة توزع بين س وص كالآتى :

تحصل س على الفرق بين تكلفة الشراء وقيمة الرد أى على ٥٠٠٠٠ جنيه  
( ١٠٠٠٠٠ - ٩٥٠٠٠ ) .

وتحصل ص على الفرق بين القيمة الدفترية وقيمة الرد أى على ٥٠٠٠٠ جنيه  
( ١٠٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ ) .

أما إذا كانت س قد حصلت على السندات من السوق بسعر يزيد عن القيمة الاسمية ، فإنها تتحمل مقابل ذلك خسائر تعادل الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية ويظل وضع ص كما هو عليه . ويقوم هذا البديل على أساس أن س عند ما تحتفظ بالسندات حتى تاريخ الاستحقاق فإنها سوف تضيق لايراداتها من الفوائد ما يعادل مجموع الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية إذا كان الشراء بسعر يقل عن القيمة الاسمية . أما إذا كان الشراء بسعر يزيد عن القيمة الاسمية فهذا يعنى أن سعر الفائدة ( الاسمى والفعال ) على هذه السندات يزيد عن مثيلاتها فى السوق ، ومن ثم تقوم س باستئصال الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية من الفوائد الدورية التي تحصل عليها من ص . وتقوم ص خلال الفترة الباقية من مدة السندات باستنفاد ما تبقى من علاوة الإصدار تخفيضاً لمبنى الفوائد المدينة التي تتحملها عليها .

ونحن نفضل البديل الثاني . ذلك لأنه منطقي من ناحية ، كما لا يترتب عليه غبن الاقلية في حالة وجودها من ناحية أخرى . ويتقضى ذلك بالطبع عند استبعاد السندات من دفاتر المشتري ودفاتر المصدر في ورقة عمل الميزانية التجميعية توزيع الفرق بين التكلفة في دفاتر المشتري والقيمة الدفترية في دفاتر المصدر على حسابي أرباحها المحبوزة على أساس اعتبار القيمة الاسمية أو قيمة الرد المحددة اذا كانت تختلف عن القيمة الاسمية كمييار .

## أسئلة وتمارين على

### الفصل الخامس عشر

أولا : الأسئلة :

(١) ما هو المقصود بالمعاملات المالية الوسيطة ؟ وما هو الفرق بينها وبين التحويلات الرأسمالية ؟ .

(٢) لماذا يلزم استبعاد الأرباح غير المحقة على المخزون في نهاية الفترة بينما تسوى الأرباح على مخزون أول الفترة في رصيد صافي ربح الشركة البائعة ؟

(٣) ضع كل من العبارات التالية في صيغتها الصحيحة من وجهة نظرك .  
أ - تؤدي المعاملات المالية الوسيطة الى زيادة أصول كل شركة من شركات المجموعة وإلتزاماتها زيادة صورية .

ب - عندما تحصل س التابعة على إيجارات أو فوائد من س القابضة فإن إيراداتها الحقيقية لا تزيد بمقدار هذه الإيجارات أو الفوائد حيث تشمل مصروفات من وجهة نظر س .

ج - تقتضى المبادئ الإقتصادية عدم تحقق أرباح المخزون من المبادلات الوسيطة بين وحدات المجموعة الواحدة في عناصر المستلزمات من مواد وبضائع .  
د - إذا تم تبادل الأصول الثابتة بين وحدات المجموعة الواحدة بأرباح أو خسائر للبائع فيلزم استبعاد قيمة الأصول المتبادلة بما فيها من أرباح أو خسائر لأغراض إعداد القوائم والحسابات التجميعية .

هـ - لا تعتبر إستثمارات إحدى الشركات في سندات شركة أخرى من نفس المجموعة من المعاملات المالية الوسيطة لأن السندات تشمل إقتراضا طويل الأجل .

و - عندما يتم إستهلاك الأصل الثابت الذى تم تبادله بين وحدتى مجموعة



واحدة من الشركات فان الحاجة الى استبعاد تكلفت من اصول المشتري مقابل ارباح البائع المحجوزة تتوقف ، كما يتوقف حساب الإهلاك عليه .

### ثانيا التمارين :

التمرين الأول : تمتلك ص ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في س ١ و ٧٠ ٪ من حقوق الملكية في س ٢ وتمثل الشركات الثلاثة بمجموعة إنتاجية متكاملة حيث تحصل س ١ على المواد الأولية اللازمة لعملياتها من س ٢ ثم تبيع منتجاتها للشركة ص حيث تقوم بتجديدها وبيعها للعملاء . وقد بلغت مشتريات س ١ من س ٢ خلال العام الجارى ١٨٧٥٠٠ جنيه ، كما بلغ المخزون لديها من مشتريات العام السابق في بداية العام ٦٢٥٠٠ جنيه ، كما بلغت مبيعات س ٢ للشركة ص خلال العام ٣٦٠٠٠ جنيه ولم يوجد مخزون في بداية الفترة لدى ص من مشتريات العام السابق من س ٢ وقد استخدمت ص خلال العام ما تبلغ قيمته ٢٨٨٥٠٠ جنيه من مشتريات س ٢ من س ٢ في عملياتها الانتاجية خلال العام ، كما يبلغ المخزون لدى س ١ من مشتريات س ٢ في نهاية العام ١٠٠٠٠ جنيه . هذا وتقوم س ٢ بتسعير إنتاجها على أساس ١٢٥ ٪ من التكلفة ، كما تقوم س ٢ بتسعير منتجاتها على أساس ١٢٠ ٪ من التكلفة .

والمطلوب : اجراء قيود اليومية اللازم اجرائها على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للعام الجارى والميزانية التجميعية في نهاية العام لاستبعاد أثر المعاملات في المخزون بين الشركات الثلاثة على الحسابات والقوائم التجميعية لها .

التحريين الثاني : ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر ص وشركاتها في نهاية العام .

ص	ص	ص	ص	م
٢٢٥٠٠٠	٣٤٠٠٠٠	٧٢٠٥٠٠	٩٢٠٦٠٠	عملاء
٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	—	أوراق قبض
١٥٠٠٠	٥٠٠٠	—	—	أوراق قبض مخصومة
٢٢٠٣٠٠	—	١٠٢٠٠	٤٠٥٠٠	قوائد مدينة
—	١٢٠٧٠٠	٥٠٢٠٠	—	إيجارات مدينة
٦٠٢٠٠	٣٠٦٠٠	٤٠١٠٠	—	فوائد دائنة
٣٠٦٠٠	٢٠٣٠٠	—	—	إيجارات دائنة
٧٦٠٠٠	١٥٢٠٠٠	١١٧٠٣٠٠	٤٥٠٩٠٠	موردون
٤٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	أوراق دفع

فاذا علمت أن :

- (١) من بين أرصدة العملاء في دفاتر ص ٣٧٠٠٠ جنيه تمثل الرصيد المدين لشركة ص و ٢٢٠٥٠٠ جنيه تمثل الرصيد المدين لشركة ص .
  - (٢) من بين أرصدة أوراق القبض لدى ص ٢٠٠٠٠ جنيه مسحوبة على ص ومخصوم منها ١٠٠٠٠ جنيه لدى البنك ومن بين أرصدة أوراق القبض لدى ص مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مسحوبة على ص ومخصومة لدى ص ، أما باقى أوراق القبض المخصومة فهي مخصومة لدى البنك .
  - (٣) تستأجر ص أحد المباني من ص بإيجار سنوى قدره ٢٠٤٠٠ جنيه ، كما تستأجر ص إحدى السيارات من ص بإيجار سنوى ١٠٢٠٠ جنيه .
  - (٤) بلغت القوائد الدائنة المستحقة لشركة ص على ص عن العام ٩٠٠ جنيه .
- والمطلوب : بيان أمر هذه البيانات على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية للشركات الأربع عن العام .

التمرين الثالث : تمتلك ص ٨٠٪ من حقوق الملكية في س . وفي ١٩٧٤/١/١ قامت س بشراء مجموعة من الآلات التي كانت موجودة بين أصول ص بتكلفة دفترية ٢٨٠.٠٠٠ جنية ومخصص إهلاك ١٤٠.٠٠٠ جنية بمبلغ ١٦٠.٠٠٠ جنية ، حيث تستهلك هذه الآلات بواقع ٥٪ سنويا . وفي ١٩٧٤/٢/٢٥ اشترت ص قطعة أرض فضاء من س بمبلغ ٢٢٦٠٠ جنية وبلفت مصاريف التسجيل ونقل الملكية ٢٤٠٠ جنية . وقد كانت هذه الاراضى تظهر بتكلفة دفترية قدرها ٢٥٠.٠٠ جنية في دفاتر س . وتقوم كل من الشركتين بإظهار أرباح أو خسائر حيازة الاصول في الحسابات الختامية عن العام الذى تحقق فيه مثل هذه الأرباح أو الخسائر .

المطلوب : (١) توضيح أثر هذه العمليات على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن سنة ١٩٧٤ والميزانية التجميعية في نهايتها ، (٢) كالمطلوب الاول لسنة ١٩٧٥ ، (٣) كالمطلوب الاول لسنة ١٩٧٦ .

التمرين الرابع : قامت الشركة ص بإصدار ١.٠٠٠.٠٠٠ جنية سندات ٥٪ لمدة عشر سنوات في ١٩٧٠/١/١ بملاوة إصدار ١٠٪ . وقد قامت ص التي تمتلك ٧٠٪ من أسهم رأس مال ص في الإكتتاب في ١٥٠.٠٠٠ جنية من السندات حينئذ ، وما زالت هذه السندات في محفظة الأوراق المالية لدى ص حتى تاريخه . وفي ١٩٧٥/١/١ ، عندما رأت ص أن سعر الفائدة على السندات المالية مرتفع بما أدى إلى انخفاض من سعر سندات ص في السوق قامت بشراء ما تبلغ قيمته الاسمية ٣٥٠.٠٠٠ جنية منها بمبلغ ٣٤٢.٠٠٠ جنية ، وحيث وجد محاسب ص في نهاية ١٩٧٥ أن رصيد السندات يظهر في دفاتر ص بمبلغ ٤٩٩.٠٠٠ جنية بينما يظهر رصيد السندات في دفاتر س بمبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠ جنية مضافا إليها علاوة إصدار ٥٠.٠٠٠ جنية ، فإنه لا يستطيع أن يتخيل الطريقة التي يمكن بها استبعاد المعاملات في السندات بين ص وس لإغراض إعداد الحسابات والقوائم

التجديدية . وتطوعا هكريما منك قمت بشرح طريقتين بديلتين لمعالجة المشكلة مستخدما في ذلك ورقة عمل الحسابات الختامية والميزالية التجديدية لكل من عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على إقتراض أن ص سوف تحتفظ بالسندات حتى نهاية ١٩٧٦ على الأقل . وبالإضافة إلى ذلك فقد قمت بمراجعة ما أجراه محاسب الشركة في هذا الشأن عن عام ١٩٧٤ ووجدت أنه قد أخطأ المعالجة حيث أنه فرضت له كيفية المعالجة الصحيحة التي كاي من الواجب إجرائها عن سنة ١٩٧٤ . أعرض علينا قصتك مع هذا المحاسب في صورة منظمة .

التمرين الخامس : ( مستوحى من إمتحانات جمعية المحاسبة الأمريكية AICPA ) ،

فيما يلي الأرصدة التي أظهرتها موازين مراجعة ثلاث شركات تكون بمجموعة واحدة في نهاية السنة المالية الجارية .

ص	س ١	س ٢	
جنيه	جنيه	جنيه	
٤١٠٠٠	٥٠٠٠	١٣٠٠٠	نقدية
٥٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٧١٠٠٠	مستأجر
١٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٩٠٠٠	مخزون
٧٥٠٠٠			إستثمارات في س ١
٨٧٠٠٠			د د س ٢
٩٢٠٠٠			د أخرى
١٨٧٠٠٠	٢٩٠٠٠	٤٩٠٠٠	آلات ومعدات
( ٤٨٠٠٠ )	( ٢٠٠٠ )	( ١٠٠٠٠ )	مخصص إهلاك
٤١٠٠٠	١٥٠٠٠	١٧٥٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
٣٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٠٠٠	مصرفات مختلفة
<u>١٠٤٨٠٠٠</u>	<u>٢٥٤٠٠٠</u>	<u>٣٥٨٠٠٠</u>	مجموع الأرصدة المدينة

أرصدة دائنة :

٢٥٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	رأس مال الأسهم
		٥ر٠٠٠	إحتياطي طوارئ
٢٨١ر٥٠٠	—	٦ر٠٠٠	أرباح محجوزة
٤٨٠ر٠٠٠	١٣٧ر٥٠٠	٢٨٥ر٠٠٠	مبيعات
٤ر٥٠٠			أرباح بيع أصول
٩ر٠٠٠			إيرادات توزيعات
٢٣ر٠٠٠	١٦ر٥٠٠	١٢ر٠٠٠	دائنون
<u>١٠٤٨ر٠٠٠</u>	<u>٢٥٤ر٠٠٠</u>	<u>٣٥٨ر٠٠٠</u>	مجموع الأرصدة الدائنة

هذا وقد قامت ص بتأسيس الشركة س، في أول يناير من السنة الجارية ، حيث احتفظت لنفسها بـ ٧٥٪ من أسهم رأس المال وعرضت الباقي للإكتتاب العام بالقيمة الاسمية التي تبلغ ١ جنيه للسهم .

وفي أول يوليو من السنة الجارية قامت ص بشراء ٤٠٠٠ سهم من أسهم رأس مال س، من السوق بمبلغ ٨٧ر٠٠٠ جنيه بينما القيمة الاسمية لهذه الأسهم ٤٠٠٠ جنيه . وفي ذلك التاريخ كانت حقوق الملكية في س، تبلغ ٩٠٠٠ جنيه كالآتي : ٥٠٠٠ رأس مال ، ١٨ر٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة ، ٢٢ر٠٠٠ جنيه صافي أرباح الفترة من ١/١ حتى ٧/١ من السنة الجارية .

وفي خلال السنة الجارية تمت المبادلات التالية بين الشركات الثلاثة :



المبيعات معدل مجمل الربح الباقي في مخزون المشتري في  
نهاية الفترة بالتكلفة أو السوق

جنيه	للمبيعات	ايهما أقل
مبيعات من لشركة س.م ٢٠.٠٠٠	٢٠٪	٧.٥٠٠
مبيعات س ١ لشركة س ٢ ١٥.٠٠٠	١٠٪	٥.٠٠٠
مبيعات س ٢ لشركة س ٣ ٣٠.٠٠٠	٣٠٪	١٠.٠٠٠

وعند تقويم مخزون س.م بالتكلفة أو السوق أيهما أقل تم تخفيض تكلفة  
المخزون من المشتريات من س.م بمبلغ ٩٥٠ جنيه .

وفي ١/٢ من السنة الجارية قامت س.م ببيع بعض الآلات س ١ بمبلغ ١٢.٠٠٠  
جنيه . وقد حصلت س.م على هذه الآلات منذ سنتين بمبلغ ١٢.٥٠٠ جنيه  
واستهلكتها بمعدل ١٠٪ سنوياً بطريقة القسط الثابت . وقد استمرت س ١  
باتباع نفس معدل الإهلاك لباقي سنوات الحياة الانتاجية المقدرة .  
هذا وقد تمت توزيعات الأرباح التالية خلال العام الجاري .

التاريخ	س	س.م
٦/٣٠	١١.٠٠٠	٣.٠٠٠
١٢/٣١	١٣.٠٠٠	٧.٠٠٠

وقد قامت س.م بتحميل كل من التابعتين بمبلغ ٣.٠٠٠ جنيه مقابل مصاريف  
الإشراف وأرسلت إشعارات بذلك في نهاية العام . وقد اعتبرت هذه المصاريف  
من بنسبود المصروفات المتنوعة في دفتر س ١ ، س ٢ كما قامت س.م بتخفيض  
مصروفاتها بها . هذا ولم تتم أية تسديدات في هذا الشأن حتى نهاية العام . وفي نهاية  
نهاية العام قامت س.م بتعيين مبلغ ٥.٠٠٠ جنيه من أرباحها المحجوزة

كأحتياطي طوارئ لمقابلة تعويضات محتملة نتيجة إحدى القضايا المرفوعة  
ضدها .

المطلوب : (١) إعداد ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام  
ورقة عمل الميزانية التجميعية في نهاية العام . يجب أن تشمل الحسابات  
التجميعية على إيرادات ومصروفات س<sub>٢</sub> كما لو كان قد تم السيطرة عليه في  
بداية العام ، على أن تعالج الأرباح عن النصف الأول من العام معالجة  
الأرباح المحجوزة .

(٢) تم بأعداد الميزانية التجميعية في نهاية العام والحسابات الختامية عن العام  
في صورة إعلامية ملاءمة .

# الفصل السادس عشر

في

الشركات القابضة

مشاكل محاسبية مختلفة

١ - مقدمة :

تناولنا إجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية حتى الآن في ظل عدة إفتراضات ضمنية بهدف تبسيط العرض والتدرج بالمشاكل من السهل إلى الصعب . فقد عالجتنا الموضوع مثلاً على اعتبار أن عملية السيطرة التي تحصل عليها الشركة القابضة يتم دفعة واحدة عن طريق شراء حصة من صافي أصول الشركة التابعة يمكننا من ذلك ، وبالتالي فقد اعتبرنا العملية بمثابة عملية تبادل مكتملة الأركان ، واعتبرنا تكلفة استثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة تعكس إلى حد ما القيمة السوقية العادلة لصافي أصول الأخيرة بصرف النظر عن قيمتها الدفترية . وهذا ما يطلق عليه محاسبياً إعداد الحسابات والقوائم التجميعية على أساس الشراء Purchase والذي بشأنه تشتد حدة الجدل المحاسبي حالياً بمفاضلته على أساس اندماج الحقوق Pooling of Interests ويؤدي كل من الأسسيتين إلى نتائج تجميعية مختلفة .

هذا كما افترضنا ضمناً في الفصول السابقة أن أسهم الشركات التابعة من نوع واحد ، وأن حصة القابضة في حقوق ملكية التابعة لا تتغير من حيث النسبة ، وأن السيطرة تتم دفعة واحدة وليس عن طريق شراء أسهم التابعة بالتدريج ، وأن الشركة القابضة تحتفظ باستثماراتها التابعة باستمرار دون أن تتصرف فيها بالبيع مثلاً ، وأن أسهم رأس المال في الشركة التابعة لا يطرأ عليها تغير ، وأن

سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة تتم بطريق مباشر وليس عن طريق شركة أو شركات أخرى .

ولا شك في أن إسقاط كل من هذه الافتراضات يتطلب إجراءات إضافية أو تعديلا للإجراءات السابقة عرضها بما يتلاءم مع الموقف . وبالرغم من ضيق الحيز المخصص لكل من هذه المواضيع فإننا سوف نتناول كل منها في البنود التالية باختصار وتبسيط شديدين حتى يتوفر للدو ضوع بعض التكامل المنشود .

#### ٢ - الدمج الحقوق بالقارنة بالشراء :

لا خلاف في أنه عندما تحصل إحدى الشركات القابضة على غالبية أسهم رأس المال في شركة تابعة عن طريق تبادل هذه الأسهم بنقدية أو أصول أخرى ، أو التزامات ، دون أسهم رأس مال الشركة القابضة ، فإن العملية تعتبر عملية شراء مكتملة الأركان ، وتسرى عليها المعالجة المحاسبية التي وضعناها في الفصول السابقة ، أما إذا كانت سيطرة الشركة القابضة على التابعة تتم عن طريق تبادل أسهم رأس مال الأول مع أسهم رأس مال الثانية فهذا يشور المجلد المحاسبي حول إعتبار العملية عملية تبادل ، أو عملية اندماج في حقوق ملكية كل من الشركتين وخاصة حينما يترتب على العملية إستمرار مصالح الشركاء المساهمين في كل من الشركتين من وجهة نظر الوحدة التجميعية . ويتربط على إعتبار العملية عملية اندماج لحقوق الملكية من وجهة النظر المحاسبية بدلا من اعتبارها عملية شراء ، إختلاف بعض الإجراءات اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية حيث تقوم أصول التابعة بقيمتها الدفترية كما تمثل الأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية بمجموع الأرباح المحجوزة لكل من الشركتين القابضة والتابعة .

ولتوضيح أوجه الخسلاف في المعالجة المحاسبية لعمليات التجميع في ظل أساس للشراء وأساس لاندماج حقوق الملكية دعنا نفترض المثال المبسط التالي : لنفرض أن الشركة ص قد حصلت على السيطرة على الشركة التابعة س في ١/١/١٩٧٤ بتبادل ٩٠٪ من أسهم رأس المال في س مقابل إصدار

١٠.٠٠٠ سهم عادي من أسهم ص القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه . وفي ذلك التاريخ كان مانح ص الميزانية العمومية لسكل من الشركتين كآلاتي ( قبل إتمام العملية ) :

ص	س	
جنيه	جنيه	
٢٥٠.٠٠٠	٤٧٥.٠٠٠	بمجموع الأصول
		حقوق الملكية :
١٠٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	أسهم رأس المال - قيمة إسمية ١٠ جنيه
١٠٠.٠٠٠	١٢٥.٠٠٠	أرباح محجوزة
٥٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	الإلتزامات
٢٥٠.٠٠٠	٤٧٥.٠٠٠	بمجموع الخصوم

هذا ومن الواضح أن القيمة الدفترية للسهم من أسهم ص هي ١٥ جنيه بينما القيمة الدفترية للسهم من أسهم س ٢٠ جنيه قبل إتمام العملية : ولنفرض أن القيمة السوقية لأسهم ص قبل إصدار الأسهم الجديدة مقسابل ٩٠٪ من حقوق الملكية في س بلغت ١٩ جنيه للسهم .

ويترتب على هذه العملية أن حملة ٩.٠٠٠ سهم من أسهم س سوف يحصلون على ١٠.٠٠٠ سهم من أسهم ص مقابل أسهمهم بينما يستمر حملة ١.٠٠٠ سهم من أسهم س في في حيازة أسهمهم فيها (حقوق الأقلية) . ويصبح أمام إدارة الشركة ص عدد من البدائل لتسجيل عملية الاستثمار في س كآلاتي :

١ - اعتبار أن القيمة السوقية لأسهم ص المصدرة كقابل عملة للقيمة السوقية المادة لحصتها في حقوق الملكية في س . أي أن الاستثمارات تقوم في هذه الحالة بمبلغ ١٩.٠٠٠ جنيه .

٢ - اعتبار القيمة الدفترية لأسهم ص قبل إصدار الأسهم الجديدة



كقياس لقيمة استثماراتها في س ، أى أن الاستثمارات تقوم بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه  
٣ - اعتبار القيمة الدفترية لأسهم س التى يتم الحصول عليها كقابل لإصدار  
الأسهم الجديدة بمثابة مقياس لاستثماراتها في س ، أى أن الاستثمارات تقوم  
بمبلغ ١٨٠.٠٠٠ جنيه .

٤ - اعتبار القيمة الاسمية لأسهم س المصدر كقابل مقياسا لقيمة استثماراتها  
في س ، أى أن الاستثمارات تقوم بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه .  
وتكون القيود والدفترية في دفاتر س لإثبات استثمارها في س في ظل كل من  
هذه البدائل الأربعة كالآتي :

البديل الأول	البديل الثانى	البديل الثالث	البديل الرابع
١٩٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	١٨٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
٩٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	—
من س/ استثمارات في س			
الى س/ رأس مال الأسهم			
الى س/ رأس المال المدفوع بالزيادة			

ولا شك في أن إختيار أى من هذه البدائل سوف يؤثر على الحسابات الخاصة  
بالشركة من بطريقة مختلفة عن باقى البدائل . وبالرغم من ذلك فإذا عرلجت  
العملية باعتبارها اندماج في حقوق الملكية وليست عملية شراء فإن النتائج  
التي يتم التوصل إليها في الحسابات والقوائم التجميعية تكون واحدة في ظل أى  
من البدائل الأربعة .

أما إذا عرلجت العملية كعملية شراء ، طبقا لما أتبعناه في الفصول السابقة  
فإن إختيار أى من البدائل الأربعة سوف يؤدي إلى نتائج مختلفة عن البدائل  
الأخرى . فالبديل الأول يترتب عليه ارتفاع تكلفة الاستثمارات في س عن  
قيمتها الدفترية بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه ، بينما البديل الثانى يؤدي إلى انخفاض  
هذه التكلفة بمبلغ ٣.٠٠٠ جنيه ، أما البديل الثالث فلا يترتب عليه أية  
اختلافات في تكلفة الاستثمارات عن قيمتها الدفترية ، بينما البديل الرابع يؤدي

إلى انخفاض تكلفة الاستثمارات عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٨٠٠.٠٠٠ جنيه .  
ولنفرض مثلاً أن ص قررت إختيار البديل الأول لأغراض المقارنة بين أساس  
الشراء وأساس اندماج حقوق الملكية . ولنفرض أنه في ظل أساس الشراء اعتبر  
الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية راجعاً لشهرة السيطرة من وجهة  
نظر ص . وعلى هذا الأساس تكون ورقة عمل الميزانية التجميعية في تاريخ الحصول  
على السيطرة طبقاً لأساس الشراء كالآتي :

ورقة عمل الميزانية التجميعية ( أساس الشراء )

الميزانية التجميعية	تسويات واستبعادات		س	س	الأصول :
	إلى /	من /			
—	١٩٠.٠٠٠ (١)			١٩٠.٠٠٠	استثمارات في س
١٠.٠٠٠		١٠.٠٠٠ (١)			شهرة سيطرة
٧٢٥.٠٠٠			٢٥٠.٠٠٠	٤٧٥.٠٠٠	أصول أخرى
٧٣٥.٠٠٠			٢٥٠.٠٠٠	٦٦٥.٠٠٠	مجموع الأصول
					إلّا، الملكية الالتزامات :
٣٥٠.٠٠٠				٣٥٠.٠٠٠	أصول مال ص
٩٠.٠٠٠				٩٠.٠٠٠	أصول مال مدفوع بالزيادة - س
١٢٥.٠٠٠				١٢٥.٠٠٠	إرباح محبوزة - س
		(١) ٩٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠		أصول مال - س
		(٣) ١٠.٠٠٠			
		(١) ٩٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠		إرباح محبوزة - س
		(٢) ١٠.٠٠٠			
٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠ (٢)				حقوق الأقلية في س
١٥٠.٠٠٠			٥٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	الالتزامات
٧٣٥.٠٠٠	٢١٠.٠٠٠	٢١٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	٦٦٥.٠٠٠	

ومن الواضح أن القيد (١) يؤدي إلى استبعاد استثمارات ص في س مقابل  
٩٠٪ من حقوق الملكية في س ويثبت شهرة السيطرة بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه في  
الأصول التجميعية . أما القيد (٢) فيثبت حقوق الأقلية في س بنسبة ١٠٪ .

أما إذا عولجت العملية على اعتبار أنها اندماج في حقوق الملكية فإن قائمة عمل الميزانية التجميعية تكون كما هو موضح بالمدفعة التالية وبالتحقق في ورقة العمل نجد أن الإجراءات في ظل أساس اندماج حقوق الملكية تهدف إلى إظهار صافي أصول كل من الشركتين في الميزانية التجميعية بقيمتها الدفترية . فصافي أصول الشركتين قبل إتمام العملية كانت تبلغ ٥٧٥.٠٠٠ جنيه (٢٥٠.٠٠٠ رأس مال ص + ١٢٥.٠٠٠ أرباح محجوزة ص + ١٠٠.٠٠٠ رأس مال ص + ١.٠٠٠ أرباح محجوزة ص ) وهي مازالت تظهر بهذه القيمة في الميزانية التجميعية ( ٣٥٠.٠٠٠ رأس مال ص + ٢٠٥.٠٠٠ أرباح محجوزة المجموعة + ٢.٠٠٠ حقوق الأقلية في ص ) . ذلك بينما حقوق الملكية في الميزانية التجميعية على أساس الشراء تبلغ ٥٨٥.٠٠٠ جنيه حيث إزدادت بقيمة شجرة

ورقة عمل الميزانية التجميعية ( أساس اندماج حقوق الملكية )

الميزانية التجميعية	تحويلات وإستبعادات		س	س	الأصول :
	إلى /	من /			
—	١٩٠.٠٠٠ (١)		—	١٩.٠٠٠	إستبعادات لـ ص
٧٢٥.٠٠٠			٢٥٠.٠٠٠	٤٧٥.٠٠٠	أصول أخرى
٧٢٥.٠٠٠			٢٥٠.٠٠٠	٦٦٥.٠٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والإلتزامات :
٣٥٠.٠٠٠				٣٥٠.٠٠٠	رأس المال - ص
		٩٠.٠٠٠ (١)		٩٠.٠٠٠	رأس مال مدفوع بالزيادة - ص
		٩٠.٠٠٠ (١)	٩٠.٠٠٠		رأس مال - ص
		١٠.٠٠٠ (٢)			
٢٠٥.٠٠٠		١٠.٠٠٠ (١)	١٠٠.٠٠٠	١٢٥.٠٠٠	أرباح محجوزة
		١٠.٠٠٠ (٢)			
٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠ (٢)				حقوق الأقلية لـ ص
١٥٠.٠٠٠			٥٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	الإلتزامات
٧٢٥.٠٠٠	٢١٠.٠٠٠	٢١٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	٦٦٥.٠٠٠	

المسيطرة . وبذلك تتركز الاختلافات في ظل كل من الاساسيين في هذين  
الاول يتعلق باظهار صافي اصول المجموعة في الميزانية التجميعية بتكاليفها الدفترية  
بصرف النظر عن القيمة التي تحددها القابضة لإستثماراتها في التابعة ، والثاني  
يتعلق بتجميع أرصدة الأرباح المحجوزة بعد تسويتها بحقوق الأقلية وما قد  
يلزم لإستكمال القيمة الدفترية لإستثمارات القابضة وإظهارها في الميزانية التجميعية  
وذلك في ظل أساس اندماج حقوق الملكية . أما في ظل أساس الشراء فإن  
الأرباح المحجوزة للتابعة حتى الإقتناء كانت واجبة الإستبعاد بالكامل بما  
ينخص القابضة منها مقابل إستثمارات القابضة فيها .

وبلاحظ أن القيد (١) يستبعد إستثمارات ص في س مقابل رأس المال  
المدفوع بالزيادة - ص والذي ترتب على العملية ، ومقابل حصة ص في  
أسهم رأس مال س بالقيمة الاسمية ثم يستكمل الفرق من الأرباح المحجوزة .  
أما القيد (٢) فيثبت حقوق الأقلية في رأس مال س وفي أرباحها المحجوزة ،  
وبلاحظ أن شهرة السيطرة التي ظهرت في حالة الشراء لم تظهر ضمن الاصول  
التجميعية في حالة اندماج حقوق الملكية . كما أن الأرباح المحجوزة في الحالة  
الآخيرة تتكون من أرباح ص ١٢٥٠٠٠ + ٨٠٠٠٠ جنيه من الأرباح  
المحجوزة في س في تاريخ العملية حيث أستبعد مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مقابل  
الإستثمارات ومبلغ ١٠٠٠٠ جنيه رحلت لحقوق الأقلية .

هذا وبصرف النظر عن البديل الذي تختاره ص لإثبات إستثماراتها في س  
فإن الميزانية التجميعية في ظل أساس اندماج حقوق الملكية تظل كما هو موضح بهاليه .  
أما في حالة إتباع أساس الشراء ، فإن الميزانية التجميعية تعطى صورة مختلفة في  
ظل كل بديل من البدائل . ويمكن التحقق من ذلك لو قمنا بأعداد ورقة عمل  
الميزانية التجميعية في ظل كل من الاساسيين لأي من البدائل الأخرى وقارنتها  
بورقة العمل الموضحة بهاليه .

والواقع أن أساس اندماج حقوق الملكية وما يترتب عليه من استمرار



صافي الأصول بقيمتها الدفترية وإن دماج الأرباح المحجوزة في تاريخ الاقتناء يفتقر إلى الأساس النظري بالرغم من تمييز استخدام عملا في ظل ضغوط الممارسة المحاسبية السائدة والتي عادة ما تتأثر بعوامل وضغوط قانونية وضريبية ونحن نحبذ قطعاً أساس الشراء الذي تناولنا إجراءاته في الفصول السابقة لقياسه على الخلفية النظرية السليمة . فحصول الشركة القابضة على السيطرة على شركة تابعة يمثل عملية تبادل مكتملة الأركان لها دلالتها الاقتصادية حينئذ بصرف النظر عن طبيعة المقابل الذي تضعه به الشركة القابضة وسواء كان في صورة أصول أو التزامات أو أسهم رأس المال . كما نرى أنه يجب تسجيل العملية على اعتبار أنها عملية شراء وعلى أن تقوم أسهم رأس مال القابضة المصدره كمقابل للسيطرة على التابعة بقيمتها السوقية العادية حينئذ ، مع مراعاة ما قد يترتب على زيادة عدد الأسهم المصدره من انخفاض في قيمة الأسهم القائمة . وإذا وجد فرق بين هذه القيمة والقيمة الدفترية لحق القابضة في صافي أصول التابعة فإنه يصبح من الواجب التعرف على مصدره وإظهاره في الميزانية التجميعية على هذا الأساس .

### ٣ - تعدد أنواع أسهم الشركة التابعة :

افترضنا في الفصول السابقة أن أسهم الشركة التابعة من نوع واحد ( ومن ثم أسهم عادية ) . غير أنه في الحياة العملية غالباً ما نجد تعدد أنواع الأسهم لدى الشركة الواحدة ، والتي قد تصبح شركة قابضة لشركة أخرى . ويترتب على تعدد أنواع الأسهم أن يلزم الأمر تحديد القيمة الدفترية لحقوق ملكية كل نوع منها على حدة في تاريخ حصول القابضة على السيطرة على التابعة ، وذلك بصرف النظر عن نوع أو أنواع الأسهم التي تسيطر بها القابضة على التابعة ، لإمكان تحديد الفرق بين تكلفة الإستثمارات بقيمتها الدفترية لكل نوع من أنواع الأسهم من ناحية ، وإمكان إجراء الإستيعادات والتسويات الملائمة للحسابات المناسبة لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية ويستدعى ذلك بالطبع ضرورة دراسة شروط كل من نوع من أنواع الأسهم لتحديد قيمتها الدفترية على أساس



سليم وموضوعي (١) وعندما تتحدد القيمة الدفترية لحقوق ملكية كل نوع من أنواع الأسهم ، وعلى حسب طبيعة إستثمارات القابضة في كل نوع منها يمكن اتخاذ إجراءات إعداد القوائم التجميعية طبقا لما سبق بيانه في الفصول المتقدمة .  
ولنوضح ذلك نفرض مثلا أن س تمتلك ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في س١ و ٧٠ ٪ من حقوق الملكية في س٢ حيث كانت حقوق ملكية كل من هاتين الشركتين في تاريخ الإقتناء كالآتي :

س٢	س١	
٤٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	رأس مال الأسهم العادية قيمة إسمية ١٠ جنيه
١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	٦ ٪ أسهم ممتازة قيمة إسمية ٢٥ جنيه
٥٠.٠٠٠	(٦٠.٠٠٠)	أرباح محجوزة ( خسائر متجمعة )
<u>٥٥٠.٠٠٠</u>	<u>٢٤٠.٠٠٠</u>	بمجموع حقوق الملكية

ولنفرض أن الأسهم الممتازة في س١ بجمعة للأرباح ولم تسدد عنها الأرباح لمدة ٥ سنوات ، كما أن الأسهم الممتازة في س١ قابلة للرد طبقا لرغبة الشركة بمبلغ ٢٧ جنيه للسهم وإنما غير بجمعة للأرباح وعلى هذا الأساس يمكن حساب القيمة الدفترية لحقوق كل نوع من نوعي الأسهم في كل من س١ ، س٢ وحقوق س فيهما كالآتي :

س٢	س١	
حقوق الأسهم الممتازة	حقوق الملكية	حقوق الأسهم الممتازة
جنيه	جنيه	جنيه
١٠٠.٠٠٠	٥٥٠.٠٠٠	٢٤٠.٠٠٠
—	—	٣٠.٠٠٠
٨٠.٠٠٠	—	—
<hr/>		
	١٠٨.٠٠٠	١٣٠.٠٠٠
	<hr/>	<hr/>
	٤٤٢.٠٠٠	١١٠.٠٠٠
	<hr/>	<hr/>

بمجموع حقوق الملكية  
أسهم ممتازة — قيمة إسمية  
أرباح مجمعة متأخرة  
علاوة رد  
حقوق الأسهم الممتازة (القيمة الدفترية)  
القيمة الدفترية للأسهم العادية

(١) يمكن القارئ الرجوع إلى كيفية حساب القيمة الدفترية للسهم في حالة تعدد أنواع الأسهم في البند السادس من الفصل الثامن من هذا المؤلف .

وإذا كانت من تمتلك ٩٠ ٪ من نوعي الأسهم في س١ و ٧٠ ٪ من نوعي الأسهم في س٢ كانت القيمة الدفترية لإستثماراتها في كل نوع كالآتي :

	س١	س٢	
حقوق من	حقوق الأقلية	حقوق من	حقوق الأقلية
جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
أسهم ممتازة	١١٧٠٠٠	١٣٠٠٠	٧٥٠٦٠٠
أسهم عادية	٩٩٠٠٠	١١٠٠٠	٣٠٩٠٤٠٠
	<u>١١٧٠٠٠</u>	<u>١١٠٠٠</u>	<u>٣٠٩٠٤٠٠</u>

إما إذا كانت الأسهم الممتازة ليس لها حق التصويت (وهو الغالب) ولم يكن للقابضة أى إستثمارات فيها، فأنها تصبح جميعها من حقوق الأقلية .

وطبقا للسعر الذى تدفعه من فى سبيل الحصول على السيطرة على كل من س١ ، س٢ لكل نوع من نوعي الأسهم يتحدد الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية وتتبع نفس الاجراءات السابق بيانها لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية . فلو فرضنا مثلا أن من حصلت على ٩٠ ٪ من الأسهم العادية فقط فى س١ بمبلغ ١٠٧٠٠٠ جنية ، بينما حصلت على ٧٠ ٪ من الأسهم العادية فى س٢ ، بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنية و ٨٠ ٪ من الأسهم الممتازة التى ليس لها حق التصويت بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنية ، وكان الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية فى س١ يمثل شهرة سيطرة ، والفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للأسهم العادية للشركة س٢ يرجع للمغالاة فى تقويم بعض الأصول الثابتة ، بينما الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لأسهمها الممتازة ، يرجع إلى إنتظام توزيعات الأرباح عليها ، فأن قيود التسوية والاستبعاد على ورقة عمل الميزانية التجميعية تكون كالآتي :

— بالنسبة للشركة س١ .

من المذكورين :

س/ رأس مال أسهم عادية - س١	٢٠٠.٠٠٠
س/ رأس مال أسهم ممتازة - س١	١٠٠.٠٠٠
س/ شهرة السيطرة - تجميعية	٨.٠٠٠

الى المذكورين :

س/ خسائر متجمعة - س١	١٠.٠٠٠
س/ استثمارات في أسهم عادية - س١	١٠٧.٠٠٠
س/ حقوق الاقلية في أسهم عادية - س١	١١.٠٠٠
س/ حقوق حملة الأسهم الممتازة في س١	١٣٠.٠٠٠

بالنسبة لشركة س٢ :

من المذكورين :

س/ رأس مال الأسهم العادية - س٢	٤٠٠.٠٠٠
س/ رأس مال الأسهم الممتازة - س٢	١٠٠.٠٠٠
س/ أرباح مجوزة - س٢	٥٠.٠٠٠
س/ الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية لاستثمارات أسهم ممتازة في س٢ - تجميعية .	٣.٦٠٠

الى المذكورين :

س/ مخصص تقويم أصول - س٢ - تجميعية	١٣.٤٢٨
س/ استثمارات في أسهم عادية - س٢	٣٠٠.٠٠٠
س/ استثمارات في أسهم ممتازة - س٢	٩٠.٠٠٠
س/ حقوق الاقلية في أسهم عادية - س٢	١٢٨.٥٧٢
س/ حقوق الاقلية في أسهم ممتازة - س٢	٢١.٦٠٠

وبالاحظ أن مخصص تقويم أصول س٢ قد تمديد بما يقابل حقوق س١ وحقوق

الاقلية طبقا لما تضمنه تكلفة إستثمارات من ( ٩٤٠٠ × ١/٧ ) ، ومن ثم أدى إلى انخفاض حقوق الاقلية بمبلغ ٤٢٨ ر.٤ جنيه .

٤ - تغير نسبة حقوق القابضة في ملكية التابعة والحصول على السيطرة بالتدريج .

قد تتغير نسبة حقوق القابضة في ملكية شركة تابعة لها أو أكثر بعدد من الاسباب منها : (١) شراء عدد من أسهم التابعة بعد الحصول على السيطرة ، (٢) شراء الأسهم بالتدريج حتى الحصول على السيطرة ثم الاستمرار في الشراء بعد ذلك ، (٣) بيع بعض أسهم الشركة التابعة في السوق ، (٤) زيادة التابعة لرأس المال بإصدار أسهم جديدة ، أو (٥) عمليات التابعة في أسهم وأسمائها ( عمليات أسهم الخزينة ) . وسوف نناقش كل من هذه الحالات في هذا البند بقليل من التفصيل .

٤ - أ - زيادة الاستثمارات في التابعة بعد الحصول على السيطرة :  
إذا قامت الشركة القابضة بزيادة استثماراتها في أسهم وأس مال شركة تابعة في تاريخ لاحق لتاريخ حصول القابضة على السيطرة ( والى نفترض هنا أنها تمت مرة واحدة في تاريخ واحد ) ، فإن المحاسب عادة ما يواجه بمشكلتين إضافيتين يصدد تحديد الإجراءات الملائمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية . وأولى هذه المشاكل تتعلق بتحديد نصيب كل دفعة من استثمارات القابضة في التابعة في الأرباح المحجوزة الأخيرة في تاريخ إقنتائها ، وثاني هذه المشاكل يرتبط بالطبع بالأولى ، ويتعلق بكيفية معالجة ما قد يوجد من إختلافات بين تكلفة الاستثمارات في كل دفعة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية في التابعة المقابلة لها في تاريخ الإقنتاء . ويتقضى الأمر التغلب على المشكلة الأولى تحليل رصيد الأرباح المحجوزة في التابعة للتعرف على ما تحقق منه أثناء سيطرة القابضة وما يخصها منه ليضاف للأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية لكل دفعات الاستثمار على حدة . أما

المشكلة الثانية فهي عادة ما تكون أكثر تعقيدا من الأولى حيث يترتب عليها في كثير من الأحيان تناقض الأدلة الضمنية المتوقعة للمحاسب لمعالجة الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات في التابعة . فقد يترتب على أول دفعة من الاستثمارات التي أدت إلى السيطرة زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية بما يعنى وجود شهرة سيطره أو شهرة محل التابعة أو انخفاض القيم الدفترية لبعض أصولها عن قيمتها السوقية العادية بما يؤدي إلى قيام أصل جديد على ورقة عمل الميزانية التجميعية أو تعديل التكلفة الدفترية للأصول المعنية بالزيادة . وإذا نتج من الاستثمارات الإضافية في ظل هذه الظروف وجود فرق جديد بين التكلفة والقيمة الدفترية مغايرا في الاتجاه للفرق الأول ( بمعنى أن تكون التكلفة في هذه الحالة أقل من القيمة الدفترية للدفعة الثانية للاستثمارات في التابعة ) فإنه يمكن ادعاءه إما لوجود شهرة سالبة ، أو لانخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول عن قيمتها الدفترية ، والتي قد تكون هي نفس الأصول التي اعتبرت قيمتها السوقية أعلى من تكلفتها الدفترية في تاريخ الدفعة الأولى للاستثمارات ، ومن هنا يتساقى تناقض الأدلة لاختلاف تواريخ الإنشاء وإمكانية تغير الظروف المحيطة بعمليات التابعة ومركزها المالي والاقتصادي من تاريخ إلى آخر .

ولتوضيح كيفية التغلب على المشكلة الأولى وتناقض الأدلة الذي قد تترتب على المشكلة الثانية دعنا نفترض المثال التالي للقايضة من والتابعة من .

ص	ص	
٣٠٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠	رأس مال الاسهم العادية - قيمة إسمية ١٠ جنيه
١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	أرباح محجوزة ٧٤/١/١
٦٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	صافي الربح من العمليات خلال ٧٤
٨٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	صافي الربح من العمليات خلال ٧٥
(٤٠.٠٠٠)	(٥٠.٠٠٠)	أرباح موزعة ٧٥/١٢/٣١



وانقرض أن ص حصلت على ١٨٠.٠٠٠ سهم عادى من أسهم ص فى  
١٩٧٤/١/١ بمبلغ ٢٥٦.٠٠٠ جنيه ، كما حصلت على ٦.٠٠٠ سهم أخرى فى  
٧٥/٦/٣٠ بمبلغ ١٠٢.٠٠٠ جنيه .

وينتقف أثر أرباح ص عن عام ٧٤ ، ٧٥ على أرباح ص وأرباحها المحجوزة  
على الأساس المستخدم للمحاسبة لإستثماراتها فى ص ( أساس التكلفة ، أو أساس  
حقوق الملكية ) ، كما يتضح من الجدول التالى .

أثر أرباح ص على إستثمارات ص فيها والأرباح المحجوزة للشركة ص  
كما يظهر فى دفاتر الشركة ص

أساس حقوق الملكية		أساس التكلفة		
الأرباح المحجوزة	الاستثمارات	الأرباح المحجوزة	الاستثمارات	
١٠٠.٠٠٠	٢٥٦.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	٢٥٦.٠٠٠	إستثمارات وأرباح محجوزة ٧٤/١/١ صلى ربح عمليات ص عن ٧٤ نصيب ص من أرباح ص عن ٧٤
٨٠.٠٠٠		٨٠.٠٠٠		
٣٦.٠٠٠	٣٦.٠٠٠			
٢١٦.٠٠٠	٢٩٢.٠٠٠	١٨٠.٠٠٠	٢٥٦.٠٠٠	وصيد ٧٥/١/١ إستثمارات فى ٧٥/٦/٣٠ صلى ربح ص عن ٧٥
	١٠٢.٠٠٠		١٠٢.٠٠٠	
١٠٠.٠٠٠		١٠٠.٠٠٠		
٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠			٦٠ ٪ من ربح ص عن ١/٢ سنة ٧٥ ٨٠ ٪ من ربح ص عن ١/٢ سنة ٧٥ الباقي نصيب ص من توزيعات ص توزيعات ص
٣٢.٠٠٠	٣٢.٠٠٠			
	(٣٢.٠٠٠)	٣٢.٠٠٠		
(٥٠.٠٠٠)		(٥٠.٠٠٠)		للوصيد فى ١٩٧٥/١٢/٣١
٣٢٢.٠٠٠	٤١٨.٠٠٠	٢٦٢.٠٠٠	٣٥٨.٠٠٠	

ويمثل الفرق بين إستثمارات ص فى ص بالتكلفة فى ٧٥/١٢/٣١ وعلى أساس  
حقوق الملكية فى ذلك التاريخ والبالغ ٦٠.٠٠٠ جنيه ( ٤١٨.٠٠٠ - ٣٥٨.٠٠٠ )  
نصيب ص فى الأرباح المحجوزة التى تحققت منذ حصولها على السيطرة على ص



حتى ٧٥/٦/٢٠ ، ومنذ إستثماراتها الإضافية في ذلك التاريخ حتى نهاية  
١٩٧٥ .

وقبل أن نوضح قيود التسوية والاستبعاد اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم  
التجميعية عن سنة ١٩٧٥ نورد فيما يلي تحليلاً للتغيرات في حقوق ص في س  
وحقوق الأقلية فيها والفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لحقوق ص كأساس  
لهذه القيود كما يتضح من الجدول التالي الوارد في الصفحة السابقة .

وبلاحظ أنه إذا لم يوجد فرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية فإن  
تحليل الأرباح المحجوزة للتابعة على النحو الموضح بمالية لا يؤدي إلى تعقيدات  
إضافية بصدد إعداد الحسابات والقوائم التجميعية رغم تعدد إستثمارات القابضة  
في التابعة بتاريخ مختلفة . وتتأتى التعقيدات من إختلاف القيمة الدفترية عن  
التكلفة للإستثمارات بنسبة متفاوتة ففي ٧٤/١/١ حيث حصلت ص على ٦٠٪  
من حقوق ملكية س بزيادة عن القيمة الدفترية ١٦٠.٠٠ جنيه ، فإن هذه الزيادة  
تتطوى على إحدى أمور ثلاثة : (١) دفع المبالغ مقابل شهرة سيطرة ،  
(٢) مقابل ٦٠٪ من شهرة المحل الخاصة بالشركة ص ، (٣) مقابل ٦٠٪ من  
زيادة القيمة السوقية العادية لبعض أصول س عن قيمتها الدفترية . وإذا اعتبر  
المبلغ مقابل شهرة سيطرة فلا يترتب على ذلك مشاكل إضافية عند زيادة  
الإستثمارات في س بمقدار ٢٠٪ وزيادة التكلفة عن القيمة الدفترية بمبلغ  
٢٠٠.٠٠ جنيه في ٧٥/٦/٢٠ . فيمكن إعتبار هذه الزيادة أيضاً بمثابة شهرة  
سيطرة . أما إذا اعتبر مبلغ الـ ١٦٠.٠٠ جنيه مقابل ٦٠٪ من شهرة المحل  
الخاصة بالشركة س فهذا يعني وجوب إظهار الشهرة في الميزانية التجميعية بمبلغ  
٢٦٠٦٦٧ جنيه حيث تكون حقوق الأقلية فيها ١.٠٦٦٧ جنيه بواقع ٤٠٪ .  
ولكنه عندما تحصل ص على ٢٠٪ إضافية من حقوق الملكية في س في ٧٥/٦/٢٠  
بزيادة ٢٠٠.٠٠ جنيه فقط عن القيمة الدفترية فهذا يعني أن شهرة المحل في س

أصبحت قيمتها ١٠.٠٠٠ جنيه فقط . منها ٨.٠٠٠ جنيهه تخفيض حقوق ص  
و ٢.٠٠٠ جنيه تمثل حقوق حقوق الأقلية . وأى من القيمتين يمكن إعتباره  
بمثلا شهرة المحل في هذه الحالة يعد من الأمور القابلة للجدل الذى لا يتخلو من  
اللاموضوعية . والمنطق يقتضى في هذه الحالة إظهار شهرة المحل في تاريخ  
الاقتناء الأول بمبلغ ٢٦٠٦٦٧ جنيهه مقابل زيادة حقوق الملكية في س بالقيمة  
ثم إستنفاد مبلغ ١٦٠٦٦٧ جنيهه منها بعد تاريخ الاقتناء الثانى مقابل تخفيض  
حقوق ملكية س بالقيمة . وما ينطق على شهرة المحل ينطبق على الحالة الثالثة  
الخاصة باختلاف القيم السوقية لبعض الأصول عن قيمتها الدفترية ، حيث يمكن  
زيادة هذه الأصول بمبلغ ٢٦٠٦٦٧ جنيهه في تاريخ الاقتناء الأول (٧٤/١/١)  
مقابل زيادة حقوق ملكية س ، ثم إستنفاد مبلغ ١٦٠٦٦٧ جنيهه من هذه الزيادة  
في تاريخ الاقتناء الثانى مقابل تخفيض حقوق ملكية ( أرباحها المحجوزة أو  
الأرباح المكتسبة من تقويم الأصول ) .

وسوف نفترض إستكمال المثال الجارى أن المبلغ المدفوع بالزيادة عن التكلفة  
يمثل شهرة سيطرة ، ومن ثم لا يؤمر في حقوق الأقلية . ومن واقع الجدولين  
السابقين تكون قيود التسويات والاستبعادات اللازمة لأعداد الميزانية التجميعية  
في ٧٥/١١/٣١ في ظل كل من أساس التكلفة وحقوق الملكية على النحو الوارد في  
الصفحة التالية :

وبلاحظ أن الزيادة في حقوق ملكية ص في س والبالغ قدرها ٦٠.٠٠٠  
جنيه قد وزعت في ظل أساس التكلفة على الأرباح المحجوزة لشركة ص في  
٧٥/١/١ بمقدار نصيبها من أرباح ١٩٧٤ لشركة ص والبالغ قدرها ٦٠.٠٠٠  
جنيه بواقع ٦٠٪ ، أى ٣٦.٠٠٠ جنيه ، وعلى أرباح العام لشركة ص بمقدار  
نصيبها من الأرباح المحقة عن النصف الأول من العام ( ٤٠.٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠٪ ) بعد  
٦٠٪ ) وعن النصف الثانى من العام ( ٤٠.٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠٪ ) بعد  
إستبعاد ما حصلت عليه من توزيعات س ( ٤٠.٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠٪ ) .

أساس حقوق الملكية		أساس التكلفة	
من مذكورين:		من مذكورين:	
١/ رأس مال - س	٢٠٠٠٠٠٠	١/ استثمارات ص في س	٢٥٨٠٠٠٠
٢/ أرباح محبوزة - س	١٦٠٠٠٠٠	٢/ أرباح محبوزة ص ١٠/١/٧٥	٢٦٠٠٠٠٠
٣/ أرباح العام - س	٨٠٠٠٠٠٠	٣/ أرباح العام ص	٢٤٠٠٠٠٠
٤/ شهرة السيطرة - م. تجميعية	١٨٠٠٠٠٠	٤/ أرباح موزعة ص	٤٠٠٠٠٠٠
إلى مذكورين:		إلى مذكورين:	
١/ استثمارات ص في س	٤١٨٠٠٠٠	١/ استثمارات ص في س	٢٥٨٠٠٠٠
٢/ أرباح موزعة - س	٤٠٠٠٠٠٠	٢/ أرباح محبوزة ص ١٠/١/٧٥	٢٦٠٠٠٠٠
٣/ حقوق الأقلية في س	١٠٠٠٠٠٠٠	٣/ أرباح العام ص	٢٤٠٠٠٠٠
		٤/ أرباح موزعة ص	٤٠٠٠٠٠٠
		٥/ حقوق الأقلية في س	١٠٠٠٠٠٠٠



أما في ظل أساس حقوق الملكية فإن هذه المبالغ مملأة فعلا للأرباح المحجوزة وأرباح العام الخاصة بالشركة من حيث جعلها حساب الاستثمارات في س مدينا .

#### ٤ - ب - الحصول على السيطرة بالتدريج :

قد تحصل الشركة القابضة على سيطرتها على شركة تابعة بشراء أسهم الأخيرة على دفعات وبالتدريج حتى تتحقق لها السيطرة . ولا يقتضى الأمر إعداد حسابات وقوائم تجميعية تضم الشركة التابعة في هذه الحالة إلى أن يتحقق للقابضة السيطرة عليها بمصولها على أغلبية رأس مالها الذى له حق المشاركة في الإدارة، وإنما تعالج الاستثمارات حتى تتحقق السيطرة كعلاجية الاستثمارات طويلة الاجل العادية . وعندما تتحقق السيطرة يصبح من الواجب ضم الشركة التابعة للجموعة عند إعداد الحسابات الختامية والميزانية التجميعية حيث تبرز حينئذ مشكلتان : الأولى تتعلق بكيفية تحديد حقوق القابضة في الأرباح المحجوزة للتابعة والواجبة الاظهار في الميزانية التجميعية ، والثانية تتعلق بكيفية معالجة الاختلافات بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات في الدفعات المختلفة ، وهما المشكلتين اللتين تعرضنا لهما في البند السابق .

وتتبع نفس الطريقة الموضحة في البند السابق لتحديد نصيب القابضة في الأرباح المحجوزة للتابعة والتي يقتضى الأمر إضافتها للأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية إذا كانت القابضة تتبع أساس التكلفة لائبات الاستثمارات دفتريا . ولا شك أن تحليل الأرباح المحجوزة للتابعة وتحديد نصيب القابضة منها بالطريقة التى سبق أن أوضحناها لكل دفعة من دفعات الاستثمارات التى تتم في تواريخ مختلفة يعتبر الاجراء السليم من الناحية النظرية رغم صعوبة النسبية إذا كان عدد دفعات الاستثمارات كبيرا وتواريخها متباعدة . ولذلك أقترح لجنة الاجراءات في جمعية المحاسبين الأمريكان الآتى :

- إذا تم السيطرة على الغايضة عن طريق الإستثمار فيهما على دفعتين أو أكثر ،
- في تواريخ مختلفة ، فإن المبدأ العام هو تحديد الأرباح المحجوزة لها عند ،
- الإقتناء على أساس مرحلي . غير أنه إذا تعددت الإستثمارات الصغيرة نسبيا ،
- على مدار فترة زمنية ثم تحققت السيطرة بعد ذلك بدفعة إستثمارات معينة ،
- فإنه يمكن اعتبار تاريخ آخر إستثمار بمثابة تاريخ الإقتناء الفعال لأغراض ،
- تحديد الأرباح المحجوزة للتابعة عند الإقتناء ، ذلك رغبة في التبسيط ، (١)

وفي رأينا طبعاً أن الرغبة في التبسيط لا تقسم بديلاً على السلامة النظرية للأجراء الواجب الإلتزام مادام إلتباعاً يمكننا دون إضافة تذكر لتكلفة البيانات التي تنتج عنه مع أفضلية هذه البيانات قطعاً .

أما عن مشكلة معالجة التناقضات التي تنطوي عليها إختلافات التكلفة عن القيمة الدفترية لدفعات الإستثمارات في تواريخ مختلفة فليس لها في الواقع حل مرضي يمكن تطبيقه في كل الأحوال . فإذا كانت فروقات التكلفة عن القيمة الدفترية لكل الإستثمارات في إتجاه واحد بالزيادة مثلاً ، فأفضل الحلول في هذه الحالة هو إعتبار هذه الفروق بمثابة أحد الأصول غير الملموسة بحيث يتم أصول الميزانية التجميعية لمجموع خصوصها .

أما إذا كانت تكلفة كل دفعات الإستثمارات تقل عن قيمتها الدفترية في تاريخ إقتنائها فإن ذلك يقوم دليلاً قاطعاً على عدم سلامة القيم الدفترية لأصول التابعة ويستحسن أن يتم تعديل هذه القيم على دفاتر التابعة كلما أمكن ذلك ، وإلا كان البديلين الآخرين هو إعتبار الفرق بمثابة مخصص تقويم أصول التابعة يظهر على الميزانية التجميعية ، أو عبارة بمثابة أحد عناصر رأس المال المدفوع على الميزانية التجميعية ، ولا شك في أفضلية البديل الأول على الثاني . وهذا

---

(١) Accounting Research and Terminology Bulletin, No. 51,  
( New York : AICPA, 1961 ) , final Ed.

وناهيك عن المشاكل التي تترتب على تناقص إختلافات التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات في إجماعات مضادة والتي لاشك تتطلب بحثا مستقلا ، ومن ثم لن نتعرض لها هنا .

ولتوضيح كيفية معالجة الحصول على السيطرة بالتدرج في الميزانية التجميعية  
في تاريخ الحصول على السيطرة وعنا نفترض أن ص قد حصلت على السيطرة على  
الشركة س في ٧٥/٩/٣٠ كالآتي :

— حسابات من علی ۴۰۰۰ سهم من أسهم س ف ۱/۱/۷۲ بمبلغ ۷۵۰۰۰ ر. ج. ۷۵۰۰۰ ر. ج. ۷۵۰۰۰ ر. ج.

— , , , , , في ٢٠/٦/٧٤ مبلغ ١٠٠٠ ر.جنية

— • • • • • ٨٥٠٠٠ • • • • • في ٣٠ / ٩ / ٧٥ بمبلغ ١٢٦٥٠٠ جنيهه

هذا وقد كان رأس مال مس يتكون من ٢٠٠٠٠ سهم عادي قيمة إسمية

١٠ جنيه للسهم وباعت أرباحها المحجوزة في ١/١/٧٢ مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه ،

كما بلغت الأرباح المحقة عن كل من سنة ٧٢، ٧٤، ٧٥ مبلغ ٤.٠٠٠ جنيه

٣٠٠٠٠ جنيہ ، ١٠٠٠٠ جنيہ علی التوالی ، کابلت توزیعات الارباح

من هذه السنوات ١٠.٠٠٠ جنيه ، ٢٠.٠٠٠ جنيه ، ٢٠.٠٠٠ جنيه على

التوالي وكانت التوزيعات تتم في نهاية العام . ويوضح الجدول التالي تحليل

التطورات في القيمة الدفترية لحقوق مس في على مدار السنوات الثلاثة والذي

منه يمكن الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الميزانية التجميعية في ٧٥/٩/٢٠

تاريخ السيطرة وفي ٢١/١٢/٧٥.

ويتضح من هذا التحليل أن القيمة الدفترية لاستثمارات ص الثلاثة في تاريخ

السيطرة بلغ ٠٠ ر ٣٠٨ جة يه بينما تكافتها تبلغ ٠٠ ر ٢٥٧ جة . إلا أن جزءا

من الفرق يرجع إلى نمو قيمة إستثمارات من بواقع ٢٠٪ في س منذ ١/١/٧٣

حتى ٧٥,٩/٣٠ — تاريخ السيطرة ، ومن ثم يصبح هذا النمو واجب التعليه

لحساب الأرباح المحجوزة في الشركة من استثماراتها قبل ٣٠/٩/٧٥ . ويتم

حساب هذا النمو من واقع جدول تحليل التغيرات كالآتي .

١٥٤٣٠٠٠	حقوق ص في ص في ٩/٣٠ قبل استثمارات السيطرة
(٨٣٠٠٠)	يستبعد عجز التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات
١٤٦٣٠٠٠	استثمارات ص في ص على أساس حقوق الملكية
١٢١٣٠٠٠	استثمارات ص في ص على أساس التكلفة
٢٥٣٠٠٠	النمو في قيمة استثمارات ص قبل السيطرة

وبذلك يجعل حساب أرباح محجوزة - ص مدينا بهذا المبالغ مقابل جعل حساب أرباح محجوزة - ص دائنا به على ورقة عمل الميزانية التجميعية في تاريخ السيطرة .

وبلاحظ أن هذا النمو قد انخفض في نهاية ١٩٧٥ إلى ١٢٣٠٠٠ جنيه ، ذلك لأن الأرباح التي حقتنا من عن الثلاثة أشهر الأخيرة بلغ نصيب ص منها ١٢٣٠٠٠ جنيه بينما حصلت على توزيعات من هذه الأرباح قدرها ١٦٣٠٠٠ جنيه مما أدى إلى انخفاض نصيبها في نمو أرباح ص المحجوزة منذ إقتناء استثماراتها بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه . ( عليك أن تقوم بأعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية في ٧٥/١٢/٣١ بالقدر الذي تسمح به هذه البيانات وإجراء قيود التسوية والاستبعاد اللازمة ) .

وبلاحظ أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات الثلاثة في هذه الحالة في إنحاء واحد رغم اختلاف النسبة من استثمار إلى آخر . وهذا يعني في حالة عدم إمكان إعادة تقويم أصول ص لتلاني هذا الفرق إعتبار مجموع الفرق ( ٢٦٣٠٠٠ جنيه ) بمثابة مخصص لتقويم أصول ص على الميزانية التجميعية وذلك يجعل حساب أرباح محجوزة - ص مدينا وحساب مخصص تقويم أصول ص دائنا على ورقة العمل . والبديل الآخر هو إعتبار الفرق بمثابة رأس مال مدفوع من زيادة القيمة الدفترية للاستثمارات عن تكلفتها في الميزانية التجميعية وهو بديل غير منطقي وغير مرغوب فيه .



تحليل التغيرات في القيمة الدفترية لحقوق مس في س بالمقارنة بتكلفتها  
وبيان حقوق الأقلية في س

زيادة القيمة الدفترية من التكلفة من القيمة الدفترية	تكاليف استثمارات س	القيمة الدفترية لصالح أصول س				إجمالي
		حقوق مس		حقوق الأقلية		
		مبلغ	%	مبلغ	%	
(٣٠٠٠٠)	٥٧٠٠٠	٦٠٠٠٠	٨٠%	٢٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	
		٨٠٠٠		٣٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	
		(٢٠٠٠٠)		(٨٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠٠)	
		٣٠٠٠٠		٩٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	
(٥٠٠٠٠)	٦٤٠٠٠	٦٩٠٠٠	٨٠%	٢٧٦٠٠٠	٣٤٥٠٠٠٠	
		٦٩٠٠٠	(٦٠%)	(٦٩٠٠٠)		
		٦٠٠٠		٩٠٠٠	١٥٠٠٠٠	
		(٨٠٠٠٠)		(١٢٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠٠)	
(٨٠٠٠٠) (١٨٠٠٠٠)	١٣٦٠٠٠	١٨٠٠٠		٢٧٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	
		١٥٤٠٠٠	٦٠%	٢٣١٠٠٠	٣٨٥٠٠٠٠٠	
		١٥٤٠٠٠	(٦٠%)	(١٥٤٠٠٠٠)		
		٣٠٨٠٠٠	٦٠%	٧٧٠٠٠٠	٣٨٥٠٠٠٠	
(٢٦٠٠٠٠)	٢٥٧٠٠٠	١٢٠٠٠		٣٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	
		(١٦٠٠٠٠)		(٤٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠٠٠)	
		٣٠٤٠٠٠	٦٠%	٧٦٠٠٠٠	٣٨٥٠٠٠٠	
		(٢٦٠٠٠٠)				

الأرصدة في ١٢/٣١	توزيعات العام	أرباح من ٩/٣٠ حتى ١٢/٣١
(٢٦٠٠٠٠)		
٢٥٧٠٠٠		
٢٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		
٣٨٥٠٠٠		

صغر التكلفة من القيمة الدفترية لاستثمارات س في س  
استثمارات س في س على أساس حقوق الملكية  
استثمارات س في س على أساس التكلفة



#### ٤ - - - تخفيض القابضة لاستثماراتها في التابعة بالبيع :

قد تقوم الشركة القابضة بتخفيض نسبة حيازتها من إستثمارات في حقوق ملكية التابعة لسبب أو لآخر. ويترتب على ذلك بالطبع انخفاض نصيب القابضة من الأرباح التي تحققها التابعة بعد ذلك مقابل زيادة نصيب الأقلية ، كما يترتب على ذلك أيضا اختلاف ما قد يكون موجودا من فرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات الباقية مما كان عليه هذا الفرق قبل التصرف . ولا بد بالطبع من تحليل أثر هذه التغيرات على إجراءات إعداد القوائم والحسابات التجميعية حتى يمكن إعدادها على أساس سليم .

وإذا ترتب على بيع القابضة لجزء من إستثماراتها في التابعة ، فإن أى أرباح أو خسائر تنتج عن هذه العملية تؤثر في نتائج وقوائم الشركة القابضة دون التابعة . وتختلف قيمة الأرباح أو الخسائر طبقا للأساس الذي تتبعه القابضة في المحاسبة لاستثماراتها في التابعة ( التكلفة أو حقوق الملكية ) . وقد تقل هذه الأرباح ( أو الخسائر ) في حساب الأرباح والخسائر للقابضة كأحد عناصر الإيرادات الأخرى ، ( أو خسائر ومصروفات لاتعلق بالعمليات ) ، أو تقل في حساب الأرباح المحجوزة للقابضة مباشرة طبقا للأساس المستخدم في إعداد حسابات النتيجة . وسواء كانت القابضة تتبع أساس حقوق الملكية أو أساس التكلفة في معالجة إستثماراتها دفتريا ، وما يترتب على ذلك من اختلافات في رقم الأرباح أو الخسائر التي تتحقق ببيع جزء من هذه الإستثمارات ، فإن الأمر النهائي على الميزانية التجميعية يكون واحدا .

فأذا فرضنا مثلا أن الشركة القابضة من كانت تمتلك ٨٠٪ من حقوق الملكية في س منذ ٧٠/١/١ حيث بلغت تكلفة هذه الإستثمارات ١٦٠.٠٠٠ ر.جنية وقيمتها الدفترية ١٥٢.٠٠٠ ر.جنية في ذلك التاريخ وكان الفرق يمثل شهرة سيطره وفي ٧٦/١/١ قامت القابضة ببيع ٢٠٪ من إستثماراتها في س بمبلغ ٥٤.٠٠٠

جنيه في الوقت الذي بلغت فيه القيمة الدفترية لكل إستثمارات ص في ص طبقا لدفاتر ص ٢٤٠.٠٠٠ جنيه . فإذا كانت ص تتبع أساس التكلفة في معالجة إستثماراتها في ص دفتريا ، فإن هذه الإستثمارات تظهر في دفاترها بمبلغ ١٦٠.٠٠٠ جنيه وعندما تقوم ببيع ربعها الذي تبلغ تكلفته في دفاترها ٤٠.٠٠٠ جنيه ، فإن هذا يعني تحقق أرباح على هذا الأساس قدرها ١٤٠.٠٠٠ جنيه . أما إذا كانت ص تعالج إستثماراتها على أساس حقوق الملكية ، فإنها سوف تظهر في دفاترها بمبلغ ٢٤٨.٠٠٠ جنيه ( ٢٤٠.٠٠٠ جنيه حقوقها في ص طبقا لدفاتر ص + ٨.٠٠٠ جنيه الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية عند الإقتناء ) . ويرتب على بيع ربع هذه الإستثمارات الذي تبلغ قيمته الدفترية في دفاتر ص ٦٢.٠٠٠ جنيه بمبلغ ٥٤.٠٠٠ جنيه تحقق خسارة على العملية بمبلغ ٨.٠٠٠ جنيه . إلا أن الأثر النهائي على الميزانية التجميعية بعد التصرف سوف يكون واحدا ، كما يوضح من التحليل الآتي :

#### أساس التكلفة أساس حقوق الملكية

جنيه	جنيه	
٢٤٨.٠٠٠	١٦٠.٠٠٠	القيمة الدفترية للإستثمارات في دفاتر ص
٦٢.٠٠٠	٤٠.٠٠٠	التنازل عن الربح بالبيع
<u>١٨٦.٠٠٠</u>	<u>١٢٠.٠٠٠</u>	رصيد الإستثمارات الباقية
		أثر العملية :
١٤.٠٠٠	نقص - (٨.٠٠٠)	على أرباح ص - زيادة
(٢٢.٥٠٠)	نقص (٨٨.٠٠٠)	على نمو حقوقها في ص (٨٨.٠٠٠) نقص
(٢.٠٠٠)	نقص (٢.٠٠٠)	على الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية - نقص
<u>نقص (١٠.٠٠٠)</u>	<u>نقص (١٠.٠٠٠)</u>	الأثر النهائي على الأرباح المحبوزة التجميعية - نقص

هذا ومن الواضح أن نمو حقوق ص في ص من إقتناء الإستثمارات حتى

يبيع جزء منها يتساوى مع الفرق بين رصيد الاستثمارات في دفاتر ١٠٠ على أساس،  
التكلفة وعلى أساس حقوق الملكية كما سبق وأوضحنا .

#### ٤ - ٥ - التغيرات في أسهم رأس مال التابعة :

قد تقوم الشركة التابعة بزيادة رأس مالها بإصدار أسهم جديدة كما قد تقوم  
بشراء أسهم من رأس مالها من السوق وإدراجها الخزينة (عمليات أسهم الخزينة).  
ويترتب على كل من هاتين العمليتين تغير نسبة حقوق القابضة في التابعة . فإذا  
كانت القابضة تمتلك ٧٥٪ من أسهم التابعة البالغ عددها ١٠٠٠ سهم ثم قامت  
التابعة بإصدار ١٠٠٠ سهم أخرى لزيادة رأس المال ، فما لم تقوم القابضة في  
الإكتتاب في ٧٥٪ من هذه الأسهم الجديدة فأبداً تصبح مالكة فقط نسبة ٦٦٪  
فقط من حقوق الملكية في التابعة بعد هذا الإصدار وإذا تم إصدار الأسهم  
الجديدة بسعر يعادل القيمة الدفترية للأسهم القديمة فيقتصر أثر العملية من حيث  
إجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية على تغير نسبة نصيب القابضة في  
الأرباح التي تحققها التابعة بعد الإصدار الجديد كذلك الأمر إذا تم شراء أسهم  
الخزينة بقيمتها الدفترية . ولكن مثل هذه العمليات عادة ما تتم في الحياة العملية  
بأسعار تختلف عن القيمة الدفترية للأسهم القائمة ومن ثم تتأثر حقوق القابضة  
بما يترتب على هذه العمليات من تغيرات في القيمة الدفترية لأسهم التابعة .

ولنفرض مثلاً أن كانت تمتلك ٨٠٪ من أسهم س البالغ عددها ١٢٠٠ سهم  
سهم بقيمة إسمية ١٠ جنيه وبقية دفترية في تاريخ إكتناء س لها ١٥ جنيه .  
وقامت س بعد مضي عدة فترات بإصدار وبيع ٢٠٠٠ سهم إضافية للعموم  
بمخلاف س بمبلغ ١٦ جنيه للسهم ( علاوة إصدار ٦ جنيه ) في الوقت الذي  
كانت تبلغ فيه القيمة الدفترية للأسهم القديمة ٢٠ جنيه للسهم . ويترتب على هذه  
العملية انخفاض نسبة س في حقوق ملكية س من ٨٠٪ إلى ٦٤٪ ، كما أن  
القيمة الدفترية لحقوق س قبل وبعد الإصدار الجديد تتغير كالآتي :

القيمة الدفترية للأسهم		
قبل الإصدار	بعد الإصدار	
جنيه	جنيه	
٢٤٠٠.٠٠	٢٤٠٠.٠٠	١٢.٠٠ سهم $\times$ ٢٠ جنيه
٤٨٠.٠٠		٣.٠٠ سهم $\times$ ١٦ جنيه
<u>٢٨٨٠.٠٠</u>	<u>٢٤٠٠.٠٠</u>	المجموع [١]
٦٤٪	٨٠٪	نسبة حقوق من [٢]
<u>١٨٤٣٢٠</u>	<u>١٩٢٠.٠٠</u>	حقوق من [١] $\times$ [٢]

ومن الواضح أن القيمة الدفترية لحقوق من في من نفس عدد الأسهم ( التي تمتلكها ) ( ٩.٦٠٠ سهم ) قد انخفضت من ١٩٢٠.٠٠ جنيه قبل الإصدار الجديد إلى ١٨٤٣٢٠ جنيه بعده . أي أن الإصدار الجديد قد ترتب عليه تحول جزء من الأرباح التجميعية للشركة من وتابعاتها من قدره ٢.٦٨٠ جنيه لحقوق الأقلية نتيجة الإصدار الجديد . هذا ويكون العكس إذا كانت الأسهم الجديدة تباع بأعلى من قيمتها الدفترية .









# المحتويات

## الباب الاول



١	المشاكل المحاسبية في شركات الاشخاص
٥	الفصل الاول : المحاسبة في المنشآت الفردية
	الفصل الثاني : شركات التضامن والتوصية البسيطة
١٨	— التكوين والارباح —
٧٨	الفصل الثالث : تغيير الشركاء
١٤٤	الفصل الرابع : التصفية والاندماج
١٩٤	الفصل الخامس : التصفية التدريجية
٢١٨	الفصل السادس : شركات المخالصة

## الباب الثاني



### المشاكل المحاسبية في شركات الاموال

٢٤٥	مقدمة
٢٤٧	الفصل السابع : طبيعة وماهية شركات الاموال
٢٥٩	الفصل الثامن : أنواع شركات الاموال واجراءات تأسيسها
٢٨٧	الفصل التاسع : المعالجة المحاسبية لعمليات رأس المال في شركات المساهمة
٣٨٩	الفصل العاشر : الاموال المقترضة واصدار السندات

- ٤٤١ الفصل الحادى عشر : القوائم المالية الختامية وتوزيعات الارباح  
٤٥٣ الفصل الثانى عشر : انقضاء وتصفية شركات الاموال  
الباب الثالث

الى

- ٤٣١ مشاكل المحاسبة للشركات القابضة والشركات التابعة  
الفصل الثالث عشر : الشركات القابضة والميزانية المجمة عند  
٤٣٣ الاقتناء  
الفصل الرابع عشر : الحسابات والقوائم التجميعية بعد تاريخ  
٤٥٨ الاقتناء  
٤٩١ الفصل الخامس عشر : العمليات الوسيطة بين شركات المجموعة  
٥٢٥ الفصل السادس عشر : مشاكل محاسبية مختلفة

« الاستدراك »

تم ترقيم بداية الباب الثالث برقم ٤٣١ بدلا من رقم ٤٦٧ .

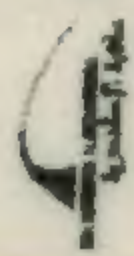












Bibliotheca Alexandrina



1185921